

الموسوعة الميسرة لفهرسة مسائل وفوائد مجموع فتاوى ابن تيمية

إعداد
مركز الفتح للبحوث والدراسات



المجلد الخامس : تابع الفقه وأصول الفقه واللغة

الموسوعة الميسرة

لفهرسة مسائل وفوائد

مجموع فتاوى ابن تيمية

(المجلد الخامس)

إعداد

مركز الفتح للبحوث والدراسات

شارك في الإعداد من الباحثين بالمركز

محمد فريد المحمودي

مؤمن عبد الوهاب عجلان

مصطفى محفوظ عبد التواب

نادر معوض السقا

خالد عبد الفتاح الزواوي

مصطفى علي محمد إبراهيم

إبراهيم عبد الغفار المغازي

إشراف

تقديم

محمد صلاح الإبري

محمد سعد الأزهرى

الموسوعة الميسرة

لفهرسة مسائل وفوائد مجموع فتاوى ابن تيمية

٢٠١٩/٢٧٢٥٨

رقم الإيداع

978 - 977 - 6706 - 14 - 9

الترقيم الدولي

دار المعالي

نشر وتوزيع

جميع حقوق الطبع محفوظة



دار المعالي

للنشر والتوزيع



تابع فهرس مسائل

الفقه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الوصايا

تعريفات

تعريف اليتيم	١٠٨/٣٤
--------------	--------

اختيارات شيخ الإسلام

المسألة	الموضع
اختياره أن ما زاد عن الثلث في الوصية موقوف على إجازة الورثة	٥٧٨، ٥٧٧/٢٠، ٣١٥، ٣١٣-٣١١/٣١، ٣١٨/٣٤، ٣٢٨
اختياره أن الوصية لأم الولد صحيحة إذا كانت تخرج من الثلث	٣٣٢/٣١
اختياره أن الوصية لغير الوارث صحيحة وللوارث باطلة إلا بإجازة الورثة	٣٩٣/٣٠، ٣١١/٣١، ٣١٨
اختياره أنه ينبغي للميت أن يوصي لقرباته الذين لا يرثونه	٣٦٣/٣١
اختياره أن الوصية للعم صحيحة فيما لا يزيد على الثلث	٣١٤/٣١
اختياره أنه يجوز أن يوصي الرجل لولد ولده الذين لا يرثون	٣٠٩/٣١
اختياره أنه إذا أوصى الرجل لزوجته بهال في مرض	٣٠٦/٣١

المسألة	الموضع
موته فلا تعطى شيئاً حتى تصدقه على الإقرار في مرض الموت وإلا كان باطلاً	
اختياره أن الوصية للزوج لا ينفذ شيء منها إلا بإجازة الورثة	٣١٤ / ٣١
اختياره أنه إذا أوصى الرجل لزوجته بهال في مرض موته وأقرت على صدقه وادعى أحد الورثة أنها لا تستحق ذلك أنه يحلف وهي لا تعطى شيئاً حتى تحلف	٣٠٦ / ٣١
اختياره أن التبرع في مرض الموت كالوصية	٢٩٢ / ٣١
اختياره أن الوصية للقاتل تجوز بعد الجرح	٥٨ / ٢٥
اختياره أن من عليه دين مستغرق لماله ليس له أن يتبرع لأحد في مرض موته لا بهبة حتى لو كان إبراءً للدين إلا بإجازة الغرماء	٢٩٢ / ٣١
اختياره أن إبراء الزوج أو أحد الورثة من دين في مرض الموت لا يصح	٢٩٣ / ٣١
اختياره أن من وصى بأن يخرج من الثلث ما يُصرف في طاعة الله وجب تنفيذ وصيته وإن كان في مرض الموت	٣١٥ / ٣١
اختياره أنه من قال في مرض موته: ادفعوا هذا المال لفلان فالذي يبين هل هو إقرار أو وصية القرينة، فإن لم يُعرف أهو إقرار أو وصية فتكون وصية	٣٠٥ / ٣١

المسألة	الموضع
اختياره أن من أوصى بعق أو وقف بعد موته له الرجوع فيه حال حياته	٢٠٦/٣١
اختياره أن الوصية تنعقد بكل لفظ يدل على ذلك	٣٠٦/٣١
اختياره أن الموصي لو فسر لفظه بما يخالف ظاهره قبل منه	١٠٩/٣١
اختياره أن خط الميت كلفظه في الوصية والإقرار ونحوهما	٦٦/٣٠
اختياره أن الوصية تصح للمعدوم بالمعدوم	٣٠٩/٣١
اختياره أنه لا يجوز أن يشهد أحد على جور في الوصية	٣٠٩/٣١
اختياره أن قبول الوصية في التصرف موقوف على قبول الموصى له لفظاً أو عرفاً وعلى إذنه في التصرف فيها	٣٠٦/٣١
اختياره أنه إن أنكر الوارث الوصية للموصى إليه فعليه اليمين وإن شهد للموصى إليه شاهد عدل وحلف مع الشاهد العدل حكم للموصى إليه	٣٣٢، ٣٢٨/٣١
اختياره أن للموصى إليهم أن يأخذوا ما أنفقوا لإثبات الوصية بالمعروف	٣٣٣/٣١
اختياره أنه إن أنكر اليتيم بعد إيناس الرشد وصوله إليه من جهة القابض الذي ليس بوكيل للموصي فالقول قوله مع يمينه	٣٣٠/٣١

المسألة	الموضع
اختياره أنه لو أتلف الموصى به متلف فإن بدله يقوم مقامه	٣١٧/٣١
مسألة الحكم بالرشد	٤٠/٣٠
اختياره أن من أركب صغيراً دابة بلا إذن والده فهربت منه فلا شيء على والد الصغير	٤٢/٣٠
اختياره أن الرشيدة لا يمكن أن تكون تحت الحجر	٤١/٣٠
اختياره أنه لو ادعى مدعٍ على صبي أو مجنون جناية أو حقاً لم يحكم له ولا يحلف الصبي والمجنون	٣١١/٣١
مسألة إبراء منكر حق اليتامى	٤٧/٣٠
اختياره جواز دفع المال إلى اليتامى إذا رشدوا بدون شهود ولا إذن الحاكم	٣٢٥/٣١
ترجيحه جواز تولي الكافر العدل في دينه مال ولده الكافر	٣٠٠/١٥
اختياره أن لا ولاية لرجل أسلم على أولاده الكتائبين	٣٥/٣٢
اختياره أن أبو الزوجة ليس له التصرف في مالها لنفسه ولا التصرف لها إلا إذا كانت تحت الحجر وإن ثبت رشدها زال الحجر بغير اختياره	٤٦/٣٠
اختياره أن زوج الأم ليس له على الأيتام حكم في أبدانهم ولا أموالهم	٣٢٨/٣١

المسألة	الموضع
اختياره أن الأخ له ولاية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أما الحجر على غير الرشيدة فللوصي أو الحاكم	٤٢ / ٣٠
اختياره أنه ليس للأب أن يتصرف في مال ابنته إلا بإذنها	٢٣ / ٣٢
اختياره أن الوصي إذا اتجر بهال اليتيم وربح منه فالربح كله لليتيم إلا إذا كان الوصي فقيرًا وقد عمل في المال فله أن يأخذ أقل الأمرين من أجرة مثله أو كفايته	٣٢٣ / ٣١
اختياره أن ولي اليتيم عليه أن يتصرف بالأصلح فالأصلح	٣٦٠، ٢٥٠ / ٢٨
اختياره أن من اشترى لليتيم بثمن المثل أو بزيادة للمصلحة جاز وإن كان بزيادة لا يتغابن الناس بمثلها ضمن الزيادة	٤٣ / ٣٠
اختياره أنه ليس للوصي أن يقضي ما يدعى من الدين إلا بمستند شرعي	٣٢٥ / ٣١
اختياره أن الوصي على مال يتيمة له أن يبيع من عقارها ما يجهزها به ويجهزها الجهاز المعروف	٣٢٤ / ٣١
اختياره أنه إذا اختلط مال يتامى بهال الوصي عليهم	٣٢٢ / ٣١

المسألة	الموضع
ثم توفي الوصي فإنهم ينظرون كم خرج من مال اليتامى نفقة وغيرها ويطلب الباقي	
اختياره أنه إذا مات الوصي ولم يعرف أن مال اليتيم قد ذهب بغير تفريط فهو باقٍ بحكم يوجب إبقائه في تركة الميت	٣٢٩/٣١
اختياره أن الوصي إذا أقبض مال اليتيم لغيره وذلك الغير أقبضه لليتيم فإن ثبت ذلك وكان الإقباض مما يسوغ فقد برئت ذمة الوصي	٣٢٩/٣١
مسألة إذا ضارب ولي اليتيم بمال اليتيم فخرس فهل عليه ضمان؟	٤٨،٤٧/٣٠
اختياره أن غير وصي اليتيم يستأذن الحاكم في تنميته مال اليتيم إن كان الحاكم عادلاً	٤٩/٣٠
اختياره أن الولي إذا لم يكن قوياً أميناً خبيراً استبدل ولا يستحق أجره إلا على ما عمل من عمل	٤٥،٤٤/٣٠
اختياره أن وصي اليتيم لا يستأذن في تنمية مال اليتيم	٤٩/٣٠
اختياره أنه ليس للوصي أن يبيع شيئاً من أملاك اليتيم إلا لمصلحة راجحة أو حاجة بينة	٣٣١/٣١
اختياره أن للوكيل أو الوصي على أيتام أن يبيع لهم أملاكهم بضمن المثل إذا رؤيت له ويصح البيع	٣١٩/٣١

المسألة	الموضع
اختياره أن الوصي على الأيتام إن باع أملاكهم بدون ثمن المثل فقد فرط في الوصية ويرجع عليه بما فرط فيه أو يفسخ البيع	٣١٩/٣١
اختياره أن الوصي والمضارب والشريك لا تفسد كل تصرفاتهم	٢٥١،٢٥٠/٢٩
اختياره أن من جمع تركة متوفى وكان ذلك واجباً عليه ولم يكن متبرعاً يجب له أقل الأمرين من أجره مثله أو كفايته	٣٣٤/٣١
اختياره أنه إذا تنازل الوصي عن وصيته عند الحاكم وسلم المال إلى الحاكم وطلب منه أن يأذن له في محضر ليسلمه فعلى الحاكم إجابته إلى ذلك	٣٣٣/٣١
اختياره أن على الوصي أن يخرج جميع ما أوصى به الميت إذا كان من الثلث	٣١٦/٣١
اختياره أنه يجوز للوصي أن يبيع أو يشتري نصيب اليتيم إذا كان له مصلحة في ذلك	٣٢٦/٣١
اختياره أنه لا حرج على وصي اليتيم وناظر الوقف في دفع المظالم السلطانية التي لا تتم المصلحة إلا بدفعها وولايته جائزة بل قد تجب هذه الولاية	٣٥٩/٣٠
اختياره أنه إذا كان خلط مال اليتيم بمال الوصي مصلحة لليتيم فإنه يخلط	٣٣١/٣١

المسألة	الموضع
اختياره أنه إن كان الوصي قد سلم مال اليتيم إلى من لا يجوز تسليمه إليه فهو ضامن له	٣٣٠ / ٣١

ما حكى فيه الإجماع

المسألة	الموضع
نقله الإجماع أن عطية المريض في مرض الموت المخوف بمنزلة وصيته بعد موته	٣١٨ / ٣١
نقله اتفاق المسلمين على أن للمريض أن يوصي بثلث ماله لا أكثر	٣٨٦ / ٢٠
نقله الإجماع على أنه لا يعطى للموصى له أكثر من ثلث التركة إلا بإجازة الورثة	٣١٤ / ٣١
نقله الإجماع أن الوصية بواجب لآدمي تكون من رأس المال	٣٢١ / ٣١
اتفاق الأئمة على عدم جواز تخصيص بعض الورثة بهال بوصية	٣٩٣ / ٣٠
الاتفاق على أن الوصية للوارث لا تلزم بدون إجازة الورثة	٢٧٧، ٣٠٦ / ٣١ ٤٢٤ / ٣٥
نقله الإجماع على صحة أن يوصي إنسان بهال ينفق على خيل وقفها آخر	٢٣٥ / ٣١

المسألة	الموضع
نقله الإجماع على جواز تعليق الوصية لمعين على فعل أو الوصية لمطلق موصوف	٣٢٠ / ٣١
نقله الإجماع أن الوصية تجوز للحمل ويستحقها إذا ولد حيًا	٣١١ / ٣١
إذا أوصي لطفل بوصية ومات الموصي يحكم له بتلك الوصية بلا نزاع بين العلماء ولا يوقف الحكم إلى بلوغه	٣١٠ / ٣١
نقله الإجماع على أنه لا يجوز أن يخص الرجل بعض أولاده دون بعض في وصيته ولا في مرض موته	٣٠٩ / ٣١
نقله الإجماع على أن الموصى له إذا رشد ولم يرض إجارة الوصي لأملكه فله الفسخ	٣٠٨ / ٣١
نقله الإجماع على أن للموصي الرجوع في الوصية	٢٠٦ / ٣١
ذكره عدم الخلاف في أن الميت لو كان له أقارب لا يرثون كانت الوصية أولى لهم من الوصية بالعق	١٧٧ / ٢٩

ما حكى فيه الخلاف ورجح

المسألة	الموضع
مسألة من وهب لبعض أولاده وقبض تلك الهبة ثم مات هل تقسم تلك الهبة بين الورثة؟	٢٧٦ / ٣١

المسألة	الموضع
هل يرد الولد الذي فضل ما أعطاه له والده أو الوصي أم لا؟	٣١٠/٣١
إذا أوصى الرجل لزوجته بهال في مرض موته وأقرت على صدقه ثم ادعى الورثة أنها لا تستحق ذلك فهل يحلفوا على ذلك أم لا؟ وهي تحلف أم لا؟	٣٠٦/٣١
الخلاف في وجوب العدل بين الأبناء في العطية	٤٢٩/٣٥
مسألة تخصيص أحد الأولاد في حال صحة والده بأكثر من مقدار ميراثه	٢٩٤/٣١
إشارته للخلاف في مسألة ما زاد عن الثلث في الوصية	٥٧٨،٥٧٧/٢٠
مسألة تولي الكافر العدل في دينه مال ولده الكافر	٣٠٠/١٥

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

المسألة	الموضع
مسألة حكم الوصية للأقارب الذين لا يرثون	٢٣/٣١، ١٧٧/٢٩
لو وصى الرجل لغير أقاربه الذين لا يرثون هل ترد الوصية؟	١٧٧/٢٩
مسألة إذا اشترى الوصي شيئاً ومات ولم يُعرف أذلك من مال الموصى عليهم أم من مال الوصي	٣٢٧/٣١

المسألة	الموضع
إذا قلنا بأن مال اليتيم باقٍ في تركة الوصي فهل يكون ديناً يحاص الغرماء أو يكون أمانة يؤخذ من أصل المال؟	٣٢٩/٣١
مسألة إذا أوصى أن يحج عنه فلان فامتنع ذلك المعين من الحج وكان الحج تطوعاً	٣١٧/٣١
إن وضع الأب ابنته تحت حجره ورأى الأب المصلحة لها في ذلك فهل يصح أم لا؟	٣٥٥/٣٢
لو ثبت لصبي أو مجنون حق على غائب عنه فمن يحلف على عدم الإبراء أو الاستيفاء ولي الطفل أو المجنون أم الذي عليه الحق؟	٣١٠/٣١

ما وافق فيه الجمهور

المسألة	الموضع
إذا أسلم الرجل لا يبقى له على أولاده الكتابيين ولاية	٣٥/٣٢
صحة إسلام المميز	٤٨/٣٢
لا تصح وصية الصغير المميز وتديره	٤٨/٣٢
إذا أوصى الرجل لزوجته بهال في مرض موته فلا تعطى شيئاً حتى تصدقه على الإقرار في مرض الموت وإلا كان باطلاً	٣٠٦/٣١

ما وافق فيه الأئمة الأربعة

المسألة	الموضع
اختياره أن التبرع في مرض الموت كالوصية	٢٩٢ / ٣١

ما حكم عليه بالشذوذ

المسألة	الموضع
اختياره شذوذ قول من قال: من أعطى أحد أولاده عطية ولم يقبضها حتى مات أو مريض مريض الموت فإنها لا ترد	٢٩٧ / ٣١

كتاب الفرائض

تعريفات

الأخ المشئوم	٣٤١ / ٣١
--------------	----------

اختيارات شيخ الإسلام

المسألة	الموضع
اختياره أن من ترك مالا مشتبهاً فيه استحب للورثة تركه إذا لم يجب صرفه في قضاء دين أو نفقة عيال	٣٠٧ / ٢٩
اختياره أن من خلّف رباً فعلى الوارث أن يخرج به إما لأصحابه وإما أن يتصدق به عنهم	٣٠٧ / ٢٩
اختياره أن من ترك لورثته مالا من معاملات ربوية يرخص فيها بعض الفقهاء جاز لورثته أن يتفعلوا به	٣٠٧ / ٢٩
اختياره أن الزوجة التي مات زوجها تعطى ميراثها قبل وضع حملها وسائر الورثة تؤخر قسمتهم إلى حين الوضع وينفق على اليتامى بالمعروف	٣٢٣ / ٣١
اختياره أنه إذا ماتت امرأة ولم يكن لها وارث سوى ابن أخت لأم فإنه يرث المال كله	٣١٢ / ٣١
اختياره أن الجد يحجب الإخوة	٣٤٣ / ٣١
اختياره أن ولد الأم يرث	٣٣٩ / ٣١
اختياره أن من طلق امرأته في مرض موته ترث بعد انقضاء العدة	٣٦٩ / ٣١

المسألة	الموضع
اختياره أن الأخوات عصبة مع البنات	٣٤٦/٣١
مسألة من بنى على إرث الورثة ثم أرادوا القسمة	٥٠/٣٠
مسألة إذا مات رجل في مكان وليس له وصي ولا وارث وله رفقة ثبتت لهم الولاية على المال ولو ظهر الوارث بعد تصرفهم فليس له المطالبة بالمال	٢٤٩، ٢٤٦/٢٩
اختياره أن من عمي موتهم فلم يعرف أيهم مات أولاً لا يرث بعضهم من بعض	٣٥٦/٣١
مسألة ميراث الأخت من الأبوين مع الأخت من الأب	٣٥٥/٣١
اختياره أن جنس الجدات المدليات بوارث يرثن	٣٥٣/٣١
اختياره أن الأقارب في الميراث إذا استووا في الدرجة فمن كان لأبوين أولى ممن كان لأب فقط	٣٤٨/٣١
اختياره أن الأقرب في العصبات وأولياء النكاح والحضانة وغيرهم إذا عديم أو كان ممنوعاً لكفر أو رق انتقل الحق إلى من يليه	١٩٠/٣١
اختياره في مسألة من وصى لابن ابنه بمثل نصيب أولاده ولبنت ابنه بثلث ما بقي من الثلث بعد أن كان يعطي ابن ابنه نصيبه	٣١٢/٣١
اختياره عدم جواز تخصيص أحد الأولاد بأكثر من	٢٩٤/٣١

المسألة	الموضع
مقدار ميراثه في حال صحة الموروث وعليه رده حيًّا وميتًا	
اختياره أن ما أعطي لوارث في مرض موت الموروث لا ينفذ إلا بإجازة الورثة	٣٠٤ / ٣١
اختياره في مسألة رجل مات وخلف رجلين وامرأة فعوضا المرأة ما يخصها من الميراث وأبرأت إختوتها فلما توفيت إختوتها أنكرت ما أقرته من قبل وادعت على وارث إختوتها ما يخصها من ميراث والدها	٤٢٨، ٤٢٧ / ٣٥
اختياره أن إبراء الوارث من الابن في حال الصحة جائز	٢٩٤، ٢٩٣ / ٣١
اختياره أن من ماتت زوجته وليس له مال ولزوجته مال فله أن يشتري من مال أولاده أمة تخدمهم ويطوؤها ما لم يضرهم	٢٩٩ / ٣١
اختياره أن من عليه دين فمات وله عند صاحب الدين بضاعة بأكبر من دينه فله بيعها وأخذ حقه إن خشي من الورثة ويرد الباقي على الورثة وله الحلف أن الميث ليس له عندي إلا هذا	٣٧٦ / ٣٠
مسألة من ماتت وخلفت زوجًا وأبوين	٣٣٥ / ٣١
مسألة من ماتت وخلفت زوجًا وجدة وإخوة أشقاء وابنًا	٣٣٦ / ٣١

المسألة	الموضع
مسألة امرأة ماتت وخلفت زوجًا وبنثًا وأمًا وأختًا من أم فما يستحق كل واحد منهم	٣٣٨ / ٣١
مسألة امرأة ماتت وخلفت زوجًا وأمًا وأختًا شقيقة وأختًا للأب وأخًا وأختًا لأم فما توزيع التركة	٣٣٧ / ٣١
مسألة من ماتت وخلفت زوجًا وابنتين ووالدتهما وأختين أشقاء	٣٣٧ / ٣١

ما حكى فيه الإجماع

المسألة	الموضع
الاتفاق أنه إذا تأخى أو تحالف اثنان كما فعل المهاجرون والأنصار فلا يصير ولد أحدهما ولد الآخر بإرثه مع أولاده وكذلك لا يصير مال كل واحد منهما مالاً للآخر يورث عند ماله	٩٥ / ٣٥
نقله اتفاق المسلمين على أن من مات ولا وارث له معلوم فماله يصرف في مصالح المسلمين	٥٩٤ / ٢٨
نقله الإجماع على أن الورثة ليس لهم حق في الميراث إلا بعد قضاء الديون	٢٩٢ / ٣١
نقله الإجماع أن من علت بالأمومة ورثت	٣٥٣ / ٣١
نقله الإجماع أن أخو الأم ليس له شيء في الميراث	٣٦٠ / ٣١

المسألة	الموضع
نقله الإجماع أن من طلق زوجته في مرض موته حتى لا ترث منه فإنها ترث منه	٣٧٢، ٣٧٠ / ٣١
نقله الإجماع أن المطلقة إذا كان طلاقها رجعيًا ومات زوجها وهي في العدة ورثته	٣٧٠ / ٣١
نقله الإجماع أن من طلق زوجته في مرض موته فماتت هي لا يرثها	٣٧٠ / ٣١
نقله الإجماع أن إخوة الأب لا ميراث لهم في وجود أبناء العم من الأب	٣٦٣ / ٣١
نقله الإجماع أن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً...﴾ يدخل فيه ولد الأم	٣٣٩ / ٣١
نقله الإجماع أن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً﴾ يقصد به ولد الأبوين	٣٣٩ / ٣١
من ماتت ولها زوج وجدة وإخوة أشقاء وابن فاتفق الأئمة أن لا شيء للإخوة	٣٣٦ / ٣١
نقله الإجماع على أنه لا يجوز الوصية لوارث إلا بإجازة بقية الورثة	٣٠٦ / ٣١
اتفق المسلمون على أن الكافر لا يرث المسلم ولا يتزوج الكافر مسلمة	٣٦ / ٣٢
نقله الإجماع أن من قتل مورثه عمداً لا يرث شيئاً من ماله ولا ديته	١٥٣ / ٣٤، ٣٦٥ / ٣١

ما حكى فيه الخلاف ورجح

المسألة	الموضع
مسألة هل الأخوات عصبة مع البنات؟	٣٤٦/٣١
مسألة هل الجد يحجب الإخوة؟	٣٤٢/٣١
مسألة ميراث ولد الأم	٣٣٨/٣١
مسألة من طلق امرأته في مرض موته هل ترث بعد انقضاء العدة؟	٣٦٩/٣١
مسألة من عمي موتهم فلم يعرف أيهم مات أولاً هل يرث بعضهم من بعض؟	٣٥٦/٣١
اختياره أنه لو مات رجل ولم يعرف له وارث صرف ماله في مصالح المسلمين	٣٢٢/٢٩
مسألة ميراث الجدات	٣٥٢/٣١

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

المسألة	الموضع
مسألة هل يشرع في الإسلام أن يتأخى اثنان ويتحالفا كما فعل المهاجرون والأنصار	٩٥-٩٣/٣٥
مسألة المحالفة أو المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار هل يورث بها عند عدم الورثة من الأقارب والموالي؟	٩٣/٣٥
مسألة توريث مال الزنديق لورثته	٢٠٦/٣٥

المسألة	الموضع
مسألة ميراث الجد والإخوة	٣٤٢/٣١
مسألة الجد والمشاركة في الفرائض	٣٥٩/٣٥
مسألة ميراث الجدة	٣٥٢/٣١
مسألة ميراث الأم مع الأب والزوج	٣٤٣/٣١
مسألة ميراث الأم في حالة وجود زوجة وأبوان	٣٤٥/٣١
مسألة ميراث الأم مع الجد	٣٤٤/٣١
مسألة ميراث الأخت للأب مع أخيها إذا استكمل البنات الثلثين	٣٥٥/٣١
مسألة هل البنت تسقط الأخ من الأم في الميراث؟	٣٥٧/٣١
مسألة من طلق امرأته في مرض موته هل ترث منه؟	٣٦٨/٣١
مسألة ميراث ابني العم إذا كان أحدهما أخ لأم	٣٤١/٣١
مسألة هل يرث ابن الأخت من خالته في حالة عدم وجود وارث لها؟	٣٦١/٣١
مسألة ميراث أولي الأرحام الذين لا فرض لهم	٣٥٩/٣١
مسألة تنزيل ذوي الأرحام منزلة من أدلى به في الميراث	٣٦٢/٣١
مسألة هل ولد الزنا يرث؟	٣٧٥/٣١
مسألة لو أعطي الورثة كل واحد شيئاً معيناً بقدر حقه أو بعضه	٣١٨/٣١
مسألة بعدكم من غيبة الإنسان يحكم بموته؟	٤٨/٣٠

ما وافق فيه الجمهور

المسألة	الموضع
مسألة من عمي موتهم فلم يعرف أيهم مات أولاً هل يرث بعضهم من بعض؟	٣٥٦/٣١
اختياره أن من لم يكن لها وارث سوى ابن أخت لأم فإنه يرثها	٣١٢/٣١

ما حكم عليه بالشدوذ

المسألة	الموضع
نقله عن بعض السلف أن الوالد النصراني يرث ابنته المسلمة وهو شاذ	٣٦/٣٢

أبحاث

المسألة	الموضع
ميراث ولد الأم	٣٣٨/٣١

كتاب العتق

اختيارات شيخ الإسلام

المسألة	الموضع
اختياره جواز استرقاق العرب والعجم	٣٧٦/٣١، ١٨/١٩
اختياره أن الحر المسلم والمعاهد لا يُسرق	٣٨٠/٣١
مسألة ما يملكه السيد بالملك التام للعبد أو الأمة	١٧٨/٢٩
مسألة إذا طلبت الجارية على لسان سيدتها شيئاً بغير إذن سيدتها	٣٢١/٣٠
اختياره أن من استكره أمة الغير على الفاحشة عتقت وضمنها بمثلها	٥٦٦/٢٠
المسلم إذا كان مالكا للأمة النصرانية وزوجها بحكم الملك	٣٦/٣٢
اختياره أنه إن لم يكن للعتيقة أهلاً وزوجها الحاكم جاز	٥٩/٣٢
اختياره أن نفقة المملوك بالمعروف	٨٧/٣٤
اختياره أنه إذا طلب العبد من سيده أن يتزوج فعليه أن يزوجه	٢٠٢/٣٢
اختياره جواز أن يبيع السيد العبد الذي دبره لقضاء دينه	٢٠٥/٣١
اختياره أن من أعطى عبده مالاً فبان حرّاً فله أخذه	٢٩٠/٣١
اختياره أن الأسير والعبد المعتق إذا أنكر سيده عتقه	٢٥٨/٢٩

المسألة	الموضع
له أن يفتدي نفسه بإل يبذله وإن لم يجز للمستولي عليه بغير حق أخذه	
اختياره أن من كان له ممالك يجب عليه أن يأمرهم كلهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر والبغي	٢٢٥ / ٣٤
اختياره أن من كان له ممالك وكان قادرًا على عقوبتهم فله أن يعزرهم إذا لم يؤدوا الواجبات	٢٢٥ / ٣٤
ترجيحه أن من مثل بعده عتق عليه	٥٦٥ / ٢٠
اختياره أنه ليس للسيد أن يستخدم عبده في معصية ولا أن يعتدي عليه	٦٩ / ٣٤
اختياره أن العبد إذا كان سيده يمنعه من فعل ما أمر الله ويكرهه على المعاصي وجب عليه أن يهرب منه	٣٨٥ / ٣١
اختياره أنه ليس للعبد أن يقتل نفسه حتى وإن ظلمه سيده	٣٨٤ / ٣١
اختياره أن من ظلم عبده حتى قتل نفسه فإن على سيده من الوزر بقدر ما نسب إليه من المعصية	٣٨٤ / ٣١
اختياره أن المهاجر من عبيد أهل الحرب يكون حرًا له ما للمهاجرين	١٧٧ / ٣٢
اختياره أن المهاجر من رقيق المعاهدين يرد عليهم ثمنه دون عينه لأن ما لهم معصوم	١٧٧ / ٣٢

المسألة	الموضع
مسألة السراية	٢٣٤ / ٢٩
الحكمة من شرع السراية	١٧٨ / ٢٩
إذا تزوج رجل أمة وسيدها يريد عتقها ولو أعتقت كان الأمر بيدها وهو يعلم أنها لا تختاره فالنكاح صحيح	١٤٩ / ٣٢
اختياره أن الأمة لا يجوز أن يطأها إلا زوجها أو سيدها	١٠٦ / ٣٤
اختياره أن على السيد أن يعف جاريته إما بأن يطأها وإما بأن يزوجه لمن يطؤها	١٠٦ / ٣٤
اختياره أنه يجوز أن يستمتع بملك اليمين مطلقاً من غير اعتبار قسم ولا استئذان في عزل	١٨٤ / ٣٢
اختياره أن من وطئ امرأة بنكاح يظنها حرة فبانت غير ذلك فولده منها حر	٣٨٣ / ٣١
اختياره أن من ملك أمة حاملاً من غيره ووطئها حرم استعباد هذا الولد	٧٠ / ٣٤
اختياره أن من وطئ المرهونة بإذن الراهن وظن أنه جائز فولده حر ولا حد عليه	٢٧٩ / ٣١
اختياره أن من وطئ جارية غيره بإذنه واعتقد أنها حلال فولده منها حر	٢٧٩ / ٣١

المسألة	الموضع
اختياره أن من وطئ جارية أبيه واعتقد أنه ملكها له ولم يكن فعل فولده منها حر ونسبه لاحق ولا حد عليه	٢٧٨/٣١
اختياره أن إذن الوالد لولده في وطء جاريته تمليك له للجارية وولده منها حر ونسبه لاحق والأمة أم ولد	٢٧٨/٣١
اختياره أنه لا يجوز بيع الجارية التي وطئها حتى يستبرأها	٣٠/٣٤، ٢٥٥/١٩
نقله الإجماع على أنه لا يحل وطء الجارية حتى تستبرأ	٣٠/٣٤
ترجيحه أن المملوكة إذا لم تكن توطأ فلا وجه لاستبرائها	٢٥٥/١٩
اختياره أن من اعترف أنه وطئ جاريته فإن الولد يلحقه إذا وضعت لمدة الإمكان	١١/٣٤
اختياره أن الأمة البكر لا تستبرأ	٧١/٣٤
اختياره أن للرجل أن يتسرى بالبنات من أولاد إماءه إلا أن يكون يستمتع بالأم فلا يجوز	٥٥/٣٢
اختياره جواز التسري بالمجوسيات	١٨٣/٣٢
من يعلم أن أمته يطؤها غيره ويسكت على ذلك فهو ديوث	١٤٣/٣٢

المسألة	الموضع
اختياره أن الأولاد يتبعون الأم في الحرية والرق ويتبعون الأب في النسب والولاء	٣٧٦، ٢٨٩ / ٣١
اختياره أن أم الولد لا ترث من سيدها شيئاً وترث من بنيتها	٣٩٣ / ٣٠
اختياره أن كل موضع لا تصير الأمة فيه أم ولد جاز بيعها	٢٨٠ / ٣١
اختياره أن العتق لا يتعين له لفظ لا عربي ولا عجمي	١٢ / ٢٩
اختياره أن من اعتق عبداً وكان موسراً، أو عليه دين له وفاء غير العبد فقد عتق العبد ولا رجوع فيه	٢١ / ٣٠
اختياره أنه لو وصى رجل بعتق فقال: إذا مت فأعتقه كان له الرجوع في ذلك كسائر الوصايا وكان له بيعه هنا وإن لم يبيع المدبر	٢٦٣ / ٣٥
اختياره عدم جواز عتق المماليك بغير إذن المالك	٣٨٦ / ٣١
اختياره أنه يجوز عتق ولد الزنا ويثاب بعتقه	٣٧٦ / ٣١
مسألة أن الولاء لمن أعتق	٣٣٨ / ٢٩
اختياره أن الولاء لا يورث	٣٤٢ / ٢٩

ما حكى فيه الإجماع

المسألة	الموضع
نقله الإجماع على أن من عَلمَ غيره فإنه لا يملكه بذلك ومن اعتقد ذلك يستتاب فإن تاب وإلا قتل	٣٤٥ / ١٨
العلماء متفقون على أنه لا يتسرى بمن تحرم عليه بنسب أو رضاع	٦٩ / ٣٢
نقله اتفاق الأئمة على أن من تزوج أمة أو ملكها بعقد فاسد فولده حر	٢٧٩ / ٣١
ذكره اتفاق الأئمة على أن الولد يتبع أمه في الحرية والرق، ويتبع أباه في النسب والولاء	٦٧،٥٥ / ٣٢، ٣٢٦ / ٢٩
لا يجوز للرجل تزويج سرية جده التي كان يطؤها باتفاق المسلمين	٦٨ / ٣٢
تزويج المماليك بالإماء جائز سواء كان لملك واحد أو لملكين مع بقائهم على الرق وهذا مما اتفق عليه أئمة المسلمين	٥٤ / ٣٢
ليس في وطئ الأمة الكتابية مع إباحة الزوج بها نزاع	١٨٣ / ٣٢
وطئ الإماء الكتابيات بملك اليمين أقوى من وطئهن بملك النكاح عند عوام أهل العلم من الأئمة الأربعة وغيرهم	١٨١ / ٣٢

المسألة	الموضع
الأمة والمملوك الصغير يزوجهما بغير إذنهما بالاتفاق	٥٤ / ٣٢
نقله الإجماع على أن الأمة إذا أعتقت عتقًا شرعيًا فالولاية لمن أعتقها باتفاق العلماء وهو الذي يرثها ثم أقرب عصباته من بعده	٥٨ / ٣٢
نقله الإجماع على أن تزويج الأمة إذا طلبت النكاح من كفؤ واجب	٥٨ / ٣٢
نقله الإجماع على أن شرط كاتبك على ألف، شرط صحيح	١٠٣ / ٣١
المسيبة ليس عليها إلا الاستبراء بحيضة بالسنة واتفاق الناس	١١١ / ٣٢
نقله الإجماع على أنه لا يجب تمليك المملوك نفقته	٨٩ / ٣٤
من اشترى جارية ممن ظن أنه مالك لها أو تزوجهما يظنها حرة فولدها حر باتفاق الأئمة	٦٧ / ٣٢ ، ٣٩٣ / ٣٠
نقله الإجماع أن من تزوج امرأة وعلم أنها مملوكة أن ولده منها مملوك لسيدها	٣٧٦ / ٣١
نقله الإجماع على أن ابن الحر من الأمة عن طريق الزنا يجب عليه إعتاقه	٣٧٤ / ٣١
نقله الإجماع على أن من أعتق بعض عبد وجب عليه تكميل العتق	٢٣٢ / ٣١

المسألة	الموضع
لا يجوز للابن أن يطأ جارية بعد وطء أبيه باتفاق المسلمين	٧٧ / ٣٢
ذكره الإجماع على أن من اشترى عبدًا وأعتق قبل قبضه فالعتق صحيح	٤٠١ / ٢٩

ما حكى فيه الإجماع عن غيره

المسألة	الموضع
نقله الإجماع عن ابن المنذر أن المرأة إذا وقعت في ملك ولها زوج مقيم بدار الحرب أن نکاح زوجها قد انفسخ	٣٨٠ / ٣١

ما حكى فيه الخلاف ورجح

المسألة	الموضع
مسألة هل يسترى العرب؟	١٨ / ١٩
مسألة من مثل بعبده هل يعتق عليه؟	٥٦٥ / ٢٠
مسألة جواز نظر العبيد لمواليهم من النساء	١١١ / ٢٢
مسألة هل إذن الوالد لولده في وطء جاريته تمليك له؟	٢٧٨ / ٣١
هل الولاء يورث؟	٣٤٢ / ٢٩

المسألة	الموضع
مسألة هل يجب استبراء الجارية قبل بيعها؟	٣٠ / ٣٤
مسألة التفريق بين قول: أنت حر وعليك ألف، وأنت حر على ألف وما في معناه	١٧٨ / ١٨

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

المسألة	الموضع
مسألة عتق بعض العبد إذا كان السيد موسراً وإن كان غير موسر	٢٣٢ / ٣١
مسألة الولاء هل يختص بالذكر؟	٣٧٤ / ٣١
إذا أعتقت أمة وكانت زوجة فهل لها الفسخ بعد العتق أم لا؟	١٠٤ / ٣٢
هل ولد الزنا يعتق بالملك؟	١٣٧ / ٣٢
مسألة ابن الحر من الأمة عن طريق الزنا هل يعتق عليه من غير إعتاق؟	٣٧٤ / ٣١
الأمة المزوجة إذا انتقل الملك فيها ببيع أو هبة أو إرث هل يزول عنها ملك الزوج؟	١٧٢ / ٢٩
مسألة العبد المدبر	١٧٠ / ٢٩
مسألة من قال: إذا مت فعبدي حر، هل له فسخ هذا التدبير وهل له بيعه؟	٢٦٣ / ٣٥

المسألة	الموضع
مسألة استرقاق من لا تقبل منه الجزية	٣٨١ / ٣١
مسألة هل على بائع الجارية أن يستبرأها وعلى المشتري أن يستبرأها مرة أخرى؟	٣٠ / ٣٤
إشارته إلى النزاع في ملك ذا الرحم المحرم	٧٢ / ٣٢
إشارته إلى النزاع في هل يملك أن يفرق بين ذا الرحم المحرم في ملك فيبيع أحدهما دون الآخر	٧٢ / ٣٢
مسألة من قال لعبده: يدك حر إن دَخَلت الدار فقطعت ثم دخل الدار هل يعتق؟	٤٧٢ / ٢٠
مسألة من أعتق عبدًا وهو عليه دين يحيط بهاله فهل يصح العتق؟	٢١ / ٣٠
الخلاف في بيع أمهات الأولاد	١٢٦ / ٣٥
إذا تزوج العبد بغير إذن سيده ثم أجاز له سيده هل يصح أم لا؟	٢٠١ / ٣٢
إشارته إلى النزاع في كراهة وطء الإماء	١٨١ / ٣٢
مسألة من وطئ أمة غيره بإذنه ظنًا منه أنه يجوز فهل عليه قيمة الولد منها؟	٢٨٠، ٢٧٩ / ٣١
مسألة من وطئ أمة غيره بإذنه هل يملكها؟	٢٧٩-٢٧٨ / ٣١
ذكره الخلاف في مسألة بريرة هل هي خيرت لكونها عتقت تحت عبد أم لكونها ملكت نفسها ولو كانت تحت حر؟	٣٢٨ / ٢٢

ما وافق فيه الجمهور

المسألة	الموضع
اختياره أن العرب يسترقون	١٨/١٩
اختياره أن قول العبد للسيد: أعتقني ولك ألف أو المرأة طلقني ولك ألف هو بمنزلة القول بألف أو على ألف، وكذلك أنت حر بألف أو على ألف	١٧٨/١٨
إذا كان الأب مملوكًا انتسب الأولاد إلى موالي الأم وإن عتق الأب بعد ذلك انجر الولاء إلى موالي الأب	٥٥/٣٢
إذا كان الأب عتيقًا والأمة عتيقة انتسب الأولاد إلى موالي الأب	٥٥/٣٢
اختياره أن إذن الوالد لولده في وطئ جاريته تمليك له للجارية وولده منها حر ونسبه لاحق والأمة أم ولد	٢٧٨/٣١
مسألة هل الولاء يورث؟	٣٤٢/٢٩

ما وافق فيه الأئمة الأربعة

المسألة	الموضع
اختياره أن الأولاد يتبعون الأم في الحرية والرق ويتبعون الأب في النسب والولاء	٢٨٩/٣١

ما حكم عليه بالشذوذ

المسألة	الموضع
حكمه بالشذوذ على التفريق بين قول: أنت حر وعليك ألف، وأنت حر على ألف وما في معناه	١٧٨/١٨
اختياره أن الخلاف في عدم جواز وطئ من استرقت بدون زوجها خلاف شاذ	٣٨٠/٣١

كتاب النكاح

تعريفات

٣٢٦/١٥	تعريف المناكحة
٦/٣٢	المقصود باستطاعة النكاح
٦/٣٢	تعريف الرجل الصالح
١٢١/٣٢	تعريف المحصنات
١٤١/٣٢	تعريف الديوث
١١٢/٢٢	تعريف المَحْرَم
٨٢،٦٥/٣٢	المحرمات بالمصاهرة
٦٥/٣٢	تعريف الربيبة
٣٤/٣٢	تعريف الولي من النسب
٤٢/٣٢	تعريف نكاح الفضولي
١٢٦/٣٢	تعريف نكاح السر
٢٧/٣٢	تعريف المفوضة
٧٤/٣٢،٣٤٣/٢٩	تعريف نكاح الشغار
٣٠٠/٣٢	تعريف الشرط الفاسد
٢٧٧/٣٢،٢١١/١٤	تعريف النشوز
٩٢/٣٢	النكاح المبيح
١٥٢،١٥١/٣٢	تعريف نكاح التحليل
٣١٤/١٥	تعريف رقية الزنا

اختيارات شيخ الإسلام

المسألة	الموضع
حكم النكاح وانعقاده	
اختياره أن النكاح أفضل من التعزب	٦٣، ٦٢ / ٣١
اختياره أن من كانت له شهوة فالنكاح في حقه واجب أو مستحب	٦٢ / ٣١
اختياره أن الاستمناء حرام وعلى فاعله التعزير	٢٣١، ٢٢٩ / ٣٤، ٥٧٤ / ١٠
اختياره أن النكاح ليس على خلاف القياس	٥١٥ / ٢٠
مسألة الفرق بين النكاح والبيع	١٢٧ / ٣٤
اختياره أن النكاح ينعقد بكل لفظ يدل عليه ولا يختص بلفظ الإنكاح والتزويج	٥٣٤، ٥٣٣ / ٢٠ ١٣٣ / ٣٢، ١١ / ٢٩
اختياره أن اللفظ العربي في النكاح لا يتعين	١٣٣ / ٣٢، ١٢ / ٢٩
نقله اتفاق الفقهاء على أن قول: زَوَّجْتُكَ ابنتي على ألف شرط ثابت وتسميته صحيحًا	١٠٣ / ٣١
اختياره صحة النكاح بالكناية	١٥ / ٣٢
اختياره أن سائر مناحك أهل الشرك التي لا تحرم في الإسلام يلحقها أحكام النكاح الصحيح	١٧٤ / ٣٢، ١٥٧ / ٢٩
اختياره أن كل نكاح اعتقد الكفار صحته جاز إقرارهم عليه إذا أسلموا وتحاكموا إلينا إذا لم يكن مشتملاً على مانع، وإذا لم يعتقدوه نكاحًا لم يجوز إقرارهم عليه	١٢ / ٢٩

المسألة	الموضع
أحكام النظر وستر العورة	
اختياره أن النظر لمحل الفتنة بلا حاجة لا يجوز	٢٥١/٢١
اختياره وجوب غض البصر عما لا يحل التمتع به وإن لم يكن النظر للذة	٣٣٧/٢١
اختياره أن النظر إذا كان على وجه لا ينقص الدين وإنما فيه راحة النفس فقط كالنظر إلى الأزهار فهذا من الباطل الذي يستعان به على الحق	٢٤٩/٢١
اختياره أن النظر لوجه النساء بشهوة وطء أو تلذذ حرام سواء كن محارم أو أجنبيات	٢٤٥/٢١
ترجيحه أن النظر المنهي عنه هو المقصود لا الذي يحصل بغير اختيار	٥٦٦/١١
ترجيحه أن الأمة إذا كان يخاف بها الفتنة فعليها أن ترخي جلبابها وتحتجب ووجب غض البصر عنها ومنها	٣٧٣/١٥
ترجيحه أن المرأة إذا كان فيها فتنة للنساء، والرجل إذا كان فيه فتنة للرجال وجب غض البصر عنهما وكذلك من الصبيان الحسان	٣٧٤/١٥
اختياره أن الإماء الحسان لا يتركن يمشين بين الناس إذا خشي منهن فتنة	٢٥٠/٢١
اختياره أن النظر للأمرد بشهوة حرام	٤١٧-٤١٩/١٥ ٢٤٥/٢١، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٤٧/٣٢

المسألة	الموضع
اختياره أنه لا يجوز النظر إلى الأُمرد لغير شهوة مع خوف ثورانها	٢٥١، ٢٥٠ / ٢١
اختياره أن من ظهر منه الفجور يمنع من تملك الغلمان المردان الحسان ويفرق بينهما	٣٧١ / ٢٨
اختياره أن نظر الرجل إلى ولده الأُمرد مباح إلا إذا اقترن بشهوة حُرْم	٢٥٠ / ٢١
اختياره أن الأُمرد الحسن لا يُترك يخرج في الأمكنة والأزمنة التي يخاف فيها الفتنة به إلا بقدر الحاجة	٢٥٠ / ٢١
اختياره أن من كان من الصبيان يخشى فتنته على الرجال أو النساء مُنع وليه من إظهاره لغير حاجة أو تحسينه أو إحضاره مجالس اللهو والغناء وهذا مما ينبغي التعزير عليه	٣٧١ / ٢٨
اختياره أن من قال: إن النظر في وجوه المردان والنساء عبادة فهو كافر مرتد يستتاب	٢٤٦ / ٢١
من جعل النظر المحرم ممدوحًا فقد خرج عن إجماع المسلمين بل واليهود والنصارى وجميع العقلاء	٢٥٤ / ٢١
اختياره جواز نظر العبد لمولاته	١١١ / ٢٢
ترجيحه أن المملوك والصبي المميزين ليس لهم أن ينظروا إلى عورة الرجل كما لا يحل للرجل النظر إلى عورة الصبي والمملوك وغيرهما	٣٧٠ / ١٥

المسألة	الموضع
اختياره أن غير ذوي الإربة من الرجال يجوز لهم النظر للنساء لكنهم ليسوا محارماً	١١١/٢٢
ترجيحه جواز فقاً عين من اطلع في بيت الغير من صاحب البيت بغير إنذار	١٢٢/١٥
اختياره أن حفظ الفرج يكون عن الاستمتاع المنهي عنه وعن إظهارها لمن ليس له أن يراها	٣٣٨/٢١
اختياره أن كشف العورة والنظر لعورات الناس حرام	٣٤١/٢١
اختياره أنه يجوز كشف العورة على قدر الحاجة كالتطهر والتخلي	٣٣٣، ٢٤٧/٢١
اختياره جواز النظر لما يحرم النظر إليه عند الحاجة كنظر الخاطب والطبيب ولكن مع عدم الشهوة	٣٣٤، ٢٥١/٢١
اختياره أنه لا تجب رؤية المخطوبة قبل العقد	٣٥٥، ٣٥٤/٢٩
اختياره جواز كشف العورة عند الجماع بمقدار الحاجة	٣٣٨/٢١
اختياره جواز الاغتسال عرياناً إذا كان الإنسان في خلوة	٣٣٨/٢١
اختياره أن العنق وما فيه من القلائد من الزينة الباطنة	١١٢/٢٢

المسألة	الموضع
قوله أن القواعد من النساء مستثنون من الأمر بالحجاب لزوال المفسدة الموجودة في غيرهن	٣٧٣/١٥
اختياره أن الذميات ليس لهن أن يرين الزينة الباطنة للمسلمة	١١٢/٢٢
اختياره أن المشتركة لا تكون قابلة للمسلمة ولا تدخل معها حمام	١١٢/٢٢
اختياره أن المسلمة يجوز لها أن تكشف وجهها ويديها عند الذمية	١١٢/٢٢
اختياره عدم جواز كشف المرأة وجهها وكفيها وقدميها للأجانب	١١٢-١٠٩/٢٢، ١١٤، ٣٨٢/٢٤
ترجيحه أن المرأة المتشبهة بالرجال تحبس كما لو زنت فجنس الحبس مشروع في جنس الفاحشة	٣١٣/١٥
ذكره نفي المختين	٣١٠-٣٠٨/١٥
اختياره جواز كشف الرجل منكبيه للرجال خارج الصلاة	١١٤/٢٢
أحكام الخلوة	
اختياره أن الخلوة بالأجنبية حرام لأنها مظنة الفتنة	٢٥١/٢١
ترجيحه أن المرأة يجب أن تحتجب من المحرم الذي يخشى الفتنة منه	٣٧٧، ٣٧٤/١٥
اختياره أن ليس كل من جاز له النظر لامرأة جاز له السفر معها ولا الخلوة بها	١١١/٢٢

المسألة	الموضع
اختياره أنه يجوز أن يدخل على غير محارمه مع غيره بشرط عدم الريبة	٩/٣٢
اختياره أنه لا يجوز أن يخلو الرجل بامرأة أخيه أو بنات عمه وبنات خاله	٩/٣٢
اختياره أنه لا يجوز لغير محارم أزواج النبي ﷺ الخلوة بهن أو السفر	٢٨/٣٤
من يحرم أو يباح نكاحها	
مسألة شروط تزوج العربي بمملوكة	٣٨٣/٣١
ترجيحه جواز نكاح الكتابية	١٧٨/٣٢، ٩١/١٤
اختياره أن نكاح الكتابيات قبل ورود النص بجوازه كان من باب العفو أو المسكوت عنه كشرب الخمر قبل ورود النص بتحريمه	٢١٦، ٢١٥/٣٥
اختياره أن الكلام في حل نكاح نساء أهل الكتاب كالكلام في حل ذبائهم	٢١٧، ٢١٦/٣٥
اختياره أن نكاح المجوسيات لا يجوز كما لا يجوز نكاح الوثنيات	١٨٢/٣٢
ترجيحه تحريم نكاح البغي حتى تتوب	٣٢٨/١٥، ٤٧٣/٧ ١٠٩/٣٢، ٢٢٩/٢٠ ١٤٥، ١٤١
تحريمه نكاح الزاني حتى يتوب	٣٢٢، ٣١٨/١٥

المسألة	الموضع
قوله أن من وطئ زانية بنكاح فهو زانٍ	٣١٨/١٥
اختياره أن المراد في قوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾ النكاح هنا ليس الوطء	١١٣/٣٢
اختياره بطلان نكاح الحامل والمعتدة من الزنا	٣٨٠، ٣٧٩/٢٠
اختياره أن من اشتبهت أخته بأجنبية يجب تجنبها	٣٠/٢٣
اختياره أنه لو اختلطت أخته بأجنبيات لا ينحصرن لم يحرم الجميع	٥٣٢/٢١
اختياره أنه لا يجوز أن يتزوج الرجل ابنته من الزنا	١٤٢، ١٣٨، ١٣٤/٣٢
اختياره أن بنت الزنا أشد حرمة من المشتبه فيها في الحرمة	١٣٨/٣٢
إذا اشتبهت بنته من الزنا بغيرها حرمتا عليه	١٣٨/٣٢
يحرم النكاح بمجرد الرضاعة	١٣٦/٣٢
اختياره أن المحرمات بالصهر يحرم بالعقد ما عدا الريبة لا تحرم إلا بالدخول بأمرها	٦٦/٣٢
اختياره أن الرجل لا يجوز له أن يتزوج خالة رجل وابنته بأن يجمع بينهما	٧٥/٣٢
اختياره أنه لا يجوز أن يتزوج أم امرأته وإن طلقها قبل الدخول بها	٧٧/٣٢
اختياره أن ما حرم وطؤه بالنكاح حرم بملك اليمين	٢٥٥، ٢٥٤/١٩

المسألة	الموضع
اختياره أن من أقسم ألا يتزوج من مكان معين ثم تزوج منه فالعقد صحيح	١١٤ / ٣٣
اختياره أنه إن تزوج الرجل من رافضية صح النكاح إن كان يرجو أن تتوب وإلا فترك نكاحها أفضل	٦١ / ٣٢
شروط النكاح	
شرط الرضى	
اختياره أنه لا يجوز للأب أن يزوج ابنته إلا بإذنها	٥٢ / ٣٢
اختياره أن اليتيمة الصغيرة لا تزوج إلا بإذنها ولا خيار لها إذا بلغت	٤٥ / ٣٢
اختياره أنه يجوز تزويج اليتيمة بكفو لها	٤٨، ٤٣ / ٣٢
اختياره أنه إذا زوجت بنت يتيمة ولم تبلغ الحلم وعقد عليها أخوها بإذنها فالعقد صحيح	٤٧ / ٣٢
مسألة رجل وجد صغيرة فرباها فلما بلغت زوجها الحاكم له ثم وجد لها أخ بعد ذلك فالنكاح صحيح	٥١ / ٣٢
اختياره أن مناط إجبار الأب لابنته هو الصغر	٢٣ / ٣٢
اختياره أن الأب لا يجبر ابنته البكر البالغ على النكاح	٢٩، ٢٢ / ٣٢
اختياره أنه يجب على الولي أن يستأذن موليته في النكاح	٤٠ / ٣٢
اختياره أن صحة النكاح لا يفتقر إلى الإشهاد على إذن المرأة قبل النكاح	٥٦ / ٣٢

المسألة	الموضع
اختياره أنه إذا نكحت المرأة لكفى وأبت فلا تجبر على ذلك	٢٨/٣٢
اختياره أنه إذا خطبت المرأة لغير كفى فلا تجبر	٢٨/٣٢
شرط الولي	
اختياره بطلان نكاح المرأة بغير ولي	٣١،٢١،١٩/٣٢
اختياره أن الابن ولي عند الجمهور	٣٤/٣٢
اختياره أن نكاح السر من جنس نكاح البغايا	١٠٢/٣٢
اختياره أن اليتيمة إذا بلغت تسع سنين فإنها يزوجه الأولياء من العصبات والحاكم ونائبه	٤٤/٣٢
مسألة إذا حلف الولي على عدم نكاح وليته بشخص ما وكان كفؤاً فله أن يزوجه الولي الأبعد أو يزوجه الحاكم بإذنها ودون إذن الولي لأنه عاضل	٣٧/٣٢
من لا ولي لها زوجها الحاكم أو نائبه أو إمام مطاع بإذنها	٣٤/٣٢
اختياره أنه من لا ولي لها لا تزوج إلا بإذن السلطان	٣٧/٣٢
إن غاب الولي غيبة بعيدة انتقلت الولاية إلى الأبعد أو الحاكم	٣١/٣٢
اختياره أنه يجوز للحاكم أن يزوج البنت دون البلوغ إذا كان كفؤاً لها بإذنها	٤٩/٣٢
اختياره أنه إن ظن القاضي أن المرأة عتيقة وكانت حرة فهذا الظن لا يقدر في النكاح	٣٤/٣٢

المسألة	الموضع
اختياره عدم جواز توكيل ذمي في قبول نكاح امرأة مسلمة على سبيل الاحتياط	١٨/٣٢
لا يجوز توكيل امرأة أو مجنون أو صبي في قبول النكاح	١٧/٣٢
اختياره أنه لا يجوز لأحد أن ينكح موليته رافضياً ولا من يترك الصلاة ولهم فسخ النكاح	٦١/٣٢
اختياره أن الولي من حقه أن يمنع موليته من نكاح من يعتقد أنه يتناول رزقاً حراماً	٦٠/٣٢
اختياره أنه يجوز للولي أن ينكح موليته ممن يعمل عملاً حراماً متأولاً فيه أو أن يطعمها الزوج من غير هذا المال	٦٠/٣٢
اختياره أنه لا ينبغي للولي أن يزوج موليته من فاسق فإن علم أنه تاب فتزوج به إذا كان كفؤاً لها وهي راضية به	٦١/٣٢
اختياره أنه يجب على ولي المرأة أن يختار لها الزوج الكفؤ لها	٤٠/٣٢
اختياره أنه لو رضيت المرأة بغير كفؤ لها كان لولي آخر غير المزوج أن يفسخ النكاح	٥٧/٣٢
اختياره أنه إذا خطبت جارية لمن يصلح لها فعلى وليها أن يزوجه	٣٣/٣٢

المسألة	الموضع
اختياره أنه ليس لأحد الأبوين أن يلزم الولد بنكاح من لا يريد وإذا امتنع لا يكون عاقاً	٣٠ / ٣٢
الشروط في النكاح	
اختياره جواز الاشتراط في النكاح	١٦٤ / ٣٢
اختياره جواز أن يشترط كلاً من الزوجين على صاحبه شرطاً لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً	٩١ / ٣٤
اختياره صحة اشتراط أحد الزوجين صفة مقصودة ويملك الفسخ بانتفائها	١٧٥ / ٢٩
مسألة اشتراط المرأة زيادة على مهر مثلها	١٤٨ / ٢٩
اختياره إذا اشترط أهل الزوجة على الزوج أن يسكن عندهم ولا ينقلها عنهم ولا يدخل عليها إلا بعد سنة واختلف ذلك فلهم الفسخ	١٦٨ / ٣٢
اختياره جواز اشتراط المرأة ألا يتزوج عليها زوجها ولا ينقلها من منزلها	١٧٠ ، ١٦٤ / ٣٢
اختياره أنه لو شرط أحد الزوجين في الآخر شرطاً فبان بخلافه كان له الفسخ	٣٥٤ / ٢٩
اختياره إذا شرط الزوج قبل العقد شروطاً واتفقا عليها وخلا العقد عن ذكرها تكون صحيحة لازمة إذا لم يبطلاها	١٦٦ / ٣٢
اختياره أن الفسخ من أجل أن الزوج لم يوف بالشروط في العقد لا يفتقر إلى حكم حاكم	١٦٥ / ٣٢

المسألة	الموضع
اختياره أنه إذا شرط على الزوج شروطاً وهو عاجز عنها لا يجب عليه الوفاء بها	١٦٨/٣٢
اختياره أنه إن لم يوف الزوج بالشروط التي اشترطتها في العقد فلها الفسخ	١٦٥/٣٢
اختياره أنه إذا قيل بطلان شرط الخيار في النكاح لم يكن العقد لازماً بدونه	٣٤٩/٢٩
اختياره أن شرط الخيار في النكاح يصح	٣٤٩/٢٩
هل يصح الشرط الذي يوجب الزيادة على موجب العقد في النكاح؟	١٧٦/٢٩
العيوب في النكاح	
اختياره أن نكاح المريض صحيح	١٩/٣٢
اختياره جواز أن يرد نكاح الحرة بالعيب	٣٥١/٢٩
اختياره أنه لو أن رجلاً تزوج امرأة على أنها بكر فبانت ثيباً فله فسخ النكاح وله أن يطالب بأرث الصداق	١٧٣/٣٢
اختياره أن من تزوج امرأة حرة ثم بان أنه عبدٌ فلها المطالبة بحقوقها منه	٢٠٥/٣٢
اختياره أن للزوج الفسخ بالعيوب المانعة من مقصود النكاح	١٦١/٣٢
اختياره أنه لو قال الزوج عن الزوجة بعد العقد ظنتها أحسن مما هي أو ما ظننت فيها كذا كان هو المفرط؟	٣٥٥/٢٩

المسألة	الموضع
اختياره أنه إذا ظهر بأحد الزوجين جنون أو جذام أو برص فلا آخر فسخ النكاح	١٧١ / ٣٢
اختياره أنه إذا ظهر أن الزوج مجذوم فللمرأة فسخ النكاح بغير اختيار الزوج	١٧١ / ٣٢
اختياره أن المرأة إذا كانت مستحاضة دائماً فهذا عيبٌ يثبت به فسخ النكاح	١٧٢ / ٣٢
اختياره أن المرأة إذا فسخت بعد ظهور العيب فليس لها أن تأخذ شيئاً من جهازها	١٧١ / ٣٢
اختياره أن أحد الزوجين إذا رضي بالزوج بعد ظهور العيب فلا فسخ له	١٧٣، ١٧١ / ٣٢
اختياره ثبوت الفسخ إذا ادعى أحد الزوجين الجهل بالعيب الذي في الآخر	١٧٣ / ٣٢
إذا وطأ امرأة وبأن بها عيب وادعى الجهل هل له خيار الفسخ أم لا؟	١٧٣ / ٣٢
إعلان النكاح والإشهاد عليه	
اختياره أن النكاح مع الإعلان يصح وإن لم يشهد شاهدان	١٣٠ / ٣٢
اختياره أن النكاح إذا خلا عن الإشهاد والإعلان فهو باطل	١٣٠ / ٣٢
اختياره أن النكاح إذا كان بحضور شاهدين من المسلمين صح	٣٥ / ٣٢

المسألة	الموضع
لو كان النكاح بحضرة فاسقين صح النكاح	٣٥ / ٣٢
اختياره صحة نكاح المرأة بشاهدين مستورين الحال	٣٨، ٣٥ / ٣٢
اختياره أنه ليس للحاكم أن يمنع من عقد عقود الأُنكحة بولي وشاهدي عدل	٣٧ / ٣٢
إذا زوج ولي المرأة بدون حضرة شهود وشاع ذلك بين الناس صح النكاح	٣٥ / ٣٢
الأُنكحة المحرمة	
اختياره أنه ليس لأحد أن ينكح امرأة بلا مهر غير النبي ﷺ	٣٢٢ / ٢٢
اختياره أن العلة في تحريم نكاح الشغار هو عدم المهر	٣٤٣ / ٢٩
اختياره بطلان نكاح الشغار وكل نكاح نفى فيه المهر	٣٤٣ / ٢٩، ٣٧٧ / ٢٠، ١٣٣، ١٣٢ / ٣٢
اختياره حرمة نكاح المتعة	٣٤٩ / ٢٩
اختياره أن من نكح امرأة وقصد أن يستمتع بها إلى مدة ثم يفارقها ولكنه عقد النكاح عقدًا مطلقًا فالصحيح أن هذا ليس بنكاح متعة ولا يجرم وذلك لأنه قاصد للنكاح وراغب فيه	١٠٧ / ٣٢، ١٤٧ / ٣٢
لو تزوج رجل امرأة في سفر ونوى طلاقها حتمًا عند انقضاء سفره كره ذلك	١٠٧ / ٣٢
اختياره حرمة أن يخطب الرجل على خطبة أخيه	١٠ / ٣٢

المسألة	الموضع
اختياره بطلان نكاح من خطب على خطبة أخيه	١٠/٣٢
اختياره أن خطبة المسلم على خطبة أخيه تتوقف صحتها على إذنه	٢٨٥، ٢٨٤/٢٩
اختياره أنه إذا خطب الرجل على خطبة أخيه فاختر الأول الفسخ عاد الأمر كما كان إن شاءت المرأة نكحته وإن شاءت لم تنكحه	٢٨٥/٢٩
اختياره بطلان نكاح المحلل	١٣٣/٣٢، ٣٧٧/٢٠
الفرق بين نكاح المتعة ونكاح التحليل	٢٢٤، ٢٢٣/٣٠ ٩٣/٣٢
اختياره تحريم أن يتزوج مطلقة بائنة ليحلها لغيره	٦/٣٣، ١٥١، ٦١/٣٢
اختياره أن تزوج المرأة المطلقة بعد يطؤها ثم تباح الزوجة من صور التحليل المحرم	١٥٤/٣٢
اختياره أن المرأة لا تحل لمطلقها الأول بعقد نكاح التحليل	١٥٢/٣٢
اختياره أنه لو نكح رجل امرأة بنية التحليل ثم قصد الرغبة فهذا الأمر يقف على إذنها ورضاها	١٦٣/٣٢
ما يثبت بالنكاح الفاسد	
اختياره أن الولد من نكاح فاسد يلحق الوالد في النسب إذا كان لا يعلم فساده	٢٦/٣٤، ٧٩/٣٢
اختياره أن من اعتقد صحة نكاح فاسد كان الوطء فيه وطأ شبهة يلحق الولد ويرث أباه	١٠٣/٣٢

المسألة	الموضع
اختياره أن من وطئ أجنبية وحملت منه ثم تزوجها بعد ذلك لا يلحقه نسبه	١٠٠ / ٣٤
مسألة حرمة أن ينسب الرجل لغير أبيه	٣٤٢ / ٢٩
اختياره أن من تزوج زواجاً يعتقده صحيحاً فبان غير ذلك فإنه يلحق به النسب وعليه المهر ولا حد عليه	٩٢ / ٣٤
اختياره أن من طلق امرأته ثلاثاً ووطأها يعتقد أنه لم يقع به الطلاق فإنه يلحقه النسب ويتوارثان	١٤ / ٣٤
اختياره أنه لا يحصل الإحصان بالنكاح الفاسد	٩٩ / ٣٢
اختياره أنه إذا تزوج رجل امرأة بنكاح محرم باجتهاد أو تقليد على جواز ذلك ثم تبين له حرمة فلا يجب عليه أن يفارقها	١٥٢ / ٣٢
اختياره أن ثبوت النسب لا يفتقر إلى صحة النكاح	١٤ / ٣٤
اختياره وجوب التفريق بين الزوجين إذا تزوج المرأة وهي حامل حتى تنقضي العدة من الأول	١١١ / ٣٣
اختياره أن من تولى نكاح المرأة الحامل يعزر	١١١ / ٣٣
اختياره أن الكافر إذا أسلمت امرأته فالأمر موقوف ما لم تتزوج فإذا أسلم فهو أحق بها	٣٣٧ / ٣٢
اختياره أنه إذا تزوجت امرأة من رجل ففسخ هذا	٢٠٠ / ٣٢

المسألة	الموضع
النكاح لتعذر النفقة من جهة الزوج وانقضت العدة ثم تزوجت الثاني فنكاحه صحيح	
اختياره أن زوج المهاجرة إذا هاجر قبل النكاح ردت إليه وإن كانت قد حاضت	١٧٦/٣٢
اختياره أنه إذا تزوج رجل من امرأة وبان لها زوج فإن كانت غرته أو وليها فأخبره أنها خلية عن الأزواج فله أن يرجع بالصداق الذي أداه على من غره	٢٠٠/٣٢
اختياره أنه إذا تزوجت المرأة من ثانٍ وهو يجهل نكاح الأول لها أو نفاه أو جهل تحريم نكاحه قبل الفسخ فنكاحه نكاح شبهة يجب عليه فيه الصداق ويلحق فيه النسب ولا حد فيه	٢٠٠/٣٢
اختياره أن من تزوجت بثاني وهي والزوج الثاني يعلمان أن نكاح الأول باقٍ وأنه يحرم عليهما النكاح فيجب إقامة الحد عليهما	٢٠٠/٣٢
اختياره إذا تزوجت امرأة من ثاني قبل فسخ نكاح الأول فنكاحه باطل	٢٠٠/٣٢
اختياره أن زوجة المفقود تؤجل أربع سنين وبعدها لها أن تتزوج فإن ظهر زوجها الأول فهو مخير بين امراته ومهرها	٥٨٢-٥٧٦/٢٠

المسألة	الموضع
اختياره أن المفقود إذا رجع ووجد امرأته قد تزوجت واختار المهر فله مهره هو لا مهر الثاني	٥٨٠ / ٢٠
اختياره أن من حكم لها الحاكم بموت زوجها فتزوجت ثم تبين أن الزوج لم يمت فنكاحها باطل	٩٢ / ٣٤
اختياره أن خروج البضع عن ملك الزوج متقوم بالمسمى	٥٧٩، ٥٧٨ / ٢٠
ما يباح أو يحرم في العرس	
اختياره حرمة سماع الغناء	٥٥٢ / ٢٩
تقريره أن الرجال لم يكونوا يضربون بدف ولا يصفقون بكف على عهد النبي ﷺ ونقله عن السلف تسميتهم من يفعل ذلك مخنثاً	٥٦٥ / ١١
اختياره جواز غناء الحرائر للرجال بالدف في الأفراح	٥٥٣ / ٢٩
اختياره أن الغناء للنساء في العرس جائز وللرجال محرم أو مكروه	٢١٥ / ٣٠
اختياره أن النبي ﷺ رخص في الضرب بالدف في الأفراح ونهى عن أكل المال به	٢٢٤ / ٣٢
اختياره أن الدف في الأعراس والأفراح للنساء والصبيان جائز	١٦٢ / ٢٨، ٥٦٥ / ١١ ١٦٣

المسألة	الموضع
عشرة النساء	
اختياره أنه يجب على كل من الزوجين أن يؤدي حقوق الآخر بطيب نفس	٣٨٣ / ٢٨
اختياره أن خدمة الزوج واجبة	٩٠ / ٣٤
اختياره وجوب طاعة المرأة لزوجها مطلقاً من خدمة وسفر معه وتمكين له وغير ذلك	٢٦٠ / ٣٢
اختياره أن والد الزوجة إذا سافر بها بغير إذن الزوج يعزر على ذلك وتعزر الزوجة إذا كان التخلف يمكنها	٩٥ / ٣٤ ، ٢٨٠ / ٣٢
اختياره أنه يحرم على المرأة أن تصوم تطوعاً إذا كان زوجها شاهداً إلا بإذنه	٢٧٤ / ٣٢
اختياره أن طاعة المرأة لزوجها أو لأبويها لا تكون في معصية الله	٢٦٤ / ٣٢
اختياره أنه إذا أراد الرجل أن ينتقل بزوجه إلى مكان آخر مع قيامه بما يجب عليه وحفظ حدود الله ونهاها أبويها عن طاعته فعليها أن تطيع زوجها دون أبويها	٢٦٣ / ٣٢
اختياره أنه ليس للزوج أن يخرج زوجته أو يسكنها إلا في مكان يصلح لمثلها ولا يحبسها حبساً يضر بها	١٦٨ ، ٢٦٥ / ٣٢ ، ٩٠ / ٣٤
اختياره أن المرأة إذا تزوجت كان زوجها أملك بها من أبويها وطاعة زوجها عليها أوجب	٢٦١ / ٣٢

المسألة	الموضع
اختياره أنه لا يجوز للزوج أن يخرج زوجته لأهل الفجور ويعاقب على ذلك	٢٦٥ / ٣٢
اختياره أن الزوجة لا تخرج من منزل زوجها إلا بإذنه أو بإذن الشارع	٢٨٠ / ٣٢، ٣٨٤ / ٢٨، ٢٨٠
اختياره أنه ليس للزوجة النشوز ولا أن تمنع نفسها من زوجها	٢٧٩ / ٣٢
اختياره أن المرأة لا تمنع نفسها من زوجها وإن عدمت الماء أو خافت استعماله تيممت	٤٥١ / ٢١
اختياره أن المرأة إذا نشزت عن زوجها فهي عاصية لله ولرسوله ولا يحل لها أن تمنع حق زوجها	٢٧٨ / ٣٢
اختياره أن المرأة العاصية لزوجها سميت ناشزًا لما فيها من الغلظ والارتفاع عن طاعة زوجها	٢٧٨ / ٣٢
اختياره أن المرأة إذا نشزت فلا نفقة لها	٢٧٩، ٢٧٦ / ٣٢
اختياره إباحة ضرب المرأة إذا نشزت	٢٨٠ - ٢٧٨ / ٣٢، ٣٢١ / ٢٨، ٢٨٠
اختياره أن هجر الرجل زوجته من أجل ترك الصلاة من أعمال البر	٢٧٦ / ٣٢
ترجيحه جواز إعضال المرأة إذا أتت بفاحشة لتفتدي نفسها	٣٢٠ / ١٥

المسألة	الموضع
اختياره أن المرأة إذا فعلت فاحشة وثابت جاز لزوجها أن يمسكها وإلا لم يجز له	٢٨٤، ١٤١ / ٣٢
اختياره أنه لا يحل لأحد أن يأخذ المرأة ويحبسها عن زوجها	٢٨١ / ٣٢
اختياره أنه إذا لم يمتنع الزوج من العدوان على زوجته فُرق بينهما	١٦٨ / ٣٢
اختياره أنه إذا تعذر معاشرة الزوج بالمعروف فُرق بينهما	١٦٨ / ٣٢
اختياره أنه لا يجب على الزوج أن يمكن أم الزوجة أو أختها من الدخول إلى منزله إذا كان معاشرًا لها بالمعروف	١٦٨ / ٣٢
اختياره أن المرأة لو رضيت بغير المعروف لكان للأولياء العضل	٨٤ / ٣٤
اختياره أنه يجب عليه أن يعدل بين المرأتين وليس له أن يفضل إحداهما في القسم	٢٧١ / ٣٢
اختياره أنه يجوز أن تبقى المرأة مع زوجها بلا قسم لها	٢٧٠ / ٣٢
اختياره أن قسم الابتداء والوطء والعشرة والمتعة واجبان	٨٩ / ٣٤
اختياره أن جماع الزوجة واجب على الزوج	٣٨٣ / ٢٨

المسألة	الموضع
اختياره أن الواجب على الزوج الوطء بالمعروف بحسب قوته وحاجة زوجته	٢٨/٣٨٤، ٣٢/٢٧١، ٨٥/٣٤
اختياره أن للرجل الاستمتاع بزوجه متى شاء ما لم يضر بها أو يمنعها عن واجب ويجب عليها أن تتمكن من ذلك	٢٨/٣٨٤، ٣٢/١٦٨، ٩٠/٣٤
اختياره أنه لا يجوز للرجل أن يطأ حاملاً من غيره	٧٠/٣٤
اختياره أن إتيان النساء في الدبر محرم	٣٢/٢٦٥-٢٦٧
اختياره أنه ليس هناك ليالٍ يكره الجماع فيها	٢٨/٢٩
هل يجب على الزوج وطئ الزوجة في مدة مقدرة لا يزيد عليها؟	٢٩/١٧٣، ١٧٤
اختياره وجوب الاكتفاء بالبائع الطبيعي في المعاشرة	٢٨/٣٨٤
اختياره أن الزوج لو كان محبوباً أو عتيّاً فللزوجة الفرقة	٢٨/٣٨٣
اختياره أنه لا يحرم على الرجل النظر إلى شيء من بدن امرأته ولا لمسه	٣٢/٢٧٢
اختياره أنه يكره النظر إلى فرج المرأة	٣٢/٢٧٢
اختياره أن حق الزوجة في بدن الزوج العشرة والمتعة	٢٨/٣٨٣
اختياره أن وضع المرأة أدوية تمنع الحمل الأحوط تركه	٢١/٢٩٨، ٣٢/٢٧٢

المسألة	الموضع
اختياره أنه إذا بقي دواء في مجاري الحبل فالصوم والصلاة صحيحة	٢٧٢ / ٣٢
اختياره أن من تزوجت بعد إخبارها بانقضاء عدتها ثم أتت بولد لأكثر من ستة أشهر لا يلحق بالأول	١٢ / ٣٤
اختياره أن من ادعت عليه مطلقة بعد ست سنين بينت وبعد أن تزوجت بزواج آخر أن عليه اليمين أنها لم تلدها في العدة أو على فراشه وليس عليه اليمين أنها لم تلدها	١٧، ١٦ / ٣٤

ما حكى فيه الإجماع

المسألة	الموضع
نقله اتفاق المسلمين على حرمة الخلوة بالأجنبية ومؤاخاتها والنظر إليها	٥٠٥، ٥٤٦ / ١١ ٤١٥ / ١٥
نقله الإجماع أن النظر إلى المرد بشهوة حرام	٢٥٠ / ٢١
نقله اتفاق المسلمين على حرمة التلذذ بقبلة الأمرد ولمسه والنظر إليه	٤١٢ / ١٥، ٥٤٣ / ١١ ٢٤٥، ٢٤٤ / ٢١ ٢٤٧ / ٣٢
نقله اتفاق العلماء على تحريم نظر الرجال إلى عورات بعضهم والنظر للأمرد والنساء الأجنبية وذوات المحارم بشهوة، وحرمة نظر النساء إلى عورات بعضهن	٢٤٨ / ٢١

المسألة	الموضع
نقله الإجماع على أن من جعل النظر المحرم طريق إلى الله كافر يجب قتله	٢٥٥/٢١
لا يتزوج الرجل ذات رحمه المحرم ولا يتسرى بها باتفاق العلماء	٦٩/٣٢
نقله الإجماع على أن ما حرمه الله من نكاح المحارم ومن النكاح في العدة ونحو ذلك يقع باطلاً غير لازم	١٨/٣٣
نقله الإجماع على أن من تزوج بنت أخيه فنكاحه باطل	١٤/٣٤
الإجماع على أن سورة المائدة متأخرة عن سورة البقرة والممتحنة مما يدل على أن آية المائدة في جواز نكاح الكتابيات تخصص آيات البقرة والممتحنة	٢١٦، ٢١٥/٣٥
إشارته إلى اجتماع الصحابة على جواز الزواج من الكتابيات	٢١٦/٣٥
الإجماع على عدم جواز مناكحة (النصيرية) ولا أن ينكح الرجل مولاته منهم ولا تباح ذبائهم	١٦١، ١٥٤/٣٥
نقله اتفاق الأمة على تحريم طعام ونساء المشركين	١٠٠/٨
يجوز للرجل أن يتزوج بنت امرأة أبيه وابنه باتفاق العلماء	٦٦/٣٢

المسألة	الموضع
نقله الإجماع على عدم جواز جمع الرجل بين المرأة وعمتها أو خالتها	٧٦/٣٢
لا يجمع بين الأختين ولا بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها ولا تنكح الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى باتفاق العلماء	٦٨/٣٢
إذا كانت المرأة مع زوجها لا يحل لأحد أن يخطبها لا تصريحاً ولا تعريضاً باتفاق المسلمين	٩٦/٣٢
إذا تزوج رجل امرأة ثم طلقها طليقة أو طلقتين بلا عوض وكان الطلاق رجعيًا لم يصح نكاح خالتها أو عمتها حتى تنقضي عدة الأولى باتفاق الأئمة	٧٦/٣٢
نقله الإجماع على أن نكاح الحامل باطل	١١١/٣٣
بنت الملاءنة لا تباح للملاعن عند عامة العلماء	١٣٩/٣٢
المسلمون متفقون على ذم الديانة	١٤٥/٣٢
من تزوج بغياً كان ديوثاً بالاتفاق	١٤٥/٣٢
كل من جاز وطؤها بالنكاح جاز وطؤها بملك اليمين بلا نزاع	١٨٤/٣٢
لا نزاع بين الأئمة أنه لا فرق بين وطء المرأة في النكاح وبين وطئها بملك اليمين	٧٧/٣٢
الإجماع على أنه لم يقل أحد من المسلمين أنه يجوز نكاح المجوسيات ويحرم التسري بهن	١٨٤/٣٢

المسألة	الموضع
لا يحل للرجل أن يخطب على خطبة أخيه إذا أجيب إلى النكاح وركنوا إليه باتفاق الأئمة	٩ / ٣٢
اتفق المسلمون على أن نكاح الموهوبة خاص برسول الله ﷺ	٦٢ / ٣٢
تزوج العبد بغير إذن سيده إذا لم يجزه السيد باطل باتفاق المسلمين	٢٠١ / ٣٢
إذا تزوجت الجارية ومضت عليها سنة وأولدها أمكن أن تكون رشيدة باتفاق العلماء	٣٢ / ٣٢
من كانت له جارية وقد أعتقها وتزوج بها ومات فإذا لم يكن له عصبة زوجها الحاكم باتفاق العلماء	٣٣ / ٣٢
من كان لها ولي من النسب أو الولاء أو معتقها إذا كانت معتقة أو عصبة معتقها فهذه يزوجها الولي ولا يفتر ذلك إلى حاكم باتفاق العلماء	٣٤ / ٣٢
إذا تزوجت الأمة بعد عتقها من آخر ولم تكن فسخت عقدها من الأول فنكاحها باطل باتفاق الأئمة	١٠٤ / ٣٢
إذا مات زوج المرأة وأذن العصبة للحاكم بتزويجها جاز باتفاق العلماء	٣٣ / ٣٢
إذا مات زوج المرأة وامتنعت العصبة كلهم عن تزويجها زوجها الحاكم بالاتفاق	٣٣ / ٣٢

المسألة	الموضع
المالك في النكاح يحصل للزوج لا للوكيل باتفاق العلماء	١٨/٣٢
ليس للعم ولا غيره من الأولياء أن يزوج موليته بغير كفؤ إذا لم تكن راضية بذلك باتفاق الأئمة	٥٧/٣٢
العم والأخ لا يزوج البنت بغير إذنهما باتفاق العلماء	٥٧،٥٢/٣٢
إذا كانت المرأة رشيدة فلا ولاية عليها لا لجدها ولا لغيره باتفاق الأئمة	٣٢/٣٢
المرأة البالغة لا يزوجها غير الأب والجد بغير إذنهما باتفاق الأئمة	٤٠،٥٢/٣٢
إذا رضيت المرأة رجلاً وكان كفؤاً لها وجب على وليها - كالأخ والعم - أن يزوجها به فإن عضلها وامتنع من تزويجها زوجها الولي الأبعد منه أو الحاكم بغير إذنه باتفاق العلماء	٥٢/٣٢
ليس لولي المرأة أن يجبرها على نكاح من لا ترضاه ولا يعضلها عن نكاح من ترضاه إذا كان كفؤاً لها باتفاق الأئمة	٥٢/٣٢
إذا كانت المرأة ثيباً من زوج وهي بالغ فلا تنكح إلا بإذنهما باتفاق الأئمة	٤٠،٢٩/٣٢
من زوج امرأة لرجل لغرض ما لا لمصلحة المرأة ويكرهونها على ذلك ويخجلونها حتى تفعل	٥٢/٣٢

المسألة	الموضع
ويعضلوها عند نكاح من يكون كفؤاً لها لعداوة أو لغرض اتفق المسلمون على تحريمه	
إذا اجتمع الإشهاد والإعلان في النكاح فلا نزاع في صحته	١٣٠/٣٢
إذا تزوج رجل امرأة بلا ولي ولا شهود وكتما النكاح فهذا نكاح باطل باتفاق الأئمة	١٥٨/٣٣، ١٠٢/٣٢
الأبضاع لا توهب ولا تورث بالإجماع	٣٠٨/٣٢
نقله الإجماع على أن شرط زوجتك على ألف شرط صحيح	١٠٣/٣١
نقله الإجماع على أن شرط زوجتك بنتي على أنك حر شرط صحيح	١٠٣/٣١
إذا اشترطت عليه الزوجة سكن وليس لديه إلا سكن يصلح لسكنى الفقير وهو عاجز عن غيره فليس لها الفسخ بلا نزاع بين الفقهاء	١٦٨/٣٢
ذكره اتفاق الفقهاء على صحة الشرط الناقص عن موجب العقد في النكاح	١٧٦/٢٩
إذا تزوج امرأة وبانت أنها أمة فالنكاح باطل باتفاق المسلمين إذا لم يجزه السيد	٥٣/٣٢
نقله اتفاق الفقهاء على اعتبار الكفاءة في الدين وعلى ثبوت الفسخ بفواتها	٣١٧/١٥

المسألة	الموضع
إذا تزوج رجل أخت رجل وهذا أخت هذا على أنه إن أنصفها أنصف الآخر وإن ظلمها ظلم الآخر زوجته فإن هذا محرم بإجماع المسلمين	٧٤/٣٢
نقله إجماع الصحابة على بطلان نكاح التحليل، نكاح الشغار، نكاح المتعة، نكاح بلا ولي ولا شهود	١٥٢/٣٢، ٣٤٨/٢٩، ١٥٥، ١٥٩، ٩٦/٣٣، ٢٩٥/٣٥
إذا كان المحلل عبد لا وطء فيه أو فيه ولا يعد وطؤه وطأ فلا نزاع بين الأئمة في أن هذا لا يحلها لزوجها الأول	١٥٦/٣٢
نقله الإجماع على أن من تزوج امرأة مطلقة بائنة رغبة في زواجها فقد أحلها وهو غير ملعون	٢٧/٣٣
لا تجبر المرأة على نكاح التحليل باتفاق العلماء	٦١/٣٢
إذا نوى الزوج في النكاح التحليل كان ذلك مما اتفق الصحابة على النهي عنه وجعلوه من نكاح المحلل	١٠٨/٣٢
الإجماع أنه لا يجوز الوطء والاستمتاع في النكاح الفاسد	٢٩٢/٣٥
من وطئ امرأة بما يعتقد نكاحاً فإنه يلحق به النسب ويثبت فيه حرمة المصاهرة باتفاق العلماء	٦٦/٣٢
نقله الإجماع على أن كل نكاح اعتقد الزوج أنه	١٣/٣٤

المسألة	الموضع
نكاح سائغ إذا وطئ الزوج فيه فإنه يلحقه فيه ولده ويتوارثان	
نقله الإجماع على أن اليهودي إذا تزوج بنت أخيه كان ولده منه يلحقه نسبه ويرثه	١٣/٣٤
لا خلاف أن الكافر الحربي نسب ولده ثابت منه وأن ماءه ماء محترم لا يحل لأحد أن يطأ زوجته قبل الاستبراء باتفاق المسلمين	٣٤٣/٣٢
نقله الإجماع على أن من ولدت لأكثر من ستة أشهر من حين دخل بها ولو بلحظة لحقه الولد	١٠/٣٤
نقله الإجماع على أن من ادعت على شخص كان زوجها لها أن لها ابنًا منه لا يلحق به بمجرد دعواها	١١/٣٤
نقله الإجماع على أن من استلحق مجهول النسب لحق به إذا كان ذلك ممكنًا ولم يدع أحد أنه ابنه	١٠/٣٤
كل وطء اعتقد أنه ليس حرامًا وهو حرام، يلحق به النسب وتكون مدخولًا بها فتحرم وإن كانت ربيبة لم يدخل بأمها باتفاق العلماء	٦٧/٣٢
إذا تزوج رجل بامرأة ولم يدخل بها ولا أصابها وولدت بعد شهرين لا يلحق به الولد باتفاق المسلمين وكذلك لا يستقر عليه المهر باتفاق المسلمين	١٧/٣٤، ١٠٦/٣٢

المسألة	الموضع
نقله الإجماع على أن من انقضت عدتها ومضى لها أكثر الحمل ثم ادعت وجود حمل من الزوج الأول المطلق لا يقبل قولها	١٢ / ٣٤
إذا زنت امرأة متزوجة وأتت بولد فالولد يلحق بالزوج لا بالزاني بلا نزاع بين الأئمة	١٥٤ / ٣٢
نكاح أهل الشرك صحيح في حقوق النسب وثبوت الفراش بلا خلاف بين المسلمين	١٧٥ / ٣٢
من نكح نكاحًا باطلاً عند الله ورسوله - مثل الكافر إذا تزوج نكاحًا محرماً في دين الإسلام - فإن هذا يلحقه فيه النسب وتثبت به المصاهرة فيحرم على كل واحد منهما أصول الآخر وفروعه باتفاق العلماء	٦٦ / ٣٢
الكفار إذا تزوج أحدهم امرأة نكاحًا يراه في دينه وأسلم بعد ذلك ابنه فهذا ليس له أن يتزوج بامرأة ابنه باتفاق العلماء	٦٧ / ٣٢
لو أسلم الزوجان الكافران أقرا على نكاحهما بالإجماع	١٧٥ / ٣٢
عقوبة من دعا دعوى نسب كذباً أو أقام ولياً باطلاً متفقاً عليها بين المسلمين	٢١ / ٣٢
نقله الإجماع على أنه لم يقل أحد من المسلمين إن استماع الغناء قرينة مطلقاً	٢٣١ / ٢٧

المسألة	الموضع
لا يحل للزوجة أن تقدم صلاة الليل وصيام النهار على طاعة الزوج باتفاق المسلمين	٢٧٤ / ٣٢
ليس للمرأة أن تخرج من منزل زوجها إلا بإذنه سواء أمرها أبوها أو أمها أو غير أبيها باتفاق الأئمة	٢٦٣ / ٣٢
نقله الإجماع أن على الزوجة موافقة الزوج في المسكن وعشرته ومطاوعته في المتعة	٨٩ / ٣٤
يجب العدل بين الزوجتين باتفاق المسلمين	٢٦٩ / ٣٢

ما حكى فيه الخلاف ورجح

المسألة	الموضع
مسألة حكم النظر للأمرد بلا شهوة ولكن مع خوف ثورانها	٤١٩، ٤١٨ / ١٥ ٢٥١ / ٢١
مسألة هل يجب ستر الوجه والكفين عن الأجانب؟	١١٤، ١١٢ - ١٠٩ / ٢٢
مسألة حكم الاستمنااء	٢٢٩ / ٣٤، ٥٧٤ / ١٠
مسألة هل النكاح على خلاف القياس؟	٥١٥ / ٢٠
مسألة هل يشترط لفظ الإنكاح والتزويج في النكاح؟	٥٣٤، ٥٣٣ / ٢٠ ١٥ / ٣٢، ١٢ - ٩ / ٢٩
اختياره تحريم خطبة الرجل على خطبة أخيه	٧ / ٣٢
نكاح من خطب على خطبة أخيه هل هو باطل أم لا؟	١٠ / ٣٢

المسألة	الموضع
مسألة نكاح الحامل والمعتدة من الزنا	٣٨٠، ٣٧٩ / ٢٠
مسألة حكم نكاح البغي قبل التوبة	٣٢٨ / ١٥، ٤٧٣ / ٧ ١٤٥ / ٣٢، ٢٢٩ / ٢٠
من لم يشترط التوبة في نكاح الزانية هل يشترط الاستبراء أم لا؟	١١٠ / ٣٢
بنت الزنا هل تتزوج بأبيها؟	١٣٨، ١٣٤ / ٣٢
هل يجوز نكاح المجوسيات؟	١٨٢ / ٣٢
من لا يجوز نكاحهن كالوثنيات يجوز وطئهن بملك اليمين أم لا؟	١٨٢ / ٣٢
حكم نكاح الكتانية	١٧٨ / ٣٢، ٩١ / ١٤
هل يجوز الجمع بين المرأتين إذا كان بينهما حرمة بلا نسب أو نسب بلا حرمة؟	٧١ / ٣٢
مسألة بنت يتيمة ليس لها أب ولا ولي إلا أخوها ولم تبلغ الحلم وقد عقد عليها أخوها بإذنها هل يجوز أم لا؟	٤٦ / ٣٢
مسألة بنت دون البلوغ وحضر من يرغب في تزويجها فهل يجوز للحاكم أن يزوجه أم لا؟	٤٩ / ٣٢
لو زوج حاكم يتيمة يرى أنه يجوز النكاح بلا إذنها فهل يكون تزويجه حكماً لا يمكن نقضه أو يفتقر إلى حاكم غيره يحكم بصحة ذلك؟	٥١، ٥٠ / ٣٢

المسألة	الموضع
هل يقف عقد النكاح على إجازة المرأة؟	٣٠ / ٣٢
هل يزوج الأب ابنته بغير إذنها؟	٥٢ / ٣٢
هل استئذان المرأة البالغ البكر في نكاحها واجب أم لا؟	٤٠ / ٣٢
هل للأب إجبار ابنته البكر البالغة على النكاح؟	٢٩، ٢٢ / ٣٢
إذا نكحت المرأة لكفوًا وأبت هل تجبر أم لا؟	٢٨ / ٣٢
مسألة ما هو مناط الإجبار هل هو البكارة أو الصغر أو مجموعها؟ أو كل منهما؟	٢٣ / ٣٢
إذا زالت بكارة المرأة بوثة فهي كالبكر عند الأئمة الأربعة	٢٩ / ٣٢
مسألة اليتيمة إذا بلغت تسع سنين يزوجه الأولياء من العصبات والحاكم ونائبه	٤٤ / ٣٢
إذا زوجت اليتيمة الصغيرة بغير إذنها وبلغت هل لها الخيار أم لا؟	٤٥ / ٣٢
هل يجوز توكيل ذمي في قبول نكاح امرأة مسلمة؟	١٨ / ٣٢
مسألة وجوب الشاهدين على النكاح	٩٣، ٩٢ / ٣٣
إن خلا النكاح عن الإشهاد والإعلان هل هو باطل؟	١٣٠ / ٣٢
لو كان النكاح بحضور فاسقين صح النكاح	٣٥ / ٣٢
مسألة صحة النكاح بشاهدين مستورين غير ظاهري الفسق	٣٨ / ٣٢

المسألة	الموضع
إذا زوج ولي المرأة بدون حضرة شهود وشاع ذلك بين الناس صح النكاح	٣٥ / ٣٢
إذا شرطت المرأة ألا يتزوج عليها زوجها هل هذا الشرط لازم أم لا؟	١٧٠ / ٣٢
مسألة إذا شرط أحد الزوجين في الآخر شرطاً وبأن بخلافه هل له الفسخ؟	٣٥٤ / ٢٩
إذا شرط الزوج شروطاً واتفقا عليها وخلا العقد عن ذكرها هل تكون صحيحة لازمة يجب العمل بها كالمقارنة أو لا؟	١٦٦ / ٣٢
هل يتوقف فسخ الزوجة لنكاحها إذا لم يوف الزوج بالشروط في العقد على الحاكم؟	١٦٥ / ٣٢
مسألة هل ترد الحرة بعب؟	٣٥١ / ٢٩
ما يمنع الوطء حساً كاستداد الفرج أو طبعاً كالجنون هل يثبت به الفسخ؟	١٧٢ / ٣٢
إشارته إلى النزاع إذا غر الزوج وقيل له: إن المرأة خلية من الأزواج ثم بان أن لها زوجاً فهل يرجع بالصداق على من غره أم لا؟	٢٠٠ / ٣٢
مسألة نكاح الشغار حرام أم لا؟	١٣٢ / ٣٢
مسألة العلة في تحريم نكاح الشغار	٣٤٣ / ٢٩
مسألة بطلان نكاح المحلل ونكاح الشغار	٣٧٧ / ٢٠

المسألة	الموضع
اختياره أن من تزوج مطلقة بائنة ليحلها لغيره محرم	٦ / ٣٣
مسألة من نكح بنية أو شرط التحليل ثم رغب في الإمساك	١٦٣ / ٣٢
مسألة تحريم متعة النساء	٩٦ / ٣٣
إذا نكح امرأة قصد أن يستمتع بها إلى مدة ثم يفارقها ولكنه عقد العقد النكاح عقدًا مطلقًا هل يجوز أم لا؟	١٤٧ / ٣٢
مسألة زوجة المفقود	٥٨٢-٥٧٦ / ٢٠
مسألة هل البضع مقوم إذا خرج عن ملك الزوج؟ وبما يقوم؟	٥٧٩، ٥٧٨ / ٢٠
مسألة القدر الواجب في وطء الزوجة	٨٥ / ٣٤، ٣٨٤ / ٢٨
متى يجب الوطء؟	٢٧١ / ٣٢
مسألة هل خدمة الزوج واجبة؟	٩٠ / ٣٤
مسألة هل يجب الاكتفاء بالبائع الطبيعي في المعاشرة؟	٣٨٤ / ٢٨
هل يكره النظر إلى فرج المرأة؟	٢٧٢ / ٣٢
إشارته إلى النزاع في جواز أن تضع المرأة دواء عند المجامعة تمنع بذلك نفوذ المني في مجاري الحبل	٢٧٢ / ٣٢، ٢٩٨ / ٢١
هل يجوز إتيان المرأة في الدبر؟	٢٦٨ / ٣٢

المسألة	الموضع
إذا نكح الرجل نكاحًا محرّمًا باجتهاد أو تقليد ثم تبين له بعد ذلك تحريم ذلك العقد هل يفارقها أم لا؟	١٥٢ / ٣٢
هل يجوز استلحاق الزاني ولده إذا لم تكن المرأة فراشًا؟	١١٢ / ٣٢

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

المسألة	الموضع
مسألة حكم ستر العورة في الخلوة	١١٧ / ٢٢، ٣٣٨ / ٢١
مسألة الزينة الظاهرة التي ليس على المرأة حرج في إبدائها هل هي ظاهر الثياب أم الوجه والكفين؟	٣٧١ / ١٥
مسألة إباحة الاستمناء عند خشية العنت	٥٧٣ / ١٠
هل يستحب أن يقترض ويتزوج؟	٦ / ٣٢
هل الزنا ينشر حرمة المصاهرة؟	١٤٢، ١٤٠، ٦٧ / ٣٢
مسألة تحريم نكاح الزانية	٣١٧ / ١٥
هل يصح نكاح الحامل من الزنا؟	١٠٦ / ٣٢
مسألة جواز امتحان التائبة من الزنا إذا أراد أن يتزوجها	٣٢٩، ٣٢٨ / ١٥ ١٢٥ / ٣٢
هل الزاني الذي لم يتب لا يجوز أن يتزوج عفيفة أم لا؟	١٢٠ / ٣٢

المسألة	الموضع
هل يجوز للرجل أن يتزوج بابنته من الزنى؟	١٤٠ / ٣٢
هل يقتل من تزوج بابنته من الزنا؟	١٣٤ / ٣٢
هل يجوز أن يتزوج من بنت المرأة التي زنا بها غيره؟	١٣٨ / ٣٢
هل يجوز أن يتزوج رجل امرأة موطوءة في نكاح فاسد في عدتها؟	٧٦ / ٣٢
هل كل ما جاز وطؤه بملك اليمين جاز نكاحه؟	١٨٤ / ٣٢
مسألة هل يجوز أن ينكح امرأة ويتسرى بعمتها أو خالتها؟	٦٩ / ٣٢
ما حرم فيه الجمع بالنكاح هل يحرم فيه الجمع بملك اليمين؟	١٨٤ / ٣٢
هل يكره الجمع بين امرأتين بينهما رحم غير محرم؟	٧٢ / ٣٢
هل الموت كالدخول في مسألة نكاح الربيبة؟	٣٠٤ / ١٥
ذكره الخلاف في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾ هل يتناول أهل الكتاب أم لا؟	٥٦ / ٧
مسألة جواز تزويج الأمة الكتابية	١٨٢ / ٣٢
مسألة جواز تزويج الأمة الكتابية	١٨٣، ١٨١، ١٠٤ / ٣٢
هل النكاح لا ينعقد إلا بلفظ الإنكاح والتزويج؟	٢٩٥ / ٣٢
مسألة هل يصح انعقاد النكاح مع المهر بلفظ التملك والهبة وغيرهما؟	٦٤ / ٣٢

المسألة	الموضع
هل ينعقد النكاح بغير العربية لمن يحسنها؟	٩ / ٢٩
مسألة اعتبار النسب في الكفاءة في النكاح	٢٦ / ١٩
مسألة صحة النكاح بدون الكفاءة في الدين	٣١٧ / ١٥
هل تصح ولاية الفاسق في النكاح؟	٢٩٢ / ٣٥، ١٠٠ / ٣٢
هل يجوز توكيل قبول النكاح ممن يصح منه قبول النكاح بإذن وليه ولا يصح منه قبول النكاح بدون إذن وليه كالعبد؟	١٧ / ٣٢
إذا زوجت الثيب البالغ بغير إذنها ثم أجازت العقد هل يجوز ذلك أم لا؟	٢٩ / ٣٢
إذا كانت المرأة ثيبًا من زنا فهل هي كالثيب من النكاح أم كال بكر؟	٤٢، ٢٩ / ٣٢
مسألة جواز إجبار الأب أو الجد البنت الكبيرة على النكاح	٥٧ / ٣٢
إذا كانت المرأة تستحق الحجر عليها فهل للجد ولاية عليها	٣٢ / ٣٢
إذا عينت البنت البكر كفؤًا وعين الأب كفؤًا آخر هل يؤخذ بتعيينها أم بتعيين الأب؟	٢٣ / ٣٢
هل الكفاءة في النسب معتبرة في النكاح؟	٥٦ / ٣٢
مسألة اليتيمة التي لم تبلغ هل تجبر على النكاح؟	٥٠ / ٣٢
هل تزوج اليتيمة الصغيرة بإذن أم لا؟	٤٣ / ٣٢

المسألة	الموضع
هل لليتيمة الصغيرة إذا زوجت الخيار إذا بلغت؟	٤٣/٣٢
إن زوج الولي المرأة بدون إذنهما فما حكم هذا النكاح؟	٤٢/٣٢
هل يجوز توكيل الذمي في قبول نكاح ابنته الذمية للنكاح برجل مسلم؟	١٨/٣٢
مسألة هل للسيد أن يزوج عبده البالغ بغير إذنه؟	٥٤/٣٢
مسألة تزوج العبد بدون إذن مواليه	٥٦/٣٢
حكم تزويج العتيقة بدون إذن المعتق	٥٩/٣٢
إذا اشترطنا الولي في صحة النكاح وتزوجت العتيقة بدون إذن المعتق فما حكم هذا النكاح؟	٥٩/٣٢
حكم نكاح المكره	١٠٦/٣٢
مسألة الإشهاد على النكاح	١٠٢/٣٢، ١٣/٢٩ ١٥٨/٣٣
مسألة هل يلزم في النكاح مع الإشهاد بالإعلام؟	١٣/٢٩
إذا كتم الزوج نكاحًا ماذا يفعل حتى يتميز عن نكاح السر هل الإعلان فقط أم الإشهاد؟	١٢٧/٣٢
هل نكاح الكفار صحيح؟	١٢/٢٩
هل يقر الكفار على نكاحهم إذا أسلموا؟	١٢/٢٩
هل يكون نكاح الذي نكح على خطبة أخيه صحيح أم فاسد؟	٩/٣٢

المسألة	الموضع
هل نكاح الخاطب على خطبة أخيه صحيح أم لا؟	٧/٣٢
العلة في إبطال نكاح الشغار	١٥٩/٣٢
مسألة هل يصح نكاح الشغار؟	١٢٦/٣٤
إذا شرط التحليل قبل عقد النكاح أو كان العرف مطردًا بذلك هل يكون له تأثير على العقد؟	١٥٥/٣٢
إذا تزوج رجل امرأة في سفر ونوى طلاقها حتمًا عند انقضاء سفره هل يصح النكاح أم لا؟	١٠٧/٣٢
إذا نوى الزوج في النكاح الأجل ولم يظهره للمرأة هل يجوز أم لا؟	١٠٨/٣٢
مسألة الشروط في النكاح	١٣٥، ١٢٨، ١٢٧/٢٩
إذا كان هناك شرط فاسد في النكاح هل يصح العقد أم لا؟	٣٤٨، ٣٤٢، ١٣٥/٢٩ ١٥٧/٣٢
إذا قلنا بصحة النكاح مع الشرط الفاسد هل يمضي الشرط الفاسد بعد ذلك؟	١٥٧/٣٢
لو قال الولي للزوج: إذا انقضى الأجل فلا نكاح بينكما فهل يبطل العقد أم الشرط فقط؟	٣٤٩/٢٩
إن شرط في أحد الزوجين صفة ولم يجدها هل له الفسخ أم لا؟	١٦١/٣٢
هل يجوز الخيار في النكاح؟	١٣٣/٢٩
هل عقد النكاح يقبل الفسخ؟	١٣٥، ١٢٧/٢٩

المسألة	الموضع
مسألة هل النكاح يجوز فسخه بشرط أو عيب؟	٣٥٠ / ٢٩
مسألة هل يفسخ النكاح بفوات الشرط؟	٣٥٢ / ٢٩
مسألة هل يفسخ النكاح بالعيب؟	٣٥٠ / ٢٩
من تزوج امرأة حرة ثم ادعى بعد ذلك أنه عبد بلا بينة ولم يعرف خلاف ذلك هل يقبل قوله أم لا؟	٢٠٥ / ٣٢
مسألة العيب الذي يمنع كمال الوطاء هل يملك به الفسخ؟	١٧٢ / ٣٢، ٣٥٤ / ٢٩
مسألة إذا فسخت المرأة نكاحها لتعذر فسخ الحاكم أو غيره	٩٢ / ٣٤
هل يثبت للمرأة الفسخ إذا كان الزوج عَيْنِيًّا أو محبوبًا؟	٣٥١، ١٧٣ / ٢٩
هل يفسخ النكاح بالتدليس وبالخلف في الصفة؟	١٣٥ / ٢٩
إذا حدثت عيوب بعد النكاح أو زالت الكفاءة هل يثبت الفسخ أم لا؟	١٤٩ / ٣٢
إذا تزوج امرأة وبانت أمة وأجاز السيد هذا الزواج هل يصح أم لا؟	٥٣ / ٣٢
مسألة هل يثبت الخيار في النكاح بالجنون والجذام والبرص؟	٣٥١ / ٢٩
هل يجوز أن يشترط في النكاح أن يمسكها بمعروف أو يسرحها بإحسان؟	١٤٨ / ٣٢

المسألة	الموضع
مسألة إذا اشترط على الزوجة ألا يتزوج عليها هل الشرط يكون صحيحًا؟	١١٩/٣٣
مسألة أن الواجب مبيت ليلة من أربع ليال والوطء كل أربعة أشهر مرة	٨٩/٣٤
هل يجوز وطء المستحاضة؟	١٧٢/٣٢
هل القسم بين الزوجات واجب على النبي ﷺ؟	٢٧٠، ٧١/٣٢
ما حكم الغزل؟	١٠٨/٣٢
مسألة حكم نظر الزوجين إلى عورة الآخر	٣٣٩/٢١
مسألة هل يجب على الزوجة خدمة منزل الزوجية؟	٣٨٤/٢٨
هل ولد الزنا يلحق بأبيه إذا استلحقه أم لا؟	١٣٩/٣٢
مسألة من أخبرت بانقضاء عدتها ثم أتت بولد لستة أشهر فصاعدًا ولدون مدة الحمل فهل يلحقه؟	١٢/٣٤
مسألة من تزوج امرأة ولم يدخل بها فولدت بعد شهرين هل يكون العقد باطلًا	١٧/٣٤
مسألة من ادعى استبراء الأمة وهي تدعي الحمل منه	١١/٣٤
مسألة من ادعت على رجل كان زوجها أن لها ابنًا منه هل يكفي في البينة امرأة واحدة؟	١٢/٣٤
من ادعت على زوجها أن لها ابنًا منه هل يقبل قولها؟	١٢/٣٤

ما وافق فيه الجمهور

المسألة	الموضع
مسألة حكم الاستمناء	٢٢٩/٣٤
اختياره حرمة النظر للأمرد عند خوف التلذذ به	٢٤٧/٣٢
اختياره أن النكاح ينعقد بكل لفظ يدل عليه ولا يختص بلفظ الإنكاح والتزويج	٥٣٤، ٥٣٣/٢٠
اختياره أن نكاح الناس اليوم صحيح لو كان في الجاهلية	١٧٤/٣٢
صحة نكاح المريض	١٩/٣٢
ترجيحه عدم جواز نكاح المجوسيات	١٨٢/٣٢
ترجيحه جواز نكاح الكتابية	١٧٨/٣٢، ٩١/١٤
مسألة أن المحرمات بالصهر يحرم بالعقد إلا الربية فإنها لا تحرم حتى يدخل بأمرها	٦٦/٣٢
من حرم جمعها في النكاح حرم جمعها في التسري	٦٩/٣٢
مسألة هل يجوز أن يتزوج الرجل خالة رجل وابنته؟	٧٥/٣٢
اختياره أن بنت الزنا لا تتزوج بأبيها	١٤٢، ١٣٨، ١٣٤/٣٢
مسألة هل الابن ولي للمرأة؟	٣٤/٣٢
بطلان نكاح المرأة بغير إذن وليها	٣١، ٢١، ١٩/٣٢
يجوز تزويج يتيمة بكفو لها	٤٥، ٤٣/٣٢
هل يصح نكاح اليتيمة قبل البلوغ؟	٩٧/٣٢

المسألة	الموضع
لا يفتقر صحة النكاح إلى الإشهاد على إذن المرأة قبل النكاح	٥٦،٤١/٣٢
مسألة إذا تنازعا في الوطاء وهي ثيب	٧٩/٣٤
من تزوج امرأة حرة وادعى أنه عبد لا يقبل إقراره بها يسقط حقها	٢٠٥/٣٢
اختياره تحريم نكاح المتعة	١٠٧/٣٢
اختياره أن نكاح المحلل لا يحملها للأول	٦/٣٣،٩٣/٣٢
اختياره أن جماع الزوجة واجب على الزوج	٣٨٣/٢٨
اختياره حرمة إتيان النساء في أدبارهن	٢٦٨-٢٦٥/٣٢
الولد يتبع في الدنيا خير الوالدين ديناً	٦٧/٣٢

ما خالف فيه الجمهور

المسألة	الموضع
مخالفته للجمهور في اشتراط التوبة لنكاح زانية	١٠٩/٣٢

ما وافق فيه الأئمة الأربعة

المسألة	الموضع
تحريم خطبة الرجل على خطبة أخيه	٧/٣٢

ما حكم عليه بالبدعية

المسألة	الموضع
اختياره أن وطء المرأة في نكاح التحليل بالرجل على قدمها أو رأسها أو فوق سقف أو سلم هي تحته يجلها بدعة	٩٤ / ٣٢
اختياره أن من ظن أن ولادة المرأة لذكر في نكاح التحليل يجلها للزوج الأول بدعة	٩٤ / ٣٢

ما حكم عليه بالشذوذ

المسألة	الموضع
من أجاز زواج بنت الملاعنة من الزوج الملاعن خلاف شاذ	١٣٩ / ٣٢
الحكم بالشذوذ على قول من قال بإباحة غناء المرأة الحرة للرجال الأجانب	٥٥٢ / ٢٩
حكمه بالشذوذ لقول من قال: إن الشروط التي هي من مقتضى العقد لا يصح اشتراطها كقولهم بأن النكاح فاسد لمن قال: زوجتك على ما أمر الله به من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان	٣٤٦ / ٣٥
شذوذ قول من قال: إنه يجب في شاهدي النكاح أن يكونا معلومي العدالة	١٣٠ / ٣٢

المسألة	الموضع
شذوذ قول من قال: إنه عند استئذان البكر للنكاح لا بد من النطق	٢٤/٣٢
قول بعض أصحاب مالك في النصراني يزوج ابنته وهو خلاف شاذ	٣٦/٣٢
من قال: يشترط الإشهاد على إذن المرأة لوليها على النكاح قول شاذ	٤١/٣٢
من قال بعدم اشتراط الوطاء في نكاح المرأة حتى تحل لرجل قول شاذ صحت السنة بخلافه	١٠٩/٣٢
بطلان قول أن المرأة المطلقة إذا وطئها الرجل في الدبر تحل لزوجها الأول الذي طلقها ثلاثاً	١٠٩/٣٢

أبحاث

المسألة	الموضع
مسألة مس المردان والنظر إليهم	٢٥٩-٢٤٣/٢١
هل يجوز نكاح من لا ترد يد لامس؟	١٤٣/٣٢
مسألة زوجة المفقود	٥٨٢-٥٧٦/٢٠
حكم نكاح الكتائية	٩٣-٩١/١٤
بحث في المحرمات في النكاح نسباً وصهرًا	٦٢/٣٢
هل بنت الزنا تتزوج من أبيها؟	١٣٤/٣٢
مسألة نكاح الشغار	٣٧٩-٣٧٧/٢٠

كتاب الصداقه

تعريفات

تعريف أرش الصداق	١٧٣ / ٣٢
------------------	----------

اختيارات شيخ الإسلام

المسألة	الموضع
اختياره أن النكاح إذا شرط فيه نفي المهر يبطل النكاح	٦٤ / ٣٢، ٣٥٢ / ٢٩
اختياره أن تسمية مهر معلوم التحريم كالخمر يبطل النكاح	٣٧٩ / ٢٠
اختياره أنه يجب المسمى في النكاح الفاسد	٤٠٩، ٤٠٨ / ٢٩
اختياره أن مهر المرأة لا يسقط بزناها	٣٢٠ / ١٥
اختياره أنه إذا أعطى الزوج زوجته شيئاً زائداً عن الواجب على وجه التملك لها فقد ملكته وليس له إذا طلقها هو ابتداءً أن يطالبها بذلك	٣٥٦ / ٣٢
اختياره أن من تزوج امرأة وأعطها المهر وكُتب عليه أكثر من المهر كعادة وسمعة فلا يجوز للمرأة أن تطالب بأكثر مما اتفقوا عليه	١٩٩ / ٣٢
هل يجوز عتق الأمة ويكون عتقها صداقها؟	١٣٤ / ٢٩
اختياره أن الجهاز الذي جاءت به المرأة من بيت أبيها فعلى الزوج أن يرده عليها بكل حال	٢٨٤ / ٣٢

المسألة	الموضع
اختياره أن ما تجهز به العروس إلى بيت زوجها فهو تملك لها ولا يحق لوالدها الرجوع في ذلك بعد موتها وما مات عنه فهو لورثتها	٢٨٢ / ٣١
اختياره أنه لا يحل للرجل أن يعضل المرأة لتعطيه بعض الصداق إلا أن تأتي بفاحشة مبينة	٢٨٤ / ٣٢
اختياره أن القول قول الزوج في أنه علّمها الصناعة والقراءة التي أصدقها تعليمها	٨٢ / ٣٤
اختياره أنه إذا توفي الزوج فصداق الزوجة يخرج من تركته وما بقي بعد الدين والوصية النافذة فلها ثمنه	٣٣٥ / ٣١
اختياره أن للابن أن يطالب أباه بصداق أمه المتوفاة والكسوة	٩٥ / ٣٤
اختياره عدم جواز حبس المعسر في سداد الصداق	١٩٩ / ٣٢
اختياره أن الزوج إذا كان معسراً قسط عليه الصداق على قدر حاله ولم يجز حبسه	١٩٩ / ٣٢
اختياره أنه إذا اعتقل إنسان بسبب الصداق إن لم يعرف له مال حلفه الحاكم على إعساره وأطلقه ولم يجز حبسه وتكليفه البيئة	١٩٧ / ٣٢
اختياره أن المرأة إذا اعتقدت موت زوجها أو طلاقه لها ثم تزوجت فهو وطء شبهة بنكاح فلها المهر	١٩٨ / ٣٢

المسألة	الموضع
اختياره أن المرأة إذا علمت أنها مزوجة ولم تستشعر لا موته ولا طلاقه ثم تزوجت من آخر فهي زانية مطاوعة لا مهر لها	١٩٨ / ٣٢
اختياره أنه من أغلق الباب وأرخی الستر فقد وجبت عليه العدة والمهر	١٩٧ / ٣٢
اختياره أنه إذا خلا الرجل بالمرأة فمنعته نفسها من الوطء ولم يطأها لم يستقر مهرها	٢٠١ / ٣٢
اختياره أنها لو تنازعا في الوطء وهي ثيب لم يقبل مجرد قولها في عدم الوطء	٧٩ / ٣٤
اختياره أنه إذا دخل بزوجة فوجد فيها عيباً فله أن يرجع بالمهر على من غرّه	١٧٢ / ٣٢
اختياره أن العبد إذا تزوج حرة وعرها في ذلك وجب المهر عليه في رقبتة	٢٠٢ / ٣٢
اختياره أن من له حق الفسخ في النكاح وفسخ قبل الدخول سقط المهر	١٧٣ / ٣٢
اختياره أن المرأة إذا فسخت قبل الدخول سقط مهرها وإن فسخت بعده لم يسقط	١٧١ / ٣٢
إذا تزوج امرأة وبانت حاملاً من غير الزوج فالنكاح باطل بلا ريب ولا صداق عليه	٥٤ / ٣٢

المسألة	الموضع
اختياره أنه من خطب امرأة وأعطى لأبيها شيئاً ومكنوه من نكاحها وماتت قبل الدخول أنه لا يسترجع ما أعطاه لأبيها	١٩٨/٣٢
اختياره أنه من برّطل ولي امرأة فزوجها ثم صالح صاحب المال عنه أن النكاح صحيح وأنه آثم	٣٢/٣٢
اختياره أن المرأة التي لم يسم لها مهر وطلقت قبل المسيس لم يجب لها نصف المهر ولها المتعة	٢٨/٣٢
اختياره أن المرأة التي لم يسم لها مهر يجب لها مهر المثل بالعقد	٢٧/٣٢
اختياره أن المستحب في الصداق مع القدرة واليسار أن يكون جميع عاجله وآجله لا يزيد على مهر أزواج النبي ﷺ ولا بناته	١٩٤، ١٩٢/٣٢
اختياره أن ما يفعله أهل الجفاء والخيلاء والرياء من تكثير المهر للرياء والفخر وهم لا يقصدون أخذه من الزوج ولا هو ينوي أن يعطيهم منكر قبيح	١٩٣/٣٢
اختياره أن الفقير لا ينبغي له أن يصدق المرأة ما لا يقدر على وفائه من غير مشقة	١٩٤/٣٢
اختياره أنه يكره للرجل أن يصدق المرأة صداقاً يضر به إن نقده ويعجز عن الوفاء به إن كان ديناً	١٩٢/٣٢

المسألة	الموضع
إذا أصدق الرجل امرأته دينًا كثيرًا في ذمته وهو ينوي أن لا يعطيها إياه كان ذلك حرامًا عليه	١٩٣/٣٢
اختياره أنه من يشغل ذمته بصدق لا يريد أن يؤديه أو يعجز عن وفائه هذا مكروه	١٩٥/٣٢
اختياره أن الأولى تعجيل الصداق كله للمرأة قبل الدخول إذا أمكن	١٩٥/٣٢
اختياره جواز تقديم بعض الصداق وتأخير البعض	١٩٥/٣٢
اختياره أن الزوج لا يجبر أن يعطي زوجته صداقها المؤخر حتى يقع بينهما فرقة	٧٦/٣٤
اختياره أن ما يقدمه الزوج للمرأة من النقد الذي اتفقوا عليه غير الصداق المكتوب في الكتاب لا يحسب عليها من الصداق المكتوب	١٩٦، ١٩٥/٣٢
اختياره أنه إذا تعذر تسليم المهر فالمرأة مخيرة بين الفسخ وبين المطالبة بالبدل	٣٥١/٢٩
اختياره أن النكاح المطلق والبيع المطلق ينصرف إلى مهر المثل والسعر	٣٤٤/٢٩
اختياره أن مهر المثل متقارب لا محدود	٥٣/٢٩
اختياره أنه يجب على أهل المرأة أن يكشفوا الحق إذا كانوا يعلمونه سواء مع المرأة أو عليها	٢٨٤/٣٢

المسألة	الموضع
اختياره أنه إذا اشترط الولي في المهر نوعاً أو نقداً ولم يوفَّ به ثبت الفسخ ويخير المشتري بين إمضاءه وبين الفسخ	٣٥٠ / ٢٩
اختياره لو أن رجلاً تزوج امرأة ولم يفرض لها مهراً فإما أن يتراضيا وإما أن يكون لها مهر نسائها فهذا النكاح حلال ليس فيه شرط فاسد	٣٥٣ / ٢٩
إذا نكح رجل امرأة على مهر لم يسلم لها فالأمر يقف على رضاها	١٦٤ / ٣٢
مسألة اتفاق الزوجين على قدر مهر المثل أو أقل أو أكثر سواء كان هناك مسمى أم لا هل يلزم؟	٢٣٣ / ٢٩
اختياره جواز الزيادة المجهولة في الصداق	١٦٥ / ٣٢

ما حكى فيه الإجماع

المسألة	الموضع
نقله الإجماع على أن النكاح يصح بدون تقدير الصداق ولا ينعقد بنفي المهر	٣٥٢، ٣٤٤، ٥٣ / ٢٩ ١٢٥ / ٣٤، ١٢٨ / ٣٢
اتفق العلماء على أن من تزوج امرأة ولم يقدر لها مهراً صح النكاح ووجب لها المهر إذا دخل بها وإن طلقها قبل الدخول فليس لها مهر بل لها المتعة	٦٢ / ٣٢

المسألة	الموضع
المرأة المتزوجة بمريض لا تستحق إلا مهر المثل ولا تستحق الزيادة على ذلك بالاتفاق	١٩/٣٢
ذكره اتفاق المسلمين على أنه يجوز أن يشترط في المهر شيئاً معيناً	٣٥١/٢٩
الأب لا يملك إسقاط حق ابنته بمجرد حفظها بالاتفاق	٣٦٠/٣٢
نقله الإجماع على أن عفو المرأة إسقاط نصف الصداق	٣٦٦/٣٠
إذا تزوج العبد حرة على أنه حر وحرها في ذلك وتزوجها ودخل بها وجب المهر بلا نزاع	٢٠٢/٣٢
إذا اعترفت المرأة أنها لم تتمكن الزوج من وطئها لم يستقر مهرها باتفاقهم ولا يجب لها عليه نفقة ما دامت كذلك باتفاقهم	٢٠١/٣٢
نقله الإجماع أن من مس زوجته مسيساً خالياً من غير شهوة لم يجب به عدة ولا يستقر به مهر ولا تنتشر به حرمة المصاهرة	٢٣٣/٢١
الزوج إذا كان معسراً بالصداق لم تجز مطالبته بإجماع المسلمين	٢٨٠/٣٢

ما حكى فيه الخلاف ورجح

المسألة	الموضع
مسألة هل يصح النكاح مع نفي المهر؟	٦٣/٣٢، ٣٥٢/٢٩
مسألة النكاح المطلق والبيع المطلق ينصرف إلى مهر المثل والسعر	٣٤٤/٢٩
هل يجوز الزيادة المجهولة في الصداق؟	١٦٥/٣٢
المعسر في سداد الصداق هل يقبل قوله مع يمينه أم لا تقبل البينة إلا بعد الحبس؟	١٩٩/٣٢
ترجيحه أنه يجب المسمى في النكاح الفاسد	٤٠٩، ٤٠٨/٢٩
مسألة إذا تعذر تسليم المهر فهل المرأة مخيرة بين الفسخ وبين المطالبة بالبدل أم يلزم البدل ولا تملك الفسخ؟	٣٥١/٢٩
إذا تزوج عبد حرة وجب المهر فهل يتعلق هذا المهر برقة العبد أم بذمته؟	٢٠٢/٣٢
إذا خلا الرجل بالمرأة فمنعته نفسها من الوطء ولم يطأها هل يستقر مهرها أم لا؟	٢٠١/٣٢
مسألة إذا تنازعا في الوطء وهي ثيب	٧٩/٣٤
مسألة المهر الذي يستحقه المفقود إذا رجع ووجد امرأته تزوجت	٥٨٠/٢٠

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

المسألة	الموضع
ما حكم النكاح بالمهر الفاسد أو شرط نفي المهر؟	١٥٩ / ٣٢، ٣٥٠ / ٢٩
هل يجوز أن يكون المهر مجهولاً في النكاح؟	٣٣ / ٢٩
هل يبطل النكاح بفساد المهر كالخمر والميتة ونحو ذلك؟	١٣٥ / ٢٩
مسألة هل مهر المثل من المعروف؟	٨٤ / ٣٤
هل يجوز استثناء بعض المنفعة في الصداق؟	١٣٤ / ٢٩
مسألة من مس المرأة لشهوة ولم يخل بها ولم يطأها هل يستقر المهر؟	٢٣٤ / ٢١
ذكره الاختلاف في أقل المهر	٣٢٦ / ٢٠
مسألة المقصود بعفو من بيده عقدة النكاح	٣٦٧، ٣٦٦ / ٣٠
مسألة إذا اتفق على شرط أو مهر في النكاح في السر وشرط آخر في العلانية فأيهما يقدم؟	٣٥٣ / ٢٩
هل يجوز للأب أن يزوج المرأة بدون مهر المثل؟	٣٦٠ / ٣٢
هل للأب أن يسقط شيئاً من الصداق من ابنته؟	٣٦٠ / ٣٢
إن فسخ الزوج بعد الدخول هل يستقر عليه المهر أم لا؟	١٧٢ / ٣٢
إذا تزوج عبد حرة على أنه حر هل يجب مهر المثل أم المهر المسمى؟	٢٠٢ / ٣٢

المسألة	الموضع
مسألة هل تضمن المرأة المهر إذا تزوجت بآخر في مسألة المفقود؟	٥٨١،٥٨٠/٢٠
اختياره أن المرأة إذا اعتقدت موت زوجها أو طلاقه لها ثم تزوجت فهو وطء شبهة بنكاح فاسد فهل لها المهر المسمى في العقد أم لها مهر المثل؟	١٩٨/٣٢
مسألة إن مات عن المرأة زوجها ولم يسم لها مهرًا	٦٣/٣٢،٥٣/٢٩
الخلاف في مسألة المفوضة التي تزوجها زوجها ومات عنها ولم يفرض لها مهر	١٢٥/٣٥
مسألة لو مس الرجل زوجته بشهوة ولم يخل بها ولم يطأها هل يستقر المهر بذلك؟	٢٣٤،٢٣٣/٢١

ما وافق فيه الجمهور

المسألة	الموضع
موافقته للجمهور في أنه إذا اعتقل إنسان بسبب الصداق إن لم يعرف له مال حلفه الحاكم على إعساره وأطلقه ولم يجز حبسه وتكليفه البينة	١٩٧/٣٢
مسألة ما يجب في النكاح الفاسد هل مهر المثل أم المسمى؟	٤٠٩،٤٠٨/٢٩

كتاب الخلع

تعريفات

تعريف الخلع	١٠ / ٣٣، ٢٨٢ / ٣٢
تعريف خلع الأيمان	٢٩١ / ٣٥

اختيارات شيخ الإسلام

المسألة	الموضع
اختياره أن الخلع خلع بأي لفظ كان والطلاق طلاق بأي لفظ كان	١٥٦ / ٣٣
اختياره أن ألفاظ الخلع والفسخ والفدية مع العوض صريحة في الخلع فلا تكون كناية في الطلاق	٢٩٥ / ٣٢
اختياره أنه لا يشترط في الخلع لفظ الطلاق أو غيره سواء نوى أو لم ينو فمتى فارقتها بعوض فهي مفتدية لنفسها	١٥٣ / ٣٣
اختياره أن الخلع فسخ تبين به المرأة بأي لفظ كان	١٠ / ٣٣، ٣٠٩ / ٣٢
اختياره أن كل فرقة مباينة ليست من الطلاقات الثلاث حتى الخلع	١١٢ / ٣٢
اختياره أن المرأة المطلقة ثلاثاً إذا جحد الزوج طلاقها فافتدت منه بطريق الخلع كان حراماً عليه ما بذلته ويخلصها من رق استيلائه	٢٥٨ / ٢٩

المسألة	الموضع
اختياره أن المختلعة ليس عليها إلا الاستبراء بحیضة واحدة	١١١/٣٢
اختياره أن خلع الأیمان شبيهه بنكاح المحلل	٢٩٢، ٢٩١/٣٥
إذا كانت المرأة التي لا تقوم بها يجب للرجل عليها فليس عليه أن يطلقها ويعطيها الصداق بل هي تفتدي نفسها منه	٢٨٠/٣٢
اختياره أن المرأة إذا كانت هي الكارهة لصحبة زوجها وأرادت الاختلاع منه فلتعطه ما أعطاهما من مال أو غيره ومن الصداق الذي ساقه إليها والباقي في ذمته ليخلعها	٣٥٦/٣٢
اختياره جواز أن يختلع الأجنبي المرأة من زوجها	٣٠٧/٣٢
اختياره أنه إذا كانت المرأة ثيبًا بالغًا ولم يكن وليها إلا الحاكم فزوجها الحاكم ثم خلعها الزوج فبرأته من الصداق من غير إذن الحاكم فلها ذلك إذا كانت أهلاً للتبرع	٢٨٥/٣٢
اختياره أن إبراء المرأة لا يبطل بمجرد دعوى أنها سفیهة أو تحت الحجر ولو قامت بينة على ذلك لا يبطل الإبراء أيضًا	٢٨٥/٣٢
اختياره أن من قالت لزوجها: أبرأك الله مما يدعي	٣٥٢/٣٢

المسألة	الموضع
النساء على الرجال فقال لها: أنت طالق فهو بريء مما تدعي النساء على الرجال إذا كانت رشيدة	
اختياره أن المرأة إذا فعلت فاحشة وتابت ولم يتفقا على الرجوع فله أن تبرئه من الصداق وليخلعها الزوج	٢٨٤ / ٣٢
هل يصح استثناء بعض المنفعة في فدية الخلع؟	١٣٤ / ٢٩

ما حكى فيه الإجماع

المسألة	الموضع
لم يتنازع العلماء في أن لفظ الخلع بلا عوض ولا سؤال لا يكون فسخًا	٣٠٣ / ٣٢
نقله الإجماع على أن شرط «خالعتك على ألف» شرط صحيح	١٠٣ / ٣١
نقله الإجماع على حصول البينة مع الخلع	١٥٥ / ٣٣
إذا كانت الزوجة مبغضة له مختارة لفراقه فإنها تفتدي نفسها منه فتد ما أخذته من الصداق وتبريه مما في ذمته ويخلعها كما اتفق الأئمة	٢٨٢ / ٣٢

ما حكى فيه الإجماع عن غيره

المسألة	الموضع
نقله الإجماع عن مكي أن الصحابة أجمعوا على أن المختلة تستبرأ بحيضة واحدة	١١٠/٣٢

ما حكى فيه الخلاف ورجح

المسألة	الموضع
مسألة هل الخلع فسخ أم طلاق؟	١٠/٣٣
مسألة هل يشترط أن يكون الخلع بغير لفظ الطلاق؟	١٥٣/٣٣
هل يجوز للأجنبي أن يختلع المرأة من زوجها؟	٣٠٧/٣٢
هل المختلة تستبرأ بحيضة واحدة أم أكثر؟	١١٠/٣٢

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

المسألة	الموضع
هل يقع الخلع بالمعاطاة؟	٨/٢٩
إذا طلق المرأة بعوض هل يقع خلعاً أم طلاقاً؟	٩١/٣٢
مسألة الخلع في الحيض	٢١/٣٣
مسألة الخلع هل يقع به طلاقه بائنة محسوبة من الثلاث أم تقع به فرقة بائنة وليس من الطلاق الثلاث؟	١٥٣، ١٥٢/٣٣

المسألة	الموضع
مسألة هل يملك الزوج أن يفسخ الخلع؟	١٥٥ / ٣٣
من حلف بالعتاق أو الطلاق أن لا يفعل شيئاً هل يقع ذلك العتاق أو الطلاق إذا حنث؟	٨٤ / ٣٢
الخلاف في كون الخلع فسخاً أم طلاقاً	١٩ / ٢٨٤، ٣٢ / ٩١، ٢٨٩، ٢٩٤، ٣١٦، ٣٥ / ٢٩١
مسألة الخلع بلفظ الطلاق هل يقع طلاقاً بائناً؟	١٥٥ / ٣٣
إن خلا الخلع عن لفظ الطلاق هل يقع طلاقاً أم لا؟	٣١٦ / ٣٢
إذا كان الخلع بغير لفظ الطلاق فهل هو فسخ إذا عُري عن صريح الطلاق بأي لفظ وقع من الألفاظ والكنيات؟ أو هو مختص بلفظ الخلع والفسخ والمفاداة؟	٢٩٤ / ٣٢
هل الخلع المطلق يملك فيه العوض ويستحق فيه الرجعة أم لا؟	٣٠٠ / ٣٢
هل يصح الخلع بغير عوض؟	٣٠٣ / ٣٢
إذا شرط الرجعة في العوض هل يصح ذلك أم لا؟	٣٠٠ / ٣٢
هل يصح أن تحال المرأة زوجها على أن تبرئه من حقوقها وتأخذ الولد بكفالاته ولا تطالبه بنفقة؟	٣٥٣ / ٣٢
هل للأب أن يخالع على شيء من مال ابنته سواء كان محجوراً عليها أم لا؟	٣٥٨ / ٣٢

المسألة	الموضع
هل يجوز للأب أن يخلع المرأة بشيء من مالها بدون إذننها ويطلق على الزوج بدون إذنه؟	٣٥٩ / ٣٢
إذا أبرأ الأب زوج ابنته من الصداق لطلاقها ثم أنكر الأب بعد ذلك هل يضمن الصداق أم لا؟	٣٦٠ / ٣٢
هل المختلعة عليها عدة ثلاثة قروء أم تستبرأ بحيضة؟	٢٩١ / ٣٢

ما حكم عليه بالبدعية

المسألة	الموضع
اختياره بدعية القول بأن الحالف بالطلاق كلما أراد الحنث خلع زوجته وفعل المحلوف عليه ثم تزوجها	٢٩٢، ٢٩١ / ٣٥

أبحاث

المسألة	الموضع
الخلع هل هو طلاق محسوب من الثلاث وهل يشترط كونه بغير لفظ الطلاق ونيته؟	٢٨٩ / ٣٢

كتاب الطلاق

تعريفات

٦٦،٦/٣٣،٣١٠/٣٢	طلاق السنة
٧/٣٣،٣١١/٣٢	طلاق البدعة
٩/٣٣	الطلاق البائن
٩/٣٣	الطلاق الرجعي
٩/٣٣	الطلاق المُحرَّم للزوجة
٤٤/٣٣	الطلاق المنجز
٢٦٧،٢٦٦/٣٥	تسمية الطلاق المعلق بسبب طلاقاً بصفة
٣١٣/٣٢	معنى البينونة الكبرى
٣١٣/١٣	معنى البينونة الصغرى
٣٦٩/٣١	طلاق الفارّ
٣٠٦/٣٢	تعريف الطلاق المطلق
٢٩٤،٢٩٣/٣٥	تعريف طلاق التسريح
١١/٣٣	القرء

اختيارات شيخ الإسلام

المسألة	الموضع
اختياره أن من طلق زوجته ثلاثاً بلفظ واحد فهو طلاق محرم لا يلزم منه إلا طلاق واحدة	٧٣،٧١،٨/٣٣

المسألة	الموضع
اختياره أن من تغير عقله من شدة الغضب لا يقع طلاقه	٢٥ / ٣٤ ، ١٠٩ / ٣٣
ترجيحه أن القسم كقوله: (يلزمني الطلاق) أنه يمين باتفاق الناس	١٣ / ٢٠
اختياره أن صيغة القسم في الطلاق كقوله: الطلاق يلزمني أنه يمين لا يلزمه بها طلاق	١٣١ ، ٧٤ / ٣٣
اختياره أن من قال لزوجته: الطلاق يلزمني متى رأيت فلانة عندك طلقتك فإذا طلعت ولم يرها أو اجتمعت في بيت غيره لم يحنث	١٦٢ / ١٣
اختياره أن من قال: الطلاق يلزمني لا تفعلين كذا ويقصد الطلاق ففعلت وقع الطلاق	١٥١ / ٣٣
اختياره أن من قال: الطلاق يلزمني إن شاء الله لا يقع به الطلاق	٢٣٩ / ٣٣
ترجيحه أن وقوع الطلاق بقول الرجل لامرأته: أنت طالق إن شاء الله فيه تفصيل	٤٤ / ١٣
اختياره أن من حلف بالطلاق ثم استثنى بقدر ما يمكن فيه الكلام لا يقع	٢٣٨ / ٣٣
اختياره أن من قال لزوجته: الطلاق يلزمني ثلاثاً إن قلت: طلقني طلقتك ولم ينو في المجلس لم يحنث في التأخير	١٦٥ / ٣٣

المسألة	الموضع
اختياره أن من قال: الطلاق يلزمني على المذاهب الأربعة يريد التضييق على نفسه لا يلزمه ذلك	١٤٥/٣٣
ترجيحه أن طلاق السكران لا يقع	١٠٢/٣٣، ١٣٣/٣٢، ٤٤٢/١٠
اختياره أن من حلف على شيء بالطلاق ولم يحنث لا يقع به الطلاق	٢٣٣، ٢١٦/٣٣
ترجيحه أن من حلف بالطلاق على شيء إذا حنث يكفر عن يمينه ولا يلزمه الطلاق	٢١٨، ١٦١/٣٣، ٢٢/١٦
ترجيحه أن من حلف على شيء يعتقده فبان بخلافه فلا طلاق عليه	٣١٦/٣٠، ٢٠٦/٢٠
ترجيحه أن لفظي السراح والفراق ليسا صريحين في الطلاق	٥٣٦/٢٠، ٤٥١-٤٤٩/١٥
مسألة إذا أعطى الكتاب لزوجته وكان مقصوده الإبراء فأعطته عطاءً مجرداً	٣٥٧/٣٢
ترجيحه أن من قال لزوجته: إن عصيتي أمري فأنت طالق فنهاها فعصته أنها تطلق	١٢٠/٢٠، ١٧٦/٧، ٦٧٣/١١
اختياره أن من طلق امرأته وهي حائض أن الطلاق لا يقع	٧٢، ٧١، ٦٦/٣٣
مسألة طلاق المكره	٢٨٩/٣٥، ١١١، ١١٠، ١٩٦/٢٩، ١٣٤/٣٣

المسألة	الموضع
اختياره أن الطلاق المعلق على صفة يقع إذا وجدت الصفة	٣٣/٤٦، ٧٠، ١٢٩، ١٤٠
اختياره أن من قال لزوجته: إن خرجت بغير إذني الطلاق يلزمي لا طلاق عليه بالحال فإذا خرجت بغير إذنه حنث فإن أذن لها إذنًا عامًا جاز إذا لم يكن له نية أو سبب يخالف ذلك	٣٣/١٦٣
اختياره أن الطلاق المعلق بصفة يقصد إيقاع الطلاق عندها وليس فيها معنى الحض والمنع أنه ليس يمين وأن هذا القول أصح شرعًا ولغة وأما العرف فيختلف	٣٣/٤٧
اختياره أن طلاق البكر ثلاثًا كطلاق المدخول بها عند أكثر الأئمة	٣٢/٨٠
ترجيحه أن عدة المطلقة ثلاثة قروء كاملين ولا يكفي بعض الثالث	٢٠/٤٧٩
ميله إلى أن من تزوجت بعد ما بانت بها دون الثلاث ثم عادت للأول عادت بما بقي من الطلقات	٢٠/٣٨٠
اختياره أن كل طلاق فهو رجعي وما كان بائنًا فليس من الطلقات الثلاث	١٩/٢٨٤
ترجيحه أن اللغو يكون في الطلاق كما يكون في اليمين	١٥/٤٥٢

المسألة	الموضع
ترجيحه أن تعليق الطلاق إن قصد به الإيقاع فهو طلاق وإن قصد زجر فهو يمين باتفاق الناس	١٤، ١٣/٢٠
ترجيحه أن قول: أنت طالق يمين باتفاق الناس	١٣/٢٠
اختياره أنه إن من طلق زوجته على أن تبرأه من حقوقها واحتالوا عليه لم يقع الطلاق	٣٥٤/٣٢
اختياره إن نوى بالطلقة الواحدة أو الخلع أن تحرم عليه حتى تنكح زوجاً غيره فنية هذا الحكم باطل	٣١٠/٣٢
اختياره أن من طلق امرأته في مرض موته يُكمل لها المهر	٣٧١/٣١
اختياره أن الزوج لا يملك إبانة زوجته إلا بعوض	٣٠٤/٣٢
اختياره أن تواطؤ الزوج والزوجة على أن تهبه الزوجة الصداق وتبريه على أن يطلقها فأبرأته ثم طلقها كان ذلك طلاقاً بائناً	٢٨٦/٣٢
اختياره أنه إذا أبرأت المرأة زوجها براءة لا تتعلق بالطلاق ثم طلقها بعد ذلك فالطلاق رجعي	٢٨٦/٣٢
اختياره أن المرأة إذا أبرأت زوجها إبراء طابت نفسها به ثم طلقها فلا ترجع في الإبراء بلا ريب	٢٨٦/٣٢
اختياره أن الزوجة إذا أبرأت زوجها بشرط أن يطلقها بانت منه ولو طلقها بعد ذلك لم يقع بعد هذا طلاق	٢٨٧/٣٢

المسألة	الموضع
اختياره أنه إن ادعى على الزوج أنه طلق طلاقاً بائناً وهو لا يعلم أو خُذع في الكلام أمام الشهود فالقول قوله مع يمينه	٢٨٨ / ٣٢
اختياره أنه لو طلق زوجته طلقة رجعية فلما حضر عند الشهود قال له بعضهم: قل لها: طلقتك على درهم فالطلاق رجعي لأن الزوج قال معتقداً أن ذلك يقر الطلاق الأول	٢٨٨ / ٣٢
اختياره أنه إذا أبغضت المرأة الزوج وهو محسن إليها فلها أن تطلب الفرقة وهو غير ملزم بذلك فإن فعل وإلا أمرت المرأة بالصبر	٢٨٣ / ٣٢
اختياره أنه إذا أكره الزوج على الفرقة بحق مثل أن يكون مقصراً في واجباتها أو مضراً لها فالفرقة صحيحة وإذا نكحت آخر فالنكاح صحيح	٢٨٣ / ٣٢
اختياره أنه إذا أصرت المرأة على ترك الصلاة فعلى الزوج أن يطلقها وجوباً	٢٧٧ / ٣٢
اختياره أن طلاق الثلاث حرام	٤٢١ / ٢٩
إذا تزوج رجل امرأة وبأن له أن المزوج ليس له ولاية بحال ففارقها الزوج حين علم فطلقها ثلاثاً لم يقع الطلاق وله أن يتزوجها من غير أن تنكح زوجاً غيره	٩٩ / ٣٢

المسألة	الموضع
إذا طلق الرجل المرأة ثلاثاً وقع الطلاق وليس لأحد بعد الطلاق أن ينظر في الولي هل كان عدلاً أو فاسقاً	٩٩/٣٢
اختياره أنه يقع الطلاق في النكاح المختلف فيه إذا اعتقد صحته	٩٩/٣٢
اختياره أن الطلاق يقع في النكاح الفاسد	٩٨/٣٢
اختياره أنه من تكلم بالطلاق هازلاً وقع به	٩١/٣٢
اختياره أنه إذا حلف الرجل بالطلاق أنه ما يتزوج فلانة ثم بدا له أن يتزوجها فله ذلك ولا يقع الطلاق	١٧٠/٣٢
اختياره أنه إذا شرطوا على الزوج أن كل امرأة تزوج بها تكون طالقاً وكل جارية يتسرى بها تعتق عليه أنه ليس عليه طلاق ولا عتاق والمرأة مخيرة	١٦٩/٣٢
اختياره أنه من ارتد عن الإسلام وطلق امرأته في العدة وعاد إلى الإسلام قبل انقضاء العدة تبين أنه طلق زوجته فيقع الطلاق وإن كان لم يعد إلى الإسلام حتى انقضت العدة فتصير أجنبية عنه	١٩١/٣٢
مسألة طلاق الحائض	٢٨٧/٢٩
اختياره أن من طلق في الحيض ثم راجعها لا يجب عليه أن يطأها قبل الطلاق	٩٨/٣٣
اختياره جواز تدخل الحاكم للتفريق بين الزوجين	٢٣/٣٤

المسألة	الموضع
مسألة إن طلق امرأته ثلاثاً أو طلقها الثانية أو الثالثة في ذلك الطهر	٦٧ / ٣٣
اختياره أن لكل مطلقة متعة	٢٧ / ٣٢
اختياره أن للأب إذا طلق ابنته قبل الدخول فله أن يعفو عن نصف الصداق	٢٦ / ٣٢
لا يجوز للزوج المطلق ثلاثاً أن يعطي مطلقة ما تنفقه لكي تتزوج زوجاً غيره ثم يطلقها	١١ / ٣٢
اختياره أنه لا يجوز للمطلقة ثلاثاً أن يواطئها زوجها على أن تزوج غيره ثم تطلقه وترجع إليه	١١ / ٣٢
المطلقة ثلاثاً أجنبية عن الرجل بمنزلة سائر الأجنبيات	١١ / ٣٢
اختياره أن من حلف بالطلاق الثلاث أن القرآن صوت وحرف وكان يقصد أن القرآن هو مجموع الحروف والمعاني وأنه موجود قبل وجودنا لا يحنث	١٧١ / ٣٣
اختياره أن من حلف بالطلاق الثلاث أن القرآن صوت وحرف وكان يقصد أن القرآن هو كلام الله حقيقة لا مجازاً لا يحنث	١٧٢، ١٧١ / ٣٣
اختياره أن من حلف بالطلاق الثلاث أن القرآن صوت وحرف وكان يقصد التصديق بالآثار عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين فلا حنث عليه	١٧٤ / ٣٣

المسألة	الموضع
اختياره أن من حلف بالطلاق الثلاث أن الرحمن على العرش استوى وكان يقصد نوع نقص حنث وإن أراد ما هو ظاهر في فطر المسلمين لم يحنث	١٧٥ / ٣٣
اختياره أن من حلف بالطلاق الثلاث أن القرآن صوت وحرف وكان يقصد أن أصوات العباد بالقرآن قديمة أزلية فقد حنث	١٧٠ / ٣٣
اختياره أن من قال لحماته: إن لم تبعيني جاريتك فابنتكم طالق ولم يقصد الطلاق فلا حنث عليه	١٦٩، ١٦٨ / ٣٣
اختياره أن من كان مقصوده أن يطلق أو يعتق أو يظهر فهذا يلزمه ما أوقعه سواء كان منجزاً أو معلقاً	١٦١ / ٣٣
اختياره أن من حلف بالطلاق على شيء فبان أن زوجته لم تفعله لا يقع به الطلاق	١٦٣ / ٣٣
اختياره أن من قال لامرأته: لو أنجبتي بنتاً أنت طالق فطلقها قبل الولادة وأنجبت بنتاً إن كانت طليقة بائنة وإلا وقعت	١٦٤ / ٣٣
اختياره أن من قال: ما أحل الله علي حرام إن فعلت كذا وله زوجة أن هذا يمين لا يلزمه به طلاق	١٦٠ / ٣٣
اختياره أن من قال: كل شيء أملكه علي حرام لا تطلق زوجته	١١٧ / ٣٣

المسألة	الموضع
اختياره أن من قال: كل شيء أملكه علي حرام فإنه في غير الزوجة عليه كفارة يمين	١١٧/٣٣
اختياره أن من قال لزوجته: إن دخلت الدار فأنت طالق فدخلت ناسية لم يقع الطلاق	١٦٩/٣٣
مسألة من علق الطلاق على صفة وهو لا يريد وقوع الطلاق ولكنه يريد أن يزجرها	٧٠/٣٣
اختياره أن الوكيل في الطلاق له أن يطلق واحدة وليس له الثلاث إلا بإذن الزوج	١٢١/٣٣
اختياره أن من وكل إحدى زوجتيه في تطليق الأخرى متى شاءت ثم طلق صاحبة الوكالة فإن الوكالة تبطل بالتطليق	١١٨/٣٣
اختياره أن من سبق لسانه بالطلاق الثلاث وكان يقصده واحدة لم يقع إلا واحدة	١١٤/٣٣
اختياره أن من قال لزوجته: طالق وكان يقصد «طاهر» لم يقع الطلاق	١١٤/٣٣
اختياره أن من كان عليه دين لزوجته فقال لها: إن لم أوفيك إلى آخر شهر كذا فأنت طالق فأبرأته فإنه لا يحنث	١١٥/٣٣
اختياره أن الطلاق الثلاث قبل الدخول وبعد الدخول سواء في ثبوت التحريم	١١٦/٣٣

المسألة	الموضع
اختياره أن المرأة لا يجب عليها أن تطيع أباهها ولا أمها في فراق زوجها	١١٢/٣٣
اختياره أن الوعد بالطلاق لا يقع ولو كثرت ألفاظه ولا يستحب	١١١/٣٣
اختياره أنه لا يحل لرجل أن يطلق امرأته لقول أمه	١١٢/٣٣
اختياره أن من طلق ولم يذكر زوجته واسمها ولم يقصد الطلاق لا يقع طلاقه	١٠٩/٣٣
اختياره أن من ادعى أنه أكره على الطلاق قبل قوله	١١٠/٣٣
اختياره أن من أكره رجلاً على الطلاق يعزر	١١١/٣٣
اختياره أنه إذا أكره الزوج بالضرب أو الحبس وهو محسن لعشرتها حتى فارقها لم تقع الفرقة	٢٨٣/٣٢
اختياره أن المرأة إذا أبرأت زوجها مكرهة بغير حق لم يصح الإبراء ولم يقع الطلاق المعلق به	٣٥٥/٣٢
اختياره أن للحكمين أن يفرقا بين الزوجين بلا عوض إذا رآيا الزوج ظالماً	٨٨/٣٣
نقله أنه لم يبلغه عن أحد من الصحابة في الحلف بالطلاق كلام وأن اليمين به محدثة لم يكن يعرف في عصرهم	٢٩٠، ٢٦٤، ٢٥٩/٣٥
اختياره أن من طلق امرأته في مرض موته وكان قد زال عقله فلا طلاق عليه	٣٦٨/٣١

المسألة	الموضع
اختياره أن من قال: إحدى زوجتي طالق ومات ولم يبين أنه يجب العدتين على كلاً منهما عدة الوفاة وعدة الطلاق	٣٧٣ / ٣١
اختياره أن من طلق مبهمه أو مجهولة ومات ولم يعين يُقرع بين الزوجتين	٣٧٢ / ٣١
اختياره أن النساء اللاتي طلقهن الرسول قد خرجوا بذلك من أمهات المؤمنين	١١٩ / ٣٢
اختياره أن من طلق في مرض موته وكان عاقلًا مختارًا يقع طلاقه	٣٦٨ / ٣١
اختياره أن من حلف بالطلاق على شيء ثم زال السبب فله أن يعود	٢٣٤ / ٣٣
اختياره أن من قال لزوجته: أنت الساعة طالق مني لا اعتقاده أن الطلاق قد وقع وليس الأمر كذلك لم يقع بذلك شيء	٢٢٧ / ٣٣
اختياره عدم وقوع طلاق المحلوف به	١٣٣ / ٣٢
اختياره أن من حلف على شيء بالطلاق وهو يعلم أن من حلف عليه يبر ولو كان يعلم غير ذلك لما حلف أنه لا يحنث	٢٢٥ / ٣٣
اختياره أن الفرقة البائنة ليست طلاقًا محسوبًا	١٣٤ / ٣٢

المسألة	الموضع
اختياره أن مسألة الدور المسندة لابن سريج باطلة وهي أن يقول لزوجته: إذا وقع عليك طلاقي فأنت طالق قبله ثلاثاً	٣٣/٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٤/٣٥، ٢٩٣، ٢٩٤
اختياره عدم وقوع طلاق المشكوك فيه فيما حلف به	٣٢/١٣٤
ترجيحه أن الوطء مع النية رجعة	٢٠/٣٨١

ما حكى فيه الإجماع

المسألة	الموضع
الطلاق إذا لم تدع إليه حاجة منهى عنه باتفاق العلماء إما نهي تحريم أو نهي تنزيه	٣٢/٩٠، ٣٥/٢٦٨، ٢٩٨
ذكره الإجماع على أنه يحرم على الرجل أن يطلق زوجته في طهر أصابها فيه	٢٩/٤٢١، ٣٣/٦٦
نقله الإجماع على أن من نوى أن يطلق امرأته إذا حاضت لا يقع به طلاق	٣٣/١١٣
إذا طلق امرأته في الحيض ولم تكن سألتها الطلاق فإن هذا الطلاق حرام باتفاق العلماء	٢٩/٤٢١، ٣٢/٨٩، ٣٣/٦٦، ٧١، ٧٢، ٧٥
نقله الإجماع على أن من حلف بالطلاق يقصد إيقاع الطلاق يقع	٣٣/٧٠

المسألة	الموضع
نقله الإجماع على أن الطلاق المنجز كقوله: «طلقتك» ليس بيمين	٣٣ / ٤٤، ٥٨، ١٩٧، ٢٢٣
نقله الإجماع على أن الطلاق المنجز يقع	٣٣ / ٤٦، ٥٨، ١٤٠
إن قال: إن فعلت كذا فعلي أن أطلق امرأتي اتفقوا أنه لا يقع به الطلاق بل ولا يجب عليه إذ لم يكن قربة	٣٢ / ٨٤، ٣٣ / ٢٠٠
من عزم الطلاق لو قدر بعد عقد النكاح لم يبطل العقد ولم يكره مقامه مع المرأة من غير نزاع نعلمه في ذلك	٣٢ / ١٤٨
نقله الإجماع على أن الطلاق المعلق على صفة يقع إذا وجدت الصفة، وكذلك الطلاق الموقت بوقت كقوله: «أنت طالق عند رأس الشهر»	٣٣ / ٤٦، ٧٠
نقله الإجماع على أن الطلاق المعلق على شرط يقع عند تحقق الشرط	٣٣ / ٦٤، ٦٥
قوله أن تعليق الطلاق إن قصد به الإيقاع فهو طلاق وإن قصد به الزجر فهو يمين باتفاق الناس	٢٠ / ١٣، ١٤، ٣٣ / ٢٢٣
المطلقة ثلاثاً لا يحل لأحد أن يواعدها سرّاً ولا يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله باتفاق المسلمين	٣٢ / ٩٥، ٩٦
نقله الإجماع أن من قال لزوجته: أنت علي كظهر أمي يقصد به الطلاق لا يقع به الطلاق	٣٣ / ٧٤، ١٦٠

المسألة	الموضع
اتفاق المسلمين على انقسام الفرقة إلى نوعين: - ما تكون من الطلاق الثلاث - وما لا تكون من الثلاث	٣١٥ / ٣٢
إجماع الأمة على أنه إذا وقع بالمرأة الطلاق الثلاث فإنها تحرم على الزوج حتى تنكح زوجاً غيره ويطؤها	٩٢، ٨١ / ٣٢
إذا تزوجت المرأة بزوج ثانٍ ثم طلقها ثلاثاً لم يحل للأول أن يواعد لها سراً ولا يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله باتفاق المسلمين	٩٥ / ٣٢
ذكره الاتفاق على بطلان شرط الطلاق بعد أجل	٣٤٩ / ٢٩
الاتفاق على أن الشارع لم يجعل للطلاق لفظاً معيناً بل إذا وقع الطلاق بأي لفظ يحتمله وقع	٣٠٢ / ٣٢
نقله الإجماع على أن اللفظ الذي يقصد به الطلاق وغيره إن قصد به الطلاق فهو طلاق	١٥٢ / ٣٣
الخلع والطلاق يصح بغير اللفظ العربي باتفاق الأئمة	٣٠٤ / ٣٢
الإجماع على تسمية الحلف بالطلاق يميناً	٢٨٥ / ٣٥
القسم في الطلاق كقوله: (يلزمني الطلاق) يمين باتفاق الناس	١٣ / ٢٠
قول: (أنت طالق) ليس يميناً باتفاق الناس	١٣ / ٢٠
نقله الإجماع على أن الإشهاد على الرجعة «في الطلاق» مأمور به	٣٣ / ٣٣

المسألة	الموضع
نقله الإجماع على أنه لا يشترط الإشهاد على الطلاق	٣٣ / ٣٣
ذكره الإجماع على أن من طلق ثلاثاً في لفظ واحد وقع الطلاق	٨٣ / ٣٣
نقله الإجماع على أن من طُلق الثانية والثالثة بنت على العدة ولم تستأنفها	٧٩ / ٣٣
نقله إجماع الصحابة على أن طلاق السكران لا يقع	١٠٢ / ٣٣

ما حكى فيه الإجماع عن غيره

المسألة	الموضع
نقله عن بعض العلماء إجماع الصحابة في عهد عمر على جعل الطلاق الثلاث في لفظ واحد ثلاث طلاقات	٣٠ / ٣٣

ما حكى فيه الإجماع ونقضه

المسألة	الموضع
مسألة الإجماع على أن الطلاق الثلاث في لفظ واحد يقع ثلاث	٩١ / ٣٣

ما حكى فيه الخلاف ورجح

المسألة	الموضع
مسألة الحلف على الطلاق	٢٢ / ١٦

المسألة	الموضع
مسألة الحالف بالطلاق ثلاثاً أن لا يطاء امرأته إذا أولج حنث	٥٣ / ٣٣
مسألة هل المولي بالطلاق يقع به الطلاق؟	٥٢ / ٣٣
اختياره حرمة أن يطلق امرأته ثلاثاً أو يطلقها الثانية أو الثالثة في طهر واحد	٦٧ / ٣٣
اختياره أن من قال: إذا فعلت كذا فعلي أن أعتق عبدي أو أطلق امرأتي يجزئه كفارة يمين	١٩٨ / ٣٣
هل إذا نوى طلاق زوجته بقلبه وقع؟	١٥٠ / ٣٢
مسألة هل لفظ السراح والفراق صريحان في الطلاق؟	٤٤٩-٤٥١ / ١٥ ٥٣٦، ٥٣٥ / ٢٠
هل الزواج الثاني يهدم ما دون الثلاث طلاقات؟	٣٨٠ / ٢٠
مسألة الرجعة بالفعل	٣٨١ / ٢٠
مسألة إن طلق زوجته ثلاثاً في طهر واحد بكلمة واحدة أو كلمات مثل أن يقول: «أنت طالق طالق طالق»	٨٣، ٧١، ٦٧، ٧ / ٣٣
الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع طلقة واحدة	٧٣، ١٢ / ٣٣
مسألة طلاق السكران	١٠ / ٤٤٢، ٣٢ / ١٣٣، ١٠٢ / ٣٣
هل يقع طلاق المكره؟	١٣٤ / ٣٢
هل يقع الطلاق المحلوف به؟	١٣٣ / ٣٢

المسألة	الموضع
مسألة من قال لزوجته: إن دخلت الدار فأنت طالق فدخلت ناسية	١٦٩/٣٣
اختياره أن الطلاق المعلق بصفة يقصد إيقاع الطلاق عندها وليس فيها معنى الحض والمنع أنه ليس يمين وأن هذا القول أصح شرعاً ولغة وأما العرف فيختلف	٤٧/٣٣
مسألة تعليق الطلاق على مشيئة الله	٤٤/١٣
مسألة من علق طلاقها على عصيان الأمر فخالفت النهي	١٢٠/٢٠، ١٧٦/٧
مسألة من طلق امرأته في مرض موته هل يكمل لها المهر؟	٣٧١/٣١
ألفاظ الخلع والفسخ والفدية مع العوض هل هي صريحة في الخلع أم صريحة في الطلاق أم كناية فيهما؟	٢٩٥/٣٢
إذا طلبت المرأة أن يطلقها زوجها طليقة بائنة بلا عوض هل تملك ذلك؟	٣٠٣/٣٢
هل يجب على الزوج أن يطلق زوجته التي لا تصلي؟	٢٧٧/٣٢
هل يقع الطلاق في النكاح الفاسد؟	٩٧/٣٢
الخلاف فيما إذا قال لامرأته: إذا وقع عليك طلاقى وإذا طلقته فأنت طالق قبل ثلاثاً	٢٩٣/٣٥
مسألة اللغو في الطلاق	٤٥٢/١٥

المسألة	الموضع
مسألة صيغة القسم في الطلاق هل يقع به؟	١٢٧،٥٨ / ٣٣
رجل حلف بالطلاق ألا يتزوج فلانة ثم بدا له أن ينكحها هل له ذلك أم لا وهل يقع الطلاق أم لا؟	١٧٠ / ٣٢
إذا تزوج رجل وشرطوا عليه في العقد أن كل امرأة يتزوج بها تكون طالقاً وكل جارية يتسرى بها تعتق عليه هل هذا لازم أم لا؟	١٦٩ / ٣٢
من ارتد عن الإسلام ثم طلق امرأته في زمن العدة قبل أن يعود إلى الإسلام فهل تلقع طليقة عليها أم لا؟	١٩١ / ٣٢
مسألة تفريق الحاكم بين الزوجين	٢٣ / ٣٤
مسألة هل المتعة واجبة لكل مطلقة؟	٢٦ / ٣٢
مسألة إذا طلق الأب ابنته قبل الدخول فهل للأب أن يعفو عن نصف الصداق أم لا؟	٢٦ / ٣٢
مسألة من حلف بالطلاق على شيء فبان أن زوجته لم تفعله	١٦٣ / ٣٣
مسألة من قال: ما أحل الله علي حرام إن فعلت كذا وله زوجة	١٦٠ / ٣٣
مسألة من قال: كل شيء أملكه علي حرام هل تطلق زوجته؟	١١٧ / ٣٣
مسألة من يقول في الخلية والبرية أنها طليقة رجعية	٣١ / ٣٣
مسألة من قال: إحدى زوجتي طالق ومات ولم يبين	٣٧٣ / ٣١

المسألة	الموضع
مسألة من طلق مبهمه أو مجهولة ومات ولم يعين	٣٧٢ / ٣١
هل النساء اللاتي طلقهن الرسول ﷺ من أمهات المؤمنين أم لا؟	١١٩ / ٣٢
هل الفرقة البائنة طلاقاً محسوباً؟	١٣٤ / ٣٢
هل يقع الطلاق المشكوك فيه فيما حلف به؟	١٣٤ / ٣٢
مسألة الحكماء في الزواج	٢٥ / ٣٢

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

المسألة	الموضع
الخلاف في حكم الطلاق عند استقامة حال الزوج هل هو حرام أم مكروه؟	٢٩٨ / ٣٥
هل الأب يطلق على ابنه الصغير والمجنون إذا رأى المصلحة في ذلك؟	٣٥٩، ٢٦ / ٣٢
إشارته إلى الخلاف في طلاق الأب على ابنه هل يقع أم لا؟	٨٣ / ٣٢
مسألة طلاق الصبي المميز هل يقع أم لا؟	٨٣ / ٣٢
هل يقع الطلاق في الأنكحة الفاسدة؟	١٠١، ١٠٠ / ٣٢ ٢٩٢ / ٣٥
الطلاق المحرم كالطلاق في الحيض هل يقع أم لا؟	٣١٤، ٣١١، ٨٧ / ٣٢ ٨١، ٧ / ٣٣

المسألة	الموضع
مسألة العلة في منع طلاق الحائض	٩٩ / ٣٣
مسألة إذا قال: الطلاق يلزمي لأفعلن كذا إن شاء الله	١٩٢ / ٣٣
صيغة القسم في الطلاق كقوله: «الطلاق يلزمي لأفعلن كذا» هل يقع به الطلاق؟	٤٥ / ٣٣
مسألة من قال: الطلاق يلزمي ثلاثاً لأفعلن كذا ثم لم يفعل	١٣٢ / ٣٣
لو أوقع الزوج الثلاث طلقات إيقاعاً محرماً فهل يقع الثلاث أم واحدة؟	٣١٤ / ٣٢
مسألة التعليق المحض في الطلاق كقوله: إن طلعت الشمس فأنت طالق	١٩٧ / ٣٣
إذا وضع الزوج الطلاق إلى أجل هل تنجز الفرقة أم لا؟	١٤٨ / ٣٢
الخلاف في يمين الطلاق المؤجل	٢٦٥ / ٣٥
الخلاف في صحة ولاية الفاسق عند إيقاع الطلاق	٢٩٢ / ٣٥
الخلاف فيما إذا قال لامرأته: إذا وقع عليك طلاقي فأنت طالق قبل ثلاثاً هل يقع من المعلق تمام الثلاث أم يبطل التعليق ولا يقع إلا المنجز؟	٢٩٣ / ٣٥
إشارته إلى الخلاف في «المولي» هل يقع به الطلاق	٨٢ / ٣٢

المسألة	الموضع
عند انقضاء المدة إذا لم يَفِ فيها أم يوقف بعد انقضائها حتى يفيء أم يطلق؟	
مسألة طلاق السكران هل يقع أم لا؟	١٠٣ / ٣٣، ٨٢ / ٣٢
مسألة طلاق المكره هل يقع أم لا؟	٨٢ / ٣٢
مسألة من ادعى أنه أكره على الطلاق هل يُخلف؟	١١٠ / ٣٣
مسألة الطلاق بالخط هل يقع أم لا؟	٨٢ / ٣٢
هل الكنايات في الطلاق والقذف مع دلالة الحال كالصریح؟	١١ / ٢٩
الكنايات الظاهرة في الطلاق هل يقع بها واحدة رجعية أو بائن أو ثلاث؟	٨٢ / ٣٢
هل الكناية تفتقر إلى نية؟	١١، ٩ / ٢٩
مسألة تعليق الطلاق بالشرط	٨٣ / ٣٢
مسألة الطلاق المعلق بالشرط بعد النكاح	٨٣ / ٣٢
مسألة هل هناك فرق بين شرط يرفع العقد كالطلاق وبين غيره من الشروط؟	٣٥٠ / ٢٩
مسألة تعليق الطلاق بالنكاح هل يقع أم لا؟	٨٣ / ٣٢
إن قال رجل: إن فعلت كذا فعلي أن أطلق امرأتي هل عليه كفارة يمين أم لا؟	٨٤ / ٣٢
مسألة إذا حلف بالله أو الطلاق أو الحرام أو النذر	٢١١ / ٣٣، ٨٦ / ٣٢

المسألة	الموضع
أنه لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً أو جاهلاً بأنه المحلوف عليه فهل يحنث أم لا؟	
مسألة إذا حلف بالطلاق أو غيره على شيء يعتقدده كما حلف عليه فتبين بخلافه	٨٦/٣٢
لو قيل لرجل: امرأتك فعلت كذا فقال: هي طالق ثم تبين أنها لم تفعل ذلك فهل يقع أم لا؟	٨٧/٣٢
لو طلق امرأته بصفة ثم تبين بخلافها فهل يقع أم لا؟	٨٧/٣٢
إذا قال لامرأته: إن لم تلدي هذا الشهر فأنت طالق وبقيت له طليقة واحدة فهل يجوز له أن يطأها؟	٧٣/٣٢
مسألة إذا قال لزوجته: أمرك بيدك هل هو كالتوكيل أم كالتمليك؟	١٢٠/٣٣
إذا أبرأت الزوجة الزوج براءة لا تتعلق بالطلاق ثم طلقها فالطلاق رجعي فإن أرجعها الزوج فهل لها أن ترجع في الإبراء أم لا؟	٢٨٦/٣٢
إذا نوى بلفظ الحرام الطلاق هل يقع أم لا؟	٢٩٥/٣٢
مسألة طلاق الحكم الذي هو من أهل الزوج بدون توكيله هل يقع أم لا؟	٨٣/٣٢
من طلق امرأته ثلاثاً بكلمة واحدة أو كلمات قبل رجعة أو عقد فهل ذلك محرم أم لا؟	٣١٤/٣٢

المسألة	الموضع
لو طلق الرجل زوجته طلقين ثم بذلت له العوض على الفرقة بلفظ الطلاق هل تقع الطلقة الثالثة أم لا؟	٣١٤/٣٢
مسألة الأمر برجعة المطلقة في الحيض أمر استحباب أم إيجاب؟	٩٨/٣٣
إن قال: أنت طالق ونوى من وثاق أو من زوج قبلي لم يقع به الطلاق فيما بينه وبين الله، ولكن هل يقبل منه في الحكم أم لا؟	٣١٧/٣٢
حكايته الخلاف فيمن طُلق دون الثلاث فتزوجت آخر ثم رجعت للأول هل ترجع له على الثلاث أو تعود على ما بقي؟	٥٣٣/٤
نقله الخلاف في وقوع من نوى الطلاق وجزم به في نفسه ولم يتكلم به	٧٤٦/١٠
مسألة هل يقع الطلاق بالفعل؟	٩/٢٩
مسألة الطلاق المعلق بالمشيئة	٢٣٩/٣٣
مسألة من قال لزوجته: كلما حللت لي حرمت علي هل عليه كفارة؟	٢٤٧، ٢٤٦/٣٣
مسألة لو فعلت المرأة المحلوف عليه في عدة الطلاق البائن	٢٠٩/٣٣

المسألة	الموضع
مسألة الحالف بالطلاق وليس له غرض بالطلاق هل فيه كفارة؟	١٩٨/٣٣
مسألة هل الحالف بالطلاق يلزمه الطلاق؟	٦١/٣٣
مسألة إذا حلف بالطلاق أو العتاق يميناً تقتضي حضاً أو منعاً	١٨٧/٣٣
مسألة تقسيم الطلاق إلى رجعي وبائن هل هو مخالف لكتاب الله؟	١٥٥/٣٣
مسألة لو قال لامرأته: أنت طالق طلقة بائنة لم يقع بها إلا طلقة رجعية	١٥٥/٣٣
مسألة أن بيع الأمة طلاقها	٩٠/٣٣
مسألة المطلق في الحيض إذا راجعها هل يطلقها في الطهر الأول الذي يلي حيضة الطلاق أو لا يطلقها إلا في طهر من حيضة ثانية؟	٩٨/٣٣
إذا قلنا أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد محرم فهل له أن يطلقها الثانية والثالثة قبل الرجعة؟	٧٦/٣٣
هل الثلاثة قروء معناها أن تمكث حتى تنقضي الحيضة الثالثة؟	١١/٣٣
مسألة إلزام بعض الصحابة الفرقة بالطلاق الثلاث	٣١٢/٣٢
مسألة هل الطلاق الموصوف إذا فاتت صفته يفوت جميعه أو يثبت دون الصفة؟	١٠٤، ١٠٣/٣١
مسألة من طلق مبهمه ومات قبل تمييزها	٣٧١/٣١

المسألة	الموضع
مسألة من طلق معينة ثم نساها أو جهل عينها	٣٧١ / ٣١
مسألة من قال لامرأته: أنت طالق ثم طالق ثم طالق إن دخلت الدار	١٥١، ١٥٠ / ٣١

ما وافق فيه الجمهور

المسألة	الموضع
ترجيحه أن من نوى الطلاق بقلبه لم يقع حتى يتكلم	١٥٠ / ٣٢
الحرام لا يقع به طلاق إذا لم ينوه	١٦٧ / ٣٣
من طلق امرأته طلقة واحدة ثم طلقها ثنتين أو ثلاثاً قبل رجعة أو عقد جديد فهل هو طلاق محرم أم لا؟	٣١١ / ٣٢
مسألة حرمة الطلاق الثلاث	٤٢١ / ٢٩
إذا طلق رجل امرأة ثلاثاً قبل الدخول بها فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ويدخل بها	٨٠ / ٣٢
مسألة أن الطلاق الثلاث قبل الدخول وبعد الدخول سواء في ثبوت التحريم	١١٦ / ٣٣، ٨٠ / ٣٢
التسريح في الطلاق لا يجوز	٢٩٤، ٢٩٣ / ٣٥

ما خالف فيه الأئمة الأربعة

المسألة	الموضع
مسألة إذا قال: إن فعلت كذا فنسائي طوالق	١٣٨ / ٣٣

ما حكم عليه بالبدعية

المسألة	الموضع
اختياره أن من طلق امرأته طلقة ثم طلقها ثنتين أو ثلاثاً قبل رجعة أو عقد جديد فهو طلاق بدعة	٣١١/٣٢
اختياره أن قول من قال: «من طلق امرأته ثلاث مرات ثم التقى بها في عرفات فذلك يحلها له» أن ذلك القول بدعة	٩٤/٣٢

ما حكم عليه بالشذوذ

المسألة	الموضع
حكمه بالشذوذ ومخالفة الإجماع على من قال: «من قال: الطلاق يلزمي سواء كان منجزاً أو معلقاً بشرط أو مخلوقاً به أنه لا يقع به شيء»	١٣٣/٣٣
حكمه بالشذوذ على قول من قال: «من طلق زوجته ثلاثاً بلفظ واحد لا يلزمه شيء»	٩١، ٨٢، ٩/٣٣
شذوذ قول من قال: «الخلع طلقة بائنة»	٢٩١/٣٢

أبحاث

المسألة	الموضع
الحيل في الحلف بالطلاق	٣٠١-٢٩٠/٣٥

المسألة	الموضع
طلاق السنة وطلاق البدعة	٥ / ٣٣
مسألة إذا حلف بالطلاق أو العتاق يمينًا تقتضي حضًا أو منعًا	١٨٧ / ٣٣
مسألة الطلاق الثلاث بلفظ واحد هل يقع طلاق واحدة؟	٧٦، ١٢ / ٣٣
مسألة طلاق السكران	١٠٤ / ٣٣
مسألة التسريع في الطلاق	٢٩٤، ٢٩٣ / ٣٥

كتاب الامام

تعريفات

تعريف الإيلاء	٥١ / ٣٣
---------------	---------

اختيارات شيخ الإسلام

المسألة	الموضع
ترجيحه أن في الإيلاء يوقف المؤلي فيما أن يفيء وإما أن يُطلق	٣٨١ / ٢٠

ما حكى فيه الإجماع

المسألة	الموضع
نقله الإجماع على أن الزوج لو آلى من زوجته استحققت الفرقة	٣٨٣ / ٢٨
ذكره الاتفاق على أن المؤلي يجب عليه إما الفئية وإما الطلاق	٣٥٠ / ٢٩
الإجماع على ثبوت الفراق للمرأة إذا آلى الزوج ولم يفيء؟	١٧٣ / ٢٩

ما حكى فيه الخلاف ورجح

المسألة	الموضع
مسألة الإيلاء	٣٨١ / ٢٠

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

المسألة	الموضع
مسألة من حلف بما عقده الله كالحلف بالنذر والظهار والطلاق هل يكون مولياً؟	٥٢ / ٣٣

ما حكم عليه بالشذوذ

المسألة	الموضع
حكمه بالشذوذ على القول بأن «المولي» من زوجته ليس عليه شيء	٥٣ / ٣٣

كتاب الضحك

اختيارات شيخ الإسلام

المسألة	الموضع
حكم الظهار	١٦١/٢٩
اختياره أن من قال لزوجته: أنت علي مثل أُمي يقصد في باب النكاح فعليه ما على المظاهر	٨٠٧٠٥/٣٤
اختياره أن من قال لزوجته: أنت علي مثل أُمي لا يقصد الظهار فلا شيء عليه	٧٠٥/٣٤
اختياره أن من قال لزوجته: أنت محرمة علي كأُمي يكون مظاهراً	٧/٣٤
اختياره أن من قال لزوجته: إن بقيت أنكحك أنكح أُمي تحت ستور الكعبة فهو مظاهر	٦/٣٤
اختياره أن من قالت لزوجها: أنت علي حرام مثل أبي وقال لها: أنت علي حرام مثل أُمي على كل منهما كفارة ظهار	٩/٣٤
اختياره أن من قال لزوجته: إن رددتك تكوني مثل أُمي يكون مظاهراً وهو القول الأحوط	٨/٣٤
اختياره أن من قال لزوجته قبل الدخول: أنت علي كظهر أُمي يكون مظاهراً	٦/٣٤
اختياره أن الحلف بالظهار أو بالحرام على وجه الحض أو المنع كقوله: إن فعلت هذا فأنت علي كظهر أُمي	٣٢٠/٣٥

المسألة	الموضع
أو حرام، فعليه كفارة يمين إذا كان مقصوده عدم الفعل وعدم التحريم	
اختياره أن قوله: أنت علي حرام يمين توجب تحريم الحنث إلى التكفير حتى يجلها وتجب فيه الكفارة الكبرى	٣١٨/٣٥
اختياره أن الاستثناء يصح في الظهار وأن قول أحمد في المسألة أفقه	٣١٦/٣٥

ما حكى فيه الإجماع

المسألة	الموضع
لو نوى بلفظ الظهار الطلاق لم يقع عند عامة العلماء	٢٩٥/٣٢
نقله الإجماع على أن المظاهر من زوجته لا يحل له الوطء حتى يُكفّر	٧/٣٤
نقله الإجماع على أن من كَفَّر كفارة الظهار تحل له زوجته	٧/٣٤
قوله أن السلف ما زالوا يسمون الظهار يمينًا	٢٧٢/٣٥

ما حكى فيه الخلاف ورجح

المسألة	الموضع
هل الظهار يقع به طلاق ثلاث؟	٧/٣٤

المسألة	الموضع
مسألة صحة الاستثناء في الظهار	٣١٦، ٣١٥ / ٣٥
مسألة الحلف بالظهار أو بالحرام	٣٢٠، ٣١٩ / ٣٥
قول: «أنت عليّ حرام» هل يقع طلاقاً أم يميناً؟	٣١٧ / ٣٥

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

المسألة	الموضع
الخلاف في موجب قوله: أنت علي حرام	٣١٨ / ٣٥، ١١٧ / ٣٣ ٣١٩
مسألة من كان متزوجاً فحرّم امرأته أو حرم الحلال مطلقاً	٧٤ / ٣٣

أبحاث

المسألة	الموضع
الحلف بالظهار والتحريم	٣٢٣-٣١٥ / ٣٥

كتاب الاغان

اختيارات شيخ الإسلام

المسألة	الموضع
ترجيحه جواز ملاعنة الزوج لزوجته	١٢٢/١٥
ترجيحه عدم جواز ملاعنة المرأة من رجل أجنبي	١٢٢/١٥
اختياره أنه يعدل إلى القافة في معرفة النسب عند تعذر الاستدلال بالقرائن	٣٥٢/٢٠
ترجيحه وجوب نفي الرجل للولد الذي ليس منه وينقطع نسبه ويلتحق بأمه	١٥٤/٣٢، ٣١٩/١٥
اختياره أن من استلحق ولدًا ولم يعرف له أب غيره لحقه النسب وكان من أولاده	٣٧٤/٣١
مسألة وجوب نسب الرجل لأبيه	١٦٤/٢٩
اختياره أن من ادعت طفلًا مجهول النسب قبل قولها في ذلك	٤١٦/٣٠

ما حكى فيه الإجماع

المسألة	الموضع
ترجيحه أن الولد من الملاعنة ليس بولد في الميراث وهو ولد في تحريم النكاح والمحرمية وهذا قول الجميع إلا من شذ	٤٢١/٧

ما حكى فيه الخلاف ورجح

المسألة	الموضع
مسألة حكم ابن الملاعة في المحرمية والميراث	٤٢١/١

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

المسألة	الموضع
نقله الخلاف في إذا ما لم تشهد المرأة في حد الملاعة هل تحد أم تجبس حتى تقرأ أو تلاعن أو يخلى سبيلها؟	٣٥١/١٥
هل ولد الملاعة يحرم على الملاعن ولا يرثه؟	١٣٧/٣٢

كتاب العدد

اختيارات شيخ الإسلام

المسألة	الموضع
اختياره أن من طلق زوجته في مرض متصل بموته ثم مات أن عليها عدة الوفاة مع عدة الطلاق ولها الميراث	٢٥ / ٣٤
اختياره أن من طلق زوجته في مرض موته تعتد أبعد الأجلين	٣٧١ / ٣١
اختياره أن من تزوج امرأة في عدتها فنكاحه فاسد لا يحتاج إلى طلاق وعليه أن يفارقها وعليها أن تكمل عدة الأول ثم تعتد من وطء الثاني	١٠٣، ٧٩ / ٣٢ ٢٦، ١٩ / ٣٤
اختياره أن من طلق امرأة ومكثت مدة لم تحض ثم تزوجت من آخر ولم تحض عنده ثم طلقها ثم رجعت إلى الأول أن العقد الأول والثاني لا يصحان وعليها أن تكمل عدة الأول والثاني ثم تتزوج من شاءت	٧٨ / ٣٢
اختياره أن المنكوحة نكاحاً فاسداً تعتد بحيضة	٣٥٢ / ٣٢
اختياره أن المختلعة ليس لها عدة إنما تستبرأ بحيضة	٣٢٣ / ٣٢
اختياره أن عدة المختلعة حيضة واحدة	٣٢٣ / ٣٢
اختياره أن المهاجرة من أهل الحرب ليس عليها عدة	١٧٦ / ٣٢
اختياره أن المهاجرة من دار الكفر وأسلمت تستبرأ بحيضة واحدة	١١ / ٣٢

المسألة	الموضع
اختياره أن الفرقة الحاصلة باختلاف الدين بين الزوجين يوجب الاستبراء بحيضة	٣٣٦/٣٢
اختياره أن أم الولد تعتد بحيضة	٣٣٤/٣٢
اختياره أن كل موطوءة سواء وطئت بنكاح صحيح أو فاسد أو بملك يمين فإنه يجب لبراءة رحمها أن تستبرأ بحيضة	٣٤٨/٣٢
اختياره أن الأمة التي لم يطأها سيدها لا يجب على المستبرئ استبراؤها	٣٣٩/٣٢
الذي يدل عليه النص أن الاستبراء مشروع حيث أمكن أن تكون حاملاً	٣٤٠/٣٢
اختياره أن الموطوءة بالزنى يجب أن تستبرأ بحيضة	٣٤٨/٣٢
ترجيحه أن المرأة إذا طلقت في حيضة لا تعتد بتلك الحيضة	٤٧٩/٢٠
اختياره أن المرضع تبقى في العدة حتى تحيض ثلاث حيض وإن تأخر ذلك إلى انقضاء مدة الرضاع	٢٢/٣٤
اختياره أن للمرأة المرضع أن تسترضع لابنها من يرضعه لتحيض أو تشرب ما تحيض به	٢٢/٣٤
اختياره أن من علم أن حيضها ارتفع بمرض أو رضاع تكون في عدة حتى يزول العارض	٢٣،٢١،١٩/٣٤

المسألة	الموضع
اختياره أن من انقطع دمها بسبب دواء شربته، والدم يمكن أن يعود ويمكن أن لا يعود فإنها تتربص سنة ثم تزوج	٢٤ / ٣٤
اختياره أن من ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه تمكث سنة ثم تزوج	٢٣، ١٩ / ٣٤
اختياره أن من ارتفع دمها ولا تدري ما رفعه تعتد ثلاثة أشهر	٢١ / ٣٤
اختياره أن من انقطع دمها بسبب دواء شربته وهي تعلم أن الدم يأتي فيما بعد فعدتها ثلاثة أشهر	٢٤ / ٣٤
اختياره أن من شربت دواءً قطع الحيض أو باعد بينه كان ذلك طهرًا	٢٤ / ٣٤
اختياره أن من طعنت في سن الإياس لا تحتاج إلى تأجيل حتى تتيقن انقطاع الحيض	١٩ / ٣٤
اختياره أن الإياس لا يثبت بقول امرأة	١٩ / ٣٤
اختياره أن التي لا تحيض تعتد كالأيسة	٢٠ / ٣٤
اختياره أنه لا يقبل إقرار من كان فاسقًا أو مجهولًا على أنها عدة المرأة	١٠٥ / ٣٢
اختياره أنه إذا ارتد إنسان ولم يعد إلى الإسلام حتى انقضت عدة امرأته فإنها تبين منه فإذا عاد إلى الإسلام فله أن يتزوجها	١٩٠ / ٣٢

المسألة	الموضع
ما يحرم على المعتدة فعله وما يجوز لها	٢٧/٣٤
اختياره أنه يجوز للمعتدة الخروج من البيت لكل أمر تحتاج إليه	٢٨/٣٤
اختياره أن من خرجت من بيتها في عدتها لغير ضرورة أو تركت الاحتداد عليها أن تستغفر وتوب ولا إعادة عليها	٢٨/٣٤
اختياره أن المعتدة ليس لها أن تسافر إلى الحج	٢٩/٣٤
اختياره أن من خُطِبَتْ في العدة لا تجيب صريحاً	٢٩/٣٤
اختياره عدم جواز الإحداد فوق ثلاثة أيام إلا لزوجة	٢٠٧/٢٨
اختياره جواز نكاح المرأة في عدة نكاحها الفاسد	١٩/٣٢

ما حكى فيه الإجماع

المسألة	الموضع
نقله اتفاق المسلمين أنه لا يجوز التصريح بخطبة معتدة من غيره أو متزوجة بغيره أو بخطبة مطلقة ثلاثاً	١٢، ١١، ٨/٣٢
إذا تزوجت المرأة بالمحلل ثم طلقها فعليها العدة باتفاق العلماء	١٥٣/٣٢

المسألة	الموضع
الإجماع على أن عدة المعتدة المتوفى عنها زوجها - إذا كانت حاملاً - أن تضع حملها	١٢٥ / ٣٥
الرجل لو وُطئت امرأته بشبهة لم يزل نكاحه بالإجماع بل يعتزلها حتى تعتد	٣٤٩ / ٣٢
إذا لم تحض المرأة في عدتها إلا حيضتين ثم تزوجت من آخر فالنكاح الثاني باطل باتفاق الأئمة	١٥٣، ٧٩ / ٣٢

ما حكى فيه الإجماع عن غيره

المسألة	الموضع
روى عبيدة السلماني قال: لم يتفق أصحاب محمد ﷺ على شيء كاتفاقهم على أن الخامسة لا تنكح في عدة الرابعة ولا تنكح الأخت في عدة أختها	٧٢ / ٣٢

ما حكى فيه الخلاف ورجح

المسألة	الموضع
مسألة من طلق زوجته في مرض هل تعتد عدة وفاة؟	٣٧١ / ٣١
الخلاف في عدة المتوفى عنها إذا كانت حاملاً	١٢٥ / ٣٥
مسألة من تزوج امرأة حاملاً وُفِّقَ بينهما هل تعتد منه؟	١١ / ٣٣

المسألة	الموضع
هل المهاجرة من أهل الحرب عليها عدة أم لا؟	١٧٦/٣٢
هل عدة المختلعة حيضة واحدة أم ثلاث حيضات؟	٣٢٣/٣٢
الكافر إذا أسلمت امرأته هل تتعجل الفرقة مطلقاً أو يفرق بين المدخول بها وغيرها أو الأمر موقوف ما لم تتزوج فإذا أسلم فهي امرأته؟	٣٣٧/٣٢
مسألة تداخل العدتين إذا تزوجت المرأة في عدتها بمن أصابها هل تكمل عدة الأول ثم تعتد للثاني أم ماذا تفعل؟	٣٤٤/٣٢
هل يجب على الموطوءة بالزنى أن تستبرأ بحيضة؟	٣٤٨/٣٢
مسألة عدة المطلقة بما تنتهي هل بالشروع في الحيضة الثالثة أم باكتمالها؟	٤٧٩/٢٠
مسألة مدة العدة عند من لا تحيض	٢٠/٣٤
مسألة من ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه كيف تعتد؟	٢٣،٢١/٣٤

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

المسألة	الموضع
مسألة تحريم المنكوحة في العدة على الناكح أبداً	٨٨/٣٣
مسألة لو اشترى أمة قد اشترك في وطأها جماعة فهل عليها استبراء واحد أم أكثر؟	٣٤٥/٣٢

المسألة	الموضع
هل يجوز للواطئ بشبهة أو نكاح فاسد أن يتزوج الموطوءة في عدتها منه أم لا؟	٣٥١/٣٢
ما هي مدة الاعتداد من وطء الشبهة؟	٣٣٥/٣٢
إذا أقر عدل أنه طلق امرأته منذ مدة كذا وكذا فهل تعتد من حين بلغها الخبر إذا لم تقم بينة بذلك أو من حين الطلاق كما لو قامت بينة؟	١٠٥/٣٢
إذا كان الطلاق بائناً فهل يتزوج الخامسة في عدة الرابعة والأخت في عدة أختها؟	٧٦،٧٣/٣٢
ما هي عدة المختلعة؟	٣٣٤/٣٢
مسألة امرأة الكافر هل عليها عدة أم استبراء؟	٣٣٧/٣٢
مسألة تداخل العدتان	٢٠/٣٤
هل تباح المرأة للزوج الأول إذا تداخلت عدتين عند المرأة وبعد قضاءهما أم لا؟	٣٤٨،٣٤٤/٣٢
مسألة هل للإياس سن؟	٢١/٣٤

ما وافق فيه الجمهور

المسألة	الموضع
مسألة أن المرضع تعتد بثلاثة حيض	٢٢/٣٤
مسألة من انقطع دمها بدواء شربته ويمكن أن يعود الدم ويمكن أن لا يعود	٢٤/٣٤

المسألة	الموضع
مسألة من ارتد عن الإسلام ولم يعد حتى انقضت عدة امرأته فإنها تبين منه	١٩٠ / ٣٢
مسألة هل للمعتدة أن تسافر إلى الحج؟	٢٩ / ٣٤
يجوز تزويج الأب ابنته في عدة النكاح الفاسد	١٩ / ٣٢

كتاب الرضا

اختيارات شيخ الإسلام

المسألة	الموضع
اختياره أنه لو أراد أحد الأبوين إتمام الرضاع وأراد الآخر الفصال كان الأمر لمن أراد الإتمام	٦٦/٣٤
اختياره أن مبدأ الحول في الرضاع من حيث الولادة والكمال إلى نظير ذلك	٦٥/٣٤
اختياره أنه ليس للزوجة أن ترضع غير ولدها إلا بإذن الزوج	٢٧٣/٣٢
اختياره أنه لا يجوز للأم التي ترضع أن تؤجر نفسها لرضاع ولدها بأجرة غير النفقة	٦٤/٣٤
اختياره أن على الأب أجرة الرضاع إذا أبت المرأة الرضاع	٦٨/٣٤
اختياره أنه إذا كان الأب عاجزاً عن أجرة الرضاع فله إذا امتنعت الأم عن الإرضاع إلا بأجرة أن يسترضع غيرها	٢٧٣/٣٢
اختياره أن من أرضعت طفلاً خمس رضعات متفرقات صارت بئناً للمرضعة سواء كان الارتضاع مع طفل أو لم يكن	٥٦،٥١،٤٧-٤٥/٣٤
اختياره أن حصول اللبن في العين لا ينشر الحرمة	٥٥/٣٤
اختياره أنه إذا شك هل دخل اللبن في جوف الصبي أم لا فلا نحكم بالتحريم	٦٢،٤٥/٣٤

المسألة	الموضع
اختياره أنه لو صُبَّ لبنُ امرأةٍ في ماء فاستحال فيه لم يكن شاربه ابنًا لها	٣٣ / ٢١
اختياره أن الرضاع بعد الحولين لا ينشر الحرمة	٦١، ٥٩، ٥٥ / ٣٤
ترجيحه أن رضاع الكبير خاص بمن يحتاج إليه كما احتاجت إليه امرأة أبي حذيفة	١٢٧ / ١٧
اختياره أن من رضع من زوجته لا تحرم عليه	٥٥ / ٣٤
اختياره أن من غسل عينيه بلبن امرأته لا تحرم عليه	٥٥ / ٣٤
اختياره أنه لو أن رجلاً له امرأتان أرضعت إحداهما طفلاً والأخرى طفلةً يحرم على الطفل تزوج الطفلة	٤٨ / ٣٤
اختياره أن الأنثى المرتضعة لا تتزوج أحدًا من أولاد المرضعة أما إختوتها فيتزوجون من شاءوا من أولاد المرضعة	٥٤ / ٣٤
اختياره أنه لا يحرم على الرجل أم أخيه من الرضاع	٤٠ / ٣٤
اختياره أن الأم الصادقة يقبل قولها في كون الزوج رضع مع زوجته	٥٣، ٥١ / ٣٤

ما حكى فيه الإجماع

المسألة	الموضع
نقله الإجماع على أن من ارتضع من امرأة خمس	٥٧، ٥٦، ٥٣، ٣٧، ٣١ / ٣٤

المسألة	الموضع
رضعات في الحولين قبل الفطام صار ولدها وصار الرجل الذي در اللبن بوطئه أبا لهذا المرتضع	
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب باتفاق العلماء	٣١/٣٤، ٦٩/٣٢
نقله الإجماع على أنه لا فرق بين أولاد المرأة الذين رضعوا مع الطفل وبين من ولد لها قبل الرضاعة	٤٨، ٣٢/٣٤
نقله الإجماع على أن إخوة المرتضع من نسب أو رضاع غير رضاع هذه المرضعة أجنب منها ومن أقاربها	٥٠-٤٨، ٣٣/٣٤
نقله الإجماع على أن أخا المرتضع له أن يتزوج أولاد المرضعة	٦١/٣٤
نقله الإجماع أن أبا المرتضع من النسب وأخواته من النسب أجنب من المرتضعة وأقاربها	٥٨/٣٤
نقله الإجماع أن من تزوج أخته من الرضاع يفرق بينهما	٤٩/٣٤

ما حكى فيه الخلاف ورجح

المسألة	الموضع
مسألة حساب الحولين في الرضاع	٦٥/٣٤
مسألة رضاع الكبير	١٢٧/١٧

المسألة	الموضع
مسألة هل يفرق بين الزوجين إذا ادعت الأم الصادقة أنها أرضعتهم؟	٥٢/٣٤

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

المسألة	الموضع
مسألة هل دخول اللبن في جوف الرضيع من غير رضاع ينشر الحرمة؟	٥٥/٣٤
مسألة هل دخول اللبن من الأنف ينشر الحرمة؟	٥٥/٣٤
مسألة من ثاب لها لبن وهي لم تتزوج قط هل ينشر الحرمة؟	٥١/٣٤
مسألة مقدار الرضعة المحرمة	٣٦/٣٤
مسألة عدد الرضعات المحرمات	٥٩،٤٢،٣٥/٣٤
مسألة هل الرضاع حولين عام في جميع الوالدات أم يختص بالمطلقات؟	٦٤/٣٤
مسألة من رضع قريباً من الحولين	٣٩/٣٤
مسألة هل يحرم على الرجل منكوحة أبيه من الرضاع؟	٤٠/٣٤
الخلاف في جواز تحليف المرضعة	٤١٢/٣٥

ما وافق فيه الجمهور

المسألة	الموضع
مسألة إذا شُكَّ هل دخل اللبن جوف الصبي أم لا؟	٦٢ / ٣٤
مسألة من رضع من زوجته لا تحرم عليه	٥٥ / ٣٤
مسألة لو أن رجلاً له امرأتان أرضعت إحداهما طفلاً والأخرى طفلةً فهل يتزوج أحدهما الآخر؟	٤٨ / ٣٤

كتاب النفقات

اختيارات شيخ الإسلام

المسألة	الموضع
ترجيحه أن النفقة على الأقارب والزوجة والرقيق والبهائم وحمل العاقلة وقضاء الديون واجب	٣٤، ٣٣ / ٣١، ٣١٦ / ٧
اختياره أن نفقة الرجل على نفسه وأهله فرض عين	٣٦٧ / ٢٨
اختياره أن المزوجة المحتاجة نفقتها واجبة على زوجها من غير صداقها	٧٦ / ٣٤
اختياره أن نفقة الإنسان على نفسه وأهله مقدمة على غيرها	١٠٧ / ٣٤، ٣٦٧ / ٢٨
اختياره أن نفقة القريب لا تثبت في الذمة لما مضى إلا إذا كان استدان عليه النفقة بإذن الحاكم	٩٣ / ٣٤
اختياره أن النفقة لا تجب إلا على الموسر أما المعسر فلا نفقة عليه	١٠٧، ٧٥ / ٣٤
اختياره أنه لا يجب تمليك النفقة	٨٨، ٧٩ / ٣٤
اختياره أن من امتنع عن أداء النفقة الواجبة عليه عوقب حتى يفعل	٢٧٩ / ٢٨
ترجيحه أن النفقة الواجبة للزوجات يرجع فيها للعرف	٣٢٩ / ٢٢، ٢٨٢ / ١٠، ٨٣ / ٣٤، ١١٤ / ٢٦ ٨٧، ٨٥
اختياره أن حق الزوجة في مال الزوج الصداق والنفقة بالمعروف	٣٨٣ / ٢٨

المسألة	الموضع
اختياره أن من تعذرت نفقته على زوجته فلها فسخ النكاح	٩٣، ٩٢ / ٣٤
اختياره أن العدل في النفقة واجب بين الزوجات	٢٧٠ / ٣٢
اختياره أن للمرأة أن تطعم من بيت زوجها بالمعروف مما جرت به العادة	١٠١ / ٣٤
اختياره أن نفقة الحمل واجبة كأجرة الرضاع	٣٦٢ / ٣٢
اختياره أن نفقة الحمل لا تدخل في الحقوق الزوجية إذا أبرأت المرأة منها زوجها	٣٦١ / ٣٢
اختياره أن من لم تكن زوجة كأن تكون حاملاً بوطء شبهة أو كانت حاملاً منه وقد أعتقها وجب عليه نفقة الحمل	٧٤ / ٣٤
اختياره أن نفقة المطلقة الحامل هي نفقة من أجل الحمل	٧٣ / ٣٤
اختياره أن من طُلِّقت ثم أسقطت فقد انقضت عدتها وسقطت النفقة	٩٨ / ٣٤
اختياره أنه إذا طلب الزوج من زوجته أن تسافر معه فامتنعت فلا نفقة لها ولا كسوة	٢٨١ / ٣٢
المرأة إذا لم تتمكن من نفسها أو خرجت من داره بغير إذنه فلا نفقة لها ولا كسوة من حين سافرت	٢٨١، ٢٨٠، ٢٧٨ / ٣٢ ٩٥، ٧٦ / ٣٤

المسألة	الموضع
اختياره أن من لم يتتفع بزوجه سبع سنين لمرضاها لها عليه نفقة	٩٨/٣٤
اختياره أنه من كان عليه كتاب إلى مدة لزوجه وهو معسر لم يجز مطالبتها له حتى يوسر	٢٠٤/٣٢
اختياره أن من حبست زوجها على كسوتها وصادقها وهو معسر فلا تستحق في تلك المدة نفقة	٩٧/٣٤
اختياره أن الزوج إذا تسلم زوجته التسليم الشرعي ويطعمها كما جرت به العادة لم يكن لها أن تدعي بالنفقة	٩٦/٣٤
اختياره أنه إذا تنازع الزوج والزوجة هل أعطأها شيئاً ما على وجه التملك أو على وجه الإباحة ولم يكن هناك عرف يقضي فالقول قوله مع يمينه أنه لم يملكها	٣٥٧/٣٢
اختياره أنه إن تنازع الزوج والزوجة هل أعطأها شيئاً أم لا؟ ولم يكن حجة يقضي بها ولا شاهد واحد ولا إقرار ولا غير ذلك فالقول قولها مع يمينها أنه لم يعطأها	٣٥٧/٣٢
اختياره أنه إذا أعطى الزوج زوجته شيئاً للتجمل به كما يركبها دابته لا على وجه التملك للعين فهو	٣٥٧،٣٥٦/٣٢

المسألة	الموضع
باقٍ على ملكه، فله أن يرجع فيه متى شاء سواء طلقها أو لم يطلقها	
اختياره أن المرأة إذا كانت مقيمة في بيت زوجها مدة تأكل وتشرب ثم تنازعا فقال الزوج: النفقة كانت مني فالقول قوله	٧٧/٣٤
إذا تنازع الزوجان في قدر النفقة والوطء هل يشرع للحاكم تقدير ذلك فرضاً؟	١٧٤/٢٩
اختياره أن من خرجت من بيتها قبل أن توفي العدة لا نفقة لها وليس لها أن تطالب بنفقة الماضي	٩٩/٣٤
اختياره أن الأم المطلقة إذا غيبت الطفل عن أبيه لم يكن لها أن تطالبه بالنفقة المفروضة ولا بما أنفقوه عليه	١٠٤/٣٤
اختياره أنه على الولد الموسر أن ينفق على أبيه العاجز عن الكسب وإلا كان عاقباً لأبيه قاطعاً لرحمه	١٠٢، ١٠١/٣٤
اختياره أن على الوالد نفقة ولده بالمعروف إذا كان الولد فقيراً عاجزاً عن الكسب والوالد موسراً	١٠٥/٣٤
اختياره أن الابن إن كان محتاجاً عاجزاً عن الكسوة فعلى الأب إن كان موسراً أن ينفق عليه وعلى زوجته وأولاده الصغار العاجزين عن الكسب	٩٥/٣٤

المسألة	الموضع
اختياره أنه إذا لم يمكن الإنفاق على الولد إلا بإجارة ما هو متعطل في عقاره وبعمارة ما يمكن عمارته منه فعلى الوالد ذلك	١٠٥ / ٣٤
اختياره أن الولد الحر لا تجب نفقته على أبيه العبد ولا أجرة رضاعه	٧٤ / ٣٤
اختياره أن من أنفق نفقة عن الغير وكانت واجبة عليه فله مطالبتها بها	٥٦١، ٥٦٠ / ٢٠ ٩٩ / ٣٤
اختياره أنه ليس لأحد أن يضر نفسه وماله ضرراً نهاه الله عنه	٣٥٢ / ٣٠
اختياره أن بذل المال في المباح في حال الحياة جائز	٤٩ / ٣١
اختياره أن ولد الزنا يتيم من اليتامى يجب على المسلمين أن ينفقوا عليه	١٠٠ / ٣٤

ما حكى فيه الإجماع

المسألة	الموضع
من تزوج امرأة وكتب كتابها ودفع لها الحال بكماله وبقي المقسط من ذلك ولم تستحق عليه شيئاً ليس لها أن تمتنع من تسليم نفسها باتفاق الأئمة	٢٠٤ / ٣٢
نقله الإجماع على أن المعتدة البائن المطلقة ثلاثاً لها أجر الرضاع	٧٥ / ٣٤

المسألة	الموضع
نقله الإجماع أن من أنفق على عاجز عن النفقة بغير إذنه ليس له أن يرجع فيها	١٠٣/٣٤
نقله الإجماع أن الأم إذا أخذت ابنها من أبيه على أن تنفق عليه لا ترجع عليه بما أنفقت	١١٠/٣٤

ما حكى فيه الخلاف ورجح

المسألة	الموضع
مسألة دفع النفقات الواجبة عن الغير بلا إذن هل للدافع المطالبة بها؟	٥٦١،٥٦٠/٢٠
هل نفقة الحمل واجبة؟	٣٦٢/٣٢
مسألة النفقة على الحامل المطلقة هل هذه النفقة لأجل الحمل أم هي نفقة زوجة معتدة؟	٧٣،٧٢/٣٤
مسألة إذا كانت المرأة مقيمة في بيت زوجها مدة تأكل وتشرب وتكتسي ثم تنازعا في ذلك فقالت الزوجة: أنت ما أنفقت علي وقال الزوج: بل النفقة والكسوة كانت مني	٧٧/٣٤
مسألة من أنفقت على ابنها وهو في حضانتها وتنوي بذلك الرجوع على الأب بما أنفقته	١٣٤/٣٤
مسألة هل الواجب في النفقة على الزوجة والمملوك الرزق والكسوة بالمعروف أم المواساة بالنفس؟	٨٧/٣٤

المسألة	الموضع
هل النفقة تقدر بالعرف أم بالشرع؟	١١٤ / ٢٦، ٣٢٩ / ٢٢ ٨٥ / ٣٤
مسألة تقدير نفقة الزوجات	٢٨٢ / ١٠
مسألة هل يجب تمليك النفقة؟	٨٨، ٧٩ / ٣٤
العدل في النفقة هل هو واجب أم لا؟	٢٧٠ / ٣٢

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

المسألة	الموضع
مسألة هل النفقة وجبت على طريق الصلة أم بطريق المعاوضة؟	٧٨، ٧٧ / ٣٤
مسألة من أنفق على أحد بدون إذنه	١٠٣ / ٣٤
هل تجب النفقة على الزوجة المطلقة الحامل للحمل؟	٧٣ / ٣٤
هل تستحق الزوجة التي مات زوجها نفقة لأجل الحمل والسكنى؟	٣٢٣ / ٣١
هل المبتوتة لا نفقة لها ولا سكنى؟	٣٢ / ٣٣، ٣٤١ / ٣٢ ٧٥ / ٣٤، ٨٩، ٣٣
مقدار طعام المرأة والولد والمملوك	٣٥٠ / ٣٥

ما وافق فيه الجمهور

المسألة	الموضع
ترجيحه أن النفقة الواجبة للزوجات يرجع فيها للعرف	٣٢٩/٢٢،٢٨٢/١٠
مسألة من خرجت من بيتها قبل أن توفي عدتها هل لها نفقة؟	٩٩/٣٤
مسألة من لم ينتفع بزوجته سبع سنين لمرضها هل لها عليه نفقة؟	٩٨/٣٤

باب الحضانة تعريفات

تعريف الحضانة	١٠٨/٣٤
---------------	--------

اختيارات شيخ الإسلام

المسألة	الموضع
اختياره أن الأم أحق بالحضانة إذا كانت تقيم مع الأب في بلد واحد	١٠٣/٣٤
اختياره أنه إذا كان الأب مقيماً في غير بلد الأم فالحضانة له	١٠٣/٣٤
اختياره أن الأم المزوجة بأجنبي لا حضانة لها	١٠٧/٣٤، ٣٢٨/٣١ ١١٣
اختياره أن تخيير الصبي أولى من تعيين أحب الأبوين له في الحضانة	١٢٨/٣٤
اختياره أن الولد يخير بين أبويه فإن اختار أمه وهي غير مزوجة يكون عندها ليلًا وعند أبيه نهارًا ليعلمه ويؤدبه	١٣٣/٣٤
اختياره أنه إذا كانت مصلحة الطفل عند أحد الأبوين في حضنته فهو أولى بها بلا ريب	١٣١/٣٤

المسألة	الموضع
اختياره أن من لم يكن لها من يستحق الحضانة بالنسب فمن كان أصلح لها حضنها	١٣٣ / ٣٤
اختياره تقديم نساء العصبة على أقارب الأم في الحضانة	١٢٢ / ٣٤
اختياره أن من كان في حضانة أمه فأنفقت عليه تنوي بذلك الرجوع على الأب كان لها ذلك	١٣٤ / ٣٤
اختياره أن من حضنت الطفل ولم تكن الحضانة لها فليس لها أن تطالب بالنفقة	١٠٧ / ٣٤
مسألة حكم التبني	١٦٤ / ٢٩

ما حكى فيه الإجماع

المسألة	الموضع
نقله الإجماع على أنه لا يوجد نص عام في تقديم أحد الأبوين مطلقاً في الحضانة ولا تأخير أحد الأبوين مطلقاً	١٣٢ / ٣٤

ما حكى فيه الخلاف ورجح

المسألة	الموضع
مسألة هل تُقدم نساء العصبة على أقارب الأم في الحضانة؟	١٢٢ / ٣٤

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

المسألة	الموضع
مسألة حضانة الجارية	١١٢/٣٤
مسألة حضانة الصغير المميز هل هي للأب أم للأم؟	١١١/٣٤
مسألة هل عينت الأم لحضانة الطفل لكون قرابتها مقدمة على قرابة الأب في الحضانة أم لكون النساء أقوم بمقصود الحضانة من الرجال؟	١٢٢/٣٤
مسألة هل للرجال من أقارب الأم حضانة؟	١٢٢/٣٤
مسألة تخير الولد بين أبيه وأمه في الحضانة	١٢٨/٣٤

ما وافق فيه الجمهور

المسألة	الموضع
مسألة إذا كان الأب مقيمًا في غير بلد الأم هل الحضانة تكون له؟	١٠٣/٣٤

أبحاث

المسألة	الموضع
مسألة الفرق بين تخيير الغلام والجارية في فترة الحضانة	١١٦/٣٤

كتاب

الجنائيات والحدود

تعريفات

٣٧٣/٢٨	تعريف القتل العمد
٣٧٨/٧٨	تعريف القتل الخطأ المحض
٣٧٨/٢٨	معنى القتل الخطأ شبه العمد
٧٣/١٤	تعريفه القصاص
١٥٨/٣٤	تعريف العاقلة
٣٩٩/٣٥	تعريف «الترسيم» في الحبس
١٧١/٣٤	تعريف أرش الجناية
١٥١/٣٤	تعريف اللوث
٣٣٣/٢٨	تعريف المتهم والمختلس والطارر والبطاط
٣٤٢، ٣٣٤/٢٨	تعريف المحصن
٣٥٧، ٣٥٦/١٥	تعريفه للعدالة المشترطة في باب الشهادة
٢٠٦/٣٥	تعريف الزنديق
٢٥٧/٤	تعريف الردة

اختيارات شيخ الإسلام

المسألة	الموضع
أنواع العقوبات	٣٥٠، ٣٤٧/٢٨
اختياره أن العقوبات والحدود لا يحكم فيها على غائب	٢٩٩/٢٧

المسألة	الموضع
اختياره عدم جواز إقامة الحد على الحبلى	٢٢٨، ١٦٥ / ٢٣
اختياره أن الحدود التي هي حق لله يجب إقامتها على الجميع ولا يحل تعطيلها ولا تحل الشفاعة فيها	٢٩٨ / ٢٨
اختياره تعزيز من يُصر على الضلال	١٠٨ / ٢٧
اختياره تأديب من أصر على الكلام بجهل ومخالفة الأئمة	٢٢٧ / ٢٢
اختياره أن المحتسب يعزّر من أظهر قولاً أو فعلاً منكراً	١٠٦ / ٢٨
اختياره أن كل من كتم ما يجب إظهاره من دلالة على واجب حلت عقوبته	٢٨٠ / ٢٨
اختياره أن حد قطاع الطريق والسراق والزناة ونحوها يجب على الولاية البحث عنه وإقامته من غير دعوى أحد به وتقام الشهادة فيه من غير دعوى أحد به	٢٩٨، ٢٩٧ / ٢٨
اختياره أن التعزير بالمال جائز وغير منسوخ وليس بإطلاق	١١٠ / ٢٨، ٣٨٤ / ٢٠ ١١١
أجناس التعزيرات	١٠٧ / ٢٨
الفرق بين الحدود والتعزيرات	١٠٧ / ٢٨
اختياره أنه لا يجوز أخذ مال من السارق أو الزاني	٣٠٢ / ٢٨

المسألة	الموضع
أو الشارب أو قاطع الطريق نظير تعطيل الحد وهو سحت خبيث	
اختياره أن العقوبة لا تكون إلا على ذنب ثابت والمنع والاحتراز يكون في التهمة	١٠٦/٢٨
أنواع المهجر الشرعي	٢٠٣/٢٨
التعزير بالمهجر	٢٠٥، ٢٠٤/٢٨
اختياره جواز العقوبة بالمهجر بحسب المصلحة	٢٨٧/٢٤
بيان أن هجر الفجار نوعان	٢١٦/٢٨
اختياره أن المهجر يشرع إذا نفع وأما إذا ضر فلا يشرع	٢٠٦/٢٨
اختياره أن هجر التعزير يشرع إن لم يترتب عليه زيادة الفساد	٢١٧، ٢١٦/٢٨
ترجيحه وجوب هجران أهل البدع والفساق	٣١٢/١٥
مسألة التصديق بالمغشوشات عقوبة لأصحابها	١١٧-١١٤/٢٨
اختياره أن من أنواع التعزيرات النفي والتغريب	١٠٩/٢٨
اختياره أن من لم يندفع فسادُه إلا بالقتل قُتل	١٠٨/٢٨
إشارته أن المنقول عن النبي ﷺ وخلفائه الراشدين يوافق القول بأن التعزير قد يبلغ القتل للمصلحة كقتل الجاسوس والداعية إلى البدع ومن لا يزول فسادُه إلا بالقتل	٤٠٦/٣٥

المسألة	الموضع
اختياره أن المعاصي التي ليس فيها حد مقدر ولا كفارة فيها التعزير بقدر ما يراه الوالي	٣٤٣/٢٨
اختياره أن أكثر التعزير لا يتقدر بقدر إلا أن يكون على ما فيه مقدر فلا يبلغ ذلك المقدر كالتعزير على المضمضة بالخمر لا يبلغ حد الشرب	١٠٨/٢٨
اختياره أن التعزير ليس في أقله حد	٣٤٤/٢٨
اختياره تحسين القول بأن مقدار أعلى التعزير أن لا يبلغ في كل جريمة الحد المقدر فيها وإن زاد على حد مقدر في غيرها	٤٠٥/٣٥
اختياره أن من ضرب لحظ نفسه كالضرب في النشوز لا يزيد على عشرة أسواط	٣٤٨/٢٨
اختياره أن الجلد الشرعي هو المعتدل بالسوط ولا تجرد فيه الثياب إلا ما يمنع الألم ولا يربط فيه إذا لم يحتج إلى ذلك ولا يضرب الوجه ويعطي كل عضو حظه من الضرب	٣٤٩، ٣٤٨/٢٨
اختياره أن التأديب أو التعزير يكون بسوط معتدل وضرب معتدل ولا يضرب الوجه ولا المقاتل	٢٢٦/٣٤
اختياره جواز التعزير مرات من ولي الأمر إذا اشتمل الفعل على عدة محرمات	٢٠/٣٢
اختياره أن حد قطع اليد لا يتنصف	٣٨٣/٢٨

المسألة	الموضع
اختياره أن الحد بالقتل لا يتنصف	٣٨٣ / ٢٨
ترجيحه إذا تاب القاتل والزاني والمحارب قبل القدرة عليه سقط عنه حد الله	٩٩ / ٢٠
ترجيحه أن النفي والحبس يكون بحسب القدرة	٣١٢ / ١٥
قوله أن من تاب قبل القدرة عليه تسقط عنه حدود الله	١٨٩ / ١٨
اختياره أن الإمام إن كان قادرًا على أن يقيم العدل في تهم السرقة وقطع الطريق فليس له أن يفوضها إلى من يغلب على ظنه أنه يظلم فيها	٢٣٧ / ٣٤
اختياره أن المعاصي في الأيام المفضلة والأمكنة المفضلة تغلظ وعقابها بقدر فضيلة الزمان والمكان	١٨٠ / ٣٤
اختياره أن من ثبت عليه أنه اعتدى على شريف أو غيره بقوله أو فعله عوقب إما بالقصاص بما يكون فيه المماثلة وإما بالتعزير بما يمنعه من العدوان وإما بحد القذف إن كان قذفه	١٩٨ / ٣٥
اختياره أنه لا يجب حد في النكاح الذي يعتقد صحته ويلحق به النسب ويجب فيه المهر	٩٩ / ٣٢
اختياره جواز ضرب المتهم الذي علم أن المال عنده وقد كتمه وأنكره ليقر بمكانه	٤٠٧، ٤٠٦ / ٣٥

المسألة	الموضع
اختياره أن مقدار الضرب على ترك واجب لا يتقدر بل يضرب يومًا فإن فعل الواجب وإلا ضرب يومًا آخر بشرط ألا يزيد على أعلى مقدار للتعزير في كل مرة	٤٠٤/٣٥
اختياره عدم وجوب إحضار نفس أو مال لمن يظلمه أو يأخذ ماله بغير حق بل ولا يجوز لأن الإعانة على الظلم ظلم	٤٠٣/٣٥
اختياره وجوب تعزير من وجب عليه إحضار نفس لاستيفاء حق وجب عليه ويمتنع	٤٠٢/٣٥
اختياره أن المتهم في دعوى وكان معروفًا بالفجور فحبسه أولى	٤٠٠/٣٥
ترجيحه جواز الأخذ بشهادة الواحد العدل في جنس العقوبات	٣٠٧/١٥
قوله بالاجتهاد في قدر الحد في غير القذف	٣٣٢/١٥
اختياره أن قول الفقهاء أن مستحقي الحدود إذا رفعوا للسلطان لا تقبل توبتهم يعني لا تُرفع عنهم العقوبات الشرعية لا أنها لا تقبل عند الله	١٨٩/١٨
اختياره أن القصاص مشروع في اللطمة والضربة بمثلها والقدر الزائد فيه معفو عنه	١٦٨/١٨

المسألة	الموضع
اختياره أن القصاص يشرع حيث أمكن استيفاؤه من غير جنف وإلا عُدل إلى بدله وهو الدية	١٦٧/١٨
ترجيحه أن من أذنب سرًا وتاب واعترف لا يجب على الإمام والناس إقامة الحد عليه إلا بطلبه	٣٢،٣١/١٦
ترجيحه جواز إيقاع العقوبة بشهادة الفاسق مع وجود القرينة	٣٠٧/١٥
ترجيحه أن الحق في الردة والمحاربة والزنا لعموم الناس أي حق لله	٨٥/٧
اختياره أن من ثبت له حق عند إنسان وكان غائبًا حُكم على الغائب وسلم إلى المحكوم له حقه من مال الغائب	٤١٧/٢٩
مسألة لا حبس عن فرائض الله	٣٤/٣١
اختياره أن من تاب من الزنا والسرقة وشرب الخمر قبل أن يرفع إلى الإمام يسقط الحد عنه	١٨٠/٣٤
اختياره أن من شتم أباه واعتدى عليه يجب أن يعاقب عقوبة بليغة تردعه	٢٢٦/٣٤
اختياره أن الأمير إذا كان مضيعًا للحدود أو عاجزًا عنها لم يجب تفويضها إليه مع إمكان إقامتها بدونه	١٧٦/٣٤

المسألة	الموضع
اختياره أنه لو فرض أن كان للأمة عدة أئمة لكان يجب على كل إمام أن يقيم الحدود ويستوفي الحقوق	١٧٦/٣٤
اختياره أن الأب لو أقسم على ولده إن فعل منكراً يقيم عليه الحد فأقر له فله أن يقيم الحد ولو غربه في الحبس ولو في دار الأب برّ في يمينه	١٧٩/٣٤
اختياره أن القيام بالحدود والحقوق فرض كفاية	١٧٥/٣٤
اختياره أن من تاب توبة صحيحة تاب الله عليه من غير حاجة أن يقر بذنبه حتى يقام عليه الحد	١٨٠/٣٤
مسألة في جناية العبد	١٩٦/٣٠
اختياره أنه يجب على ولي الأمر أن يستعين بأهل الصدق والعدل ثم الأمثل فالأمثل	٦٧/٢٨
اختياره أن من حمى من وجب عليه حق فإنه شريك في الجرم ويعاقب حتى يحضره أو يدل عليه	٣٢٣/٢٨
اختياره أن من عليه مال وهو قادر على أدائه وامتنع استحق العقوبة حتى يظهر المال أو يدل على موضعه وإن امتنع ضرب حتى يؤدي	٢٧٩/٢٨
ترجيحه قبول شهادة أهل الذمة على المسلمين عند الحاجة كالوصية في السفر	٢٢٩/٢٠
ترجيحه جواز شهادة العبد	٢٢٩/٢٠
اختياره أنه لا تجوز عقوبة المسلم بسوء الظن	٣٧٢/٢٨

المسألة	الموضع
اختياره أن الشخص إذا جنى لا يجوز أن يعاقب بغير العقوبة الشرعية	١٥ / ٢٨
اختياره أن الحدود لا تقام إلا بالبينه	٣٧٢ / ٢٨
اختياره أن الحذر من الرجل في شهادته وأمانته لا يحتاج إلى معاينة بل الاستفاضة كافية وما دونها وكذلك الاستدلال عليه بأقرانه	٣٧٢ / ٢٨
القتل والقصاص والدية	
اختياره أن قاتل النفس فعل كبيرة من الكبائر ولا يكفر بمجرد ذلك	١٣٧ / ٣٤
اختياره أن قاتل النفس عمداً تقبل توبته	١٧٣ / ٣٤
ترجيحه أنه لا يجوز قتل النفس إلا بذنب منها لذا لا يجوز قتل الصبي والمجنون لأن القلم مرفوع عنهما	٨٠ / ١٦
أنواع القتل الثلاث	٣٧٨-٣٧٣ / ٢٨
اختياره أنه إذا تضارب رجلان وجب القود على الاثنين أو الدية	١٦٧ / ٣٤
اختياره أن من قتل مسلماً متعمداً عليه حقان حق لله يغفره الله بالتوبة وحق للآدميين وهو القصاص أو يصالحهم على الدية أو يطلب منهم العفو	١٧٢ / ٣٤
اختياره أن من قتل إنساناً خطأ فإن الدية على عاقلة القاتل	١٦٦ / ٣٤

المسألة	الموضع
ترجيحه أن العاقلة لا تحمل الدية في القتل شبه العمد	٥٥٣/٢٠
ترجيحه أن العاقلة تحمل من الدية ما زاد على الثلث	٣٨٥/٢٠
ترجيحه أن العاقلة هم من ينصر الرجل ويعينه سواء كانوا أقارب أم لا	٢٥٦،٢٥٥/١٩
ترجيحه أنه لا يقتل مسلم بكافر أو ذمي إلا في المحاربة، ولكن تجب عليه الدية	١٤٦/٣٤،٣٨٢/٢٠
اختياره أن الردء والمباشر في القتل سواء	٣٨٢/٢٠
ترجيحه أن الرجل لو قتل من يكافئه عمداً عدواناً فعليه القود	٣٧٣/٢٨،٣٥١/٢٠
اختياره وجوب القود في القتل بالثقل	٣٨١/٢٠
اختياره أن من أقر على نفسه بالقتل يجب عليه ما على القاتل	١٤٨/٣٤
اختياره أن من قتل معصوماً عامداً يكون القود لوارثه إن شاء قتل وإن شاء عفا وإن شاء أخذ الدية	٣٧٤،٣٧٣/٢٨ ١٤٧،١٤٣/٣٤
ترجيحه أن الحق في قتل النفس لولي القتل	٨٥/٧
اختياره أن من قامت البيئة على أنه قتل رجلاً فإن لأولياء الدم أن يقتلوه سواء كان واحداً أو جماعة ولهم أن يقتلوا بعضهم	١٤٢/٣٤
اختياره جواز الفعل في القاتل مثل ما فعل في المقتول بحسب الإمكان	٣٥١/٢٠،١٦٨/١٨

المسألة	الموضع
اختياره أن من قتل بتحريق أو تغريق أو خنق ونحوه يفعل به مثل ما فعل ما لم يكن محرماً في نفسه كتجريبه الخمر	٣٨١/٢٨
اختياره أن التمثيل لا يجوز إلا على وجه القصاص والترك أفضل	٣١٤/٢٨
اختياره أن القتل المشروع في الحدود هو ضرب الرقبة بالسيف ونحوه وهو أرواح أنواع القتل	٣١٣/٢٨
اختياره أنه إذا تعذر القصاص عُدل إلى الدية	٣٥٢/٢٠
ترجيحه أن دية الذمي نصف دية المسلم	٣٨٥/٢٠
اختياره أن من قُتل بعد العفو أو أخذ الدية أعظم جرماً ممن قتل ابتداءً	٣٧٤/٢٨
اختياره أن من صالح في الدية على شيء ليس له أن يطالب بأكثر منه	١٦٦/٣٤
اختياره أن من قتل أحدًا بعد الاصطلاح أو المعاهدة فإنه يستحق القتل	٨٨/٣٥
اختياره أن قاتل مورثه لا يرث منه	١٤٣/٣٤
اختياره أنه إذا كان وارث القاتل صغيراً فلمن له الولاية عليه القود	١٤٣/٣٤
اختياره أن من أسقطت حملها عامدة عليها غرة عبد	١٦١/٣٤

المسألة	الموضع
أو أمة وعليها عتق رقبة فإن لم تجد صامت شهرين متتابعين فإن لم تستطع أطعمت ستين مسكيناً	
اختياره أن من قال لزوجته: أسقطي ما في بطنك والإثم علي فعليهما كفارة عتق رقبة مؤمنة وعليهما غرة عبد أو أمة لوارثه	١٥٩/٣٤
اختياره أن الأبناء لو قتلوا أباهم لم يكن دمه إليهم	١٤٤/٣٤
اختياره أن من ضرب رجلاً ضربة فمكث زماناً ثم مات والمدة التي مكث فيها كان ضعيفاً من الضربة فهذا شبه عمد فيه دية مغلظة ولا قود فيه	١٤٥/٣٤
اختياره أن دية المقتول لورثته لا لبيت المال	١٤٨/٣٤
اختياره أنه لو لم تعلم عين القاتل فلاولياء المقتول أن يحلفوا على واحد بعينه أنه قتله ويحكم لهم بالدم	١٤٧، ١٤٢/٣٤
اختياره أنه إذا اشترك جماعة في قتل معصوم وباشروا جميعهم قتله وجب القود على جميعهم	١٤٢/٣٤
اختياره أنه لا يجوز أن يضرب شخص ليعترف أنه قتل آخر إلا مع وجود قرائن تدل على أنه قتله	١٥٤/٣٤
اختياره أن من ضرب إنساناً متهماً في سرقة مال ليقر فمات فعليه أن يعتق رقبة وتجب دية المقتول	١٤٩/٣٤
اختياره أن من أقر مكرهاً أنه قتل فلاناً ولم يتبين	١٥٦/٣٤

المسألة	الموضع
صدق إقراره لا يترتب عليه حكم ولا يؤخذ هو به ولا غيره	
اختياره أنه يجب القتل على الشهود في القتل إذا رجعوا عن الشهادة وقالوا: تعمدا الكذب	١٥٧/٣٤
اختياره أن من اعترف على شخص خطأ فاقصص منه وجبت الدية على عاقلته إن كان له عاقلة وإلا فعليه	١٥٧/٣٤
اختياره أن من اعترف على شخص ظلماً أنه قتل فإن هذا الدال عليه القود	١٥٧/٣٤
مسألة من اتهم غيره بالقتل فعوقب الآخر حتى مات ولم يعترف بشيء	١٧٤/٣٤
اختياره أن المسافر المقتول ظلماً يجب على من قتله القود	١٥٧/٣٤
اختياره أنه إذا كان هناك لوث يغلب على الظن الصديق فإن أولياء المقتول يحلفون خمسين يميناً ويستحقون الدم، وإلا حلف المدعى عليه ولا يؤخذ بلا حجة	١٥٦، ١٥٥/٣٤
اختياره أنه إذا شهد شاهد مقبول على شخص أنه قتل إنساناً كان لأولياء المقتول أن يحلفوا خمسين يميناً ويستحقوا الدم	١٥٦/٣٤

المسألة	الموضع
اختياره أن القتل خطأ لا قسامة فيه	١٥٤ / ٣٤
اختياره أن من لم يكن به أثر قتل ولا ضرب وادعى أن فلاناً قتله وشهد عدول أنه لم يضربه فلا قسامة فيها	١٥٤ / ٣٤
اختياره أن من أخذ مالا ليقتل شخصاً فقتله وجب القود وأولياء المقتول بالخيار إن أحبوا قتلوا أو أخذوا الدية أو عفوا	١٥٣ / ٣٤
اختياره أن من فعل في شخص فعلاً يقتل غالباً بلا حق ولا شبهة وجب القود	١٤٩ / ٣٤
اختياره أن أهل المقتول لو قتلوا القاتل لا يسقط بذلك حق المقتول في الآخرة	١٣٨ / ٣٤
اختياره أن أهل المقتول إذا أخذوا الدية أو عفوا لا يسقط بذلك حق المقتول في الآخرة	١٣٨ / ٣٤
اختياره أن القاتل خطأ لا يؤخذ منه قصاص في الدنيا ولا في الآخرة ولا إثم فيه، لكن عليه الكفارة لحق الله والدية لأهل المقتول	٣٧٨ / ٢٨، ٥٥ / ٢٥ ١٣٨ / ٣٤، ٣٢٧ / ٢٩ ١٤٠
اختياره أن من مات وعليه الكفارة ولم يكفر فليطعم عنه وليه ستين مسكيناً فإنه بدل الصيام	١٧٠ / ٣٤
اختياره أن من فرط في شيء فقتل خطأ وجب عليه الضمان	١٦٤ / ٣٤

المسألة	الموضع
اختياره أن من سار بدب في الطريق فكان سبباً في قتل أحد أن عليه العقوبة	١٤٩/٣٤
اختياره أن من كان له بناء محتمل وقوعه فلم يهدمه فوقع على صغير فعليه الدية أو الأرش فيما لا تقدير فيه وذلك على عاقلته وإلا عليه	١٦٠/٣٠
اختياره أنه في القتل الخطأ إن كان التفريط من المقتول فلا ضمان على القاتل	١٦٤/٣٤
اختياره أن الصبي إذا جنى جنابة تجب فيها الدية فديته على عاقلته	١٥٨/٣٤
ترجيحه أن الدية مقدرة بالشرع تقديراً عاماً وقد تختلف باختلاف أقوال الناس في جنسها وقدرها	٢٥٤/١٩
ترجيحه أن تأجيل الدية يكون بحسب اليسار والإعسار	٢٥٧،٢٥٦/١٩
اختياره أن حق المظلوم لا يسقط باستغفار الظالم القاتل لا في قتل النفس ولا في سائر المظالم	١٧٣/٣٤
القصاص فيما دون القتل	
اختياره أن الضرب باليد والعصا والسوط فيه القصاص	٣٧٩/٢٨
اختياره أنه إذا لم يمكن المساواة في الجروح فليس له إلا الدية المحدودة أو الأرش	٣٧٩/٢٨

المسألة	الموضع
اختياره أن القصاص في اللطمة والضربة يكون بلطمة وضربة مقاربة وهذا أعدل من التعزير	٥٦٥،٥٦٤ / ٢٠
اختياره أن اللطمة والضربة فيها قصاص	٢٣٢،١٦٢ / ٣٤
اختياره أن من اعتدى على شخص بشيء محرم كالقذف بغير الزنا فإنه يعزر تعزيراً بليغاً	٢٢٨ / ٣٤
اختياره أن القصاص إذا كان محرم الجنس لا يحل له أن يقتص منه	٢٢٨،١٦٣ / ٣٤
ترجيحه أن المرء له أن يقتص ممن آذاه في بدنه إلا أن يكون الفعل محرماً لحق الله	٥٤٨ / ١١
اختياره أن من عطل منفعة أصبع فعليه عشر الدية الكاملة	١٦٤ / ٣٤
اختياره أن من عفا عن رجل بشرط ولم يف بهذا الشرط لم يكن العفو لازماً	١٥٧ / ٣٤
اختياره أن من ضرب رجلاً ضربة مما تقلع الأسنان عادة فللمجني عليه القصاص	١٧١ / ٣٤
اختياره أن من ضرب رجلاً فتحول حنكه ووقعت أنيابه أن في كل سن نصف عشر الدية وفي تحويل الحنك الأرض	١٧١ / ٣٤
اختياره أن من جنى على شخص وصالحه على شيء معين وجب ما اصطلاحا عليه	١٧٠ / ٣٤

المسألة	الموضع
حد الساحر قتله	٣٨٤ / ٢٩
اختياره أن من ضرب شخصاً وعلقه وطاف به بغير حق فعلية القصاص	٢٢٧ / ٣٤
ترجيحه أن من ظلم إنساناً فقفذه أو اغتابه وتاب قبل الله توبته وإن عَرَفَ المظلوم مَكَّنَه من أخذ حقه	٢٩١ / ٣
ترجيحه أن فقاً عين الناظر في دار غيره بلا إذن من باب المعاقبة وليس من باب دفع الصائل	٣٨٠ / ١٥
اختياره أن التعزير لا يختص بالحاكم فقط	٢٢ / ٣٢
اختياره في عقوبة شاهد الزور	٢١ / ٣٢
اختياره أن العبد إذا جنى جناية فيها دية فإن الأمر لسيده إن شاء أن يسلمه في الجناية وإن شاء اقتداه	١٦٥ / ٣٤
اختياره أن العبد إذا جنى وهرب بحيث لا يمكن سيده أن يسلمه فليس على السيد شيء إلا أن يختار	١٦٥ / ٣٤
اختياره أن المتعاونين على الظلم والعدوان تجب عليهم العقوبة بالضمان وغيره	٣٢٦ / ٣٠
اختياره مشروعية القصاص في الشتم الذي لا كذب فيه مثل أن يخبر عنه بما فيه من القبايح أو تسميته بالكلب والحمار ونحو ذلك، والعفو أفضل	٣٨١ / ٢٨
اختياره أن من سب أبا رجل ليس له أن يسب أباه	١٣٥ / ٣٤

المسألة	الموضع
اختياره أن من ألقى عامود رخام على شخص فكسر رجله وجب ضمان ذلك	١٦٥ / ٣٤
اختياره أن اليد تقطع في ربع دينار أو ما يوازيها من الدراهم	٣٣١ / ٢٨
اختياره أن السرقة من حرز مشرطة في إقامة الحد	٣٣٢ / ٢٨
اختياره أن السرقة من غير حرز فيها التعزير ومضاعفة الغرم	٣٣٢ / ٢٨
اختياره أن حد السرقة بعد ثبوته لا يجوز تأخيره لا بحبس ولا بهال يفتدي به ولا لشرف الزمان	٣٢٩ / ٢٨
اختياره أن السارق تقطع يده اليمنى ويستحب تعليقها في عنقه فإن سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى	٣٣١ / ٢٨
اختياره أن من يأخذ ضريبة من أبناء السبيل مكاس له عقوبة المكاسين وأنه ليس من قطاع الطريق	٣١٩ / ٢٨
اختياره أن من خدع شخصاً وأخذ ماله فإن لولي الأمر أن يضربه حتى يؤدي المال	٢٤٣ / ٣٤
اختياره أن من قتل السارق لاسترجاع ماله ولم يكن ثم طريق غير القتل ليس عليه شيء	٣٣٥ ، ٣٣٤ / ٣٠
الحرابة وقطع الطريق	
تفصيل حد قاطع الطريق والمحارب	٣١٠ / ٢٨
اختياره أن المحاربين إذا أخذوا المال فقط فإنه يقطع	٣١٣ / ٢٨

المسألة	الموضع
من كل واحد يده اليمنى ورجله اليسرى ويحسما بالزيت	
اختياره أن شهر السلاح في البنيان لأخذ المال محاربة كشهريه في الصحراء	٣١٥/٢٨
اختياره أنه لو كان بعض النواب أو رؤساء القرى يأمرهم الحرامية بالأخذ ويقاسمونهم أنهم كالردة والعون لهم في العقوبة	٣٢٢/٢٨
اختياره أن المال الذي أخذه المحاربون الحرامية حق لرب المال إن شاء عفى ولكن إقامة الحد لا سبيل إلى العفو عنها بحال وليس للإمام إلزام صاحب المال بترك شيء من حقه	٣٢١/٢٨
اختياره أن قتل قاطع الطريق حد لله وليس قتله مفوض إلى أولياء المقتول	٢٣٩/٣٤
اختياره أن المحاربين الحرامية إذا أخذوا أموال الناس فعلى السلطان أخذها منهم وردها لأصحابها وإن امتنعوا عاقبهم بالحبس والضرب	٣٢٠/٢٨
اختياره أن قطاع الطريق والمحاربين إذا تميزوا إلى مملكة طائفة خارجة عن الشريعة وأعانوهم قوتلوا كقتلهم	٣١٩/٢٨
اختياره أن قطاع الطريق يجب قتلهم	٢٤١/٣٤

المسألة	الموضع
اختياره أن من قُتل من المحاربين يُقتل ولو كان المقتول غير مكافئ	٣١١/٢٨
اختياره أن من قتل قاطع طريق فإن دمه هدرًا	٢٤٢/٣٤
اختياره أن من قتل قاطع طريق أذن الإمام في قتله مأجورٌ	١٦٧/٣٤
اختياره أن قطاع الطريق إن لم يندفعوا إلا بالقتال يُقاتلوا	٢٤٢/٣٤
اختياره أن الذي يقتل ليأخذ المال قاطع طريق يجب قتله ولا يجوز العفو عنه	١٦٧/٣٤
اختياره أن من يقتل الناس سرًّا - غيلة - ليأخذ ما لهم فهو كالمحارب	٣١٧، ٣١٦/٢٨
اختياره أن المحاربين إذا قتلوا تعين قتلهم وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا تعين قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف	١١٨/٣٤
اختياره أن من قتل لأخذ المال فهو محارب يقتله الإمام حدًّا وليس لأحد أن يعفو عنه	١٤٧/٣٤
أحكام الردة	
اختياره أن من اعتقد أنه يجوز لأحد الخروج عن شريعة النبي ﷺ كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى عليه السلام أنه كافر يجب قتله بعد استتابته	٥٩/٢٧

المسألة	الموضع
اختياره أن من أنكر تحريم شيء من المحرمات المتواترة أو شك في تحريمه يستتاب ويُعرّف التحريم فإن تاب وإلا قتل مرتدًا ولم يصل عليه ولم يدفن في مقابر المسلمين	٢١٨/٢٨، ١٠٩/١
اختياره أن من استحل محرّمًا لقرب إسلامه أو كونه ببادية بعيدة لا يكفر	٥٠١/٢٨
اختياره أن من اعتقد جواز أن يحلل لنفسه ما يحرم على مثله أو يحرم على نفسه ما يحلله على مثله كافر	١٧٧/٣٠
اختياره أن من وضع له الشرع المجمع عليه وأصر على مشاقة الرسول ﷺ فإنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل	٢٣٤/٢٧
اختياره أن من أنكر أن يقال: يا الله يا رحمن فإنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل	٤٨٧/٢٢
ترجيحه أن المرتد والباغي المتأول والمتأول إذا تابوا لا يضمنون ما أتلّفوه متأولين وهو قول الجمهور	١٧٢/١٥
ترجيحه أن المرتد يقتل بكل حال بخلاف الكافر الأصلي فلا يقتل العاجز عن القتال وأمثاله	٢٧٤/١٨
ترجيحه أن اختلاف الفقهاء في قبول توبة الزنديق ومن تكررت رده إنما هو في الحكم الظاهر	٣٠/١٦

المسألة	الموضع
اختياره أن حكم الله في الزنديق قتله من غير استتابة	٢٥٣/٣٢
اختياره أن من سب أبا هاشمي عزر ولا يكون ذلك سباً للنبي ﷺ	١٣٦/٣٤
مسألة هل المرتد تبين منه زوجته؟	١٧٧/٢٣
اختياره أن من قال: كل من تكلم بالشهادتين ولم يؤد الفرائض ولم يجتنب المحارم يدخل الجنة ولا يعذب أحد منهم بالنار فهو كافر مرتد يجب أن يُستتاب فإن تاب وإلا قتل	١٠٦/٣٥
اختياره أن من قذف أم النبي ﷺ قُتل مسلماً كان أو كافراً ولو قذف غير أم النبي ﷺ ممن لم يعلم براءتها لم يقتل	١٢٣/٣٥، ١١٩/٣٢
قوله أن رمي أزواج النبي ﷺ بالزنا نفاق مبيح للدم إذا قصد أذى النبي ﷺ أو بعد معرفة أنهم أزواجه في الآخرة	١١٩/٣٢، ٣٦٢/١٥
اختياره أن من قال لشريف: لعنه الله ولعن من شرفه فهذا ليس صريحاً في كونه أراد النبي ﷺ بل يُستفسر عن قوله، فإن ثبت بتفسيره أو بقرائن أنه أراد لعن النبي ﷺ وجب قتله وإلا لم يكن ذلك موجباً للقتل باتفاق	١٩٨/٣٥
اختياره أن سب النبي ﷺ كفر يوجب القتل	١٣٦/٣٤

المسألة	الموضع
اختياره أن من اعتقد أن المسيح عبد الله معادة للمسيح أو من نهى عن الحلف بالأنبياء عاداهم وكفر فإنه يستتاب	٢٣٤ / ٢٧
اختياره أنه من شهدت عليه بينة بالردة فأنكر وتشهد الشهادتين فلا يحتاج أن يقر بما شهد به عليه وحكم بإسلامه	٢٠٥ / ٣٥
اختياره أن من لعن دين اليهود الذي هم عليه في هذا الزمان أو سب التوراة وكان يقصد تعريفها، فلا بأس في ذلك	٢٠٠ / ٣٥
اختياره أن من أطلق لعن التوراة فإنه يُستتاب وإن كان ممن يعرف أنها منزلة من عند الله فهذا يقتل ولا تقبل توبته	٢٠٠ / ٣٥
اختياره أن قتل الواحد من الخوارج والرافضة يجوز ولا يجب	٥٠٠، ٤٩٩ / ٢٨
اختياره أن من قال: لو جاءني محمد بن عبد الله يشفع عندي في فلان ما قبلت، فإنه يقتل وأنه لو تاب بعد رفعه إلى الإمام لم يسقط عنه القتل وأما قبله فإنه يسقط وإنه يسوغ تعزيره بعد التوبة	١٩٩ / ٣٥
اختياره أن من ادّعى في حقه الردة دون بينة وجب الحكم بعصمة دمه وماله وإن لم يقر	٢٠٧ / ٣٥

المسألة	الموضع
اختياره أنه يحرم على ولاية الأمر إضاعة ما أمر الله من إقامة الحدود على الزنادقة المرتدين كالدرور	١٦٢ / ٣٥
من قال: إن الكذب على الله ورسوله أو شهادة الزور والظلم البين من شرع الله فهذا كفر بلا نزاع كمن قال: الدم والميتة حلال	٢٦٨ / ٣
المرتد أحكامه مردودة باتفاق العلماء	٢٧٠ / ٣
ترجيحه أنه لا يجوز تكفير مسلم بذنوب أو بخطأ كالمسائل التي تنازع فيها أهل القبلة	٣٣٨ / ٢٧، ٢٨٢ / ٣
ترجيحه أن الأصل حرمة دماء وأموال وأعراض المسلمين من بعضهم على بعض لا تحل إلا بإذن الله ورسوله	٢٨٣ / ٣
من كفر المسلمين أو استحل دمائهم وأموالهم ببدعة ابتدعها يجب نهيه وعقوبته بما يزجره ولو بالقتل أو القتال	٤٢٣ / ٣
المتأول والجاهل والمعدور ليس حكمه حكم المعاند والفاجر	٢٨٨ / ٣
من شكك في قدرة الله يستتاب فإن تاب وإلا قتل	٢٨٩ / ٣
ترجيحه أن سب الصحابة ذنب يغفر بالتوبة	٢٩٠ / ٣
اختياره تعزير من يرد الحديث بلا حجة وبسوء أدب	٢١٨ / ٢٣

المسألة	الموضع
اختياره أن من أنكر تحريم شيء من المحرمات المتواترة أو شك في تحريمه يستتاب ويُعرّف التحريم فإن تاب وإلا قتل مرتدًا ولم يصل عليه ولم يدفن في مقابر المسلمين	٢١٨/٢٨
اختياره أن غير الممتنعين من أهل ديار الإسلام يجب إلزامهم بالواجبات	٣٥٩/٢٨
اختياره أن التائب لا يجب عليه قضاء ما فاتته من العبادات	٢٢،٢١/٢٢
اختياره أن المنافق لا يجب عليه إعادة العبادة إذا تاب	٢٠/٢٢
اختياره أن تارك الواجب عصيًّا إذا تاب لا يقضي قياسًا على الكافر	١٧/٢٢
اختياره أن المسلم المتأول لا يقضي ما ترك من واجب ويُقر على عقوده مع كونه قد يعاقب للزجر عن الفعل في المستقبل	١٥،١٤/٢٢
اختياره أن المسلم المتأول يُقر على ما كان متأول فيه من المعاملات بعد رجوعه	١٣/٢٢
اختياره أن ترك الواجب لعدم بلوغ الحجة أو لتأويل لا يجب عليه قضاؤه	١١/٢٢

المسألة	الموضع
اختياره أن الكافر يُقر على معاملاته قبل الإسلام وكذا نكاحه الفاسد	١٢/٢٢
اختياره أن المرتد إذا كان في قبضة المسلمين ضمن ما أتلغه من نفس ومال	١٠/٢٢
اختياره أن الحربي لا يعاقب على ما فعله من محرمات قبل الإسلام	٩/٢٢
اختياره أن ما فعله الكافر من المحرمات التي يستحلها في دينه كالعقود والأنكحة الفاسدة يسقط حكمه بإسلامه وهو بمنزلة العفو، بخلاف ما لم يقبضوه من تلك العقود	٨/٢٢
اختياره أن اعتقاد أن العبادة في معابد الكفار أفضل من بيت الرجل ضلال وفيه الاستتابة وإلا القتل	١٤/٢٧
اختياره أن من جعل محرماً يعلم حرمة عبادة فهو كافر مرتد ويستتاب	٢٤٦/٢١
قوله بتغليظ العقوبة والتعزير على من يُكفر بأمور لا يُكفر بها	١٠٦/١
اختياره أن الإصرار على تكفير من تبين له بالكتاب والسنة والإجماع أنه لا يكفر يستتاب فإن تاب وإلا قتل	٢٣٤/٢٧
مسألة كفر المكره	١٩٦/٢٩

المسألة	الموضع
اختياره أن الحاكم ليس له أن يمنع الناس مما يسوغ فيه الاجتهاد ولا أن ينقض حكم غيره في مثل هذا	٧٩/٣٠
اختياره أن الخلاف السائغ لا إنكار فيه وإنما التكلم بالحجج العلمية	٨٠/٣٠
حد الزنا	
اختياره أن الزنا لا يباح للضرورة	١٨٧/٢٦
اختياره أن من زنا بأخته وجب قتله	١٧٧/٣٤
اختياره أن من لم تمتنع من الفواحش إلا بالحبس والقيد حبست وقيدت	١٧٨/٣٤
اختياره أنه يجوز استلحاق الزاني ولده إذا لم تكن المرأة فراشاً ولكن بعد التوبة	١١٣/٣٢
اختياره أن الفاعل والمفعول عليهما الاغتسال من الجنابة	١٨٢/٣٤
ترجيحه وجوب قتل الفاعل والمفعول به في اللواط رجماً سواء كان أحدهما محصناً أم لا وسواء كان أحدهما مملوكاً للآخر أم لا	٣٩٠/٢٠، ٤١٢/١٥ ٣٣٤/٢٨، ٢٤٥/٢١ ١٨٢/٣٤
اختياره أن الذي يرمي في اللواط البالغ وما دون البلوغ يعاقب بما دون القتل	٣٣٥/٢٨
مسألة إكراه المرأة على الزنا	١٨٧/٢٦
اختياره أن المرأة لو أكرهت على الزنا ولا تستطيع الامتناع فهذه معفو عنها	١٨٧/٢٦

المسألة	الموضع
مسألة إكراه الرجل على الزنا	١٨٧/٢٦
ترجيحه أن العقوبة في الزنا على الزاني دون المكره	٣١٨/١٥
اختياره أنه يحرم على الولد أن يضرب أمه حتى ولو كانت تفعل الفواحش	١٧٨/٣٤
اختياره أنه على سيد الأمة أن يقيم عليها الحد إذا زنت	١٧٨/٣٤
اختياره أن من كان يرسل إماءه وينفقوا على أنفسهم من مهر البغاء فهو ملعون فاسق خبيث ويستحق العقوبة الغليظة	١٧٩، ١٧٨/٣٤
اختياره أن من وجد رجلاً مع امرأته يفعل الفاحشة فقتله فلا شيء عليه في الباطن	١٦٨/٣٤
اختياره أن من كانت قوادة تجمع الرجال والنساء فلولي الأمر أن يصرف ضررها بما يراه مصلحة إما بحبسها أو بنقلها أو غير ذلك	١٨١/٣٤
اختياره أن المرأة إذا حبلت ولم يكن لها زوج ولا سيد ولم تدع شبهة تحد	٣٣٤/٢٨
ترجيحه أن الرجم في كتاب الله حق على كل من زنى من الرجال والنساء إذا أحصن وقامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف	٣٣٣/٢٨، ٣٨٣/٢٠

المسألة	الموضع
ترجيحه إقامة الحد على المرأة إذا التعن الرجل ولم تلتعن	٣٩٠ / ٢٠
اختياره أن أهل الذمة محصنون أيضًا	٣٣٤ / ٢٨
اختياره أن الزاني إن كان عبدًا فعليه نصف حد الحر	٣٨٣ / ٢٨
ترجيحه وجوب إيذاء الزانيين بالكلام الزاجر حتى يتوبا	٣٠١، ٣٠٠ / ١٥
ترجيحه مشروعية إيذاء التائب من الفاحشة إلى أن يصلح	٣٠١ / ١٥
اختياره نفي المخثنين	١٢ / ٣٢
حد القذف	
اختياره أن من قال لإنسان: أنت ولد زنا يجب عليه حد القذف	٢٢٨ / ٣٤
اختياره أن من قذف حرًا عفيفًا بالزنا أو اللواط وجب عليه الحد ثمانون جلدة، وإن رماه بغير ذلك عوقب تعزيرًا	٣٤٢، ٣٨٢ / ٢٨
اختياره أن حد القذف يجب إذا كان المقدوف مسلمًا حرًا عفيفًا	٣٨٢ / ٢٨
اختياره أن المشهور بالفجور والكافر والرقيق لا يُحد قاذفه ولكن يعذر	٣٥٢، ٣٥١ / ١٥ ٣٨٣ / ٢٨

المسألة	الموضع
اختياره أن القاذف إذا كان عبدًا فعليه نصف حد الحر	٣٨٣/٢٨
اختياره جواز أن يقذف الرجل زوجته إذا زنت ولم تحمل فإذا حملت وولدت وجب ووجب نفى ولدها وعليها أن تُقر أو تلاعنه	٣٨٣/٢٨
ترجيحه أن القاذفين لا تقبل شهادتهم مجتمعين ولا متفرقين	٣٥٤/١٥
ترجيحه أن شهادة القاذف بعد التوبة مقبولة وهو مذهب الجمهور	٣٥٤/١٥
اختياره أن القصاص في الأعراض مشروع والعفو أفضل	٣٨٠/٢٨
اختياره أن من قذف امرأة يُحد ثمانين جلدة إذا طلب المقذوف ولا تقبل له شهادة أبدًا لأنه فاسق	١٨٤/٣٤
اختياره أن من يقذف الناس بالكذب يعزر	١٨٥، ١٨٣/٣٤
حد شرب الخمر	
اختياره أن كل مسكر يوجب الحد على شاربه	١٩٨/٣٤
اختياره أن الحشيشة المصنوعة من ورق العنب نجسة وحرام يجلد صاحبها	٣٥٩/٢٣ ٣٣٩، ٣٤٠/٢٨
اختياره أن الحشيشة حرام سواء سكر منها أو لم يسكر	٢١٠/٣٤
اختياره أن من شرب الحشيشة وجب عليه الحد	٢١٤، ٢١٢/٣٤

المسألة	الموضع
اختياره أن من استحل شرب الحشيشة والخمر يستتاب فإن تاب وإلا قتل مرتدًا	٢١٣، ٢١٠، ٢٠٢ / ٣٤
ترجيحه أن عقوبة شارب الخمر غير محدودة ويجوز أن تصل إلى القتل	٢٨٨ / ١٤
اختياره أن من تكرر منه شرب الخمر لا يقتل في المرة الرابعة	٢١٧ / ٣٤
ترجيحه أن قتل شارب الخمر في المرة الثالثة والرابعة يرجع إلى الإمام إن كانت هناك مصلحة	٤٨٣ / ٧
ترجيحه أن الزيادة على أربعين جلدة لشارب الخمر ترجع إلى اجتهد الإمام وكذلك صفة جلده	٤٨٣ / ٧
اختياره أن زيادة الصحابة على أربعين في الخمر من باب التعزير	٩٧ / ٣٣
اختياره أن الواجب في حد الشارب أربعون ويزاد إذا كثر الشاربين أو كان الشارب لا يرتدع بأربعين	٣٣٧، ٣٣٦ / ٢٨
استحسانه تغريب شارب الخمر مع جلد الأربعين وعزله عن ولايته	٣٣٧ / ٢٨
اختياره أن الخمر التي يحد شاربها هي كل شراب مسكر من أي أصل كان	٣٣٧ / ٢٨
اختياره أن كل مسكر خمر يُجلد شاربهُ ولو بقطرة واحدة لتداوٍ أو غيره	٣٣٩ / ٢٨

المسألة	الموضع
اختياره وجوب الحد في شرب الخمر بالبيئة أو الاعتراف	٣٣٩ / ٢٨
اختياره أن شارب الخمر إن كان عبدًا فعليه نصف حد الحر	٣٨٣ / ٢٨
اختياره أن من شرب الخمر ولم يكن يعلم ما يقول وضرب إنسانًا فقتله ولم يشهد عليه إلا واحد لا يحكم به إلا أن يحلف مع ذلك أولياء المقتول خمسين يمينًا	١٥٢ / ٣٤
اختياره جواز غسل ظروف الخمر أو كسرها	٢٩٧ / ٢٩
ترجيحه أن من وُجد سكرانًا أو تقيًا أو وجدت منه رائحة الخمر ولم يكن هناك شبهةٌ حدّ	٣٣٩ / ٢٨، ٣٨٣ / ٢٠
اختياره أن شارب النجاسات سوى الخمر لا يحد	٥٠٣ / ٢١
اختياره أن من شرب مسكرًا وجب فيه الحد ومن شرب شيئًا غير مسكر غيب عقله وجب فيه التعزير	٢٠٤ / ٣٤

ما حكى فيه الإجماع

المسألة	الموضع
نقله اتفاق الفقهاء على أنه لو شهد شاهد عند الحاكم على رجل وقد استفاض عنه نوع من الفسوق القادح	٣٧١ / ٢٨

المسألة	الموضع
في الشهادة لا يجوز قبول شهادته ويجوز للرجل أن يجرحه بذلك وإن لم يره	
نقله عدم النزاع في عدم قبول شهادة الكافر على المسلم	٢٩٧/١٥
نقله الإجماع على أن الزاني غير المحصن يجلد ولا يقتل والشارب يجلد والقاذف يجلد والسارق يقطع	٣٠٧/٤
نقله الإجماع على أن أخذ المال أو غيره لتعطيل الحدود لا يجوز وأنه سحت	٣٠٣/٢٨
نقله اتفاق العلماء على أن إقرار المرء على نفسه لا يشترط فيه لفظ الشهادة	١٧٠/١٤
نقله الإجماع أن من وجد في بيته أحدًا بعد أن أغلق بابه أنه يعاقبه	٢٣٣/٣٤
نقله الإجماع أن المضروب لا يقبل مجرد قوله أن فلان قتلني أو ضربني	١٥٤، ١٥١/٣٤
نقله الإجماع على أن عتق المذنب يجزأ	٦٧١/٧
نقله الإجماع أن تارك الصلاة يستحق العقوبة	٢١٧/٣٤
نقله اتفاق العلماء على أن التعزير مشروع في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة	٤٠٢/٣٥، ٣٩، ٢٣/٣٠
الاتفاق على عقوبة من وجب عليه حق من دين أو عين وهو قادر على وفائه ويمتنع منه	٤٠٢/٣٥

المسألة	الموضع
الاتفاق على أنه لا تجوز عقوبة من اتهم في دعوى إن كان برًّا ليس من أهل تلك التهمة	٣٩٦/٣٥
اتفاق الأئمة على أن المتهم في دعوى وكان مجهول الحال لا يعرف ببر أو فجور فهذا يجبس حتى ينكشف حاله	٣٩٧/٣٥
إشارته أنه لم يقل أحد من أئمة المسلمين أن المدعى عليه في دعاوى تهمة وكان معروفًا بالفجور يحلف ويرسل بلا حبس ولا غيره بإطلاق	٤٠٠/٣٥
نقله الإجماع أن من كذب على رجل وظلمه تجب عقوبته	٢٢٧/٣٤
الأئمة متفقون على أن المملوك لو تعدى على أحد فأتلف ماله أو جرحه أو قتله كانت جنايته متعلقة في رقبته	٢٠٢/٣٢
القصاص في القتل	
نقله الإجماع على حرمة قتل النفس	٢٨٠/٢٥
نقله عدم النزاع في أن كل من باشر القتل يُقاد منه	٣٨٢/٢٠
نقله الإجماع على أن العاقلة تحمل الخطأ لا العمد	٥٥٣/٢٠
نقله اتفاق المسلمين على أن المسلمين دماؤهم تتكافئ	٣٧٦، ٣٧٥/٢٨
نقله اتفاق العلماء في أن المسلم الحر يقتل بالمسلم الحر من جميع الأجناس	٨٥/١٤

المسألة	الموضع
نقله الإجماع على أن من أسقط الحمل خطأ فعليه غرة عبد أو أمة	١٦١، ١٦٠ / ٣٤
نقله اتفاق المسلمين على أنه لو قطع صيام الشهرين في الكفارة عذر مثل الحيض فإنه لا يقطع التتابع	٢١ / ١٣٩، ٢٦ / ٢٠٩، ٣٤ / ١٧٠
القصاص فيما دون القتل	
نقله الإجماع على أن الضرب المشروع لا قصاص فيه	٢٨ / ٣٨٠
نقله الإجماع على ثبوت القصاص في الجراح بشرط المساواة	٢٨ / ٣٧٩
حد الحراة	
نقله الإجماع على أن من قتل من المحاربين وقطاع الطريق لا يجوز العفو عنه	٢٨ / ٣١٠
نقله الإجماع على أن قاطع الطريق واللص ونحوهما إذا تابوا بعد ما رفعوا إلى السلطان لا يسقط عنهم الحد	٢٨ / ٣٠٠
نقله الإجماع على أن من قتل إنساناً لأجل المال قتل وليس لورثة المقتول العفو	٢٨ / ١٠٠
نقله الإجماع على أن المحاربين إذا تابوا قبل القدرة عليهم سقط عنهم الحد	٣٤ / ١٨٠
نقله الإجماع على أن المحاربين وقطاع الطريق لو طلبهم الإمام لإقامة الحد بلا تعدٍّ فامتنعوا يجب	٢٨ / ٣١٧

المسألة	الموضع
على المسلمين قتالهم ويقتلوا كيفما أمكن ولو قتلوا جميعاً	
نقله الإجماع على جواز مقاتلة قطاع الطريق	٢٤٢/٣٤
نقله الإجماع أن قاطع الطريق لأخذ المال يقتل	٢٣٩/٣٤
حد القذف	
نقله اتفاق الفقهاء على أن حد القذف لا يقام إلا بطلب المقذوف لأنه حقه	٣٨٢/٢٨
نقله الإجماع أن القاذف يحد ثمانين جلدة	١٨٤/٣٤
نقله الإجماع على حد القذف	٣٨٢، ٣٤٢/٢٨
حد الردة	
نقله اتفاق العلماء على وجوب قتال الطائفة الممتنعة عن بعض الواجبات الظاهرة المتواترة	٥٤٥/٢٨
نقله اتفاق الفقهاء على أن الخارجين عن الشريعة يجب قتالهم	٥٠٥، ٥٠٤، ٥٠٢/٢٨ ٥١٠
نقله اتفاق المسلمين على قتل الغالية في علي رضي الله عنه وفي غيره	٤٧٤/٢٨
الإجماع على أن من سب نبياً قُتل	١٢٣/٣٥
الإجماع على أن المرتد إذا أسلم عُصم بإسلامه دمه وماله وإن لم يحكم بذلك حاكم وأنه ليس لبيت المال في ماله حق	٢٠٥/٣٥

المسألة	الموضع
الاتفاق على أن من سب شريفًا ولم يكن يقصد النبي ﷺ لا يقتل باتفاق العلماء أما إن كان يقصد فإنه يُقتل بالاتفاق	١٩٨/٣٥
الإجماع على وجوب الحكم بعصمة دم ومال من أدعي في حقه الردة مع عدم البينة والإقرار	٢٠٧/٣٥
لا يكفر من تكلم بالكفر مكرهاً بالإجماع	٩١/٣٢
الاتفاق على عقوبة الداعي إلى البدعة	٤١٤/٣٥
نقله اتفاق العلماء على أن الكافر إذا أسلم لا يقضي ما ترك حال كفره	٤٦/٢٢
نقله الإجماع على أن ما تركه الكافر الأصلي من الواجب لا يجب عليه قضاؤها بعد إسلامه	٧/٢٢
نقله الإجماع على أن جاحد وجوب الواجبات أو المحرمات التي يجب القتال عليها كافر	٣٠٨/٢٨
نقله اتفاق المسلمين على وجوب التحذير من أهل البدع	٢٣١/٢٨
نقله اتفاق الأمة على قتل ساب الرسول على خلاف في كونه لردته أو حدًا	١٦٩/١٥
نقله الإجماع على كفر من غلا في شيخ وقال إنه يرزقه أو أسقط عنه الصلاة أو أنه أفضل من النبي ﷺ أو	٤٧٥/٢٨

المسألة	الموضع
أن أحدًا مع النبي ﷺ كما كان الخضر مع موسى عليه السلام	
من ادعى أن الكذب والبهتان من شرع الله كفر بإجماع المسلمين	٢٥٤/٣
حد الزنا	
نقله اتفاق الصحابة على قتل اللوطيين واختلفوا في صفة القتل	٣٩٠/٢٠، ٥٤٣/١١، ٣٣٥/٢٨
نقله اتفاق الأئمة على أن شبهة اعتقاد الملك في الوطء تسقط الحد	٢٧٩/٣١
ذكره الاتفاق على أن من اشترى جارية ووطئها ثم تبين له أنها مغصوبة أن وطئه لها ليس بحرام وأن ولده ولد حلال لا ولد زنا	٣٢٦/٢٩
نقله الاتفاق على أن المرأة إذا قيدت حتى فعل بها الفاحشة غير آئمة	١١٦/١٥
حد الخمر	
نقله إجماع العلماء على جلد شارب الخمر	٣٣٦/٢٨، ٩/٢١، ٢١٦/٣٤
نقله الإجماع على جواز جلد شارب الخمر ثمانين جلدة	٢١٦/٣٤
نقله اتفاق المسلمين على أن من كان في دار الحرب ولم يعلم تحريم الخمر لا يحد	٢٢٦، ٢٢٥/١٩

حد السرقة	
المسألة	الموضع
نقله الإجماع أنه لا يؤخذ بمجرد قول المتهم بالسرقة	٢٣٤ / ٣٤
نقله الإجماع على أن قطع يد السارق لا يتوقف على مطالبة المسروق بالحد	٢٩٨، ٢٩٧ / ٢٨

ما حكى فيه الإجماع عن غيره

المسألة	الموضع
نقله عن الزهري إجماع الصحابة على أن كل دم أو مال أو فرج أصيب بتأويل القرآن فهو هدر	٣٣٤ / ٨
حكايته الإجماع عن البعض على أن المحاربة تكون بالمحدد والمثقل	٣١٦ / ٢٨

ما حكى فيه الخلاف ورجح

المسألة	الموضع
مسألة مشروعية العقوبات المالية	٣٨٤ / ٢٠
مسألة التعزير بالمال	١١٢ - ١١٠ / ٢٨
مسألة بم يكون الحد؟	٣٨٣ / ٢٠
مسألة قبول شهادة الكفار بعضهم على بعض	٢٩٧ / ١٥
مسألة شهادة الفاسق مع قرينة	٣٠٧ / ١٥
مسألة قبول شهادة أهل الذمة على المسلمين	٢٢٩ / ٢٠

المسألة	الموضع
مسألة شهادة العبد	٢٢٩/٢٠
الخلاف في مقدار أعلى التعزير الذي يقام بفعل المحرمات	١٠٨/٢٨، ٤٠٤/٣٥، ٤٠٥
الخلاف في بلوغ التعزير إلى القتل	٤٠٦، ٤٠٥/٣٥
مسألة فقاً عين الناظر في الدار بلا إذن هل هي من باب دفع الصائل أم من باب العقوبة؟	٣٨٠/١٥
بيان القتل والصلب المشروعين	٣١٤/٢٨
مسألة دية الذمي	٣٨٥/٢٠
مسألة القود في القتل بالمثل	٣٨٢، ٣٨١/٢٠
مسألة قتل المسلم بالكافر أو الذمي	٣٨٢/٢٠
مسألة الردء والمباشر في المحاربة والقتل	٣٨٢/٢٠
مسألة تحمل العاقلة للدية	٣٨٥/٢٠
مسألة العاقلة هل هم أقاربه أم من يعينونه بوجه عام؟	٢٥٦، ٢٥٥/١٩
مسألة هل تكون الدية حالة أم مؤجلة؟	٢٥٧، ٢٥٦/١٩
مسألة هل تحمل العاقلة الدية في شبه العمد؟	٥٥٣/٢٠
مسألة القود في القسامة	٣٩٠/٢٠
مسألة هل يُقاد من القاتل بغير السيف؟	٣٨١/٢٨
مسألة من كان له بناء آيل للسقوط فلم يهدمه فوقع على إنسان فهل عليه دية؟ وعلى من تجب الدية؟	١٦، ١٥/٣٠

المسألة	الموضع
مسألة ضرب المتهم حتى يعترف بالقتل	١٥٤ / ٣٤
مسألة إذا قتل أهل المقتول القاتل هل يسقط حق المقتول في الآخرة؟	١٣٨ / ٣٤
الخلاف في حكم القاتل بعد العفو والصلح، أيقتل أم يعذب بما يمنعه من الاعتداء؟	٨٩، ٨٨ / ٣٥
مسألة إذا تضارب رجلان هل يجب القود عليهما أو الدية؟	١٦٧ / ٣٤
مسألة المماثلة في القصاص	١٦٩-١٦٧ / ١٨
مسألة هل اللطمة والضربة فيها قصاص؟	١٦٨ / ١٨، ١٦٢ / ٣٤، ٢٣٢
مسألة القصاص في البدن	٥٤٨ / ١١
مسألة هل في الضرب باليد والعصا والسوط القصاص؟	٣٧٩ / ٢٨
مسألة حد قاطع الطريق والمحارب	٣١٠ / ٢٨
مسألة هل من يقتل الناس سرّاً - غيلة - محارب؟	٣١٧، ٣١٦ / ٢٨
مسألة إذا كان المقتول في المحاربة غير مكافئ للقاتل هل يُقتل به؟	٣١١ / ٢٨
مسألة شهر السلاح في البنيان لأخذ المال هل هي محاربة؟	٣١٥ / ٢٨

المسألة	الموضع
مسألة التوبة قبل القدرة على مرتكبي الجرائم هل تسقط الحد؟	١٨٩/١٨
مسألة النصاب في حد السرقة	٣٣١/٢٨
مسألة تضعيف الغرامة في السرقة من غير حرز	٣٣٢/٢٨
مسألة حد المرأة إذا التعن الرجل ولم تلتعن هي	٣٩٠/٢٠
مسألة حد اللواط	٣٣٥، ٣٣٤/٢٨
مسألة قتل اللوطي	٣٩٠/٢٠
مسألة لو حبلت المرأة ولم يكن لها زوج ولا سيد ولم تدع شبهة فهل تحد؟	٣٣٤/٢٨
مسألة من وجد رجلاً مع امرأته يفعل الفاحشة فقتله هل عليه شيء؟	١٦٨/٣٤
مسألة إيذاء فاعل الفاحشة قبل التوبة وبعدها	٣٠١/١٥
ذكره الخلاف في قبول شهادة القاذف بعد التوبة	٣٥٤/١٥
مسألة عقوبة شارب الخمر	٢٨٨/١٤
مسألة مقدار الحد في شرب الخمر	٣٣٧، ٣٣٦/٢٨
مسألة الزيادة على أربعين في جلد شارب الخمر	٤٨٣/٧
مسألة من شَمَّ منه ريح خمر أو تقيئه هل يجلد؟	٣٣٩/٢٨
مسألة أكل الحشيشة المصنوعة من ورق العنب هل فيها حد؟	٣٤٠، ٣٣٩/٢٨

المسألة	الموضع
مسألة من تكرر منه شرب الخمر هل يقتل في الرابعة؟	٢١٧/٣٤
الخلاف في الحكم بعصمة دم ومال من ادعى في حقه الردة وإن لم يقر	٢٠٧/٣٥
الخلاف في قتل الجاسوس المسلم	٤٠٥/٣٥
الخلاف في قتل الداعية إلى البدع ومن لا يزول فسادہ إلا بالقتل	٤٠٥/٣٥
مسألة قتل الواحد من الخوارج والحرورية	٥٠٠، ٤٩٩/٢٨
الخلاف في الزنديق إذا أظهر التوبة هل يقتل أم يُستتاب؟	١١٠/٣٥
الخلاف فيمن شهدت عليه بينة بالردة فأنكر وتشهد الشهادتين هل يحتاج أن يقر بما شهد به عليه؟	٢٠٥/٣٥
الخلاف فيمن أطلق لعن التوراة وكان يعرف أنها منزلة من عند الله، هل تقبل توبته إن تاب ولا يقتل أم لا تقبل؟	٢٠٠/٣٥
الخلاف في حكم رجل تاب بعد رفعه إلى الإمام وكذا لو تاب قبل رفعه، بعد أن قال: لو جاءني محمد بن عبد الله ليشفع عندي في فلان ما قبلت هل يسقط عنه القتل أم لا؟	١٩٩/٣٥
مسألة ترك الواجب لعدم العلم به أو لتأويل	١١، ١٠/٢٢

المسألة	الموضع
مسألة هل يُقر المسلم المتأول على معاملاته بعد رجوعه عنها؟	١٣/٢٢
ذكره الخلاف في مسألة هل على المرتد إذا أسلم أن يقضي ما ترك حال رده؟	٤٧،٤٦/٢٢
الإشارة للخلاف في مسألة هل يجب على التائب المرائي والتارك قضاء	٢٢،٢١/٢٢

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

المسألة	الموضع
ذكره الخلاف في مشروعية التعزير في المعصية التي فيها حد	٣١٢/١٥
مسألة أعلى قدر في التعزير	٣٤٦-٣٤٤/٢٨
مسألة المقر على نفسه بحد	٣٠١/٢٨
نقله الخلاف فيمن أصاب حدًا خارج الحرم ثم لجأ إليه هل يكون آمناً أم لا؟	٢٠١/١٤
الخلاف في الأخذ بإقرار رجل أقر حال الامتحان بالحبس أو الضرب	٤٠٤/٣٥
الخلاف في مشروعية العقوبة بالضرب لمن عرف أن الحق عنده وقد جحدته مع الاتفاق على مشروعية العقوبة	٤٠٢/٣٥

المسألة	الموضع
الخلاف في حبس المدعى عليه في دعاوى التهم حتى الموت	٤٠١/٣٥
الخلاف في مشروعية الامتحان بالضرب في دعاوى التهم	٤٠١، ٤٠٠/٣٥
الخلاف في عقوبة من اتهم رجلاً ممن ليس من أهل تلك التهمة	٣٩٧، ٣٩٦/٣٥
الخلاف في مقدار الحبس في التهمة	٣٩٩/٣٥
الخلاف فيمن يحق له الحبس في التهمة «الوالي أم القاضي»؟	٣٩٩/٣٥
الخلاف في اتخاذ الإمام حبساً	٣٩٩/٣٥
نقله الخلاف فيما يجب من الكفارات هل هو مقدر بالشرع أم بالعرف؟	٢٨٢/١٠
القصاص في القتل	
مسألة هل الذمي والمستأمن مكافئ للمسلم في القتل؟	٣٧٨/٢٨
مسألة هل العبد مكافئ للحر في القتل؟	٣٧٨/٢٨
نقله الخلاف في هل يقتل حر بعبد؟	٧٥، ٧٤/١٤
مسألة هل تحمل العاقلة المال غير الكثير؟	٥٥٤/٢٠
مسألة هل تحمل العاقلة ما دون الثلث؟	١٥٩/٣٤
مسألة إذا لم تكن عاقلة هل تجب الدية في ذمة القاتل أم لا؟	٥٥٣/٢٠

المسألة	الموضع
مسألة هل تحمل العاقلة الدية ابتداءً أم تحملاً؟	٥٥٢/٢٠
مسألة هل أبو الرجل وابنه من عاقلته؟	١٥٨/٣٤
من قتل عبد غيره هل لسيد المقتول قتل القاتل؟	٨٦/١٤
مسألة هل من يقتل السلطان كقتله عثمان كالمحاربين أم يكون أمرهم إلى أولياء الدم؟	٣١٧/٢٨
مسألة لو قتل أولياء القتل أقارب القاتل هل يُقتلوا حدًا أم يجعل أمرهم إلى أولياء المقتول؟	٣٦٢/٢٣
ذكره أن قتل الولد أباه المشترك فيه نزاع في كراهته	٤٧٨/١٤
مسألة هل للأب أن يستوفي حق القصاص الذي لابنه؟	٢٣٢/٣٤
نقله الخلاف في الصغير هل يجزئ في عتق الرقبة في الكفارة؟	٢١٦/٧
هل لعصبة القتل أن يقتصوا من القاتل قبل بلوغ بنات المقتول؟	١٤١/٣٤
مسألة هل لورثة القتل أن يقتصوا من القاتل وامرأة القتل حامل؟	١٤١/٣٤
هل لولي البنات أن يقوم مقامهن في استيفاء القصاص والصلح على مال؟	١٤١/٣٤
مسألة إذا كان بنات المقتول محابيج فهل للولي المصالحة على مال؟	١٤١/٣٤

المسألة	الموضع
مسألة إذا اختلف أولياء المقتول في القود أو الدية	٣٦٥ / ٣١
مسألة إذا سقط القود عن قاتل العمد هل يضرب مائة جلدة ويجبس سنة؟	٣٦٦ / ٣١
مسألة وجوب كفارة القتل على من قتلت ولدها	١٦٢ / ٣٤
مسألة من أسقط حملاً هل عليه كفارة القتل؟	١٦٠ / ٣٤
مسألة قيمة غرة العبد أو الأمة في حالة من أسقط الحمل خطأ	١٦٠ / ٣٤
مسألة إذا اشترك جماعة في قتل معصوم بعضهم باشر القتل وبعضهم قائم يحرس فهل يجب القود على الجميع؟	١٤٣، ١٤٢، ١٣٩ / ٣٤
مسألة لو أعان الأبناء على قتل أباهم هل يرثون منه؟	١٤٤ / ٣٤
مسألة من خنق رجلاً يموت به المرء غالباً هل يجب عليه القود؟	١٤٤ / ٣٤
مسألة من ضرب رجلاً أو فعل فيه شيء يقتل غالباً هل يجب عليه القود؟	١٤٥ / ٣٤
مسألة أنه في القتل إذا كان هناك لوث هل يحلف المدعون خمسين يمينا أم يحلف المدعى عليه أولاً؟	١٤٧ / ٣٤
مسألة قدر الدية في حال قتل المسلم ذمياً	١٤٦ / ٣٤

المسألة	الموضع
مسألة من عفا عن القاتل بشرط ولكنه لم يف بالشرط هل للولي أن يطالب بالدية أم بالدم؟	١٥٧/٣٤
مسألة هل عمد الصبي خطأ؟	١٥٨/٣٤
إذا قال رجل: فلان ضربني أو قتلني هل يكون قوله لوئاً؟	١٥١/٣٤
مسألة من كان به أثر القتل فقال فلان: ضربني عمداً هل يكون ذلك لوئاً؟	١٥٤/٣٤
مسألة من ادعى على إنسان أنه ضربه هل يلزم المدعى عليه أن ينفي بيمين واحدة أم بخمسين يمين؟	١٥٤/٣٤
الخلاف في أيمان القسامة وهل توجب القود أم الدية؟	٣٩٥/٣٥
مسألة هل قتل العمد يُكفر؟	١٣٩/٣٤
مسألة هل قتل العمد فيه كفارة؟	١٧٠/٣٤
مسألة من أكره على قتل إنسان فعلى من يكون القود؟	٥٤٠، ٥٣٩/٢٨
مسألة من أعان على القتل ولم يباشر القتل هل يقتل؟	١٤٤/٣٤
مسألة من أعطى مالا لرجل ليقول آخر هل على المحرض قود؟	١٥٣/٣٤
الخلاف في القصاص ممن قتل أحداً بعد الاصطلاح أو المعاهدة، أيقول حداً أم قصاصاً؟	٨٨/٣٥

المسألة	الموضع
مسألة إذا اقتص من القاتل هل يبقى للمقتول حق في الآخرة؟	١٧٣/٣٤
مسألة إذا اقتص من القاتل في الدنيا فهل للمقتول أن يستوفي حقه في الآخرة؟	١٤٠/٣٤
مسألة هل السلطان أو الحاكم نائب عن القتل في استيفاء القصاص في حالة عدم وجود وارث للقتيل	١٤٣/٣٤
حد السرقة	
ذكره الاختلاف في نصاب السرقة	٣٢٦/٢٠
مسألة من كان معروفاً بالبر واتهم في سرقة هل يحلف؟	٢٣٤/٣٤
مسألة من كان مجهول الحال واتهم في سرقة هل يجبس شهراً أم أكثر؟	٢٣٤/٣٤
مسألة من كان معروفاً بالفجور واتهم في سرقة هل يُضرب؟	٢٣٥/٣٤
مسألة إذا سرق السارق مرة ثالثة ورابعة هل تقطع بقية أطرافه الأربعة؟	٣٣١/٢٨
مسألة هل يفتقر حد القطع في السرقة إلى مطالبة المسروق بهاله؟	٢٩٧/٢٨

المسألة	الموضع
حد الزنا	
مسألة لو أقر الزاني على نفسه ثم رجع هل يسقط عنه الحد؟	٣٣٤، ٣٣٣ / ٢٨
مسألة عدد الشهود لإقامة حد الزنى	٣٣٣ / ٢٨
مسألة هل يجلد الزاني قبل رجمه؟	٣٣٣ / ٢٨
مسألة هل يشترط في الإحصان أن تكون الموطوءة مساوية للواطئ في الصفات؟	٣٣٤ / ٢٨
مسألة هل تُحصَن المراهقة للبالغ والعكس؟	٣٣٤ / ٢٨
ذكره الخلاف في رجم وتغريب وجلد الزناة من الرجال والنساء	٢٩٦ / ١٥
نقله الخلاف في هل الإكراه على الزنا للرجل مسقطاً للحد والإثم	١١٦ / ١٥
نقله الخلاف في حكم من استكره امرأة على الزنا	٢٢ / ١٣
مسألة من وجد مع امرأته رجلاً لم يفعل الفاحشة بعد ولكن وصل لأجل ذلك هل يجوز قتله؟ وإذا قتله هل عليه كفارة؟	١٦٩ / ٣٤
ما حكم استلحاق ولد الزنا إذا لم يكن فراشاً؟	١٣٧ / ٣٢
الخلاف في قتل اللوطي	٤٠٦ / ٣٥
مسألة من يأتي البهائم هل يقتل هو والبهيمة؟	١٨٢ / ٣٤

المسألة	الموضع
حد القذف	
مسألة لو عفا المقذوف هل يسقط الحد؟	٣٨٢ / ٢٨
حكايته الخلاف فيمن قذف امرأة محصنة كالأمة والذمية ولها زوج أو ولد محصن هل يُحد لقذفها لأنه آذى الزوج والولد؟	٣٦٠ / ١٥
ذكره الخلاف في قبول شهادة القاذف بعد توبته	٣٠٥ / ١٥
نقله الخلاف في شهادة أهل الفسوق والعصيان في حد الزنى هل تدرأ الحد عن القاذف؟	٣٥٣-٣٥١ / ١٥
مسألة من قذف زوجته هل يسقط الحد باللعان؟	١٨٤ / ٣٤
القصاص فيما دون الحد	
نقله الخلاف في جواز القصاص في الأفعال التي حرمت لحق الله كفعل الفاحشة وتجريح الخمر	٥٤٨ / ١١
مسألة إذا أراد السيد أن يفتدي جناية عبده هل يفتديه بأقل الأمرين من جنائته أم يفتديه بأرث الجناية؟	١٦٥ / ٣٤
مسألة إذا جنى الصبي جناية ولم يكن له مال هل يحمل عنه أبوه؟	١٥٩ / ٣٤
مسألة من كسر رجل إنسان هل يجب عليه بعيرين أم يجب فيه حكومة؟	١٦٥ / ٣٤

المسألة	الموضع
مسألة هل يجوز القصاص في تخريق ثوب وهدم الدار وما شبه؟	٣٣٢ / ٣٠
حد الحراية	
مسألة أخذ أموال قطاع الطريق	٢٤١ / ٣٤
مسألة هل يجب على الإنسان أن يدفع عن نفسه أمام قطاع الطريق؟	٢٤٢ / ٣٤
مسألة الصلب في حد الحراية	٣١٤ / ٢٨
مسألة كيفية الصلب ووقته في المحاربة وقطع الطريق	٣١٤ / ٢٨
مسألة لو قتل المحاربون وأخذوا المال فما هي عقوبتهم؟	٣٢٣ / ٢٨
مسألة إذا قتل واحد من المحاربين فهل يُقتل الأعوان والردء؟	٣١١ / ٢٨
مسألة هل يشترط في قتل قاطع الطريق إذن الإمام؟	١٦٧ / ٣٤
مسألة هل يجوز قتل من يأخذ ضريبة من أبناء السبيل ولكنه لا يقطع الطريق؟	٣١٩ / ٢٨
حد الخمر	
مسألة من عاد إلى شرب الخمر في المرة الرابعة هل يقتل؟	٢١٩ / ٣٤
مسألة هل القتل في شرب الخمر المرة الرابعة منسوخ؟	٣٣٦ / ٢٨

المسألة	الموضع
إشارته إلى الخلاف في قتل شارب الخمر بعد الثالثة أو الرابعة	١٠، ٩/٢١
مسألة الاختصار على أربعين جلدة في حد الخمر	٢١٦/٣٤
ذكره الخلاف في عقوبة المستأمن والذمي والمُصالح على شرب الخمر	١٠/٢٢
مسألة من شرب الخمر ولا يعلم ما يقول ثم اشترك مع آخر في ضرب إنسان حتى مات	١٥٢/٣٤
مسألة من شرب الخمر ولم يعلم ما يقول وقتل إنساناً هل يجب عليه القود؟	١٥٢/٣٤
مسألة من شرب الخمر ولا يعلم ما يقول وضرب رجلاً دفعاً لعدوانه عليه فقتله	١٥٢/٣٤
حد الردة	
مسألة أنواع الكفر وإباحتها للدم	١٠٣-١٠٠/٢٠
الخلاف في رجل ثبت عليه كفر سب ثم أسلم، هل يقتل حداً أم زندقة؟	٢٠٦/٣٥
الخلاف في قبول توبة من ولد على الفطرة ثم ارتد ثم عاد إلى الإسلام	٢٢٨/٣٥
الخلاف في حكم من سب الصحابة	١٩٨/٣٥
مسألة هل الكبائر فيها كفارة؟	١٢٨/٣٣

المسألة	الموضع
نقله الخلاف في تارك المباني الأربعة مع الإقرار بها، خاصة الصلاة	٦١٠-٦١٦/٧ ٩٩-٩٦/٢٠
نقله اختلاف روايات الإمام أحمد في تكفير تارك المباني الأربعة	٣٠٢/٧
الخلاف في حكم من لم يصل إذا كان بالغاً	٩٠/٣٥
مسألة المقتول لترك الصلاة هل قُتل كافراً أو مسلماً فاسقاً؟	٣٠٨/٢٨
إذا رجع المرتد إلى الإسلام فما حكم أعماله قبل الردة؟	٢٥٨/٤
مسألة هل تقتل المرتدة كالمرتد؟	٤١٤/٢٨
نقله الخلاف في قبول توبة الزنديق ومعنى الزنديق عند الفقهاء	٤٧١،٢١٥/٧
مسألة قتل الزنديق	٥٥٥/٢٨
مسألة هل يقتل من قُدر عليه من الخوارج والرافضة؟	٤٧٥/٢٨

ما وافق فيه الجمهور

المسألة	الموضع
ترجيحه أن المرتد إذا تاب لا يضمن ما أتلفه	١٧٢/١٥
ترجيحه أن من ادّعي في حقه الردة دون بينة وجب الحكم بعصمة دمه وماله وإن لم يقر	٢٠٧/٣٥

المسألة	الموضع
ترجيحه أن من شهدت عليه بينة بالردة فأنكر وتشهد الشهادتين فلا يحتاج أن يقر بما شهد به عليه وحكم بإسلامه	٢٠٥ / ٣٥
اختياره أن المحاريين إذا أخذوا المال فقط فإنه يقطع من كل واحد يده اليمنى ورجله اليسرى ويحسم بالزيت	٣١٣ / ٢٨
اختياره أن من حارب على أخذ المال بأي نوع من أنواع القتال فهو محارب قاطع	٣١٦ / ٢٨
اختياره أن أهل الذمة محصنون أيضًا	٣٣٤ / ٢٨
ترجيحه أن شهادة القاذف بعد التوبة مقبولة	٣٥٤ / ١٥
اختياره أن كل مسكر خمر يجلد شاربه ولو بقطرة واحدة لتداوٍ أو غيره	٣٣٩ / ٢٨
اختياره أن المرتد لا يقضي ما ترك حال رده	٤٦ / ٢٢

ما حكم عليه بالشذوذ

المسألة	الموضع
القول بأن الله أوجب علينا طلب الثأر	٨٧ / ٣٥
القول بأن المدعى عليه في دعاوى تهم وكان معروفًا بالفجور يحلف ويرسل بلا حبس، وأن هذا هو الشرع	٤٠٠ / ٣٥

أبحاث

المسألة	الموضع
مسألة التعزير بالهجر	٢١٨-٢٠٤ / ٢٨
مشروعية التعزير ومقداره	٤٠٧-٤٠٢ / ٣٥
الحبس الشرعي	٤٠٢-٣٩٨ / ٣٥

باب دفع الصائل اختيارات شيخ الإسلام

المسألة	الموضع
اختياره أن الصائل إذا كان مقصوده الزنا بالإنسان أو محارمه يجب دفعه ولا يجوز تمكينه منه بحال	٣٢٠ / ٢٨
ترجيحه جواز قتل الرجل الرجل دفاعاً عن زوجته ولو كان يندفع بغير القتل	١٢٢ / ١٥
ترجيحه جواز قتل الرجل الرجل دفاعاً عن زوجته ولو كان يندفع بغير القتل	١٢٢ / ١٥
اختياره أن الصائل إذا كان مقصوده القتل جاز له الدفع عن نفسه وفي الوجوب خلاف	٣٢٠ / ٢٨
اختياره أن الصائل إن كان مطلوبه المال جاز دفعه بما يمكن ولو بالقتال وجاز ترك القتال وإعطاءه بعض المال	٣٢٠ / ٢٨
اختياره أن دفع صائل البهائم يكون بالأسهل فالأسهل وإلا ضمن المتعدي	٣٧٧ / ٣٠
اختياره أن القط إذا صال على ماله فله دفعه عن الوصول ولو بالقتل وله أن يرميه بعيد	٢٧٣ / ٣٢
اختياره أن النمل يدفع ضرره بغير التحريق	٢٧٣ / ٣٢

المسألة	الموضع
ترجيحه جواز قتل الجنى إذا لم يندفع إلا بالقتل	٥٦/١٩
ترجيحه أن قتل الجن بغير حق لا يجوز لذا تستأذن حيات البيوت ثلاثة أيام قبل قتلها	٤٤،٤٣/١٩

ما حكى فيه الإجماع

المسألة	الموضع
نقله الإجماع على جواز دفع الصائل	٥٤١،٥٣٩/٢٨
نقله الاتفاق على جواز قتل الرجل الرجل دفاعًا عن زوجته إن لم يكن يندفع بغير القتل	١٢٢/١٥

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

المسألة	الموضع
مسألة هل يجب على الإنسان الدفع عن نفسه إذا أراد الصائل قتله؟	٣٢٠/٢٨
مسألة جواز قتل من حاول الاعتداء على امرأته ولو اندفع بما هو دونه	١٢٢/١٥

السياسة التشريعية

اختيارات شيخ الإسلام

المسألة	الموضع
اختياره عدم جواز معصية الإمام برًّا كان أو فاجرًا إلا أن يأمر بمعصية	٥٨٧ / ٢٨
اختياره أن السلطان ليس له أخذ مال على طلب المحاربين أو السراق لا لنفسه ولا لجنده	٣٢١ / ٢٨
اختياره جواز أخذ الإمام راتبًا إن كان مال المعطي حلالًا	٣٧٦ / ٢٣
اختياره أن ولي الأمر لو شاور في أمر تنازع فيه المسلمون فعليه أن يعمل بأشبه الأمور بالكتاب والسنة	٣٨٧ / ٢٨
اختياره أن الإمام والحاكم إذا خير وجب عليه اختيار الأصلح وفق الشرع	٦٨ / ٣١
اختياره أن الولي له أخذ ما أخذه العمال وغيرهم من المسلمين بغير حق	٢٨٠ / ٢٨
اختياره أن السلطان لو أبى أن يرد الأموال المأخوذة بغير حق إلى أهلها فمعاونة من ينفقها في مصالح أصحابها أولى من تركها بيد من يضيعها	٢٨٤ / ٢٨
اختياره أن الولاية لا يعاننون على استخراج الأموال ظلماً ولا في أخذ ما لا يستحق	٥٩٨ / ٢٨

المسألة	الموضع
اختياره أن للحاكم أن يعاقب على ترك الواجب	٢٤ / ٣٠
اختياره أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين والتقرب إلى الله فيها بطاعته من أفضل القربات	٣٩١ / ٢٨
اختياره أن من يولي إنساناً ويأمره بعدم الظلم وهو يعلم أنه يظلم ليس له أن يوليه	٣٤١ / ٣٠
اختياره أنه يجب على الإمام أن يولي في كل مرتبة أصح من يقدر عليها	٢٨٧ / ٣١ ٢٥٢، ٢٤٨ - ٢٤٦ / ٢٨
اختياره جواز تولية غير الأهل للضرورة	٢٥٩ / ٢٨
اختياره تقديم الأصلح في الولايات وإن لم يكن أتقى على حسب نوع الولاية	٢٥٥ - ٢٥٤ / ٢٨
مسألة لو أذن الحاكم لأحد في فسخ أو عقد	٥٨ - ٥٧ / ٣٠
اختياره أنه ينفذ من أحكام أهل البغي ما ينفذ من أحكام أهل العدل	١٧٦ / ٣٤
اختياره أن المسألة إذا كانت من مسائل الاجتهاد لا ينكر فيها على الإمام أو نائبه ولا ينقض ما فعله أو نائبه من ذلك	٤٠٧ / ٣٠
اختياره أن الحاكم متى عقد عقداً أو فسخ عقداً ساغ فيه الاجتهاد لم يكن لغيره نقضه	٣٥٤ / ٣٢
اختياره أنه يجب على ولي الأمر وكل قادر السعي إلى إزالة صناعة المنجمين والعرافين ومنعهم من	١٩٥ / ٣٥

المسألة	الموضع
الجلوس في الحوانيت والطرق	
اختياره أن الأمور المتعلقة بالإمام متعلقة بنوابه كتزويج اليتامى والنظر في الوقف	٤٠٧/٣٠
اختياره أن الرجل مسموع الكلام عند السلطان لا يأكل القدر الزائد عن الضيافة الشرعية والقدر الزائد في حقه كالهدي	٢٨٨/٣١
اختياره أن الحكم بين المعاهدين من أهل الحرب ليس بواجب	١٩٧/٢٨

ما حكى فيه الإجماع

المسألة	الموضع
نقله الاتفاق على أن المتولي لا بد أن يكون عدلاً أهلاً للشهادة	٢٥٩/٢٨
نقله الإجماع أن في الولايات يقدم القوي الأمين	٧٤/٣١

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

المسألة	الموضع
مسألة هل يشترط في الولاية العلم؟	٢٥٩/٢٨

ما قال فيه إن الخلاف سائغ

المسألة	الموضع
مسألة انتقال الأمر عن خلافة النبوة إلى الملك	٢٨-٢٥/٣٥

ما حكم عليه بالبدعية

المسألة	الموضع
القول بأن الخليفة هو الخليفة عن الله أو نائب عن الله	٤٤/٣٥
القول بوجوب الخلافة مطلقاً، وكذا القول بجواز الملك مطلقاً	٢٤/٣٥

ما حكم عليه بالشدوذ

المسألة	الموضع
مخالفة ما أجمع عليه المسلمون من تقرير خلافة الخلفاء الراشدين الأربعة	١٩/٣٥

الحسبة

اختيارات شيخ الإسلام

المسألة	الموضع
ترجيحه أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية	٣٣٨/٢٣، ١٦٦/١٥ ١٢٦، ٨٠/٢٨
اختياره أنه لا يجوز لأحد أن يحضر مجالس المنكر باختياره لغير ضرورة	٢٢١/٢٨، ٣٣٤/٢١ ٢٣٩، ٢٢٢
اختياره أن من دعي إلى وليمة وفيها زمر وخمر لا يجيب الدعوة إلا إذا حضر للإنكار	٢٠٤/٢٨
مهام المحتسب	٧٠/٢٨
اختياره أن المحتسب ليس له القتل والقطع	١٠٩/٢٨
اختياره جواز إتلاف محال المحرمات تبعاً لها	٦٦٧، ١١٨/٢٨
اختياره جواز إتلاف المنكرات من الأعيان كالأصنام أو آلات الملاهي	١١٢/٢٨
اختياره أن إتلاف المنكرات من الأعيان ليس واجباً على الإطلاق بل يجوز إبقاؤها إذا لم يكن في المحل مفسدة	١١٤/٢٨
مسألة هجر مظهر البدعة	٢٨٦/٣
اختياره جواز هجر أهل الصلاح للمعلن بمنكره ميتاً بترك الصلاة عليه إن كان فيه مصلحة	٢١٨/٢٨، ٢٨٨/٢٤

٢٥٢/٢٣	اختياره أن المعروف بترك الواجبات وفعل المنكرات يستحق الهجر ولا يسلم عليه حتى يتوب
٢٠٧/٢٨	اختياره أن الهجر لحظ الإنسان لا يجوز أكثر من ثلاثة أيام
٢٠٨-٢٠٧/٢٨	اختياره أن الهجر لحق الله مأمور به، ولحق النفس منهي عنه
٢٢٠-٢١٧/٢٨	اختياره أن من أظهر المنكر وجب الإنكار عليه علانية، ويعاقب علانية بما يردعه من هجر وغيره
٣٤٢/٢٣	اختياره أن الداعية لبدعته ينكر عليه في الظاهر، وغير الداعية لا ينكر عليه في الظاهر
٢١٧/٢٨	اختياره أن الرجل إن كان مسرًا بالمنكرات نُصح سرًا وسُتر عليه إلا أن يتعدى ضرره
٣٢٢/٢٨	اختياره أن الإمام لا يجوز له أن يرسل من يضعف عن مقاومة الحرامية
١٠٦/٢٨	اختياره أن من أظهر شيئًا من الإلحاد أو التكذيب أو السحر أو التكذيب بالقدر وأمثال ذلك وجب منعه وعقوبته إذا لم يتب

ما حكى فيه الإجماع

المسألة	الموضع
نقله اتفاق المسلمين على إزالة أو تغيير كل ما كان من العين أو التأليف المحرم	١١٨/٢٨
نقله الإجماع على الإنكار علانية على مظهر المنكر	٢٢٠/٢٨

ما حكى فيه الخلاف ورجح

المسألة	الموضع
مسألة إتلاف محال المحرمات تبعًا لها	١١٨/٢٨

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

المسألة	الموضع
مسألة إذا تلفت الأموال بالأكل وغيره عند المحاربين الحرامية هل يضمنوها؟	٣٢١/٢٨

كتاب

الأطعمة والأشربة

تعريفات

٥٢٢/٢١	الدم المسفوح: أي المصبوب المهرق
٢٠٨/٣٥	تعريف الأسبار: المتولد بين الذئب والضبعان ويحرم أكله
٢٠٨/٣٥	تعريف السمع: المتولد بين الضبع والذئب ويحرم أكله
٢١٨/٣٥	تعريف (الإهالة) من الذبائح
٢٧٣/٢٤	تعريف الخمر
٥١٠/٢٩	النقيع

اختيارات شيخ الإسلام

المسألة	الموضع
ترجيحه لمذهب المدنيين في الأشربة ومذهب الكوفيين في الأطعمة	٨،٧/٢١
اختياره أن التسمية على الذبيحة تجب مطلقاً فلا تؤكل الذبيحة بدونها سواء تركها عمداً أو سهواً	٢٣٩/٣٥، ٤٨٥/١٧ ٢٤٠
اختياره أنه إذا لم يعلم الإنسان هل سمى الذابح أم لم يسم أكل منها	٢٤٠/٣٥
ترجيحه تحريم كل من الذبح لغير الله وذكر اسم غيره على الذبائح	٤٨٥، ٤٨٤/١٧

المسألة	الموضع
اختياره جواز ذكاة المرأة وإن كانت حائضاً	٢٣٤ / ٣٥
اختياره أن غسل لحم الذبيحة بدعة	٥٢٢ / ٢١
اختياره عدم مشروعية الذبح عند القبور	٤٩٥ / ٢٧
اختياره أن المنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وأكيلة السبع إذا كان حيّاً فذكي حل أكله	٢٣٨، ٢٣٧ / ٣٥
اختياره أن المنخنقة إذا بلغت مبلغاً لا تعيش بعده، وتحركت عند الذبح وجري دمها جاز أكلها	٢٣٥ / ٣٥
اختياره أنه لو ذُبِح الجاموس في الماء وبدنه في الماء ورأسه خارج الماء جاز أكله	٢٣٤ / ٣٥
اختياره أنه لو ذُبِحت دابة كالجاموس في الماء وكان الجرح غير موح وغاب رأس الحيوان في الماء ومات لم يحل أكله	٢٣٤ / ٣٥
اختياره أنه لو ذُبِحت دابة يخرج منها الدم الذي يخرج من الحي المذبوح في العادة فإنه يحل أكلها وإن كان الدم كثيراً	٢٣٥ / ٣٥
اختياره أن المتردية في بئر ونهر ولم يقدر على تذكيتهما إلا بالجرح حيث أمكن مثل الطعن في فخذها فإنها تباح	٢٣٦ / ٣٥
اختياره أن المتردية في بئر ونهر ولم يقدر على تذكيتهما	٢٣٦ / ٣٥

المسألة	الموضع
إلا بالجرح حيث أمكن وأعان على موتها سبب آخر كالغرق فلا تباح لأنها ماتت بالجرح والغرق	
اختياره جواز الدم ولحم الخنزير للضرورة	٢٠١/٢٦
قوله أن لحم الإبل حلال بالكتاب والسنة والإجماع	١٠/٢١
اختياره حل لحم الخيل والضب	٢٠٨/٣٥، ٩/٢١
اختياره أنه يُنهى عن ذبح الخيل التي يجاهد عليها والإبل التي يحج عليها والبقر التي يحرق بها	٥٠٩/٢١
اختياره أن ما تولد من بين حلال وحرام حرم أكله كالبغل أحد أبويه حمار أهلي	٢٠٨/٣٥
اختياره أن كل متولد بين أصليين مباحين جاز أكله كبغل تولد من حمار وحشي وفرس أو بين أتان وحصان	٢٠٨/٣٥
اختياره أنه لو ولدت نعجة خروفاً نصفه كلب ونصفه خروف لا يؤكل من ذلك شيء	٢٠٩/٣٥
اختياره في عنز لرجل ولدت عناقاً وماتت العنزة فأرضعت امرأته العناق أنه يجوز له أن يأكل لحمها ويشرب لبنها	٢٠٩/٣٥
تقسيم الخبائث	٣٣٤/٢٠
اختياره أن ما حُرِّم وما أُحِلَّ للمسلمين ليس متعلقاً بها تستخبثه وتستطيعه العرب	٢٤/١٩

المسألة	الموضع
قوله أن الله أذن للناس أن يأكلوا مما في الأرض بشرطين: أن يكون طيباً، وأن يكون حلالاً	٤٥/٧
ترجيحه أن النهي عن إفساد طعام الإنس أولى من النهي عن إفساد طعام الجن	٣٧/١٩
اختياره أن أكل الشوى والشريح جائز سواء غُسل اللحم أم لا	٥٢٢/٢١
اختياره أن كل حلال طيب وكل طيب حلال	٣١٣/٢٢
ترجيحه أن كل نجس يحرم أكله لا العكس	
ترجيحه أن كل ما حرم ملابسته حرم أكله لا العكس	١٦/٢١، ٣٣٤/٢٠
اختياره أنه إذا اختلط المذكي بالحرام في عدد لا ينحصر لم يحرم الجميع	٥٣٢/٢١
اختياره أن الحشيشة المصنوعة من ورق العنب نجسة وحرام يجلد صاحبها	٣٥٩/٢٣ ٣٣٩، ٣٤٠/٢٨
اختياره أن الحشيشة حرام سواء سكر منها أو لم يسكر	٢١٠/٣٤
اختياره أن من شرب الحشيشة لا تصح صلاته حتى يعلم ما يقول	٢٠٦/٣٤
اختياره أنه يجب على المضطر أكل وشرب ما يقيم به نفسه من الميتة وجميع الخبائث	١٢/١٨، ٤٦٢/١٠ ٥٦٣، ٨٠/٢١ ٢٧٥، ٢٦٩، ٢٦٦/٢٤ ٣٦٧/٢٨، ١٨١/٢٦

المسألة	الموضع
اختياره أن أكل الميتة معلق بالضرورة وليس بالسفر	٣٧/٢٤
اختياره أن الخبائث جميعاً تباح للمضطر	٧٩/٢١
ترجيحه إباحة لحم الخنزير لدفع المجاعة	٤٧١/١٤
اختياره أن ما يضطر إليه الإنسان لا يحرم إذا كانت الضرورة بغير معصية من العبد	٣٩٠/٢٨
علة إباحة المحرمات عند المخمصة	٢٣٠/٢٧
اختياره أن مسافر المعصية إذا اضطر إلى الميتة يتوب أولاً ثم يأكل الميتة	٦٥،٦٤/٢٩
اختياره إباحة إطعام الميتة للبراة والصقور	٨٣/٢١
اختياره كراهة أكل ما ذبحه النصارى في أعيادهم	٣٣٢،٣٢٦/٢٥
اختياره أن ذبائح أهل الكتاب حلال يحل لنا أن نأكل منها	٢٣٢،٢١٨-٢١٦/٣٥
اختياره أن حل طعام أهل الكتاب لا يدخل فيه ما حُرِّم علينا ويستحلونه	٢٦٥/١٩
اختياره أنه ليس لأحد أن ينكر على أحد أكل من ذبيحة اليهود والنصارى إلا ما كان من بيان الحجة وأما الإنكار المجرد المستند إلى محض التقليد فلا يصح	٢١٢/٣٥
اختياره أن المجوس لا تحل ذبائحهم ولا تنكح نسائهم	١٨٧/٣٢

المسألة	الموضع
اختياره أن علياً لم يكره ذبائح بني تغلب إلا لكونهم ما تدينوا بدين أهل الكتاب في واجباته ومحظوراته بل أخذوا منه حل المحرمات فقط	٢٢٣/٣٥
اختياره أن من دخل دين أهل الكتاب من عبدة الأوثان بعد النسخ والتبديل أقر بالجزية وجاز أكل ذبائحه ونكاح نسائه وجاز عقد الذمة له	٢٣٢، ٢٢٥، ٢٢٤/٣٥
اختياره أن التفريق بين طائفة من أهل الكتاب وأخرى وجعل طائفة لا تقرر بالجزية وطائفة تقرر ولا تؤكل ذبائحهم وطائفة يقرون وتؤكل ذبائحهم تفريق ليس له أصل وأنه قول محدث لا أصل له	٢٢٦/٣٥
اختياره أن قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ﴾ يقصد به ما صار طعاماً بفعلهم كالذبائح التي صارت لحماً بذكاتهم ولا يصح حملها على الحبوب والفواكه إذ هي مباحة من أهل الكتاب والمشركون والمجوس	٢١٧/٣٥
اختياره أنه لو علم أن أهل الكتب ذكروا غير الله على الذبائح لا يحل أكلها	٥٦/٢١
اختياره أن وليمة العرس سنة	٢٠٦/٣٢
اختياره أن وليمة الولادة جائزة	٢٠٦/٣٢

المسألة	الموضع
اختياره أن وليمة الختان جائزة	٢٠٦/٣٢
اختياره جواز الأكل والشرب قائماً مع العذر	٢١١/٣٢
اختياره أن إطعام الجائع واجب	٣٦٨/٢٨
اختياره وجوب القرى	٢٣٠/٢٨
اختياره أن ضيافة المسافر واجبة لمن كان قادراً على ضيافته	٢١١/٣٥
اختياره أنه يجوز أن يأخذ الرجل كفايته من قوم نزل عندهم وهو على سفر ولم يكن معه ما يأكل هو ولا دابته وامتنعوا أن يضيفوه فحصل له ضرر ولدابته ولو كان بغير اختيارهم ويعطيهم ثمن المثل	٢١١/٣٥
اختياره أن من عرف الحرام في مال أحد لم يجز له الأكل منه وإن لم يُعرف عينه لم يحرم الأكل منه لكن إن كثر الحرام كان تركه ورعاً	٢١٥/٣٢
اختياره جواز إجابة من في ماله شبهة إن كان في ترك الإجابة مفسدة من قطيعة رحم أو غيرها	٢١٥/٣٢
هدي النبي ﷺ في الطعام	٣١٠/٢٢
اختياره عدم استحباب غسل اليدين قبل الأكل	٣١٩/٢٢
اختياره أن من طبخ طعاماً بحطب مغصوب فإن أعطى صاحب الحطب منفعة كان طابخاً بمباح	٢٨٦/٢٩

المسألة	الموضع
اختياره أن الذابح بسكين مغصوب لو أعطى لصاحب السكين منفعة السكين كان ذابحًا بمباح	٢٨٦/٢٩
اختياره أن ما أباحه النبي ﷺ من النبيذ هو الذي لا يسكر	٢٠٣/٣٤
اختياره أن من صنع شرابًا يجوز شربه ما لم يسكر إلى ثلاثة أيام	٢٢٠/٣٤
علة النهي عن الانتباز في آنية الخشب والمزفت وحلها في الآنية التي تربط أفواهاها	٣٣٨/٢٨
اختياره أنه يباح شرب «الإقسما» إذا كانت من زبيب ثلاثة أيام إذا لم يشتد	٢١٠/٣٥
اختياره أنه يباح شرب «الإقسما» إذا وضع فيه ما يحمضه كالخل أو ماء الليمون، وكذا بقية الأشربة إذا حمضت ولم تصر مسكرة يجوز شربها	٢١٠/٣٥
اختياره أن ما كان كثيره مسكر فقليله حرام	٢١٥/٣٤، ٣٣٩/٢٨
ترجيحه تحريم القطرة من الخمر وإن لم تزل العقل	٤٤٤/١٠
اختياره أن من استحل الخمر والحشيشة يستتاب فإن تاب وإلا قتل	٢٠٢/٣٤، ٢١٢/٣٤، ٢١٤
اختياره أن كل ما يزيل العقل يحرم أكله ولو لم يكن مسكرًا	٢٠٤/٣٤

المسألة	الموضع
اختياره أن كل مسكر يوجب الحد على شاربه	١٩٨/٣٤
اختياره أن ما يسكر بعد الاستحالة كجوزة الطيب ليس بنجس	١٩٨/٣٤
اختياره أن الإثم في الخمر هو ترك المأمور وفعل المحظور وأن المنافع هي ما يحصل من اللذة ومنفعة البدن والتجارة	١٩٢/٣٤
اختياره أن شرب الخمر أشد من أكل الميتة والدم ولحم الخنزير	٢٤٧/٢١
اختياره أن الخمر في المدينة كانت من التمر	١٨٧/٣٤
اختياره أن الخمر اسم لكل مسكر	٢٧٣/٢٤
اختياره أن كل مسكر خمر من أي شيء كان	٢٨١-٢٨٣/١٩، ٢٤/٢٧٤، ٢٨/٣٤٢، ١٨٧، ١٨٦/٣٤، ١٩٤، ١٩٧
اختياره أنه ليس في الخمر شيء محترم لا خمرة الخلال ولا غيرها ومن اتخذ خللاً فعليه أن يفسده قبل أن يتخمر	٢٢٥/٣٢
اختياره عدم جواز تحليل الخمر بحال	٤٨٣/٢١
نقله إباحة شرب النجاسات عند العطش المهلك بلا نزاع	٤٧١/١٤

المسألة	الموضع
ترجيحه أن الخمر لو كانت تدفع العطش أبيحت لدفع العطش المهلك	٤٧١/١٤
اختياره إباحة إطفاء الحريق بالخمر	٨٣/٢١
ترجيحه أن الشرب من غسل الميت ليس بمشروع	٤١٢/٤
اختياره جواز الأكل والشرب قائماً مع العذر	٢١١/٣٢
اختياره جواز الشرب قائماً للعذر	٢١٠/٣٢
اختياره أن الأفضل أن يتنفس في الشرب ثلاثاً ويكون نفسه في غير الإناء وإن لم يتنفس وشرب بنفس واحد جاز	٢٠٨/٣٢
ترجيحه أن التداعي منه الواجب والمستحب والمباح والمكروه	٥٦٣/٢١، ١٢/١٨ ٢٦٩، ٢٦٧/٢٤
اختياره عدم جواز التداعي بخبيث	٥٣٠/٢٠
اختياره عدم جواز التداعي بمحرم	٥٧٢-٥٦٢/٢١ ٢٧٠، ٢٦٦/٢٤
اختياره جواز التداعي عند الحاجة بما لم يحرم لخبث جنسه بل لما فيه من السرف والخيلاء كالحرير	٨٢/٢١
اختياره حرمة التداعي بالصفدع، وأنه ليس كمسألة أكل المضطر للميتة	٢٦٦/٢٤
اختياره أن ما أبيح للحاجة جاز التداعي به كالحرير	٢٧٥، ٢٧٠/٢٤

المسألة	الموضع
اختياره أن ما أبيح للضرورة من المطاعم الخبيثة لا يجوز التداوي به	٢٧٠ / ٢٤
اختياره جواز دهن شحم الخنزير للتداوي عند الحاجة وإزالته بعد ذلك	٢٧٠ / ٢٤
اختياره حرمة التداوي بأكل شحم الخنزير	٢٧٠ / ٢٤
اختياره جواز التداوي بمرارة المذبوح بشرط حل أكله	٢٦٦ / ٢٤

ما حكى فيه الإجماع

المسألة	الموضع
الإجماع على جواز ذكاة المرأة وإن كانت حائضاً	٢٣٤ / ٣٥
نقله الإجماع على حل لحم الإبل	١٠ / ٢١
نقله اتفاق العلماء على أن ما أبين من البهيمة وهي حية فهو ميت	٩٨ / ٢١
نقله الإجماع على أن الضرورة تبيح أكل الميتة والدم ولحم الخنزير	٨١ / ٢١
نقله عن عامة العلماء أن الأكل من الميتة عند الاضطرار واجب	٣٦٧، ٣٦٦ / ٢٨
نقله إجماع المسلمين على أن أكل الخبائث والحيات والعقارب حرام	٦٠٩ / ١١

المسألة	الموضع
نقله الإجماع على أن المسكر من الحشيشة حرام واستحلاله كفر	٣٥٧/٢٣
وليمة العرس سنة مأمور بها باتفاق العلماء	٢٠٦/٣٢
الإجماع على حل طعام أهل الكتاب	٢١٦/٣٥
الإجماع على حل ذبائح ونساء أهل الكتاب	٢٣٢/٣٥
نقله اتفاق المسلمين على أنه متى ثبت عقد الذمة لمن دخل بنفسه في دين أهل الكتاب بعد النسخ والتبديل فتباح ذبيحته وطعامه	٢٢٥/٣٥
نقله الإجماع على أن عصير العنب إذا اشتد وغلا وقذف بالزبد فهو خمر يحرم قليله وكثيره	٢٠٢، ١٩٦، ١٨٧/٣٤
نقله الإجماع على أن نقع التمر أو الزبيب في الماء حتى يخلو فيُشرب حلواً قبل أن يشتد حلال	١٩٠/٣٤
نقله الإجماع على حل الانتباز ليحلوا الماء	٣٣٨/٢٨
نقله الإجماع أن مناط التحريم في الأشربة هو السكر	٢٠١/٣٤
نقله الإجماع أن كل ما يغيب العقل يحرم	٢١٨/٣٤
الاتفاق على أنه يُباح شرب «الإقسما» إذا كانت من زبيب فقط ثلاثة أيام إذا لم يشتد	٢١٠/٣٥
نقله الإجماع على أن الحشيش المسكر حرام	٢١٣، ٢١٠، ٢٠٤/٣٤
نقله الاتفاق على أن الخمر تباح لدفع الغصة	٤٧١/١٤

المسألة	الموضع
نقله عدم التنازع في إباحة شرب النجاسات عند العطش	٤٧١ / ١٤
قوله: ما علمت أحدًا من الأئمة أوجب التنفس وحرّم الشرب بنفس واحد	٢٠٩ / ٣٢
نقله الإجماع أن كلام السكران باطلٌ حتى قبل تحريم الخمر	١٠٨ / ٣٣
نقله الإجماع أن عبادات السكران لا تصح	١٠٦ / ٣٣
نقله الإجماع على جواز التداوي بأبوال الإبل	٥٦٢ / ٢١

ما حكى فيه الخلاف ورجح

المسألة	الموضع
مسألة ارتباط الحلال والحرام بما يستطيعه العرب وما يستخبثوه	٢٤ / ١٩
الخلاف في حكم أكل لحوم الخيل	٢٠٨ / ٣٥
مسألة حكم أكل ما ذبحه النصراني في أعيادهم	٣٣٢ / ٢٥
الخلاف في ذبائح اليهود والنصارى ونكاح نسائهم	٢٣٣ - ٢١٢ / ٣٥
الخلاف في المقصود من أهل الكتاب في قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلْلٌ لَكُمْ﴾ هل المراد بهم من هو بعد نزول القرآن متدين بدين أهل الكتاب	٢٢٤ - ٢١٩ / ٣٥

المسألة	الموضع
أم من كان آباؤه قد دخلوا في دين أهل الكتاب قبل النسخ والتبديل؟	
الخلاف بين الصحابة في ذبائح بني تغلب وكذا نكاح نسائهم	٢٢٠، ٢١٩/٣٥
الخلاف بين العلماء الذين كرهوا ذبائح بني تغلب في مأخذ علي رضي الله عنه في قوله: لا تباح ذبائحهم	٢٢٣/٣٥
الخلاف في ذبائح اليهود والنصارى من العرب غير بني تغلب	٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٤-٢٣٣
مسألة لو علم أن أهل الكتاب ذكروا اسماً غير الله على ذبائحهم هل تحل؟	٥٦/٢١
مسألة أكل الميتة والدم ولحم الخنزير عند الضرورة	١٨١/٢٦، ٤٦٢/١٠
الخلاف في حكم المتردية في بئر ونهر ولم يقدر على تذكيته إلا بالجرح حيث أمكن مثل الطعن في فخذها	٢٣٦/٣٥
الخلاف في حكم المنخقة إذا بلغت مبلغاً لا تعيش بعده وتحركت عند الذبح وجرى دمها	٢٣٥/٣٥
الخلاف في دابة ذبحت فخرج منها دم كثير وهو كالدّم الذي يخرج من الحي المذبوح في العادة	٢٣٥/٣٥
الخلاف فيما يذكى من المنخقة والموقوذة والمتردية والنطيحة قبل أن يموت هل هو حلال أم لا؟	٢٣٧/٣٥

المسألة	الموضع
الخلاف في المقصود من قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ هل هو عائد إلى ما تقدم من المنخقة والموقوذة والمرتدية والنطيحة أم لا؟	٢٣٧/٣٥
الخلاف في حكم التسمية على الذبيحة	٢٣٩/٣٥
مسألة هل يجب القرى؟	٢٣٠/٢٨
نقله الخلاف في مسألة حكم غسل اليدين قبل الأكل	٣١٩/٢٢
مسألة أكل الميتة عند الضرورة	١٢/١٨
مسألة كل مسكر خمر وكل خمر حرام	١٨٦/٣٤
مسألة حرمة الخمر من غير نبذ العنب	٢٨٣-٢٨١/١٩
مسألة هل لا يسمى خمرًا إلا ما كان من العنب؟	١٨٧/٣٤
مسألة حكم شرب الخمر لدفع العطش	٤٧١/١٤
ما حكم الشرب قائمًا؟	٢٠٩/٣٢
مسألة التداوي بالمحرم كالخمر	٥٧٢-٥٦٢، ٨٢/٢١ ٢٦٩-٢٦٦/٢٤
مسألة حكم التداوي	٢٦٩، ٢٦٧/٢٤

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

المسألة	الموضع
إشارته إلى الخلاف في وجوب الوليمة	٢٠٦/٣٢

المسألة	الموضع
مسألة دعوة من في ماله شبهة	٢١٥/٣٢
هل يجوز إجابة دعوة طعام الطهور «الختان»؟	٢٠٧، ٢٠٦/٣٢
مقدار الضيافة الواجبة والضيافة المشروطة على أهل الذمة للمسلمين	٣٥٠/٣٥
الخلاف في أنفحة الميتة	٢١٨/٣٥
الخلاف في متروك التسمية من الذبائح	٢٣٣/٣٥
الخلاف في دابة ذبحت ورأسها تحت الماء وكان الجرح موحياً	٢٣٤/٣٥
الخلاف في حكم شحم الثرب والكليتين	٢٣٣/٣٥
مقدار الأطعمة الواجبة مطلقاً سواء وجبت بالشرع أو بالشرط	٣٥٠/٣٥
مسألة هل يحل لنا من طعام أهل الكتاب ما حرم عليهم وأحل لنا؟	٢٦٦، ٢٣٣/٣٥، ٢٦٥
مسألة ذبح الكتابي الذي تحل ذبيحته للنسك	٢٣٣/٣٥، ٢٦٦/١٩
الخلاف في حكم ذبائح أهل الكتاب إذا سموا عليها غير الله	٢٣٣/٣٥
الخلاف في حكم الجبن المعمول بأنفحة ذبائح النصيرية	١٥٥، ١٥٤/٣٥
الخلاف في حكم جبن المجوس	٢٣٣، ٢١٨/٣٥
الخلاف في مسألة جواز أكل جيش المسلمين من طعام أهل الحرب قبل القسمة	٢١٨/٣٥

المسألة	الموضع
مسألة النبيذ في الأوعية التي لا يشتد ما فيها بالغليان	٢٠١ / ٣٤
مسألة العصير والنبيذ بعد ثلاث هل يحرم؟	٢٠١ / ٣٤
مسألة إذا طبخ العصير حتى ذهب ثلثه أو نصفه وهو يسكر	٢١٥ / ٣٤
نقله الخلاف في هل النهي عن الدباء والحنتم والمزفت والنقير منسوخ أم لا؟	٤٦٣-٤٦١ / ٨
مسألة نهى النبي ﷺ عن الشرب في ظروف الأدم هل هو منسوخ؟	١٩١ / ٣٤
الخلاف في جواز شرب «الإقسما» إذا كانت من زبيب بعد ثلاثة أيام أو إن كان من خليطين يفسد أحدهما الآخر مثل الزبيب والبسر	٢١٠ / ٣٥
مسألة شرب الخمر للعطش وهل الخمر تروي؟	٢٣٠ / ٢٧، ٢٦٨ / ٢٤ ٢٣١
مسألة من أكره على شرب الخمر هل يأثم؟	١٠٤ / ٣٣
مسألة من زال عقله بغير سكر هل يلحق بالسكران؟	١٠٤ / ٣٣
مسألة هل يجوز شرب أبوال الإبل لغير ضرورة مع الحكم بطهارتها؟	٨٣ / ٢١
مسألة الخليطين من العصير إذا لم يسكر	٢٠١ / ٣٤
مسألة التداوي بالمحرم	٦١ / ١٩

ما وافق فيه الجمهور

المسألة	الموضع
اختياره أن ما حُرِّم وما أحل للمسلمين ليس متعلقًا بها تستخبثه وتستطيبه العرب وهو قول الجمهور	٢٤ / ١٩
قول الجمهور بجواز أكل لحوم الخيل	٢٠٨ / ٣٥
قول الجمهور بوجوب التسمية على الذبيحة مطلقًا وأنه لا تؤكل الذبيحة بدونها سواء تركها عمدًا أو سهوًا	٢٤٠ / ٣٥
موافقته قول الجمهور في أن المتردية في بئر ونهر ولم يقدر على تذكيتهما إلا بالجرح حيث أمكن أنها تباح بذلك	٢٣٥ / ٣٥
اختياره كراهة أكل ما ذبحه النصارى في أعيادهم	٣٣٢ / ٢٥
موافقته قول الجمهور في أن من دخل دين أهل الكتاب من عبدة الأوثان بعد النسخ والتبديل أقر بالجزية وحلت ذبائحهم ونساؤهم	٢٢٤ / ٣٥
اختياره وجوب أكل الميتة والدم ولحم الخنزير عند الضرورة	١٨١ / ٢٦
مسألة كون الخمر من العنب ومن غيره	١٨٧ / ٣٤
اختياره عدم وجوب التداوي	٢٦٩، ٢٦٧ / ٢٤
اختياره حرمة التداوي بالخمر	٢٦٧، ٢٦٦ / ٢٤

ما وافق فيه الأئمة الأربعة

المسألة	الموضع
ترجيحه وجوب أكل الميتة عند الضرورة وهو قول الأئمة الأربعة والجمهور	١٨/١٢، ٢٤/٢٧٥، ١٨/٢٦

ما حكم عليه بالبدعية

المسألة	الموضع
اختياره أن وليمة الموت بدعة مكروه فعلها	٢٠٦/٣٢

ما حكم عليه بالشدوذ

المسألة	الموضع
القول بتحريم ذبائح اليهود والنصارى مطلقاً وكذا تحريم نكاح نسائهم	٢١٨-٢١٣/٣٥
التفريق بين طائفة من أهل الكتاب وأخرى وجعل طائفة لا تقرر بالجزية وطائفة تقرر ولا تؤكل ذبائحهم وطائفة يقرون وتؤكل ذبائحهم	٢٢٦/٣٥

أبحاث

المسألة	الموضع
التسمية على الذبيحة	٢٤٠، ٢٣٩/٣٥

المسألة	الموضع
ذبائح أهل الكتاب ونكاح نسائهم وإقرارهم بالجزية	٢٣٣-٢١٢ / ٣٥
حل طعام أهل الكتاب وجواز نكاح نسائهم والرد على قول الرافضة القائلين بالتحريم مطلقاً	٢١٨-٢١٣ / ٣٥
إقرار من دخل من عبدة الأوثان في دين أهل الكتاب بعد النسخ والتبديل بالجزية والقول بحل طعامه وذبائحه ونسائه	٢٣٣-٢٢٤ / ٣٥
ذبائح بني تغلب وأقوال الصحابة في المسألة	٢٢٤-٢١٩ / ٣٥
المجوس لا تحل ذبائحهم ولا تنكح نساؤهم	١٨٧ / ٣٢
مسألة التداوي بالمحرم	٢٧٦-٢٦٥ / ٢٤

كتاب

الصيد والذبايح

اختيارات شيخ الإسلام

المسألة	الموضع
اختياره أن الصيد إذا جرح وغاب فهو مباح	٣٢٩/٢١

ما حكى فيه الخلاف ورجح

المسألة	الموضع
مسألة إذا جرح الصيد وغاب هل يباح؟	٣٢٩/٢١
مسألة لعاب الكلب إذا أصاب الصيد	٦٢٠/٢١

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

المسألة	الموضع
ذكره الخلاف في ريق الكلب في الصيد	٢٦،٢٥/١٩

كتاب الإيمان

تعريفات

١٣٩/٢٩	تعريف اليمين
٣٣١/٣٥	لفظ اليمين
٣٢١، ٢٥٢/٣٥	تعريف تحلة الأيمان
٢٩١/٣٥	تعريف المعاينة في الحلف
٢٥١/٣٥	تعريف الحنث في الأيمان

اختيارات شيخ الإسلام

المسألة	الموضع
لا يسوغ الحلف بغير الله من الأنبياء والملائكة ولا تنعقد باتفاق العلماء ولا كفارة فيها	١/ ١٤٠، ٢٠٤، ٢٨٧، ٣٠٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٢٧/ ٣٤٩، ٣٥٠، ٣١/ ٢٩٦، ٣٣/ ٦٨، ٣٥/ ٢٤٣
ترجيحه أن من حلف على يمين يظنه كما حلف عليه فبان بخلافه فهو لغو	١٥/ ٤٥٢، ١٩/ ٢١٠، ٥٣٩، ٣٣/ ٢٢٧-٢٣١، ٢٣٧
اختياره أن من حلف على شيء يعتقد أنه حلف عليه فبين بخلافه لا يحنث	٢١٠/ ٣٣

المسألة	الموضع
ترجيحه أن من حلف أن لا يفعل ففعل ناسيًا أو مخطئًا أو جاهلاً أنه المحلوف عليه لم يحنث بذلك	١٥/٤٥٢، ٢٠/٥٧٠، ٢١/٤٧٨، ٣٣/١٦٢، ٢٤٢، ٢٠٨
ترجيحه أن الإقسام على الله بمخلوق منهى عنه عند جماهير العلماء	١/٢٢٢، ٣٣٧، ٢٤/٣٢٩، ٣٣٦
القسم بالمخلوقات لا يجوز على المخلوق فكيف على الخالق؟	١/٢١١
قدر الصالحين عند ربهم لا يقتضي إجابة الدعاء إذا سئل الله بجاههم	١/٢١١، ٢١٢
ترجيحه أن من قال: أسألك بكذا سؤالاً لا حلفاً فلا كفارة على واحد منهما	١/٣٤٥
ترجيحه أنه لا كفارة على من سأل بالله ولم يجب سؤاله	١/٢٠٦
اختياره أن كل يمين من أيان المسلمين فيه الكفارة	١٩/٢٨٤، ٢٤/٣٦، ٣٣/١٦١
ترجيحه أن تحريم الحلال على النفس يمين	١٤/٤٥٠
اختياره أن من حلف بالظاهر أو الحرام وحنث أجزأته الكفارة	٣٣/١٦٠، ١٦١
اختياره أن من قال لزوجته: كلما حللت لي حرمت علي لا تحرم عليه	٣٣/٢٤٦، ٢٤٧

المسألة	الموضع
مسألة من حلف بالحرام كأن يقول: أنت علي حرام فعليه كفارة يمين	١٦٧/٣٣
اختياره أن من حلف بقوله: الحل علي حرام إن فعل كذا وليس غرضه تحريم الحلال عند الفعل فعليه كفارة يمين	٣٢٠/٣٥
اختياره أن من حلف بما يلتزمه الله كالحلف بالنذر والظهار يمين منعقدة	٢٧٧/٣٥، ١٢٦/٣٣ ٣٢٥
ترجيحه أن من حلف على غيره ولم يبر قسمه فالكفارة على الحالف	٢٠٦/١
ترجيحه أن من قال: أقسمت عليك بالله لتفعلن أو والله لتفعلن فلم يبر لزم الحالف الكفارة	٣٤٦/١
ترجيحه أن من قال: (بالله افعل كذا) ولم يفعل لا كفارة فيه على الاثنين	٣٤٦، ٣٤٥/١
ترجيحه أنه إذا لم يُعرف ما نواه الحالف رجع إلى سبب يمينه	٣٣٩/١٣
ترجيحه أن من حلف ليتزوجن لا يَبْرَ إلا بالعقد والدخول	٩٧/١٤
ترجيحه أن من حلف لا يتزوج حنث بمجرد العقد	٩٧/١٤
اختياره أن اليمين المطلقة محمولة على حال القدرة لا على حال العجز	١٩/٣٠

المسألة	الموضع
اختياره أن من حلف أن يقضي دينه في وقت معلوم فعجز فلا شيء عليه	١٩، ١٨ / ٣٠
ترجيحه أن من حلف على شيء لا يجب عليه أن يفعله، بل قيل يجوز له أن يكفر عن اليمين ولا يفعل المحلف عليه	٨١ / ١
اختياره أن من أكره على اليمين لا ينقذ يمينه ولا حنث فيها	٢٣٧، ٢٣٦ / ٣٣
اختياره أن من حلف على جاريته أن لا يطأها بحال حنث إذا وطئها	٢٣٦ / ٣٣
اختياره أن من حلف على جاريته أن لا يطأها بملك فله أن يتزوجها ويطأها	٢٣٦ / ٣٣
اختياره أن من حلف على زوجته أن لا يطأها ستة أشهر فإذا انقضت المدة فله وطؤها ولا شيء عليه	٢٣٥ / ٣٣
اختياره أن من حلف على شيء ثم تبين أن المحلف عليه غير قادر على الفعل لا يحنث	٢٢٨ / ٣٣
اختياره أنه لا حنث على رجل حلف على شيء باعتقاده وتبين له خلاف ذلك	٣٤٨، ٣٤٧ / ٣٥
اختياره أن من حلف على شيء فألزمه السلطان بخلافه لا يحنث	٢٢٧ / ٣٣

المسألة	الموضع
الخلاف واقع في الحلف بالطلاق والعتاق كما هو واقع في الحلف بالنذر في اللجاج والغضب	٢٦٤ / ٣٥
اختياره أن الأيمان التي يحلف بها تكون تارة بصيغة القسم وتارة بصيغة الجزاء	٢٤٤ / ٣٥
اختياره أن المقدم في صيغة القسم مؤخر في صيغة الجزاء والمؤخر في صيغة الجزاء مقدم في صيغة القسم والشرط المثبت في صيغة الجزاء منفي في صيغة القسم	٢٤٥ / ٣٥
اختياره أن صيغة التعليق التي تسمى «صيغة الشرط وصيغة المجازاة» تنقسم إلى ستة أنواع	٢٤٦ / ٣٥
اختياره أن موجب صيغة القسم مثل موجب صيغة التعليق وأن كل نذر فهو يمين فقول الناذر: الله علي أن أفعل بمنزلة قوله: أحلف بالله لأفعلن	٢٥٨ / ٣٥
اختياره أنه متى كان الشرط المقصود في الحلف حصًا على فعل أو منعًا منه أو تصديقًا لخبر أو تكذيبًا كان الشرط مقصود العدم هو وجزاؤه كنذر اللجاج والحلف بالطلاق على وجه اللجاج والغضب	٢٥٠ / ٣٥
اختياره أن الحالف يقصد الحض على فعل أو المنع منه ثم إذا علق ذلك الفعل بالله أجزأته الكفارة وأنها لا تجزئه إذا علق به وجوب عبادة أو تحريم مباح بطريق الأولى	٢٥٧ / ٣٥

المسألة	الموضع
اختياره أن الحالف إذا قال: إن لم أفعل كذا فعلي الحج أو الطلاق وليس يقصد التزام الحج أو الطلاق وإنما قصده الحض على ذلك الفعل أو المنع لا ثبوت أحدهما ولا ثبوت سببه لم يجب أن يلزمه الحكم	٢٨٩/٣٥
اختياره أنه إذا حلف على ترك واجب أو فعل محرم فلا يجوز الوفاء وتجب الكفارة عليه	٢٥٨، ٢٥٣/٣٥
اختياره أن من حلف بالعتق لزمته كفارة يمين	٢١٩، ١٦١/٣٣
اختياره أنه قبل أن تشرع الكفارة كان الحالف لا يحل له الوفاء بيمينه ولا كفارة له ترفع عنه مقتضى الحنث بل يكون عاصيًا معصية لا كفارة فيها سواء وفى أو لم يف	٢٥٣/٣٥
اختياره أن ما كان واجبًا بدون اليمين فاليمين تقويه - ولو أكره عليها - وأنه لا يرخص لهم الحنث في هذه الأيمان بدعوى الإكراه	١١/٣٥
اختياره عدم جواز مخالفة ما يجب الوفاء به من العقود وإن لم يحلف عليها	١٠/٣٥
اختياره أن من حلف على شيء ثم زال السبب الذي حلف لأجله له أن يعود	٢٣٠، ٢٢٦/٣٣

المسألة	الموضع
اختياره أن من فعل ما حلف عليه متأولاً أو مقلداً لمن أفتاه أو مقلداً لعالم معين أو مجتهداً مصيباً أو مخطئاً لا يحنث	٢٠٩ / ٣٣
اختياره أنه إذا خالع وفعل المحلوف عليه معتقداً أن الفعل بعد الخلع لم تتناوله يمينه لم يحنث	٢٠٩ / ٣٣
اختياره أن اليمين الغموس إذا كانت في النذر أو الطلاق أو العتاق وقع المعلق به ولم ترفعه الكفارة بخلاف اليمين في المستقبل	٢٧٦ / ٣٥
اختياره أن اللجاج باليمين أعظم إثماً من الكفارة وأن هذا عام في جميع الأيمان	٢٧٨ / ٣٥
اختياره أن اليمين أو النذر في المعصية أو قطيعة الرحم لا يلزمه ما في اليمين والنذر من الإيجاب والتحريم ولا وفاء عليه وإنما عليه الكفارة	٢٨١، ٢٨٠ / ٣٥
اختياره أن كل ما ينفع فيه الاستثناء في الحلف ينفع فيه التكفير وأن كل ما ينفع فيه التكفير ينفع فيه الاستثناء	٢٨٦، ٢٨٣ / ٣٥
اختياره أنه إذا قال: أحلف بالله لأفعلن إن شاء الله، فإن المشيئة تعود عند الإطلاق إلى الفعل المحلوف عليه	٢٨٥ / ٣٥

المسألة	الموضع
اختياره أن جميع الأيمان التي يحلف بها يدخل في قوله ﷺ: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها» وقوله: «من حلف على يمين فقال: إن شاء الله فلا حنث عليه» إذ كلاهما لفظ واحد والحكم فيهما من جنس واحد وهو رفع اليمين إما بالاستثناء وإما بالتكفير	٢٨٣ / ٣٥
اختياره أن إيقاع الطلاق والعتاق لا يدخل في قول النبي ﷺ: «من حلف على يمين فقال: إن شاء الله فلا حنث عليه» بل يدخل فيه الحلف بالطلاق والعتاق وأن الحلف بهما كالحلف بالصدقة والحج وأن ذلك معلوم بالاضطرار عقلاً وعرفاً وشرعاً	٢٨٥، ٢٨٤ / ٣٥
اختياره أن الحلف بالطلاق لا يلزم منه وقوع الطلاق وإنما تجزئه الكفارة	٣٠٤، ٢٩٧، ٢٩٦ / ٣٥
اختياره أن الحلف بالنذر والطلاق ونحوهما من أحكام الله من الإيجاب أو التحريم هو حلف بصفات الله	٢٧٣ / ٣٥
اختياره أنه لا يجوز حمل كلام الحالف أو المحلوف عليه خلاف ما قصدوه وخلاف ما يدل عليه الكلام في عرف الناس وعاداتهم	٢٩١ / ٣٥

المسألة	الموضع
اختياره القول بالتسوية بين الحلف بالنذر والحلف بالطلاق والعتاق في اللجاج والغضب وأنه تجزئه الكفارة وهو مخير بين الوفاء والتكفير	٣٥/٢٦٦-٢٧٠، ٣٠١، ٣٠٦، ٣٠٢
اختياره أنه لا يحسن الاستثناء في قوله لغيره: بالله افعل، وأنه لا كفارة فيه لعدم المخالفة، فإنه طلب محض	٣٥/٣٠٧، ٣٠٨
اختياره أنه لو قال: لأفعلن كذا إن شاء الله وغرضه تعليق الإخبار فهذا لا حنث عليه ولا كفارة	٣٥/٣٠٩
اختياره عدم جواز مخالفة ما كان حالاً عليه من فعل ما أمر الله به ورسوله	٣٥/١٠
اختياره أنه من قال: إن فعل كذا فهو بريء من الله ورسوله وفعل المحلوف عليه لم يكفر	٣٢/٩١
اختياره أنه إن كان السبب أعم من اليمين عمل به عند من يرى السبب	٣٢/٨٧
اختياره أن التخيير في الحنث في الحلف بالطلاق على التراخي ما لم يوجد منه ما يدل على الرضا بأحدهما	٣٥/٣٠٤، ٣٠٥
اختياره أنه إن كان التخيير بين الوجوبين تعين بالقول وإن كان بين الفعلين تعين بالفعل وإن كان بين الفعل والحكم تعين الحكم بالقول وتعين الفعل بالفعل فيمن حنث في اليمين بالطلاق أو النذر	٣٥/٣٠٧

المسألة	الموضع
اختياره أن لفظ «اليمين» في قوله تعالى: ﴿عَقَدْتُمُ الْاَيْمَنَ﴾ يشمل كل يمين اليمين بالله، بالنذر، الطلاق، العتاق، تحريم الحلال على النفس، الظهار	٢٨١-٢٧٩، ٢٧١/٣٥
اختياره أن تحريم الحلال يمين وليس يمينًا بالله	٢٧٢/٣٥
اختياره أن كل يمين توجب امتناعه من الفعل فقد حرمت عليه الفعل تحريمًا شرطيًا لا شرعيًا	٢٧٢/٣٥
اختياره أن الحالف إذا سكت سكوتًا طويلاً ثم وصله باستثناء أو وصف أو عطف لم يؤثر في يمينه	١١٠/٣١
من ادعى على أحد أنه غرّه له أن يحلف أنه ما غره	١٧٢/٣٢
اختياره أن كل ما كان من أيمان المسلمين كالحلف باسم الله أو الطلاق أو العتاق أو الحرام أجزاء فيه الكفارة	٢٩٦/٣١
اختياره تضعيف قول من يقول: إن هناك أيمانًا منعقدة غير مكفرة	٢٩٦/٣١
اختياره عدم جواز الحلف كذبًا لدفع الظلم	٣٩٤/٣٠
اختياره أنه لو قال: لأفعلن كذا إن شاء الله وكان غرضه تعليق الإرادة أن هذا لا يصح أن يكون مريدًا ولا ترتفع الكفارة بهذا وإن كان صح يمينه	٣٠٩/٣٥
اختياره أنه لو قال: لأصومن غدًا إن شاء الله من رمضان فهذا لا يقدح ولا حنث، ويرفع عنه الكفارة	٣٠٩/٣٥

المسألة	الموضع
اختياره أن التملك في إطعام كفارة اليمين لا يجب وأن الإطعام أولى من التملك لأنه قد يبيع ما أعطيته ولا يأكله	٣٥٣/٣٥
اختياره أنه إذا جمع عشرة مساكين وعشاهم خبزاً وأدماً من أوسط ما يطعم أهله أجزأه ذلك	٣٥٢/٣٥
اختياره أن أوسط ما يطعم أهله يرجع إلى عرف الناس وعاداتهم	٣٥٠/٣٥، ١١٤/٢٦ ٣٥٢، ٣٥١
اختياره أنه لو حلف رجل بالمشي إلى مكة يجزيه كفارة يمين	٣٢٧/٣٥
اختياره أنه لو حلفت أم على ولدها أن لا يصلح زوجته وإن صالحها ما ترجع تكلمه، فعلها كفارة يمين ويجوز له أن يكفر عنها بإذنها - الابن أو زوجته -	٣٤٨/٣٥
اختياره وجوب تفرقة هدي النذر في الحرم دون ما هو نسك ليظهر تحقيقه بتسميته هدياً وهو الإهداء إلى الكعبة	٣٢٢/٣٥
اختياره أنه إذا حلف رجل أنه من حين عقل لم يفعل الذنب وكان قد فعل الذنب وله ٢٠ سنة ونوى بقلبه أنه لم يفعله من حين بلغ فهذا ينظر إلى مراده	٣٢٤/٣٥
اختياره أن اليمين إذا كانت على مستقبل يلزمه الكفارة	١٢٧/٣٣

المسألة	الموضع
مسألة أن من حلف على ماض أو حاضر قصده به الخبر لا الحض والمنع وكان يعلم صدق نفسه	١٢٧/٣٣
اختياره أن من يقول: لله علي أن أفعل كذا يقصد به اليمين فهو يمين	٢٦/٣٣
اختياره أن اليمين بالله منعقدة فيها الكفارة إذا حث	١٢٥،٦٨/٣٣
اختياره أن اليمين المعقودة لله بقصد الحض أو المنع يمين مكفرة إذا حث فيها كغيرها من الأيمان	٥٠/٣٣
اختياره أن الأيمان المغلظة لا تحرم حلالاً ولا تحل حراماً	١٤٥/٣٣
اختياره أن من حلف على شيء ثم حلف مرة أخرى وقيده لم تنقيد يمينه الأولى بالثانية	١١١،١١٠/٣١
مسألة اختياره من فعل المحلوف عليه بنفسه أو وكيله حث	٣٧/٣٢

ما حكى فيه الإجماع

المسألة	الموضع
نقله الإجماع أن الحلف بالمخلوقات لا تنعقد ولا كفارة بالحنث فيها	٢٩٠،٢٨٦،١٤٠/١ ٥٠٦/١١،٣٣٦،٣٣٥ ٦٢،٥٩،٤٨،٤٧/٣٣ ٢٤٣/٣٥،١٤٢،١٢٢،٦٨

المسألة	الموضع
الإقسام على الله بالكعبة والمشاعر منهي عنه باتفاق العلماء	٢٢٢/١
نقله الاتفاق على أن من حلف على شيء يعتقد أنه لا إثم عليه	٢١٠/١٩
نقله الإجماع على أن المرأة لو فعلت المحلوف عليه بعد البينونة وانقضاء العدة لا يحنث الرجل	٢٠٩/٣٣
الاتفاق على أنه إذا كان المحلوف عليه ترك واجب أو فعل محرم أنه لا يجوز الوفاء به	٢٥٣/٣٥
الإجماع على مشروعية الكفارة إذا حلف ليفعلن مباحاً أو ليركه أو فعل مكروه أو ترك مستحب	٢٥٣/٣٥
الاتفاق على أن النذر والطلاق والعتاق لو جرى على لسانه بغير قصد لم يلزمه شيء	٢٨٩/٣٥
إجماع السلف على أن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا﴾ تعني أنكم لا تجعلوا الله مانعاً لكم إذا حلفتكم به البر والتقوى والإصلاح بين الناس بأن يحلف الرجل أن لا يفعل معروفاً مستحباً أو واجباً أو ليفعلن مكروهاً أو حراماً	٢٧٧/٣٥
اتفقوا على أنه يرجع في اليمين إلى نية الحالف إذا احتملها لفظه ولم يخالف الظاهر أو خالفه وكان مظلوماً	٨٦/٣٢

المسألة	الموضع
نقله الإجماع على أن من قيد يمينه بوصف أو قيد متصلًا بيمينه تقيدت به	١١١/٣١
نقله الإجماع أن من حلف بأي لغة انعقدت يمينه ووجب عليه الكفارة إذا حنث	٢٠٨/٣٤
نقله الإجماع على أن من حلف يمينًا غموسًا كاذبًا أثم	١٢٨/٣٣
نقله الإجماع على أن من حلف بالكفر والإسلام لا يلزمه كفر ولا إسلام	١٣٧/٣٣
نقله الإجماع على أن اليمين بالله منعقدة	١٣٦، ١٢٥ / ٣٣، ٤٧، ٦١، ٦٨
نقله الإجماع على أن الحلف على الحض والمنع والتصديق والتكذيب يمين	١٩٧/٣٣

ما حكى فيه الإجماع عن غيره

المسألة	الموضع
الحلف بالمخلوقات حرام وقد حكى إجماع الصحابة على ذلك	٢٠٤/١

ما حكى فيه الإجماع ونقضه

المسألة	الموضع
مسألة الإجماع على وقوع طلاق من حلف بالطلاق ثم حنث في يمينه	٢١٦/٣٣
نقل أبي إسحاق الجوزجاني أن الطلاق والعتق لا يحلان في هذا محل الإيمان وأنه محل اتفاق لا خلاف فيه	٢٦٠/٣٥

ما حكى فيه الخلاف ورجح

المسألة	الموضع
مسألة إذا لم يُعرف نية الحالف	٣٣٩/١٣
مسألة إذا حلف على ماض أو حاضر قصده به الخبر لا الحض والمنع وكان يعلم صدق نفسه	١٢٧/٣٣
الخلاف فيمن قال: لأصومن غداً إن شاء الله من رمضان هل ينفعه الاستثناء في رفع الكفارة؟	٣١٠، ٣٠٩/٣٥
مسألة إذا قال: لله علي أن أفعل كذا وقلنا إنه يمين هل يلزم الحالف ما التزمه؟	١٢٦/٣٣
الخلاف فيما إذا تكلم بالطلاق أو العتاق أو النذر مكرهاً هل يقع عليه حكمهما؟	٢٨٩/٣٥

المسألة	الموضع
الخلاف في كون تحريم الحلال يمينًا مكفرة	٢٧٢ / ٣٥
الخلاف في اليمين هل تقتضي إيجابًا وتحريمًا ترفعه الكفارة؟	٣٣٢ / ٣٥
الخلاف في رجل حلف بالمشي إلى مكة هل يلزمه المشي أم يلزمه كفارة يمين؟	٣٢٧ / ٣٥
الخلاف فيما إذا حلف بالنذر والظهار والحرام والطلاق والعتاق والكفر وحنث	٣٢٥، ٣٢٤ / ٣٥
الخلاف في اليمين بالطلاق والعتاق في اللجاج والغضب هل يقع الطلاق والعتاق أم تجزئه الكفارة؟	٢٥٩-٢٦٦، ٢٩٦، ٢٩٧ / ٣٥
الخلاف فيمن اختار الطلاق في التخيير لمن حنث في اليمين بالطلاق أو اختار فعل المندور لمن حنث في يمين النذر هل يقع من حين الاختيار أم من حين الحنث؟	٣٠٧، ٣٠٦ / ٣٥
مسألة من حلف بالطلاق على أمر ثم حنث في يمينه هل يقع الطلاق؟	٢١٥ / ٣٣
من حلف بالطلاق على شيء ولم يحنث هل يقع به الطلاق؟	٢١٦ / ٣٣
مسألة إذا خالع وفعل المحلوف عليه معتقدًا أن الفعل بعد الخلع لم تتناوله يمينه	٢٠٩ / ٣٣

المسألة	الموضع
مسألة من فعل ما حلف عليه متأولاً أو مقلداً لمن أفتاه أو مقلداً لعالم معين أو مجتهداً مصيباً أو مخطئاً	٢٠٩/٣٣
الخلاف في أن موجب صيغة القسم مثل موجب صيغة التعليق وأن كل نذر فهو يمين	٢٥٨/٣٥
مسألة إذا حلف بما يلتزمه الله كالحلف بالنذر والظهار والحرام هل ينعقد؟	١٣٦/٣٣
مسألة إذا حلف بالظهار أو الحرام وحنث هل تجزئه كفارة ظهار أم كفارة يمين؟	٣٣/٧٤، ٧٥، ١٦٠، ١٦١
مسألة إذا حلف بالظهار والحرام وحنث في يمينه	٧٥، ٧٤/٣٣
مسألة إذا قال: الله علي أن أفعل كذا يقصد به اليمين	١٢٦/٣٣
مسألة حكم الحلف بالمخلوقات	٣٣٥، ٢٠٤/١
الخلاف في أن الحلف بالمخلوقات محرم أو مكروه كراهة تنزيه	٢٤٣/٣٥
مسألة الحلف بالنبي ﷺ وغيره من الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَام	١٤١، ١٤٠/١ ٣٥٠، ٣٤٩/٢٧
مسألة انعقاد اليمين بالنبي ﷺ	٣٣٥/١
مسألة سؤال الله بجاه المخلوق	٢١٢، ٢١١/١
مسألة الإقسام على الله بالمخلوق	٢٢٢/١
مسألة هل كل يمين فيه الكفارة؟	٣٦/٢٤، ٢٨٤/١٩ ٢٩٦/٣١

المسألة	الموضع
مسألة إذا حلف بالنذر كأن يقول: «إذا فعلت كذا فعلي الحج»	٢٥٤/٣٥، ٤٥/٣٣
الخلاف فيما لو استثنى في الحلف ونوى عوده إلى الحلف بأن يقصد إن شاء الله أن أكون حالفًا	٢٨٦، ٢٨٥/٣٥
الخلاف في كون الاستثناء في الحلف فيما فيه حكم الكفارة	٢٨٦، ٢٨٣/٣٥
الخلاف في دخول الحلف بالنذر والطلاق والعتاق في أحاديث الاستثناء كقوله ﷺ: «من حلف على يمين فقال: إن شاء الله فلا حنث عليه»	٢٨٧، ٢٨٤-٢٨٢/٣٥
الخلاف في تقدير أوسط ما يطعم أهله في كفارة اليمين	٣٥٢، ٣٥١/٣٥
الخلاف في تحديد مقدار ما يطعم في كفارة اليمين	٣٥٠، ٣٤٩/٣٥
الخلاف في وجوب «الأدم» في كفارة اليمين	٣٥١/٣٥
الخلاف في مسألة الطعام والتملك في كفارة اليمين	٣٥٢/٣٥
مسألة الحلف على شيء يعتقده ثم تبين خلافه هل يقع طلاقه؟	٣٤٨/٣٥، ٢٠٦/٢٠
إشارته للخلاف في مسألة من فعل المحلوف عليه ناسيًا	٢٠٨/٣٣، ٤٧٨/٢١

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

المسألة	الموضع
مسألة الحلف بالأنبياء	١٣٦، ١٢٥، ٤٨، ٣٦ / ٣٣
مسألة هل يجوز الحلف بالنبي ﷺ؟	٣٥٠، ٣٤٩ / ٢٧
حكاية الخلاف فيمن حلف لا يتكلم أو ليتكلمن وقرأ قرآنًا في الصلاة هل يحنث أم لا؟	٤٦١ / ١٢
مسألة إذا كرر اليمين المكفرة مرتين أو ثلاثًا على فعل واحد فهل عليه كفارة واحدة أو كفارات؟	٢١٩ / ٣٣
مسألة قول القائل: لا والله، أو بلى والله هل هو لغو يمين؟	٢١٢ / ٣٣
مسألة من سبق لسانه بلغو اليمين على شيء مستقبل	٢١٢ / ٣٣
الخلاف في يمين المكره بغير حق ونقله كلام الجمهور	١١ / ٣٥
الخلاف في أن الحلف بالنذر فيه التخيير بين التكفير وبين فعل المنذور	٢٤٣ / ٣٥
الخلاف فيمن حلف بالنذر مثل أن يقول: إن فعلت كذا فعلي الحج هل تجزئه كفارة اليمين؟	٢٥٣ / ٣٥
الخلاف فيمن إذا حلف أنه لا يحلف مثل أن يقول: والله لا أحلف بطلاقك أو إن حلفت بطلاقك فعبدني حر ونحو ذلك مما فيه معنى الحض أو المنع هل هو حالف أم لا؟	٢٤٧ / ٣٥

المسألة	الموضع
الخلاف في وجوب الكفارة لمن حلف على ترك واجب أو فعل محرم	٢٥٣/٣٥
الخلاف فيمن قال: أيمان المسلمين تلزمني إن فعلت كذا	٢٤٣/٣٥
الخلاف في كون الحلف بقوله: «هو يهودي أو نصراني إن لم يفعل ذلك» يمين بمنزلة قوله: والله لأفعلن	٢٧٦-٢٧٤، ٢٤٢/٣٥
الخلاف عند القائلين بأن تحريم الحلال يمين مكفرة: إما كفارة كبرى وإما صغرى	٢٧٢/٣٥
إشارته إلى الخلاف في «الحرام» هو طلاق أو يمين أو غير ذلك	٨٢/٣٢
إذا حلف ليفعلن اليوم كذا ومضى اليوم أو شك في فعله هل يحنث؟	٨٦/٣٢
هل يرجع إلى سبب اليمين وسياقها وما هيجهها؟	٨٧/٣٢
إن كان السبب خاصاً فهل يقصر اليمين عليه أم لا؟	٨٧/٣٢
إن حلف على معين يعتقد على صفة فتبين بخلافها	٨٧/٣٢
رد اليمين هل هو كالإقرار أو كالبيئة؟	٣٢٠/٣١
مسألة هل اليمين الغموس يُكفر؟	١٣٩/٣٤، ١٢٨/٣٣ ٣٢٦-٣٢٤/٣٥

المسألة	الموضع
الخلاف في أن اليمين الغموس - بقوله: هو يهودي أو نصراني إن فعل كذا - في النذر أو الطلاق أو العتاق هل يقع الكفر بذلك؟	٢٧٦ / ٣٥
مسألة الكفارة في اليمين المنعقدة لغير الله	٤٨ / ٣٣
الخلاف في جواز تكفير الأيمان قبل الحنث	٢٥٢ / ٣٥

ما وافق فيه الجمهور

المسألة	الموضع
موافقته قول الجمهور أنه لو حلف رجل بالمشي إلى مكة أنه يجزيه كفارة يمين	٣٢٧ / ٣٥
موافقته لقول عامة العلماء بوجوب الكفارة على من حلف على ترك واجب أو فعل محرم	٢٥٣ / ٣٥
موافقته قول جمهور الصحابة والتابعين أن الحلف بالطلاق والعتاق يدخل في حديث الاستثناء: «من حلف على يمين فقال: إن شاء الله فلا حنث عليه»	٢٨٤ / ٣٥
موافقته قول الجمهور أنه إذا تكلم بالطلاق أو العتاق أو النذر مكرهاً أنه لا يلزمه حكمها	٢٨٩ / ٣٥
موافقته قول الجمهور فيمن قال: إن أكلت أو شربت فعلي أن أعق عبدي أو أن أطلق امرأتي فإنه تجزئه كفارة اليمين	٣٠١، ٢٥٤ / ٣٥

المسألة	الموضع
مسألة من حلف على زوجته أن لا يطأها ستة أشهر	٢٣٥ / ٣٣
مسألة من حلف على شيء يعتقد أنه فبان خلافه	٢٣٧ / ٣٣
تحريمه للحلف بالمخلوقات	٢٠٤ / ١
الإقسام على الله بمخلوق منهي عنه عند جماهير العلماء	٢٢٢ / ١

ما حكم عليه بالبدعية

المسألة	الموضع
نقله أن اليمين بالطلاق بدعة محدثة في الأمة	٢٩٠، ٢٦٤، ٢٥٩ / ٣٥
الحكم ببدعية أيمان البيعة التي استحدثها الحجاج ابن يوسف	٢٩٠، ٢٤٤، ٢٤٣ / ٣٥
من أقسم بالمخلوق على الله أو سأل الله به فهو ضال ومبتدع	٣١٢، ٢٨٧ / ١

ما حكم عليه بالشذوذ

المسألة	الموضع
مسألة انعقاد اليمين بالنبي ﷺ	٣٣٥ / ١

أبحاث

المسألة	الموضع
معنى اليمين في كتاب الله وسنة رسوله وفي لغة العرب	٣٤٢-٣٢٨/٣٥
لفظ «اليمين» في الأدلة الشرعية يشمل كل يمين	٢٨٩-٢٧١/٣٥
أنواع الأيمان التي يحلف بها المسلمون والفرق بينها	٢٤٤-٢٤٢/٣٥
اليمين بالطلاق والعتاق في اللجاج والغضب	٣٠٧-٢٥٨/٣٥
أقسام صيغة التعليق التي تسمى صيغة الشرط وصيغة المجازاة في الحلف	٢٥٠-٢٤٦/٣٥
مشروعية تحلة الأيمان	٢٥٣-٢٥٠/٣٥
الجواب على الفروق التي ذكرها الفقهاء بين الحلف بالنذر والطلاق في اللجاج والغضب وأنها لا تؤثر	٣٠٤-٣٠١/٣٥
الاستثناء في القسم الخبري المحض والقسم الطلبي المحض	٣١٥-٣٠٧/٣٥

باب النذور تعريفات

٦٥٠ / ٢٨	تعريف النذر
٢٤٨ / ٣٥ ، ١٩٨ / ٣٣ ٢٧٨ ، ٢٤٩	تعريف نذر اللجاج والغضب
١٩٩ / ٣٣	تعريف نذر التبرر

اختيارات شيخ الإسلام

المسألة	الموضع
اختياره أن من نذر صلاةً في مكان بعينه إن كان في تعيين المكان قرينة وجب الوفاء به	٦٢ ، ٦١ / ٣١
اختياره أنه لا يجب السفر إلى مكان غير المساجد الثلاثة إذا نُذر ذلك إذا كانت البقعة هي المقصودة	٤١ / ٣١ ، ٢٢٠ ، ٢١ / ٢٧
ترجيحه أنه من نذر السفر لمسجد قضاء لا يجب عليه الوفاء به	٤٧٠ / ١٧
اختياره أن تعيين بقعة معينة من المسجد بالنذر لا تتعين وسائر المسجد يغني	١٩٩ / ٢٢
ترجيحه وجوب الوفاء بالنذر بالصلاة في مسجد المدينة وبيت المقدس	٢١ ، ٧ ، ٦ / ٢٧ ، ٤٧٠ / ١٧ ٢٣٣ / ٣١ ، ١٨٦ ، ٣٢ ، ٢٧

المسألة	الموضع
اختياره أن من نذر عبادة في مكان لتعينه مزية في الشرع لزوم الوفاء به وإن لم يكن له مزية لم يتعين المكان بالنذر	٥١،٥٠ / ٣١
النذر لله يجب الوفاء به إذا كان في طاعة	١ / ١١، ٨١ / ١١، ٤٥٠ ٢٢ / ١٩٩، ٢٧ / ٧، ٢٠ ٢١، ٢٩ / ١٦٢ ٣١ / ٣٠، ٣٣ / ١٢٣
اختياره أن نذر التبرر يجب الوفاء به	١٩٩ / ٣٣
ترجيحه أن نذر المباح أو المكروه أو المحرم لا يجب الوفاء به	١١ / ٤٥٠، ٥٠٤ ٢٢ / ١٩٩، ٢٥ / ٢٧٦ ٢٧ / ٨، ٢٠، ٧٧ ٣١ / ٣٠
اختياره أن من حلف بالنذر مثل أن يقول: إن فعلت كذا فعليّ الحج أنه مخير بين الوفاء بنذره وبين كفارة يمين وأنه تجزئه الكفارة	٣٣ / ٢٢٠، ٣٥ / ٢٥٤ ٣٠١، ٣٠٥
اختياره أن من قال: إن فعلت كذا فعبدي أحرار يجزئه كفارة يمين	٣٣ / ١٦١، ٢١٩
اختياره أن من قال: إن فعلت كذا فعبدي حر أو امرأتي طالق إن شاء الله نفعه الاستثناء	٣٣ / ١٩٢

المسألة	الموضع
مسألة حكم النذر	١١/٢٩، ٥٠٥/١٦١، ٣٥٤/٣٥
ترجيحه أن نذر ما وجب بالشرع يكون واجباً من وجهين وتاركه أشد عقوبة	٢٠/١٥٥، ٣٥/٣٤٥، ٣٤٦
اختياره أنه إن قالت امرأة: جعلت بردي هدياً إن لبسته، إن كان قولها في غضب فهي حالفة لا ناذرة وعليها كفارة يمين	٣٤٠/٣٥
اختياره أن من نذر فعجز أو شق عليه الوفاء كَفَر	٢٧٧/٢٥
اختياره أن من نذر صوم الاثنين والخميس يجوز له الانتقال إلى صيام يوم ويوم لأنه أفضل كمن نذر صلاة في المسجد الأقصى له فعلها في الحرمين	٢٥/٢٨٩، ٢٩٠
اختياره أنه يُصام عن الميت ما نذر	٢٤/٣١٠
اختياره أن النذر للأشجار والأحجار ونحوها من البدع المنكرة	٢٧/١٣٦، ١٣٧
اختياره أنه يجب بالنذر ما كان واجباً بالشرع	٢٨/٦٥٠
اختياره أن نذر المعصية فيه الكفارة ولا يوفى به	٢٤/٣١٩، ٢٥/٢٧٦، ٣٥/٢٥٨
اختياره أن نذر المباح لا يجب الوفاء به والناذر بخير	٣١/٣٠، ٣٥/٢٥٨
اختياره جواز إبدال المنذورات بأفضل منها	٢٣/٢٩١، ٣١/٢٤٢، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٤٧، ٢٥٢

المسألة	الموضع
اختياره عدم جواز إبدال العبد المعين إذا نذر عتقه	٢٤٢ / ٣١
اختياره أن صرف المنذور لمعصية في قربة مشروعة عمل صالح	٣٥٤ / ٣٥

ما حكى فيه الإجماع

المسألة	الموضع
نقله اتفاق العلماء على وجوب الوفاء بنذر الإتيان للمسجد الحرام لحج أو عمرة	٣٢، ٢٧، ٢١، ٧ / ٢٧ ٣٥٩، ٢٤٦، ٢١٩، ١٨٦
نقله اتفاق المسلمين على أن من نذر المشي إلى مكة للحج والعمرة لزمه ذلك	٣٣٣ / ٢٧
نقله الإجماع على عدم جواز النذر في الأعمال المنهي عنها	٥٠٤ / ١١، ٨١ / ١ ١٤٦ / ٢٧، ٣١٩ / ٢٤ ٥١، ٢٧ / ٣١ ٣٥٤ / ٣٥، ٢٠٣ / ٣٣
النذر لغير الله لا يجب الوفاء به باتفاق المسلمين	٢٨٦، ٨١ / ١
نقله الإجماع على أن النذر الذي يجب الوفاء به ما كان طاعة	٥١ / ٣١
نقله اتفاق العلماء على أن النذر في الأماكن التي يشرك فيها بالله لا يجب الوفاء به	١٣٧ / ٢٧

المسألة	الموضع
نقله اتفاق المسلمين على أنه لو نذر إنسان السفر إلى مكان يعظمه الناس غير المساجد الثلاثة لا يجب عليه	٢٧/١٣٨، ١٨٦، ٢١٩، ٣٣/١٢٥
نقله الاتفاق على أن نذر السفر إلى غير المساجد أو لمجرد زيارة قبر نبي أو صالح لا يلزم الوفاء به	٢٧/٣٣٤، ٣١/٤١، ٣٥/٣٥٩
نقله أنه لم يقل أحد من أئمة المسلمين أن من نذر سفرًا لقبر نبي أو صالح أنه يفي به	٢٧/٢٣١
نقله الإجماع على أن من نذر زيارة قبر النبي ﷺ لا للعبادة لا يف بالنذر	٣٣/١٢٤
نقله الإجماع على أن نذر السفر للمدينة النبوية لا يجب إلا للصلاة في المسجد النبوي	٢٧/٣٣٥
نقله الإجماع على أن من نذر الطلاق لم يلزمه طلاق	٣٣/٢١٧
النذر المعلق بالشرط اتفقوا على أنه إذا كان مقصوده وجود الشرط فإنه يلزمه	٣٢/٨٣
نقله الإجماع على أن من قال: إن شفى الله مريضاً فعلي عتق رقبة لزمه	٣٣/١٣٨
نقله الإجماع على أنه في نذر اللجاج والغضب كأن يقول: هو يهودي إن فعل كذا إذا وجد الشرط لا يتحقق المشروط	٣٣/١٩٩
نقله الإجماع على أن اليهودي لو قال: إن فعلت كذا فأنا مسلم ففعله لم يصير مسلمًا	٣٣/١٣٨

المسألة	الموضع
إذا قال رجل: إن فعلت كذا فعلي إذا عتق عبدي فاتفقوا على أنه لا يقع العتق بمجرد الفعل	٨٥ / ٣٢

ما حكى فيه الخلاف ورجح

المسألة	الموضع
مسألة وجوب الوفاء بنذر السفر إلى المساجد الثلاثة	١٧ / ٤٧٠، ٢٧ / ٢١، ٢٧ / ١٨٦، ٣٣، ٣٢، ٢٧
مسألة من قال: إن فعلت كذا فعبدي أحرار	٢١٩ / ٣٣
مسألة من قال: إن فعلت كذا فعبدي حر أو امرأتي طالق إن شاء الله	١٩٢ / ٣٣
مسألة من قال: إن فعلت كذا فعلي الحج	٢٢٠ / ٣٣
مسألة هل نذر المعصية فيه كفارة؟	٢٤ / ٣١٩، ٢٥ / ٢٧٦، ٢٧٧
مسألة تعيين بقعة من المسجد بالنذر لعمل مشروع هل تتعين بذلك؟	١٩٩ / ٢٢
مسألة من نذر عبادة في بقعة من المسجد بعينها وفعل في غيرها هل يلزمه كفارة؟	١٩٩ / ٢٢
مسألة هل يجوز لمن نذر صيام الاثنين والخميس الانتقال إلى صيام يوم ويوم ولمن نذر صلاة في الأقصى أن يصلّيها في أحد الحرمين؟	٢٥ / ٢٨٩، ٢٩٠

المسألة	الموضع
مسألة هل يشترط لوجوب الوفاء بالنذر أن يكون المنذور من جنس الواجب؟	٧،٦/٢٧
مسألة هل يجب الوفاء بنذر كل طاعة؟	٢٢٠،٢١٩/٢٧
مسألة تفرقة هدي النذر في الحرم	٣٢٢/٣٥
مسألة ما وجب بالشرع إذا نذره العبد أو عاهد الله عليه أو بايع عليه الرسول أو الإمام أو تحالف عليه جماعة هل يقتضي وجوبًا ثانيًا غير الوجوب الثابت بمجرد الأمر الأول؟	٣٤٦،٣٤٥/٣٥
مسألة إبدال المنذور بخير منه	٢٥٣،٢٥٢/٣١

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

المسألة	الموضع
مسألة من نذر السفر إلى المسجد النبوي أو المسجد الأقصى هل يجب الوفاء به أم لا يجب؟	٣٣٤/٢٧، ٢٣٥/١ ٣٥٩/٣٥، ١٢٤/٣٣
مسألة من قال: إن فعلت كذا فعلي الحج أو فعلي الصوم هل عليه كفارة يمين أم عليه الحج والصوم؟	٢٠٧/٣٣
الخلاف فيما إذا نجز فقال: هذا المال صدقة وهذه البدنة هدي وعلي عتق هذا العبد، فهل يخرج عن ملكه بذلك أو يستحق الإخراج؟	٣٠٥/٣٥

المسألة	الموضع
إذا قال: إن فعلت كذا فعلي عتق عبدي هل يجب عليه العتق أم لا؟	٨٥ / ٣٢
مسألة من قال: إن فعلت كذا فعلي أن أعتق هل يلزمه الكفارة إن لم يعتق؟	٢٠٠ / ٣٣
مسألة من نذر أن يطلق هل عليه كفارة؟	٢١٧ / ٣٣
مسألة وجوب الكفارة على من لم يوف بنذره	٤٩ / ٣٣، ٤٥٠ / ١
النذر المعلق بالشرط ولم يكن مقصوده وجود الشرط هل يجزيه الوفاء أم يتعين عليه كفارة يمين؟	٨٤ / ٣٢
مسألة لو نذر إنسان صلاة فمات هل تفعل عنه؟	٢٠٣ / ٣٠
مسألة الأكل من هدي النذر	٣٢٢، ٣٢١ / ٣٥
مسألة هل في عدم الوفاء بنذر المباح كفارة؟	٣٠ / ٣١
من نذر معصية لله هل فيه بدل أو كفارة يمين أم لا؟	١٩٩ / ٢٢، ٨٢ / ١ ٥١ / ٣١، ٧٧ / ٢٧ ٣٥٤ / ٣٥
الخلاف في نذر اليمين والتبرر إن كان معصية كامراً نذرت أن تنحر ابنها عند الكعبة في أمر إن فعلته ففعلت ذلك الأمر	٣٤٥-٣٤٣ / ٣٥
مسألة إذا قال: إن فعلت كذا فعلي عتق رقبة وقصده أن لا يفعله	١٣٨ / ٣٣
مسألة إذا قال: إن فعلت كذا فأنا يهودي ففعله	١٣٧ / ٣٣

ما وافق فيه الجمهور

المسألة	الموضع
اختياره لزوم الوفاء إذا نذر السفر للمسجد النبوي أو بيت المقدس	١٨٦، ٢٧، ٢١ / ٢٧
ترجيحه أن من نذر السفر لمسجد قباء لا يجب عليه الوفاء به	٤٧٠ / ١٧
اختياره أن من نذر زيارة قبر لم يجب الوفاء به	٢١، ٢٠ / ٢٧

ما وافق فيه الأئمة الأربعة

المسألة	الموضع
ترجيحه أن من نذر السفر لمسجد قباء لا يجب عليه الوفاء به	٤٧٠ / ١٧
ترجيحه وجوب الوفاء بالنذر بالصلاة في المسجد الحرام	٤٧٠ / ١٧
ترجيحه عدم وجوب الوفاء بنذر زيارة المشاهد والقبور ولو كان المزور نبي	٢١، ٢٠، ٨ / ٢٧

أبحاث

المسألة	الموضع
أنواع النذر	٣٥٤ / ٣٥
الحلف بالنذر «نذر اللجاج والغضب»	٢٥٨-٢٥٣ / ٣٥
الفرق بين نذر اللجاج والغضب ونذر التبرر والتقرب	٢٥٠، ٢٤٩ / ٣٥
نذر المعصية	٣٥٤، ٣٤٥-٣٤٢ / ٣٥

كتاب القضاء

تعريفات

المسألة	الموضع
تعريف دعوى التهمة	٣٩٠، ٣٨٩ / ٣٥
تعريف دعوى غير التهمة	٣٩٠ / ٣٥
تعريف «البينة» في الدعاوى	٣٩٢ / ٣٥
تعريف القاضي	٢٥٤ / ٢٨
تعريف العدل عند الفقهاء	٣٥٨ / ١٥

اختيارات شيخ الإسلام

المسألة	الموضع
اختياره أن الحاكم يحكم بالبينة والشهود ونحو ذلك إن أمكن وإلا رجع إلى استصحاب البراءة	١٥ / ٢٣
ما يجوز وما لا يجوز من رد السباب	٣٨١ / ٢٨
اختياره أنه في ولاية القضاء يقدم الأعلم الأورع الأكفأ	٢٥٨ / ٢٨
اختياره أن للولاية والقضاة عقوبة كل من امتنع عن واجب من قول أو فعل	٣٢٤ / ٢٨
اختياره وجوب الدلالة على المال أو الشخص المطلوب بحق ويحرم إذا كان مطلوباً بباطل	٣٢٤ / ٢٨

المسألة	الموضع
اختياره أن الممتنع عن الإخبار بهال أو شخص مطلوب بحق يعاقب بالحبس وغيره حتى يخبر به	٣٢٤/٢٨
اختياره أن من عليه مال للممتنع عن أداء حق عليه بذله للسلطان وإن امتنع عوقب	٢٢٦/٢٨
اختياره أنه إذا تباريا شخصان أن أحدهما لا يستحق على الآخر مطالبة ولا دعوى بسبب درهم ولا دينار، وكان لأحدهما على الآخر دين فاستثناه صاحب الدين حالة الإبراء فطلب ماله، فإن كان ادعى أنه لم يبرئه من ذلك الحق وأن الغريم يعلم أنه لم يبرئه منه وطلب يمينه أن لم يبرئه منه فله ذلك	٤٢٢/٣٥
اختياره أنه يجوز لصاحب الحق أن يرضى بتركه في القضاء	٣٥٥/٣٥
الصلح في موارد نزاع العلماء هل يكون لازماً؟	٢٣٣/٢٩
اختياره أن الشفاعة بحق لجلب حق أو دفع ظلم فرض عين أو كفاية	٢٨٧/٣١
اختياره عدم جواز أخذ الهدية على الشفاعة في حق	٢٨٧، ٢٨٦/٣١
اختياره جواز الإهداء لدفع الظلم أو جلب الحق ويحرم على الآخذ	٢٨٧، ٢٨٦/٣١
اختياره أن الدعوى المتضمنة للإعطاء تجب فيها اليمين ابتداء على المدعى عليه	٣٩٠/٣٥

المسألة	الموضع
اختياره أنه إذا أقام المدعي فيما فيه حد لله تعالى أو حق محض لأدعي حجة شرعية وإلا فالقول قول المدعى عليه مع يمينه	٣٩٠ / ٣٥
اختياره أن حكم الحاكم إذا خالف الإجماع لم يكن موجباً لصحته	٢٨٠ / ٣١
اختياره أن كل تصرف متنازع فيه إذا حكم الحاكم بصحته لم يكن لغيره نقضه إذا لم يخالف نصاً ولا إجماعاً	٥٨ / ٣٠ ، ٣٧٧ / ٢٣
اختياره أن الحاكم إذا حكم بصحة الوقف لم يجوز تغييره ولا تبديل شروطه	٢٥٩ / ٣١
اختياره أنه متى ترك العالم ما علمه من كتاب الله وسنة رسوله واتبع حكم الحاكم المخالف لحكم الله ورسوله كان مرتدّاً كافراً	٣٧٣ ، ٣٧٢ / ٣٥
اختياره أنه لا يجب على عالم من علماء المسلمين أن يقلد حاكماً لا في قليل ولا في كثير إذا كان قد عرف ما أمر الله به ورسوله	٣٧٢ / ٣٥
اختياره أن الحاكم لو ضرب وحُبس وأُوذي بأنواع الأذى ليدع ما علمه من شرع الله الذي يجب اتباعه فعليه أن يصبر	٣٧٣ / ٣٥

المسألة	الموضع
اختياره أنه لا يجب على آحاد العامة تقليد الحاكم في شيء بل له أن يستفتي من يجوز له استفتاؤه وإن لم يكن حاكماً	٣٧٢ / ٣٥
اختياره أنه لو عرضت خصومة على حاكم فإنه إذا حكم بأحد قولي العلماء ألزم الخصم بحكمه ولم يكن للخصم أن يقول: أنا لا أرضى حتى يحكم بالقول الآخر، أو بالحكم الذي لا أختاره	٣٦٠ / ٣٥
اختياره أن المراد بالشرع اللازم لجميع الخلق هو الكتاب والسنة وأما حكم الحاكم أو قضاء القاضي يصيب تارة ويخطئ تارة	٣٧٦، ٣٧٢ / ٣٥
اختياره أن حكم الحاكم إنما يلزم قومًا معينين تحاكموا إليه في قضية معينة لا يلزم جميع الخلق	٣٧٢ / ٣٥
اختياره أنه ليس لحاكم من الأحكام أن يلزم غيره بقوله فيقول: ألزمته أن لا يفعل ولا يفتي إلا بالقول الذي يوافق مذهبي	٣٦٠ / ٣٥
اختياره أنه لو شرط الحاكم على خليفته أن يحكم بمذهب معين بطل الشرط	٧٣ / ٣١
اختياره أن المفتي لو أخطأ لا تجوز عقوبته إلا بعد إقامة الحجة عليه	٣٠٧ / ٢٧

ما حكى فيه الإجماع

المسألة	الموضع
نقله اتفاق العلماء على أن من امتنع عن الإخبار بمكان مطلوب بحق من مال أو إنسان يستحق العقوبة	٣٢٥ / ٢٨
نقله اتفاق العلماء على أنه لو قضي لأحد وكان المقضي به ليس حقاً له لم يجز له أخذه	٣٧٧ / ٣٥، ٢٦٣ / ١١
نقله الإجماع على أن الحكم بمنع مفتي من الفتيا أو حبسه لكونه أخطأ في مسائل حكم باطل	٣٠١ / ٢٧
نقله الإجماع على عقوبة من أوجب الفتيا بمذهب معين بلا استدلال من كتاب وسنة	٣٠٠ / ٢٧
إلزام السلطان الناس قول بلا حجة من الكتاب والسنة لا يجوز باتفاق المسلمين	٢٤٠ / ٣
نقله الإجماع على أن من قضى في مسألة وكان من أهل الفتيا لا يجوز نقض حكمه أو الإنكار عليه حتى وإن كان مخطئاً	١٣٣ / ٣٣
نقله اتفاق العلماء على أن الحاكم العادل إذا حكم بخلاف نص أو إجماع فحكمه منقوض	٣٩ / ٣١
الإجماع على بطلان حكم الحاكم بأن السفر إلى غير المساجد الثلاثة مشروع مستحب وأن من قال: إنه	٣٧٨ / ٣٥

المسألة	الموضع
لا يستحب يؤذى ويعاقب، فهذا لا يحل اتباعه وليس لولي الأمر أن ينفذه	
الإجماع على أنه ليس لأحد أن يحكم على عالم، بل يبين له أنه أخطأ بالأدلة الشرعية فإن أصر وجب أن يمنع من ذلك ويعاقب وإن لم يبين له ذلك بالأدلة الشرعية لم تجز عقوبته	٣٨٣، ٣٨٢ / ٣٥
الاتفاق على أن المدعي إذا لم يأت بالبينة فالقول قول المدعى عليه مع اليمين	٣٩٤ / ٣٥
الاتفاق أنه لو كان المنازع أمام الحاكم من آحاد طلبة العلم، فلم يكن لولاة الأمر أن يلزموه باتباع حكم حاكم بل عليهم أن يبينوا له الحق ولا تجوز عقوبته	٣٧٨ / ٣٥
الإجماع على أن المفتي والجندي والعامي إذا تكلموا بالشيء بحسب اجتهادهم اجتهداً أو تقليداً قاصدين لاتباع الرسول لا يستحقون العقوبة وإن كانوا قد أخطأوا، وليس للحاكم أن يلزمهم بمجرد قوله	٣٧٩ / ٣٥
نقله الإجماع على أن الحاكم ليس له أن يحكم على خصمه	٣٠٠، ٢٩٩، ٢٩٥ / ٢٧

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

المسألة	الموضع
مسألة هل يحكم في الحقوق كالأموال على غائب؟	٢٩٩/٢٧
مسألة مراعاة حال المتهم	٣٩١/٢٠
مسألة لزوم حضور الخصم المطلوب بمجرد الدعوى	٣٩٩/٣٥
مسألة مقدار مسافة الدعوى التي يحضر الحاكم فيها المتهم في دعوى وكان مجهول الحال	٣٩٨/٣٥
مسألة هل الحكمان بين الزوجين في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ وكيلان للزوجين أم لا؟	٣٨٦/٣٥
الخلاف في نفوذ حكم الحاكم - بخلاف الحق - في الباطن في العقود والفسوخ	٣٧٧/٣٥
الخلاف في القضاء باليمين مع الشاهد والحديث المشهور: «البينة على من ادعى واليمين على من أنكر»	٣٩٢، ٣٩١/٣٥
الخلاف في عدد شهود البينة وفي كونهم رجالاً أو نساءً	٣٩٤/٣٥
الخلاف في عدد شهود البينة في دعوى الإفلاس فيمن علم أن له مالاً	٣٩٤/٣٥
مسألة البينة الشاهدة على إعسار شخص عما لزمه من الدين إذا كان له مال	٤١١، ٤١٠/٣٥

أبحاث

المسألة	الموضع
أقسام الفصل في القضاء	٣٥٦/٣٥
أقسام الدعاوى	٤٠٧-٣٨٩/٣٥
أقسام البينة في الدعاوى	٣٩٥،٣٩٤/٣٥
لفظ الشرع ثلاثة أقسام	٣٩٦،٣٩٥/٣٥
أقسام المدعى عليه في دعاوى التهم	٤٠٠-٣٩٦/٣٥
القضاء والعدل	٣٧٦-٣٦١/٣٥

كتاب الشهادات

اختيارات شيخ الإسلام

المسألة	الموضع
اختياره أن من ظهر كذبه لم يقبل قوله	٢٥٤ / ٢٣
ترجيحه قبول شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهم	٢٩٩ / ١٥
ترجيحه قبول شهادة الكفار بعضهم على بعض	٢٩٧ / ١٥
اختياره أنه إذا شهد الشهود بما يوجب الحد ولما شخصوا قالوا: غلطنا يقبل منهم الرجوع إذا كان قبل الحكم ولا يقدح ذلك في دينه ولا عدالته	٤١٥ / ٣٥
اختياره أن الشهادة بما يقدح في عدالة ودين رجل تكون بما سمعه منه أو رآه واستفاض وأنه لا يعلم في هذا نزاعاً بين الناس إن كان المقصود تفسيق لرد شهادته وولايته	٤١٣ / ٣٥
اختياره أنه إذا كان المقصود من جرح شخص ما للتحذير منه واتقاء شره أنه يُكتفى فيه بأقل مما يعتبر في باب الشهادة على فسقه لرد شهادته وولايته	٤١٤ / ٣٥
اختياره أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل ولو كان عدلاً	١٩٨ / ٣٥
اختياره أن الشهادة صحيحة على الإعسار عما لزمه من الدين إذا عرفوا قدره ولكن هذا لا يمنع قدرته على وفاء بعضه	٤١٠ / ٣٥

المسألة	الموضع
اختياره صحة الشهادة على معسر عما لزمه من الدين إذا شهدوا بأنه لا يقدر على وفاء شيء وإن لم يعرفوا قدره ولكن العلم بهذا متعذر في الغالب	٤١٠/٣٥
اختياره أنه إذا كان الدين عن معاوضة - كتمن بيع وبذل قرض - وكان له مال معروف فإذا شهد الشهود بذهاب ماله صار بمنزلة من لم يعرف له مال	٤١٠/٣٥
اختياره صحة الشهادة على معسر قال مع يمينه أنه عاجز عن وفاء ما يحلف عليه إن ادعى العجز عن وفاء قليل أو كثير وأنه إن ادعى أنه ليس إلا كذا حلف عليه	٤١٠/٣٥
اختياره أن الشهادة لا تقبل عمن قال في صحة من عقله وبدنه: أن وارثي هذا لم يرثني غيره، فهذا إن كان وارثاً في الشرع ورثه شاء أم أبى	٤١١/٣٥
اختياره أن المرأة تقبل روايتها مطلقاً وتقبل شهادتها في الجملة	٤٠٩/٣٥
اختياره قبول شهادة المرضعة إن كانت ذات عدل	٤١٢/٣٥
اختياره أنه لا تقبل شهادة الضرة فيما يبطل نكاح ضررتها لا برضاع ولا غيره	٤١٢/٣٥

ما حكى فيه الإجماع

المسألة	الموضع
الاتفاق على قبول رواية العبد	٤٠٩/٣٥
الاتفاق على أن الشهادة بما يقدر في عدالة ودين رجل تكون بما سمعه منه أو رآه واستفاض إن كان المقصود تفسيق لرد شهادته وولايته	٤١٣/٣٥

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

المسألة	الموضع
الخلاف في قبول شهادة العبد	٤٠٩/٣٥
الخلاف في قبول شهادة من قبلت روايته	٤٠٩/٣٥
ذكره الخلاف في الشهادة بالكتابة	٣٤/١٨
نقله الخلاف في الشهادة عند الحكام هل يشترط فيها لفظ الشهادة؟	١٧٠/١٤
هل يجوز أخذ الجعل على الشهادة؟	٩٩/٢٨
الخلاف في القضاء باليمين مع الشاهد والحديث المشهور: «البينة على من ادعى واليمين على من أنكر»	٣٩٢، ٣٩١/٣٥
الخلاف في عدد شهود البينة وفي كونهم رجالاً أو نساءً	٣٩٤/٣٥

المسألة	الموضع
الخلاف في عدد شهود البينة في دعوى الإفلاس فيمن علم أن له مالاً	٣٩٤ / ٣٥
مسألة البينة الشاهدة على إعسار شخص عما لزمه من الدين إذا كان له مال	٤١١، ٤١٠ / ٣٥

أبحاث

المسألة	الموضع
مسألة قبول شهادة القاذفين بعد التوبة	٣٥٦-٣٥٤ / ١٥

كتاب الاقرار

اختيارات شيخ الإسلام

المسألة	الموضع
اختياره بطلان إقرار المكره وأن الإشهاد على إقراره لا ينفعه وإذا أقام بينة بأنه أكره على ذلك سُمعت بيته	٣١/٢٩١، ٣٥/٤٢٥، ٤٣١
اختياره أنه إذا أقر أحد الابنين بأخ ثالث وكذبه أخوه لزم المقر دفع ما فضل عن حقه للأخ الثالث	٣٠/٣٤٦
اختياره أن من صالح زوجته على أكثر مما أقر به من مالها فالزيادة صحيحة ولازمة	٣١/٢٩١
اختياره أن الدين المكتوب من المدين أو وكيله يعتبر إقرار بهذا الدين ويقبل لكن على صاحب الدين اليمين بالاستحقاق	٣١/٣٢٦
اختياره أنه لا يجوز للرجل الإقرار لمن طلقها بالصدّاق إن كانت قد أبرأته منه	٣٥/٤٢٤
اختياره أنه لا يجوز الإقرار بالدين الذي أبرأه صاحبه منه	٣٥/٤٢٤
اختياره أن المقر بحق آدمي لا يقبل رجوعه	٣١/١١٤
اختياره أن قول العبد للسيد: أعتقني ولك ألف، أو المرأة: طلقني ولك ألف هو بمنزلة القول بألف أو على ألف، وكذلك أنت حر بألف أو على ألف	١٨/١٧٨

المسألة	الموضع
اختياره أن من لقن آخر الإقرار الكاذب بهال ونحوه فهو فاسق مردود الشهادة	٤٢٦/٣٥
اختياره قبول إقرار من به مرض الموت بأن لبعض ورثته في ذمته مالا إن كان صادقا في ذلك وإن كان كاذبا فهو عاصي بذلك ولا تجوز معاونته	٤٢٧، ٤٢٦/٣٥
اختياره أنه لا يجوز الإقرار للوارث بدين دون إجازة الورثة لا سيما مع التهمة	٤٢٤/٣٥
مسألة رجل أقر أن جميع الحانوت المعروفة وما فيها وقف لله على مسجد ولم تتمكن البينة من وزن الأعيان التي في الحانوت فالشاهد إنما يشهد بما سمعه من كلام المقر وإذا قامت بينة بتعيين ما دخل في اللفظ جاز ذلك وعمل بموجب شهادتهم	٤٢١/٣٥
اختياره أن مجرد الإشهاد على مال أنه باقي من حجة فلانة أن هذا المال تركه يستحق الورثة ثلثها	٣٠٧/٣١
اختياره أن الشاهد يشهد بما سمع من المقر سواء صدقه المقر له أو كذبه وأنه إن فسر المقر له كلامه بما يمكن في العادة وصدق المقر عمل بموجب ذلك وإن كذبه المقر حلف المقر على نفي ما ادعاه المقر له	٤٣٠/٣٥
اختياره أنه إذا اعتاضت امرأة عن صداقها فباعته العوض وقبضت الثمن ثم أقرت أنها قبضت الصداق	٢٠٣/٣٢

المسألة	الموضع
من غير ثمن الملك أن ذلك لا يبطل حق المشتري وللورثة أن يطلبوا منها ثمن الملك	
ترجيحه أن من قامت عليه بينة بالإقرار على تسلم سلعة وكان الإقرار صحيحاً فله تحليف البائع أن باطن الإقرار كظاهره	٤١٦/٢٩

ما حكى فيه الإجماع

المسألة	الموضع
نقله الإجماع على أن من أقر بهال بصفة معينة وجب بتلك الصفة	١١٣/٣١
الاتفاق على صحة إقرار الرجل لزوجته جميع ما في بيته إلا السلاح والدواب وآلة الخيل ولا يلزمه التفصيل	٤٢٩/٣٥
لو قال المقر لفلان بن فلان عندي كذا ثم شهد شاهدان بأن هذا المعين هو المسمى والموصوف أو المحدود فإن هذا الإقرار بهذا الشيء يجوز بالاتفاق	٤٢١/٣٥
نقله الإجماع على أن العلماء لم يتنازعوا في جواز الإقرار بالمجهول	٣٢٠/٣١

ما حكى فيه الخلاف ورجح

المسألة	الموضع
مسألة إذا أقر أحد الابنين بأخ ثالث وكذبه أخوه	٣٤٦/٣٠
مسألة من صالح زوجته على أكثر مما أقر به من مالها فهل تلزم الزيادة؟	٢٩١/٣١
مسألة إقرار من به مرض الموت بأن لبعض ورثته في ذمته مالا	٤٢٧،٤٢٦/٣٥
مسألة الإقرار للوارث بدين دون إجازة الورثة لا سيما مع التهمة	٤٢٤/٣٥
مسألة من قامت عليه بينة بالإقرار على تسليم سلعة وكان الإقرار صحيحا فهل له تحليف البائع أن باطن الإقرار كظاهره؟	٤١٦/٢٩

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

المسألة	الموضع
الخلاف في المعرف في الإقرار هل يكون واحدا أم لا بد من اثنين؟	٤٢١/٣٥

ما وافق فيه الجمهور

المسألة	الموضع
موافقته قول الجمهور أنه لا يجوز الإقرار للوارث بدين دون إجازة الورثة لا سيما مع التهمة	٤٢٤ / ٣٥
اختياره أنه إذا أقر أحد الابنين بأخ ثالث وكذبه أخوه لزم المقر دفع ما فضل من حقه للمقر به	٣٤٦ / ٣٠



فهرس مسائل
أصول الفقه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

بعد الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ؛ ثم أما بعد:
فمن العلوم الموصلة إلى فهم مراد الله ومراد رسول الله ﷺ علم أصول الفقه؛
فهو علم عظيم القدر جليل المنزلة إذ به تنزل الأدلة الشرعية مواقعها، وبه يستدل
على صحيح الأحكام من سقيمها؛ لأجل ذلك كان تحصيله شرطاً في المجتهد لا غنى
له عنه.

ومما هو معلوم أن الشافعي هو أول من أُلّف في علم أصول الفقه، وذلك
بتأليفه كتاب «الرسالة» إذ فتح بهذا الكتاب باباً جديداً من النظر، و«الرسالة» لم تكن
بالصورة التي دونت بها قضايا علم أصول الفقه بعد ذلك، بل كانت مجموعة من
القضايا المذكورة بأدلتها دون ترتيب أو نسق معين، ولا شك أن القضايا التي تعرض
لها الشافعي في رسالته هي تلك القضايا التي كانت مثارة على عهده، ولا شك أن
«الرسالة»، كانت خالية من أي قضايا كلامية ومن أسلوب المتكلمين في طرح المسائل
وتناولها.

وبدأ العلماء يتابعون الشافعي في الطريق التي سلكها إذ بدأ التأليف في ذلك
العصر - بعد الشافعي - في مسائل مفردة فكتب عيسى بن أبان (ت ٢٢١هـ) كتاب
«إثبات القياس»، وكتب داود الظاهري (٢٧٠هـ) «إبطال القياس»، وكتب الإمام
أحمد (ت ٢٤١هـ) كتاباً في خبر الواحد.

وبدأ التأليف الأصولي يتجه اتجاهاً أعم، فظهر «الأصول» لأصبغ (ت ٢٢٥هـ)،
و«الأصول» للجهضمي (ت ٢٨٢هـ)، و«الوصول إلى معرفة الأصول» لمحمد بن
داود الظاهري (ت ٢٩٧هـ).

ولسنا الآن بصدد حصر ما ألف في ذلك الحين لكن حاصل القول أن التأليف الأصولي في تلك الفترة غلب عليه طابع المسائل المفردة كما يظهر من عناوين تلك الكتب وبدأ في هذا القرن الرابع يتبلور التأليف في أصول الفقه إلى اتجاهين مختلفين: الاتجاه الأول: سار عليه الحنفية وكانت عنايتهم منصبة إلى ربط فروع المذهب بالأصول التي ينبني عليها، فظهر أصول الشاشي (ت ٣٢٥هـ)، وأصول الكرخي (٣٤٠هـ)، والفصول في الأصول للجصاص (ت ٣٧٠هـ)، وشكل هذا الاتجاه مسارًا منفردًا في التأليف الأصولي.

أما الاتجاه الثاني: فهو الاتجاه الذي عنى بالتأصيل النظري المجرد الخالي من الارتباط بالفروع الفقهية وهو بهذا القدر متابع للمنهج الذي خطه الشافعي بتأليفه الرسالة إلا أن هذا الاتجاه خطا خطوة جديدة على يد اثنين بارزين من العلماء هما أبو بكر الباقلاني (ت ٤٠٣هـ) صاحب «الإرشاد والتقريب»، والقاضي أبو الحسين عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ) صاحب «العمد»، فأدخلا كثيرًا من المسائل المنطقية فيه وأعادا ترتيب مسائله، وبدأ هذا الاتجاه طورًا جديدًا ظهرت فيه العديد من المؤلفات البارزة في تلك الفترة ككتاب المعتمد لأبي الحسين البصري (ت ٤٣٦هـ)، وكتب اللمع والتبصرة وشرح اللمع لأبي إسحق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، وقواطع الأدلة للسمعاني (ت ٤٨٦هـ)، وإحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباجي المالكي (ت ٤٧٤هـ) وله كذلك الحدود والإشارة إلى معرفة الأصول؛ كذلك ظهر العدة لأبي يعلى الفراء (ت ٤٥٨هـ).

على أنه لم يكن يوشك هذا القرن على الانتهاء حتى ظهر إمامين جليلين خطيا بهذا العلم خطوة ثالثة، أولهما أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ)، فألف الورقات والتلخيص والبرهان، وثانيهما هو تلميذه أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، فألف

المنحول والمكنون وشفاء العليل وأخيرًا المستصفي الذي قدم فيه خلاصة ما توصل إليه من ترتيب وتبويب لمسائل علم أصول الفقه إذ اعتنى الغزالي في هذا الكتاب بتبويب مسائل أصول الفقه وترتيبها وبيان أوجه الارتباط بينهما وقدم لها بمقدمة منطقية وأضاف ورتب وهذب فكان هذا الكتاب أصلًا لكل من جاء بعد الغزالي ليؤلف في علم أصول الفقه، فكانت كل الكتب التي جاءت بعد ذلك إما للاختصار أو لشرح الاختصار أو للجمع بين عدة كتب، مما حدا بكثير من الباحثين أن يسموا تلك الفترة بعصر الشروح والمختصرات.

إن هذا السرد لتاريخ هذا العلم في تلك الفترة لمن الأهمية بمكان، إذ يتضح من خلال ذلك السرد كيف حدث الدمج والارتباط بين علم أصول الفقه والقضايا الكلامية وذلك لأن أبا بكر الباقلاني وأبا الحسين عبد الجبار المعتزلي أدخلوا كثيرًا من المسائل المنطقية فيه، ثم تتابع من ألف على نفس طريقتهم بإدخال المسائل المنطقية، وعرض المسائل الأصولية بطريقة المتكلمين، مما حدا بالغزالي أن يصدر كتابه المستصفي بمقدمة في علم المنطق، حتى أننا نجد بعض المسائل قد لا يكون لها واقعًا فقهيًا وإنما هي مسألة ذهنية فقط، ومقصودنا من هذا الكلام بيان أن مسائل أصول الفقه يمكن أن تتناول دون الطريقة الكلامية، وهذا هو ما تميز به شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فهو واسع الاطلاع على كتب السلف وكتب التفسير وشروح الأحاديث بالإضافة إلى اطلاعه على كتب المتكلمين ومعرفته بطريقتهم واتقانه لها ربما أفضل منهم، بالإضافة إلى ما تميز به شيخ الإسلام من التنظير والتعديد للمسائل فهو لا يتقيد بطريقة المتكلمين في تناول المسائل ولا في الترجيح فيها بل ينظر إلى أصول الشريعة من الكتاب والسنة وكلام السلف، وقد يرجح

غير ما درج عليه جمهور الأصوليين في المسألة، وبذلك يتضح لنا قيمة تراث شيخ الإسلام الأصولي وهو ما دفعنا إلى عمل فهرس لمسائل الأصول التي تناولها شيخ الإسلام ليسهل على طلاب العلم الوصول إليها ويكون مشاركة منا في خدمة تراث هذا العالم الجليل وتبسيطه وتقريبه لطلبة العلم، وكان أملنا أن يتناول الفهرس جميع كتب شيخ الإسلام ثم رأينا الاقتصار على أكبر موسوعة ضمت فتاوى ورسائل لشيخ الإسلام رحمه الله تعالى وهي «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية».

الهدف من الفهرس:

المطلع على كتب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى وخصوصًا مجموع الفتاوى يرى بوضوح أن شيخ الإسلام ابن تيمية يكرر المسائل كثيرًا وقد يبسطها في موضع ويختصرها في موضع آخر، وأحيانًا يكون فيما بسطه توضيحًا لما اختصره، وفيما اختصره توضيحًا لما يرجحه في المسألة، وثمة أمر آخر وهو أن شيخ الإسلام يستطرد كثيرًا في فتاويه فقد يكون يتكلم في مسألة في العقيدة ثم يستطرد منها إلى مسألة فقهية أو حديثية أو أصولية، وقد تكون مجرد إشارة للمسألة أو يذكر فيها بحثًا وافيًا، وقد يرجح أو لا يرجح وكل ذلك في موضع ليس هو من مظان المسألة، فإذا أتى طالب العلم يبحث عن كلام شيخ الإسلام في المسألة فهو يبحث عنها في مظانها ولا يخطر على باله أن المسألة في ذلك الموضع الذي استطرد فيه شيخ الإسلام، فإذا أراد طالب العلم أن يستقصي كلام ابن تيمية كله في مسألة ما فلا بد وأن يقرأ مجموع الفتاوى من أوله إلى آخره حتى يحصل على كلام ابن تيمية كله ويضمه إلى بعضه البعض ليخرج بقول لشيخ الإسلام في المسألة، وإلا كان فهمه لكلام ابن تيمية في المسألة قاصرًا، وهذا الاستطراد قد يكثر في المسائل الأصولية أكثر من غيرها لأنها

القواعد التي يُرتكز عليها في فهم أدلة الشرع واستنباط أحكام الدين كله وليس الفقه فقط، وهذا ما دفعنا إلى عمل فهرس لمسائل الأصول من مجموع الفتاوى للوصول إلى كل الموضع التي تكلم فيها ابن تيمية على مسائل في الأصول ثم ضم المتشابه بعضه إلى بعض وترتيبها ترتيباً يسهل على طالب العلم الوصول إليها، فكان عملنا كالآتي:

١- انتهجنا المنهج التحليلي في البحث فقمنا بقراءة مجموع الفتاوى كاملاً واستخرجنا كل موضع تكلم فيه ابن تيمية عن مسألة أصولية، وكتبناها في بطاقة مع رقم الجزء والصفحة.

٢- المسائل التي وضع لها شيخ الإسلام اسماً وضعناها بنفس الاسم وإلا وضعنا لها اسماً مما اشتهر في كتب علماء الأصول فإن لم نجد اجتهداً في تسميتها.

٣- قمنا بضم المتشابه بعضه إلى بعض، وهذا كان فيه اجتهاد منها وخصوصاً أن كثيراً من المسائل لم يسمها شيخ الإسلام فاجتهدنا في تسميتها وفي ضمها إلى أقربها شبهاً.

٤- قمنا بترتيب المسائل الأصولية على الأبواب الأربعة لأصول الفقه [الأحكام، الأدلة، القواعد، الاجتهاد] حسب ترتيب كتاب روضة الناظر لابن قدامة، ثم رتبنا المسائل تحت الأبواب بنفس ترتيب الروضة، وأضفنا في أول الفهرس باباً في المقدمات اشتمل على تعريفات عامة والمسائل المنطقية والكلامية، وأضفنا في نهاية الفهرس عدة أبواب: الخلاف - مسائل المذاهب - قواعد فقهية - الإجماعات الأصولية.

ونسأل الله تعالى أن يكون نافعا لطلبة العلم، وأن يغفر لنا ما كان فيها من زلل أو تقصير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المقدمات

المسألة	الموضع
ما هي «أصول الفقه»؟	٤٠١/٢٠
ما هو الفقه؟	١١٢/١٣، ٢١٢/٢٠، ٤٩٦
إذا كان الفقه من باب الظنون فكيف يكون علمًا؟	١١٧، ١١٢/١٣
هل هناك فرق بين أصول الفقه وقواعد الفقه؟	١٦٧/٢٩
مَن أول من تكلم في أصول الفقه؟	٨٨/٧، ٤٠٠/٢٠-٤٠٣
ما هو موضوع أصول الفقه؟	٤٠١/٢٠
ما هو عمل صاحب أصول الفقه؟	١١٩/١٣، ١٧٣/٩
كلام بعض الفلاسفة في أصول الفقه بناءً على أصولهم الفلسفية	٨٦/٢
هل يصح تقسيم الدين إلى أصول وفروع؟	١٢٥/١٣، ٥٦/٦، ٣٤٦/٢٣، ٢٠٧/١٩
ما المقصود بعلم أصول الدين؟	١٣٤/١٩
ما المقصود بعلم الفروع أو فروع الدين؟	١٣٤/١٩
تعريف الشريعة أو الشريعة	٣١١-٣٠٦/١٩، ١٣٣/٢٣
هل يوجد تناقض في أحكام الشريعة؟	٤٦/٢٤

المسألة	الموضع
ذكره أن مسمى الشريعة مستعمل في كلام الناس على ثلاثة أنحاء: شرع مُنزل، شرع متأول، شرع مبدل، وبيان كل منها	٣٠٩، ٣٠٨ / ١٩
ما المقصود بـ «العلوم الشرعية»؟	٣٠٦، ٢٢٨ / ١٩
هل العلوم الشرعية والعقلية بينها عموم وخصوص؟ وهل يكون أحدهما قسيم الآخر؟	٢٢٨ / ١٩
ذكره أن العلم المستفاد من الشرع ليس بمجرد إخباره بل يستفاد بالدلالة والتنبيه والإرشاد	٢٣٠ / ١٩
ما هو موضوع المنطق؟	١٧٢ / ٩
من هو واضع صناعة المنطق؟	٢٦٥، ٨٢، ٤٥، ٢٦ / ٩
ذكره أن مبدأ وضع المنطق من الهندسة	١٣٠ / ٩
متى دخل علم المنطق على المسلمين؟	٢٦٥ / ٩
ذكر أن المسلمين لما صارت إليهم علوم المنطق والفلسفة هذبوها لكمال عقولهم	٢١٠ / ٤
ذكره نبذة عن أبي حامد الغزالي وإدخاله المقدمة المنطقية في كتاب المستصفى	٢٣١، ١٨٤ / ٩
نقله عن أئمة المسلمين ذم المنطق وتحريم تعليمه	٧ / ٩
ذكره إفساد المنطق للعلوم الصحيحة بدخوله عليها	٢٤ / ٩
ذكره أن من خلط المنطق بأصول الفقه وغيره من العلوم الإسلامية كثير الاضطراب	٨١ / ٩

المسألة	الموضع
بيان أن أهل البدع والأهواء إما أنهم - أو من يتبعهم - يتبعون الظن أو الهوى	١٩٨ / ٤
هل تعلم المنطق فرض كفاية؟	٢٦٩، ١٧٢، ٥ / ٩
هل يحتاج إلى المنطق أو لغة المناطق في معرفة العلوم؟	١٧١ / ٩
هل يصح قول من يقول: «إن العلوم لا تنال إلا بالمنطق»؟	١٧٢، ١٨، ١٧، ٧ / ٩ ٢٦٩
ذم شيخ الإسلام لطرق المناطق في الوصول إلى العلم	١٥٣ / ٩
ذكره أن سبب وقوع بعض الناس في المنطق أنهم وجدوا فيه بعض الأمور الصحيحة	٦ / ٩
هل تستغني النفوس في علومها بالكلية عن المنطق؟	٩ / ٩
بيان طريقة الفلاسفة في الاستدلال على إثبات حدوث العالم، والرد عليها	٣٠٣ / ٣
زعم الفلاسفة تولد العقول العشرة من الإله واختلافهم هل هي أعراض أم جواهر؟	٣٠١ / ٣
ذكر قول الفلاسفة أن «العقول العشرة» و«النفوس التسعة» صادرة عن الله تعالى، وأنها من لوازم ذاته ومعلول له، والرد عليهم	١١٧ / ٤
بداية علم الفلاسفة الأوائل، وسبب أنهم يستدلون بالحركات الفلكية والقياس على نفوسهم	١٣٦ / ٤

المسألة	الموضع
بيان أنه يلزم من وجود المعين وجود المطلق المطابق	١٤٤/٩
الرد على المناطقة في قولهم: إن المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن أن يزل في فكره، وقولهم: إن الفضلاء تلقوا هذا المنطق بالقبول	١٩٤/٩
ذكره اختلاف الناس في مسمى الكلام	٥٣٣/٦
أقسام الكلام	٥٢٣/٦
ذكر ادعاء البعض أن الشريعة موافقة للفلسفة، والرد على ذلك	١١٧/٤
عقد مقارنة بين أهل الحديث وأهل الكلام	٢٣/٤
الرد على من قال عن أهل السنة أنهم حشوية	٨٧/٤
الرد على زعم أهل الكلام أن أهل السنة أهل تقليد	٥٥/٤
طعن المتكلمين في علم السلف من الصحابة وغيرهم، والرد على ذلك	١٣٨، ١٠٥/٤
بيان أن أهل الكلام أكثر الناس انتقالاتاً من قول إلى قول وجزماً بالقول في موضع وبنقيضه في موضع وتكفير قائله في موضع بخلاف أهل السنة	٥٠/٤
بيان أن أهل الكلام أكثر الناس شكاً واضطراباً وأضعف الناس علماً و يقيناً	٢٧/٤
ذكر أن نهاية القواعد المنطقية الفاسدة أنها توقع صاحبها في التناقض وإن لم يقصد	٣٤١/٥

المسألة	الموضع
أسباب إعراض الناس حتى حذاق المناطق عن كثير من قوانينه	٦/٩
ذكر أقوال بعض المتكلمين - في آخر حياتهم - في فساد علم الكلام	١٠/٥، ٧٢/٤ ١٦٩/١٩
ذكره أقوال السلف والأئمة في علم الكلام	٢٤٣/٦، ٦٦/٤ ٤٧٣، ٤٧٢/١٦
بيان خطأ المتكلمين في ظنهم أن طريقة القرآن توافق طريقته	٨/٢
بيان الفرق بين الأساليب القرآنية من الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن وبين الأساليب المنطقية	٤٤/٢
بيان فساد الطرق الفلسفية [في إثبات وجود الرب تعالى] من حيث الوسائل والمقاصد	٢٢/٢
بيان اختلاف المتكلمين في طريق معرفة الله عزَّجَلَّ، واعتقادهم أن الله لا يعرف إلا بعد إثبات حدوث العالم	٢٢/٢
بيان تنازع المنطقيين في العلم بالمقدمتين هل هو كاف في العلم بالنتيجة أم لا بد من التفتن لأمر ثالث؟	١٨٠/٩
ذكره كلام المتكلمين أن النبي ﷺ قصد أن يخبر بالحق ولكن بعبارات لا تدل وحدها عليه	٤٤١، ٤٤٠/١٦

المسألة	الموضع
بيان تأويل الفلاسفة للنصوص الواردة عن النبي ﷺ	١٥٧، ١٥٦ / ١٩
كلام الفلاسفة في أصل وجود الأشياء، وهل هي أزلية أم حادثة؟	٤٢٤ / ٥
بيان اعتقاد الفلاسفة في النبوة وعلوم الأنبياء، وهل الأنبياء كانوا يعرفون الحق وبينوه لقومهم؟	٥٨٨ / ٧، ٢١٠، ٩٩ / ٤ ١٣٢، ١٦، ١٤، ١٠ / ٩ ١٥٧، ١٥٦ / ١٩، ٢٥١
ما المقصود بالمقدمة والنتيجة عند المناطقة؟	٢٥٧، ١٦١ / ٩
ما هي المقدمات المشهورات؟	١١ / ٩
بيان خطأ مذهب المنطقيين في تسمية بعض المقدمات مسلمة أو مشهورة والصحيح أن ذلك يكون بحسب علم الشخص بالمقدمة وجهله	٤٨ / ٢
الرد على قول المناطقة بأن المقدمات المشهورة المقبولة لا تفيد العلم وزعمهم أن هذا من أحكام الوهم لا الفطرة العقلية	١٢ / ٩
المقدمات الضرورية لا يجوز منعها ولو جاز لم يمكن الاستدلال ولا إقامة حجة على منكر	٢٧٠ / ٥
الضروريات هي الأصل للنظريات ولو جاز القدرح في الضروريات بالنظريات كان ذلك قدحاً في الأصل بفرعه ولا يصح	٣٠٠، ٢٧٠ / ٥

المسألة	الموضع
ذكره تقسيم المناطق الحجاج إلى ثلاثة أصناف: القياس، الاستقراء، التمثيل، والرد عليهم	١٨٧، ١٥٣، ١٥٠ / ٩
الرد على المناطق في زعمهم أن البديهة والفطرة قد تحكم بما يتبين لها بالقياس فساد	١٣ / ٩
بيانه أن تقسيم المناطق لمواد القياس وقع باعتبار الجهات التي يقبل منها	١١ / ٩
ما المقصود بـ «قياس الضمير» عند المناطق؟	١٨٦ / ٩
أوجه الرد على المناطق في قولهم أن العلوم لا تعلم إلا بالبرهان، وأن هذا العلم هو الذي تكمل به النفس	١٢٤ / ٩
بيان أن الحقيقة المعتمدة في كل برهان ودليل هو اللزوم	٢١٢، ٢٠٩ / ٩
الرد على المناطق في قولهم: إن القياس أو البرهان يفيد العلم بالتصديقات	٢٦٨، ٢٠٦ / ٩
ذكره أن علم المناطق منحصر في الحدود التي تفيد التصورات، وفي الأقيسة التي تفيد التصديقات	٢٦٦، ٢٥٥، ٨٣، ٤٢ / ٩
ما هو القياس الشعري؟	٢٥٨، ١٠ / ٩
ما هو القياس الخطابي؟	٢٥٨، ١٠ / ٩
ما هو القياس البرهاني؟	٢٥٨، ١٠ / ٩

المسألة	الموضع
الرد على المناطقة في زعمهم أنه لا يعلم شيء من التصديقات إلا بالقياس المنطقي الشمولي [البرهاني] وأنه لا بد فيه من قضية كلية موجبة	١٠٥، ١٠٢، ٦٧ / ٩ ٢٦٠
ما هو القياس الجدلي؟	٢٥٨، ١٠ / ٩
هل القياس الخطابي هو ما يفيد الظن والبرهاني هو ما يفيد العلم؟	١١ / ٩
تقسيم العلل عند الفلاسفة إلى أنواع أربعة: الفاعل، الغاية، المادة، الصورة، أو خمسة	٨٣ / ٢
ما الفرق بين العلة الغائية والعلة الفاعلية؟	٢٨٤ / ١٠
العلة التامة عند الفلاسفة	٨٥ / ٨
ذكره أن العلة الغائية متقدمة في العلم والإرادة متأخرة في الوجود والحصول	١٨٧ / ٨
ذكره أن العلة الغائية وإن كانت متقدمة على المعلول في العلم والقصد إلا أنها متأخرة في الوجود	٨٣ / ٨
ذكره أن المعلول لا يضاد علته كما لا يجوز أن يكون فاعلاً لها	١٧٣ / ٨
الرد على المناطقة في قولهم: إن العلم لا يحصل إلا بمقدمتين لا يزيد ولا ينقص	٢٠٩، ١٥٩، ١٥٣ / ٩
الموجب التام يستلزم وجود موجبه عقبه لا معه	٢٧٨ / ٦
المؤثر التام هل يكون أثره منفصلاً عنه؟	٢٧٨ / ٦

المسألة	الموضع
ما المقصود بالاستقراء عند المناطقة؟	١٥٠ / ٩
ما هو الاستقراء التام والناقص عند المناطقة؟	١٩٦، ١٥٠ / ٩
هل الاستقراء عند المناطقة يفيد اليقين أم لا؟	١٩٦، ١٨٨، ١٥٠ / ٩
ذكره أن الاستقراء التام ينتفع به في اليقينية	١٩٧ / ٩
ذكره أن الاستقراء الناقص ينتفع به في الجدليات	١٩٧ / ٩
ذكر أن الممكن هو ما يمكن وجوده وعدمه	٥٤٠ / ٥
هل الإمكان والحدوث متلازمان؟	٥١٤ / ٥
هل يمكن أن يحدث حادث بلا سبب حادث؟	٥٣٤ / ٥
ذكره أن الإمكان على وجهين: إمكان ذهني، وإمكان خارجي	٢٢٤ / ٩
ما هو الإمكان الذهني؟	٢٢٤ / ٩
ما هو الإمكان الخارجي؟	٢٢٤ / ٩
ذكره أن الإمكان الخارجي يعرف بالوجود لا بمجرد عدم العلم بالامتناع خلافاً لمن قال بغير ذلك	٢٢٦ / ٩
هل الواحد بالعين يقبل التنويع والتقسيم؟	٧١، ٧٠ / ١٧
هل الواحد بالنوع يقبل التنويع والتقسيم؟	٧١، ٧٠ / ١٧
ما هو الكلي عند المناطقة؟	٣٤١ / ٥
الكليات لا توجد في الخارج منفصلة عن الأعيان الموجودة، وهذا معلوم بالضرورة ومتفق عليه بين العقلاء	٢٧٦ / ٥

المسألة	الموضع
الكليات إنما تكون كليات في الأذهان لا في الأعيان	٣٤١، ٣٣٢ / ٥
بيان أن الكليات إنما تصير كليات في العقل بعد استقرار جزئياتها في الوجود	٤٧ / ١
ما هي الكليات الخمسة عند الفلاسفة والمناطق؟	٢٥٧ / ٩، ٢٠٥ / ٥
النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان	١٠٨، ١٠٧ / ٩، ٢٠٩ / ٥
أنواع التسلسل: التسلسل في العلل والمعلولات، والتسلسل في الشروط والآثار	١٥٢ / ٨
بيان الاتفاق على بطلان التسلسل في المؤثرات، وأن تقدير مؤثرات لا تنهاى ليس فيها مؤثر بنفسه لا يقتضي وجود شيء فيها	٧٨ / ٦
أنواع الدور: دور قبلي سبقي (دور العلل)، ودور معي (الدور في الشروط)	١٥٣ / ٨
ما المقصود بالدور المعني؟	٢١٤ / ٩
ما المقصود بالدور القبلي؟	٢١٤ / ٩
ما المقصود بالدور الكوني؟	٢١٤ / ٩
ما المقصود بالدور الحكمي الفقهي؟	٢١٥ / ٩
ما المقصود بالدور الحسابي؟	٢١٥ / ٩
ما هو العقل؟	٣٠٥، ٢٨٩-٢٧١ / ٩ ٣٣٦
هل العقل جوهر أم عرض؟	٢٨٩-٢٧١ / ٩

المسألة	الموضع
هل العقل في القلب أم في الدماغ؟	٣٠٣ / ٩
هل العقل يتفاضل؟	٥١٣ / ٧
للعقل مدخل في فهم دلالة نصوص الكتاب والسنة	٢٩٦ / ٣
مكانة العقل عند المناطقة	١٠٤ / ٩
الإفراط والتفريط في استخدام العقل وبيان مكانة العقل في الشرع	٣٣٨ / ٣
الرد على من قدم العقل على النقل	٥٧ / ٤
ذكر المتكلمة أن العلم يدرك بالحس تارة وبالعقل تارة	٢٠ / ٢
ذكر كلام المتكلمة أن «الوالدان» هما: العقل والطبيعة	١٣١ / ٤
هل العدم شيء أم ليس شيء؟	٢٠٤، ١٨٢، ٩ / ٨ ٢٩٤، ١٦ / ١٤، ٩٧ / ٩ ١٠٩ / ١٧
بيان أن النفي والعدم لا وجود لهما، وأنها يعلمان بعد العلم بالشبوت والوجود	٦٦ / ٦
إذا لم يكن مع الإنسان فيما سوى الموطن سوى عدم العلم وعدم الدليل، لم يكن ذلك مانعاً من موجب الدليل العام بالاضطرار وبالإجماع	٤٥٠ / ٦
ذكر جوامع من أصول الباطل التي ابتدعتها طوائف ممن ينتسب إلى السنة وقد مرق منها وصار من أكابر الظالمين	٣٨٤ / ٣

المسألة	الموضع
الرد على المناطقة في قولهم: إن «ما به الاشتراك علة للحكم» ظني	٢٠١/٩
ذكره أن «المباينة» من باب «المفاعلة» التي يلزم من ثبوتها في أحد الجانبين ثبوتها في الجانب الآخر عقلاً، ولغة إلا في بعض المواضع المستثناة	٢٦٩/٥
من هو الأمي؟	٤٣٦/١٧
ما هي المعاني التي يطلق عليها لفظ «المركب» عند الفلاسفة والمناطق؟	٢٠٥/٥
ما المقصود بالوجوه والنظائر؟	٤٢٣/١٧
ما هو الاعتبار؟	٢٠/١٣
ما هو الحد؟	٩٧، ٤٩، ٤٤، ٤٣/٩ ٢٥٥، ١٢١
أوجه الاستدلال على أن الحدود لا تفيد تصوير الحقائق	٩١/٩
ذكره تقسيم المناطقة الحد إلى نوعين	٥٩/٩
بيان أن تعريف الشيء إنما هو بتعريف عينه أو ما يشبهه	٩٤/٩
ذكره أن الزيادة في الحد نقص في المحدود	٤١٥/٢٠
ما معنى قول المناطقة في الحد: «إنه لا يحصل بالمثال»؟	١٢١/٩

المسألة	الموضع
هل العلم بالمفردات لا يحصل إلا بالحد؟	٢٦٢/٩
هل الحد يفيد تصور الأشياء، أم فائدته التمييز بين المحدود وغيره؟	٢٦٧، ٢٦٣، ٨٨، ٨٣/٩
هل تصور الحقائق لا يحصل إلا بالحد؟	٢٦٧، ٨٤، ٤٤/٩
هل يشترط المناطقة في الحد التام وكونه يفيد تصور الحقيقة أن تتصور جميع صفاته الذاتية المشتركة بينه وبين غيره أم لا؟	١٠٠/٩
ذكره أن الحد ليس فيه فائدة إلا وهي موجودة في الأسماء والكلام بلا تكلف	٥١/٩
بيان أن الحد تارة يكون للاسم وتارة يكون للمسمى	٩٤/٩
هل الحدود تفيد تصوير ماهية المحدود؟	٢٧٣/١٦
ما هو الاسم؟	٢٥٦/٩
ذكره أن الاسم يعبر عما تصوره	٢٣١/١٨
هل يلزم زوال الاسم بزوال بعض أجزاء الشيء المركب؟	٥١٦/٧
ذكره أن التسمية أمر لغوي وضعي	٩٤/٩
ذكره أن مسمى الشيء ما تصور وجوده، فأما الممتنع لذاته فليس بشيء باتفاق العقلاء	٥١٢/٨
من أين يخطئ أكثر الناس في المفاهيم الشرعية؟	٣٥٦، ٣٥٥/١٧

المسألة	الموضع
ما هو الظن؟	١٥/١٧٦، ١٧٧، ١٨٣، ٢٠٥/١٩
ما هو الظن الذي يذم اتباعه؟	٤٣/٢٩
إقامة الظن مقام العلم عند تعذر العلم	٥٣٧/٤
ذم اتباع الظن بدون دليل أو علم	١١٠/١٣
هل يجوز العمل بالظن؟	١١٧-١١٠/١٣
هل كون المسألة ظنية أم قطعية أمر نسبي؟	١٣/١٢٦، ١٩/٢١٠، ٣٤٧/٢٣
ذكره أن القطعي يختلف من شخص لآخر	٤٣٣/٢٢
تعريف اليقين والريب	٣٢٩/٣
ما هي اليقينيّات عند المناطقة؟	٢٥٨/٩
هل الحدس يفيد اليقين أم لا؟	١٠٦/٩
ما الفرق بين الحدسيّات والتجربيّات؟	٧٠/٩
ما هي البديهيّات؟	٧١/٩
بيان أن العلوم البديهيّة العقلية المحضة ليست إلا في المقدرات الذهنية لا في الأمور الخارجة	٧٢/٩
ما هو الوهم؟	١٧٧، ١٧٦/١٥
ما هو العَرَض؟	٥/٢١٥، ٦/٤٠، ١٠٢، ٨/١٥٠، ٩/٩٧، ٢٥٦
هل العَرَض لا يبقى زمانين؟	٦/٤٠، ٩/٣٠٠

المسألة	الموضع
هل العَرَض لازم لمحلله لا يفارقه؟ أو: أقسام العَرَض	٤٠ / ٦
بيان أن لفظ الأعراض والحوادث لفظان مجملان	١٥٠ / ٨، ٩٠ / ٦
ذكره أن لفظ الأعراض والحوادث اصطلاح خاص أحدثه أهل الكلام وليست لغة العرب	٩١ / ٦
ما المراد بالماهية؟	٢٥٦ / ٩
هل الماهيات مركبة؟	٢٦٤ / ٩
هل في الخارج عن الأذهان ماهيات مطلقة مشتركة بين الأعيان المحسوسة؟	٢٠٣ / ٥
هل يمكن أن يُفَرَّق بين الماهية ووجودها وبين الذاتي لها واللازم لها؟	٩٧ / ٩
هل هناك فرق بين الذاتي للماهية واللازم؟	٩٩ / ٩
ما هو الذاتي؟ وما هي الصفات الذاتية للأشياء؟	٢٥٦، ٩٧ / ٩
هل كل ما تقوم به الصفات يكون مركباً من أجزاء؟	٤٢٠، ٣٦٤ / ٥
هل يستدل على حدوث الأجسام بحدوث أعراضها؟	٢٩٠ / ٥
بيان انقسام الصفات العرضية إلى: لازم، وعارض مفارق، وبيان المراد بكل واحد وأنواعه	٢٥٦ / ٩
بيان انقسام الصفات العرضية اللازمة إلى: لازم للماهية، ولازم لوجود الماهية، وما المراد بكل منهما؟	٢٥٦ / ٩
بيان أن الصفات العرضية المفارقة تنقسم إلى: بطيء الزوال، وسريع الزوال، وما المراد بكل منهما	٢٥٦ / ٩

المسألة	الموضع
ما الفرق بين الصفات الذاتية والصفات العرضية اللازمة للماهية؟	٢٥٧، ٢٥٦/٩
الأجسام هل هي مركبة من الجواهر المفردة، أم من المادة والصورة؟	٢٩٩/٩
هل العوارض لا تقوم إلا بجسم؟ وهل الأجسام لا تخلو من الأعراض الحادثة؟ وهل ما لا يخلو من الحوادث فهو محدث؟	٧٥، ٣٤/٦
هل وجود الشيء أمر زائد على ماهيته؟	١٢٤، ٩٧/٩، ٧٧/٣
هل الصفات زائدة على الذات أم لا؟ وهل الخلاف في ذلك لفظي أم حقيقي؟	٣٣٨/٥
مسمى الجسم هل يتناول الجسم بأعراض أم تكون الأعراض زائدة على مسمى الجسم؟ وهل الخلاف في ذلك لفظي أم حقيقي؟	٣٣٧/٥
ما هو الجوهر؟	٢٩٨، ١٢٣/٩
بيان اختلاف مراد المتكلمين بعبارات «الجسم»، «العرض»، «الجوهر»	٣٠٧/٣
هل يمكن وجود جوهر ليس بمتحيز؟	٢٩٩/٩
ما هي المقولات العشرة؟	٢٧٥/٩
ذكره حصر أرسطو أجناس الموجودات في «المقولات العشر»، وهل هذا الحصر صحيح؟	٢٢١/٩

المسألة	الموضع
ما هو «الهيولي»؟	٢٧٢ / ٩
ذكر تقسيم المناطقة للعرضي إلى لازم للماهية ولازم لوجودها	٩٧ / ٩
هل تعدد الأعراض للشيء الواحد يدل على تعدد الجوهر؟	٥٦، ٥٢ / ٩
هل هناك فرق بين الصفات الذاتية المتقدمة للماهية التي تتركب منها الأنواع وبين الصفات العارضة اللازمة للماهية؟	٢٠٥ / ٥
هل هناك فرق بين «الصفة»، «الوصف»، «الموصوف»	٣٣٥ / ٣
هل الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها؟	٥١٤، ٥١١ / ٧
هل الموصوف بعدة صفات يكون مركب من تلك الصفات؟	٢٠٥ / ٥
ذكره أن الحقائق منها المختلف ومنها المؤتلف	٥٢٥، ٥٢٤ / ١٦
هل يوجد في الخارج حقائق مطلقة يشترك فيها الأعيان؟	٢٠٧ / ٥
هل المعاني المجردة والمطلقة التي في الأذهان توجد في الخارج أم في الأذهان فقط؟	٤٠٥ / ٧، ٣٣٠، ٢٠٤ / ٥ ٢٢٦، ١٢٧ / ٩، ٥١٢ ٣٣٩، ٣٢٨ / ١٧، ٢٣٣
هل المعاني المطلقة الموجودة في الذهن توجد في الخارج كلية أم معينة؟	١٢٧ / ٩

المسألة	الموضع
طريقة أهل الكلام في إثبات الإمكان الخارجي بالإمكان الذهني، والرد على ذلك	٢٩٨/٣
هل وجود الأشياء في الأعيان «الوجود العيني» ووجودها في الأذهان «الوجود العلمي» يختلف باختلاف الأعصار والأمصار؟	٦٢/٦
ذكره أن هناك فرق بين ثبوت الشيء في العلم والتقدير، وبين ثبوته في الوجود والتحقيق	٢٨٢/٨
هل يتصور عقل الأمور العامة التي أفرادها في الخارج بغير حس؟	٧١/٩
هل يوجد بين الحقائق الخارجة شيء مشترك؟	٦١/٩
ما المقصود بقول أهل الأصول: «المطالبة بتأثير الوصف في الحكم»؟	١١٦/٩
ذكره أن الصفات المتعلقة نوعان: إضافة محضة، وصفة ثبوتية مضافة إلى غيرها	١٤٨، ١٤٧/١١
ما هي الأعراض التسعة؟	٢٢/٩
ما مقصود المناطقة بالقضية البرهانية؟	٢٤٩/٩
ما المراد بالقضية الخطائية عند المناطقة؟	٢٤٩/٩
ما المقصود بالقضية الجدلية عند المناطقة؟	٢٤٩/٩
ذكره أن الحدس راجع إلى قياس التمثيل	١٤/٩
ذكره أن الاستدلال يكون بمقدمات يعلمها المستدل	٢٦١، ٢٦٠/١٦

المسألة	الموضع
بيان أن جميع ما يحتج به المبطل من الأدلة الشرعية والعقلية إنما تدل على الحق لا على قول المبطل	٢٩/٨، ٢٨٩/٦
إذا ادعى المستدل أن المقدمة التي يبنى عليها كلامه ضرورية فهل يكون قوله حجة على مناظره؟	٢٧٠/٥
هل يلزم المستدل أن يتعرض في ذكر الدليل لتبيين المعارض جملة أو تفصيلاً؟	١٧٠/٩
هل يصح الاعتراض على المستدل بموضع النزاع؟	١٩٥/٢٦
ذكر أن الدليل هو طريق العلم الموصل إلى الحق	٦٦/٦
ما هو الضابط في الدليل حتى يكون دليلاً؟	١٥٦/٩
هل النظر واجب؟ وهل هو يوجب العلم؟	١٦/٣٣١، ٣٣٠/١٦ ١٦٠/١٩
هل النظر يقتضي العلم؟ وهل يجب اتباعه مطلقاً؟	١٧٣/١٩
هل النظر والاستدلال أول واجب كما يقول المتكلمون؟	٣٢٨/١٦
هل لا بد في كل علم نظري إلى مقدمتين لا يستغنى عنهما؟	١٠٩/٩
هل ما يكون النظر الصحيح فيه موصلاً إلى علم يسمى دليلاً أم أمانة؟	١٥٦/٩
هل عدم الدليل يستلزم عدم المدلول عليه؟	٤٦/٦
هل لازم القول قول؟	٤١/٢٩، ٤٧٧/٥

المسألة	الموضع
اللازم لا يدل إلا إذا كان ملزومًا	٢٦٤/٧
ذكره أن نفي اللازم يقتضي نفي الملزوم	٢٩٧، ٢٩٤/٧ ٤٥٥، ٤٥٤/١٦ ٢٤١، ٢٤٠/١٧
هل الموجب لازم لموجبه والمعلول لازم لعلته؟	٥٧٩/٧
هل عدم اللازم موجبًا لعدم الملزوم	٥٧٩/٧
ذكره أنه ما من شيء إلا وله لازم لا يوجد بدونه، وله مناف مضاد لوجوده فيستدل عليه بثبوت ملزومه، وعلى انتفائه بانتفاء لازمه، ويستدل على انتفائه بوجود منافيه، ويستدل بانتفاء منافيه على وجوده، إذا انحصر الأمر فيها فلم يمكن عدمهما جميعًا كما لم يمكن وجودهما جميعًا	١٩٣/٩
بيان الأصول التي يبنى عليها المتكلمة سائر العلوم	٢٠/٢
بيان تقسيم المتكلمين للعلم إلى ضروري ونظري	٧١، ٧٠/١٣
ما الفرق بين المعرفة والعلم؟	٥٩/٢٣
ذكر تقسيم أهل الكلام العلوم إلى: ضروري وكسبي أو إلى: بديهي ونظري	٤٣/٤
ما هو العلم الضروري؟	٧١، ٧٠/١٣
ما هو العلم الطبيعي؟	١٢٣/٩
ما هو العلم الرياضي؟	١٢٣/٩

المسألة	الموضع
ما هو العلم الإلهي؟	١٢٣/٩
ما هي أنواع العلوم عند المناطقة؟	١٢٥، ١٢٣/٩
ذكره أن علمنا ينقسم إلى: علم فعلي له تأثير في المعلوم، وعلم انفعالي لا تأثير له في وجود المعلوم	٢٨٠/٨
بيان أن العلم نوعان: تابع ومتبوع	١٣٠، ١٢٩/١٩
ذكره أن طرق العلم ثلاثة: الحس والخبر والنظر	٧٥/١٣
هل العلم تابع للمعلوم غير مؤثر فيه، أم هو انفعالي، أم المعلوم تابع له والعلم مؤثر فيه وهو فعلي؟	١٢٩/١٩
ذكره أن العلوم ثلاثة أقسام: منها ما لا يعلم إلا بالأدلة العقلية، ومنها ما يعلم بالأدلة الخبرية والعقلية، ومنها ما لا يعلم إلا بالأدلة الخبرية	١٣٨، ١٣٧/١٣
ذكره أن كل واحد من العلوم والاعتقادات وغيرها إما أن يكون تابعًا متعلقًا مطابقًا له وإما أن يكون متبوعه تابعًا له مطابقًا له	١٢٩/١٩
العلم الطبيعي والعلم فيما بعد الطبيعة عند الفلاسفة	٨٣/٢
كيف يحصل العلم بالقلب عقب النظر في الدليل؟	٣٤/٤
ذكره أن النية تتبع العلم	١٠١/٢٥
ذكره أن كل واحد من الدين الجامع ومن العبادات والواجبات والتحريمات ينقسم إلى عقلي وملي وشرعي، وبيان المقصود بكل واحد منها	٦٥/٢٠

المسألة	الموضع
ذكره أن العبادات ثلاثة أقسام: عقلي وملي وشرعي	٦٢/٢٠
ما المقصود بالشرطيات المنفصلة مانعة الجمع فقط؟	١٩٢، ١٥١/٩
ما هي الشرطيات المتصلة؟	١٩٢، ١٥١/٩
هل الشرطيات مانعة الجمع والخلو هي الشرطيات الحقيقية؟	١٥١/٩
ما هي الحاجة؟	٨١/٢١
ما هي الضرورة؟	٨١/٢١
ما الفرق بين الحاجة والضرورة؟	٢٢٦، ٢٢٥/٣١
هل الضروريات يجب الاشتراك في العلم فيها؟	٣٧١/٤
ما هي «المثل الأفلاطونية»؟	٩٨/٩
ما الفرق بين قولنا: الإنسان حيوان ناطق، والإنسان هو الحيوان الناطق؟	٥٠/٩
ما المقصود بالجنس والفصل؟	٥٠/٩
ذكره أن الأمر الجائز الحدوث لا يستلزم ممتنعاً	١٥٦/٨
هل هناك فرق بين «الهَمِّ» و«الإرادة»؟	٥٢٧/٧
ما يتناوله لفظ التركيب عند أهل الكلام والفلسفة	٣٣٦/٥
ذكره أن الإعراض أمر عديمي	٢٠٦/٨

الأحكام

الحكم

المسألة	الموضع
ما المقصود بالأحكام الشرعية؟	٣١١، ١٤٩/١٩
ذكره أن الأحكام تنقسم إلى أحكام عينية تابعة للمحكوم فيه وأحكام عملية يتبعها المحكوم فيه	١٣٣/١٩
ذكره أن المقصود بالخطاب إفهام المعاني	٢٧٨/٣١
ذكره تقسيم الفقهاء خطاب الشرع إلى: خطاب تكليف، وخطاب وضع	٤٨٦/٨
ما هو خطاب التكليف؟	١٨٢/٨
الفرق بين خطاب التكوين وخطاب التكليف	١٨٢/٨
ذكره أن كون حكم الفعل مجمعاً عليه أو مختلفاً فيه: أمور خارجة عن الفعل وصفاته	٢٧١/٢٠
هل يمكن أن تخلو الأقطار عن حكم مشروع؟	٥٣٩/٢١

الواجب

المسألة	الموضع
تعريف الواجب	١٠/٥٣٢، ٢٠/١٦١، ٢٢/٥٥٠

المسألة	الموضع
الإيجاب يستلزم الوجوب والوجوب يقتضي الفعل	٢٠٥، ٢٠٤ / ٣٣
تعريف الفرض	٢٠٣ / ٢٦، ٣٦٢ / ٣ ٢٠٤
ذكره أن الوجوب يكون بأمره ﷺ	٢٣٧ / ٢٥
ذكره أن الله سبحانه لم يوجب شيئاً إلا وقد نصب على العلم به دليلاً	٢١٢ / ٢٢
ذكره أن الوجوب الثابت بالشرع ثابت بإيجاب الربوبية	٦٤٨ / ٢٨
هل الاستثناء من النهي يفيد الوجوب؟	٣١٤، ٣١١، ٣١٠ / ٢٣
هل مداومة النبي ﷺ على الفعل تدل على الوجوب؟	٥٦٧ / ٢٢
هل الفعل المجرد يدل على الوجوب؟	٢٢٢ / ٢٥
هل كل من ترك واجباً استحق العقوبة؟	٥٤٧ / ٢٩، ٢٧٩ / ٢٨
هل إذا لم يجز الحلف على ترك الفعل يكون الفعل واجباً؟	٣٥٠ / ١٥
ما لا يتم الواجب إلا به هل يكون واجباً؟	٥٥ / ٢٠، ١٧٤ / ٧ ٣١٣ / ٢١، ١٦٢ - ١٥٩ ١٨٠ / ٢٨، ١٣٦ / ٢٢ ٢٨٠ / ٢٩، ٥٩٩، ٣٦٧ ٣٤٤، ١٢ / ٣٠، ٣٧٦ ٣٢١، ٨٧، ٨٦ / ٣١

المسألة	الموضع
الفرق بين وجوب الوسيلة ووجوب المقصد ومثال على ذلك	٥٣١/١٠
ما من شيء في الشريعة يمكن وجوبه إلا والاحتياط مشروع في أدائه	١١٠/٢٥
هل يوجب شيء في الشرع احتياطاً؟	١٠٠/٢٥، ١٤١/٢٤
هل يجب شيء بمجرد الشك؟	١٢٤/٢٥
ذكره أن المشكوك في وجوبه لا يجب فعله ولا يستحب تركه بل يستحب فعله احتياطاً	١٢٤/٢٥
ماذا يجب على العبد إذا اشتبه الواجب بغيره؟	٣٧٣/٣١
ذكره أن الواجبات لا بد أن تكون المصلحة فيها راجحة على المفسدة	١٢٦/٢٨
هل يجوز إبدال الواجب بخير منه؟	٢٤٩/٣١
بيان أن الله قد يوجب في شريعة ما يشق، وهو مما تختلف فيه الشرائع	٣٤٥/١٠
ذكره أن النقص عن الواجب منه ما يبطل العبادة ومنه ما لا يبطلها	٢٩٢/١٩
هل عين الواجب هو عين الممكن أم غيره؟	٣٤٤/٥
هل الإيجاب والتحريم يتفاضل؟	٥١٣/٧
هل الإيجاب يتفاوت في نفسه؟	١٧٢/٢٠

المسألة	الموضع
هل أنواع الإيجاب يتفاضل في نفسه، أم في متعلق ذلك من الثواب والعقاب؟	٦٠،٥٩/١٧
هل يجوز ترك الواجب لمصلحة راجحة؟	١٦٤/٢٣
ذكره أنه قد يعلق الواجب بشرط لبيان حكم من الأحكام	١٦٣/٢٣
هل يعلق الواجب بإرادة العبد؟	١٦٣/٢٣
هل يمكن أن يكون الشيء واجباً على العبد ولا يلزمه فعله أو فعل بدله أو نظيره؟	١٠٤،١٠٣/٢٤
تعريف فرض العين	١١٨/١٩،٢٦٧/٧
ما هو فرض الكفاية؟	١١٨/١٩،١٦٥/١٥ ١٢٦/٢٨،٣١١/٢٣ ٣٥٧/٣٠،٣٥٨
متى يصير فرض الكفاية فرض عين؟	٦٥/٢٨،١١٨/١٩ ٢٠٧/٣٠،٨٢،٦٦
بيان أن الخطاب في فرض الكفاية موجه لجميع الأمة وقد يتعين على البعض	٢٦٧،١٦/٧
ما الفرق بين الواجب المطلق والواجب المخير؟	٥٣٠/١٠
ذكره أن الواجبات تكون: إما على الترتيب أو على التخيير	٧٥/١٦

المسألة	الموضع
هل الواجب في «الواجب المخير» هو القدر المشترك أم الواجب المشترك والمميز؟	٣٠١، ٣٠٠ / ١٩
ما معنى التخيير بين أمرين؟	١١٧ / ٣٤
بيان انقسام الواجب أو المأمور به إلى محدد وغير محدد	٢٨٢ / ١٠
هل تجوز الزيادة في الواجب المقدر؟	٢٤٩ / ٣١
ما وجب بالشرع إن نذره العبد أو عاهد الله عليه، فإن هذه العهود تقتضي له وجوبًا ثانيًا غير الوجوب الثابت بمجرد الأمر الأول	١٥٥ / ٢٠
ما المراد بالإتمام الواجب؟	٢٩٢، ٢٩١ / ١٩

المستحب

المسألة	الموضع
هل يلزم المندوب بالشروع فيه؟	١٨٦ / ٢٨، ٦٣٨ / ١٠
ذكره أن الاستحباب حكم شرعي لا يثبت إلا بدليل شرعي	٦٥ / ١٨
هل من الصيغ الدالة على الاستحباب التعليل بعة تقتضي ذلك؟	٣٤٤ / ٢٤
ذكره أن المستحبات لا بد أن تكون المصلحة فيها راجحة على المفسدة	١٢٦ / ٢٨

المسألة	الموضع
ذكره أنه يتوسع في التطوع ما لا يتوسع فيه في الفرض	١٢٠ / ٢٥
هل يمكن أن يتفق النبي ﷺ والصحابه على ترك المستحب؟	١٨٣ / ٢٢
ما هو المطلوب من العبد في الأمور المستحبة؟	٢٦٧ / ٧

المباح

المسألة	الموضع
تعريف المباح	١٠٩، ١٠٨ / ١٤
ما هو «التحليل»؟	٥٣٨ / ٢١
هل الأصل في الأشياء الإباحة؟	١٥٠، ٨٥ / ٢٩
هل نفي الجناح لبيان حكم شيء وإزالة الشبهة يمنع أن يعطي الشيء حكم الوجوب أو الاستحباب؟	٢٠ / ٢٤
حكم الأشياء المسكوت عنها في الشرع	٤٥ / ٧
هل في الشريعة مباح أم لا؟	١٦١ / ٢٠
إنكار الكعبي للمباح في الشريعة، والرد عليه	٥٣٠ / ١٠
هل نفي الجناح عن الفعل يدل على الإباحة فقط وأنه لا فضيلة في الفعل؟	٩٨ / ٢٤
هل ما أبيح للنبي ﷺ يكون مباحاً لأمتة؟	٤٤٩-٤٤٣ / ١٥
هل ما لا يتم المباح إلا به فهو مباح؟	٧٠ / ٢٩
هل يثاب العبد على فعل المباح؟	٥٣٤ / ١٠

المسألة	الموضع
إذا فعل المؤمن ما أبيع له قاصدًا للعدول عن الحرام إلى الحلال لحاجته إليه فإنه يثاب على ذلك	٤٨/٧
هل يصير المباح واجبًا؟	٥٣٤/١٠
بيان أن دين الإسلام وسط فيما أباحه وحرمه	٣٣٢/٢١
ما هو حكم الأشياء قبل مجيء الشرع؟	٥٣٩، ٥٣٨/٢١
ذكره أن الخلاف في مسألة حكم الأشياء قبل ورود الشرع خلاف نظري محض ليس فيه عمل	٥٣٩/٢١
هل مسألة حكم الأشياء قبل ورود الشرع جائزة أم ممتنعة؟	٥٣٩/٢١
هل انتفاء دليل التحريم دليل على عدم التحريم في الأشياء؟	١٥٠/٢٩
هل تحريم الطيبات على اليهود باقي بعد مبعث النبي ﷺ لا يزول إلا بمتابعته؟	٢٦٤/١٩
ما هو الجائز؟	٢٦٠/٢٢
ما لا يتم الجائز إلا به فهو جائز	٦٠/٢٩
هل التفضيل بين شيئين يدل على أن المفضل جائز؟	٢٣٢/٢٣

الكراهة

المسألة	الموضع
ذكره أن ما كُره استعماله مع الجواز لا يبقى مكروهًا مع الحاجة	٣١٢/٢١

المسألة	الموضع
الاستدلال بكون الشيء بدعة على كراهيته	١٩٤/٤

التحريم

المسألة	الموضع
ما هو التحريم؟	٥٣٨/٢١
ترتيب الذم على المجموع من الأعمال يقتضي أن كل واحد له تأثير في الذم ولو كان مباحاً لم يكن له تأثير في الذم	٣٠١/٢٤
هل يحرم شيء في الشرع احتياطاً؟	١٠٠/٢٥
التحريم مستلزم للحرمة والحرمة مقتضية للترك	٢٠٥، ٢٠٤/٣٣
هل تسمية الشيء خبثاً يقتضي تحريمه؟	١٩٢/٣٠
كل ما شغل عن الواجب فهو محرم	١٧٤/٧
ذكره أن المحرم نوعان: نوع لعينه ووصفه، ونوع لكسبه	٣٣٤/٢٠، ٤٤/١٤، ٢٦١/٢٩، ٥٦/٢١، ٣٢٠، ٢٧٦
هل التحريم يتفاوت في نفسه؟	١٧٢/٢٠
كل من فعل محرماً استحق العقوبة	٢٧٩/٢٨
العقوبة تكون على فعل محرم	٥٤٧/٢٩
ذكره أن تحريم الأشياء يستفاد من ذكر الوعيد عليها	٢٥٥/٢٠

المسألة	الموضع
هل ما سكت عنه من المحرمات يثبت له حكم التحريم بدون دليل؟	٤٤٥/١٥
الشارع يحرم الشيء لما فيه من المفسدة الخالصة أو الراجعة	٢٥/٣٣
الشيء المحرم لمفسدة راجحة يباح للحاجة	٤٩،٢٦،٢٥/٢٩
ذكره أن المحرمات قد تباح للحاجة	٢١/٣٣
هل الحرام يتوكد بانضمام المباح المخصص إليه؟	٣٠١/٢٤
التحريم في حق الآدميين إذا كان من أحد الجانبين فقط لم يثبت في الجانب الآخر	٢٥٨/٢٩
ذكره أن الشارع لا يحظر على الإنسان إلا ما فيه فساد راجح أو محض	١٨٠/٢٩
لا يحرم الله تعالى ما يضطر إليه العبد إذا كانت الضرورة بغير معصية من العبد	٣٩٠،٣٨٩/٢٨
ما لا يتم اجتناب المحرم إلا باجتنابه فهو حرام	٧٠/٢٩،٥٩٩/٢٨ ١٢/٣٠
هل أنواع التحريم يتفاضل في نفسه أم في متعلق ذلك من الثواب والعقاب	٦٠،٥٩/١٧
بيان أن التحريم دين الإسلام فيه وسط	٣٣٢/٢١
بيان أن الله قد يحرم في شريعة ما يشق، وهذا مما تختلف فيه الشرائع	٣٤٥/١٠

المسألة	الموضع
هل التحريم يدل على فساد المحرم؟	١٥٠ / ٢٩
بيان خطأ من قال: إن أحاديث الوعيد لا تتناول محل الخلاف وإنما تتناول محل الوفاق وكل فعل لعن فاعله أو توعد بغضب أو عقاب حمل على فعل اتفق على تحريمه	٢٧٨-٢٦٩ / ٢٠

السبب

المسألة	الموضع
تعريف السبب	١٧٧ / ٢٧، ١١٢ / ٣
بيان بطلان قول من قال: إن السبب هو ما يحدث الحكم عنده لا به	٨ / ١٧٥، ٤٨٦، ٥٢٢، ٢٨٨، ٢٨٧ / ٩
ذكره أن المسبب لا يكون إلا بعد السبب	٤٤٣ / ٧
بيانه أن السبب بمفرده لا يستقل بحصول المطلوب	٤٨٧، ١٦٧ / ٨
يجب وجود المقتضى لوجود السبب التام	٦٠ / ١٦
بيان أن الله تعالى خالق الأسباب والمسببات، وأن كل شيء في الدنيا والآخرة لا يكون إلا بسبب	٦٩ / ٨
الاستدلال على أن الله تعالى يخلق بالأسباب والحكم	١٩٢ / ٤
بيان أن الله عز وجل قادر ألا يجعل السبب موجباً لمسببه	٣٩٧ / ٨
ذكره أن زوال الحكم يكون بزوال السبب أو بوجود المانع	٢٣٦ / ٢٨

المسألة	الموضع
بيان أن أسباب وجوب العبادات تختلف من مكلف لآخر	٥١٩/٧
بيان قول من قال: ليس في الوجود سبب وإنما هي علامات على الشيء	١٩٩/١٧
نظرية الكسب الأشعري وتفسيرهم تأثير القدرة في المقدور بمجرد الاقتران العادي	١٢٨/٨
ذكره أن مجرد الأسباب لا يوجب حصول المسبب بل لا بد من تمام الشروط وانتفاء الموانع	١٣٣،٧٠/٨
هل الأثر يقارن وجود التأثير معه أم يكون عقبه أم يتراخى عنه؟	٣٨١،٣٨٠/١٦

الشرط

المسألة	الموضع
تعريف الشرط	٢٣٠/٢٢
الحكم المعلق بشرط يعدم عند عدمه	١٥٨،١٥٢/٩ ٣٢٥/١٦
الحكم يتخلف لفوات شرطه أو وجود مانعه	٤٥٦/٥
كل شرط خالف مقتضى العقد فهو باطل	٢٧/٢٩
الشرط إذا تعقب جملاً هل يعود إلى جميعها؟	١٤٨/٣١
الحكم إذا علق بشرطين لم يثبت مع أحدهما	٣٨٥،٣٨٤/٢١

المسألة	الموضع
هل الأصل في الشروط في العقود الحظر أم الجواز؟	١٢٦/٢٩
متى كان شرط الحكم مشكوكاً فيه لم يثبت	١٦٤، ١٦٣/٣١
هل الحكم المعلق على شرط يعدم عند عدمه؟	٢٨٦/٢٦
المعلق بشرط هل يستلزم وجوده بوجود ذلك الشرط؟	٤٩٣، ٣٧٦/٧ ٩١/١٩، ٤٢/١٣
هل الشرط العرفي كالشرط اللفظي؟	٣٧٨، ٢٣٠/٢٠
ذكره أن الجزاء يكون بعد الشرط	٤٤٣/٧
هل يجب أن يقارن الشرط المشروط أم يمكن أن يتقدمه؟	١٥/١٦
هل الشرط المتقدم كالشرط المقارن؟	٣٧٨/٢٠

المانع

المسألة	الموضع
المانع لا يكون مانعاً إلا لضعف المقتضى	٢٤/١٤

الرخصة، والعزيمة

المسألة	الموضع
ذكره أن الرخصة قد تكون ركناً وقد تكون واجبة وقد تكون مستحبة	٩٨، ٩١/٢٤

المسألة	الموضع
هل الرخص تستباح بالمعاصي؟	١٨/٢٤، ٢٥٤/١١٠، ١١١/٢٧، ١٨٤/٢١٥، ٣٤٦/٢٨، ٢٧، ٢٩/٦٤، ٦٥
أيهما أفضل الأخذ بالرخصة أم بالعزيمة؟	٩٣/٢٦
هل الواجب بالشرع يرخص فيه عند الحاجة؟	١٤٨/٣٣

الصحة

المسألة	الموضع
ما هي الصحة؟	١٨/١٦٣، ٢٩/١٤٦
إذا لم يمكن فعل العبادة مع العذر إلا به فهل تكون صحيحة مجزية؟	٢٦/٢٣٨
الصحيح من العقود	٢٩/١٢٦
ما الفرق بين الصحيح والفاقد من العقود؟	٣٠/٢٥٦
هل اختلاف العبارات يكون مؤثراً في صحة العقد وفساده؟	٢٠/٥٥١
ذكره أن الحجج الأثرية والنظرية منها الصحيح والفاقد ومنها ما يتوقف فيه إلى أن يدل الدليل على صحتها أو فسادها	١٩/٢٨٨
ذكره انقسام العبادات إلى صحيح وباطل	٢/٤١٦

المسألة	الموضع
هل فعل العبادة مع المحذور أولى من تركها؟	٢٣٨، ٢٣٧ / ٢٦

الاجزاء

المسألة	الموضع
ما هو الاجزاء؟	٣٠٣ / ١٩
ذكره أن الاجزاء والإثابة يجتمعان ويفترقان	٣٠٣ / ١٩
الفرض يسقط بفعل النوع الجائز المباح إذا أتى بالمأمور به	٢٨٧ / ٢٢
ذكره أن المأمور به إذا لم يحصل تأمناً لم تبرأ ذمة المكلف، فإما أن يجبر النقص بجنس المأمور به أو بدل أو إعادة أو يبقى في العهدة	٣٠٥، ٣٠٤ / ١٩
ما المقصود بالعبادة الكاملة والناقصة والمجزئة؟	٢٩٢-٢٩٠ / ١٩
بيان أنه لا إعادة على من فعل ما أمر به بحسب الاستطاعة	٤٤٠، ٤٢٩، ٤٢٨ / ٢١ ٤٤٨، ٤٤١
نفي العمل إنما يكون بانتفاء شيء من الواجبات وليس المستحبات	٥٣٠ / ٢٢
من فعل ما يعتقده قربة هل يثاب عليه؟	٢٩٢ / ٢١
العبد إذا فعل ما يقدر عليه من العمل الكامل مع أنه لو قدر لفعله كله فهل يكون بمنزلة العامل من الأجر؟	٢٩٤ / ٢٦

المسألة	الموضع
من كان عازماً على الفعل عزمًا جازماً وفعل ما يقدر عليه منه كان بمنزلة الفاعل	٢٣٦/٢٣

الفساد، والبطلان

المسألة	الموضع
ما هو الفساد؟	١٦٣/١٨
ما المراد بـ «الباطل»؟	٤١٦/٢، ٥١٦/٥، ٣٤٩/١١
ذكره انقسام العبادات إلى صحيح وباطل	٤١٦/٢
لو فعل العبد الشيء المأمور به وارتكب معه محظوراً هل يترتب عليه فساد العبادة المأمور بها؟	٣٠٣/١٩
هل الفاسد يكون لازماً؟	٨٩، ٢٤، ١٨/٣٣
إذا ترك الإنسان بعض العبادة فهل تبطل كلها أم يثاب على ما فعله ويعاقب على ما تركه؟	٢٦٩/١٨
من كان مؤمناً ثم ارتد، هل إيمانه الأول يكون فاسداً؟ وهل يترتب على ذلك بطلان أعماله قبل الردة؟	٦٤، ٦٣/١١
هل من فعل محظوراً ناسياً تبطل عبادته؟	٥٦٩/٢٠
الفساد من العقود	١٢٦/٢٩

الإعادة

المسألة	الموضع
ما المقصود بالإعادة؟	٢٥٤، ٢٥٣ / ١٧
ذكره أنه يؤمر بالإعادة من لم يفعل ما أمر به مع القدرة على ذلك	٦٣٣ / ٢١
من فعل ما أمر به بحسب قدرته هل عليه إعادته؟	٣٥، ٣٤ / ٢٢
من ترك المأمور به جهلاً هل يجب عليه إعادته؟	١٠١ - ٩٩ / ٢٢

القضاء

المسألة	الموضع
ما المراد بـ «القضاء» في عرف الشرع؟	١٠٦، ١٠٥ / ١٢
ما الفرق بين الأداء والقضاء؟	١٠٦، ١٠٥، ٣٧ / ٢٢
هل القضاء مأمور به على الفور؟	٢١٥ / ٢٣
هل يجب القضاء بأمر جديد؟	٣٣٥ / ٢٣
هل يقضي المرتد ما ترك من واجبات حال الردة؟	١٠٣، ٤٦، ١٠ / ٢٢
هل يقضي الكافر إذا أسلم ما ترك من الواجبات حال الكفر؟	٤٦، ٧ / ٢٢
إذا ترك المسلم الواجب متأولاً، هل يجب عليه قضاؤه؟	١١، ١٠ / ٢٢
هل يجب القضاء على من ترك الواجب أو فعل المحرم وهو جاهل؟	١٦ / ٢٢

المسألة	الموضع
هل يجب القضاء على من ترك شيئاً بغير تفريط؟	١١٠/٢٥
من ترك صلاة حتى خرج وقتها لعذر شرعي فهل فعلها بعد الوقت يكون قضاءً أم أداء؟	٥٧/٢٠
من ترك واجباً قبل بلوغ الحجة ثم تبين له وجوب ذلك هل يجب عليه القضاء؟	٤٠٧، ٤٠٦/١١

الحاكم

المسألة	الموضع
بيان أن أصل الدين أنه لا حرام إلا ما حرمه الله ولا دين إلا ما شرعه الله	١٦/٤٦٩-٤٧٢، ٣٥٧/٢٠
ذكره أنه ليس لأحد أن يشرع ديناً واجباً أو مستحباً ما لم يقيم دليل شرعي على وجوبه واستحبابه	٣٥٨/٢٠
هل يصح قول من يقول: إن النصوص لا تفي بعشر معشار الشريعة؟	٢٨٠/١٩
ذكره أن لفظ العقل والسمع صار لفظاً مجملاً	١٦/٤٦٩، ٤٧٠
بيان أوجه ضلال من قدم الاستدلال بالعقل على الاستدلال بالكتاب والسنة	٨٩/ب/٣
مكانة العقل في الاستدلال شرعاً	٨٩/٣
ذكره الخلاف في: العقاب في الدنيا والآخرة هل يعلم بمجرد العقل؟	٣١٠/٨

المسألة	الموضع
الرد على من قال: يجب الرجوع في أصول الدين وفروعه للعقل	٤٧٢-٤٦٩/١٦
هل الأحكام الشرعية مستفادة من الشرع والعقل؟	٣١١، ٢١٥/١٩
هل ما يجوز عقلاً ينبغي أن يجوز شرعاً؟	١٩٧/١٧
«الممتنع لذاته» كالجمع بين النقيضين هل يجوز الأمر به من جهة العقل مع أن ذلك لم يرد في الشريعة؟	٣٢١/٣
ذكر قول الجهمية المتكلمة: إن القرينة الصارفة لهم عما دل عليه الخطاب هو العقل، والرد على ذلك	١٧١/٥
هل النقل الصحيح يخالف العقل الصريح؟	٢٧٩/٩، ١٧٢/٥ ٤٣٣/١٦، ٨٠/١٢ ٤٤٣/١٧، ٤٦٣، ٤٤٢ ٢٨٨/١٩
هل التحسين والتقييح للأشياء يدرك بالعقل أم بالشرع؟	٣٠٩، ٩٠/٨، ١١٤/٣ ٣٣٧/١١، ٤٣٣-٤٢٨ ٦٨٣-٦٧٦، ٦٧٥ ٩، ٨/١٥، ١٣٨/١٣ ١٤٧، ١٤٦/١٨ ٢٩٧، ٢١٥/١٩ ١٩٩، ٦٨، ٣٧/٢٠
ما المقصود بحسن الفعل وقبحه؟	١٣/٩

المسألة	الموضع
هل يثبت للأفعال في نفسها صفات الحسن والقبح أم أن هذا لا يثبت إلا بخطاب؟	٩٧/١٤، ١٩٢/٤ ١٩٨/١٧، ٩، ٨/١٥ ٢٠١
ذكره الخلاف في: هل للفعل صفة صار بها حسنًا وقيحًا وأن الحسن العقلي هو كونه موافقًا لمصلحة العالم والقبح العقلي بخلافه؟ وهل في الشرع زيادة على ذلك؟	٣٠٩/٨
أقسام الحسن والقبح بالنسبة لخطاب الشرع	٤٣٤/٨
هل فعل العبد ينقسم في نفسه إلى حسن وقبيح؟	٢٤٦، ٢٣٥/١٦
وجوب شكر المنعم هل وجب بالشرع أم بالعقل؟	٦٤٩، ٦٤٨/٢٨
هل أوجب الله سبحانه على نفسه شيء؟	٢١٣، ٢١٢/١٥
هل يجب على الله فعل الأصلح؟	٩٢/٨
هل يجوز لأحد أن يخرج عن شريعة النبي ﷺ كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى عليه السلام؟	٥٢٤/٢٨، ٥٩، ٥٨/٢٧

المحكوم عليه

المسألة	الموضع
هل المخطئ مكلف؟	<p>٤٩٠، ٤٨٩/١٢</p> <p>١٥٣-١٥١/١٤</p> <p>١٠١/٢٢، ٢١٦/١٩</p> <p>٢٢٦/٢٥، ١٨٦، ١٨٥</p> <p>٤٧٤/٢٧، ٢٤٦</p> <p>٢٣٢/٣٣</p>
ذكره أن لفظ الخطأ يستعمل في العمد وفي غير العمد	٢٠/٢٠
بيان أن الخطأ قد يكون خطأ في الفعل أو خطأ في القصد	٢٣، ٢٢/٢٠
هل النسيان من عوارض الأهلية؟	<p>٢٥٨/١٨، ١٥١/١٤</p> <p>٥٦٩/٢٠، ٢١٦/١٩</p> <p>١٨٥، ١٠٠/٢٢</p> <p>٣٣٥، ٣٧/٢٣</p> <p>٢٤٦، ٢٢٦/٢٥</p> <p>٢٣١، ٢٠٩، ٢٠٦/٢٦</p> <p>٢١٠/٣٣، ٤٧٤/٢٧</p> <p>٢٣٢</p>

المسألة	الموضع
هل المنهي عنه يسقط بالنسيان؟	٢٠٦/٢٦
هل المأمور به يسقط بالنسيان؟	٢٠٦/٢٦
هل تبرأ ذمة من ترك المأمور ناسياً؟	٥٦٩/٢٠
ما كان غايته اجتناب المحذور إذا فعله العبد ناسياً أو مخطئاً هل يأنم بذلك؟	٤٧٨، ٤٧٧/٢١
هل الأفعال المأمور بها تسقط بالجهل والنسيان؟	٤٧٧/٢١
من ترك الواجب نسياناً هل عليه إعادته؟	٤٣١-٤٢٩/٢١
الحجة على العباد تقوم بشيئين: التمكن من العلم، والقدرة على العمل	٥٩/٢٠
العلم شرط في التكليف	١٤٢/١٩، ٥٢/١٣ ٢٥٢/٢٠، ١٤٣
هل يكلف الجاهل؟	٤٩٣/١٢، ٣٤٤/١٠ ١٠٢-١٠٠/٢٢ ١٠٩/٢٥، ٣٧/٢٣ ٢٣١/٢٦، ١١٠ ٣٢٣، ٢٣٨/٢٧ ٥٢٨/٢٩، ٥٩٤/٢٨ ٣٣٦، ٣٢٧/٣٠
من ترك الواجب جهلاً هل عليه إعادته؟	٤٣١-٤٢٩/٢١

المسألة	الموضع
المجهول كالمعدوم في الشريعة والمعجوز عنه كالمعدوم	٣٢٢، ٢٦٧، ٢٦٢ / ٢٩ ٣٣٦، ٣٢٧ / ٣٠، ٣٢٣ ٣٥٦ / ٣١
لا تكليف إلا بمعلوم	٣٣٦، ٣٢٧ / ٣٠
من لم يصل إليه حكم شيء من الأحكام فهل حكمه في حقه حسب اعتقاده واجتهاده؟	١٤٧-١٤٣، ١٣٥ / ١٩
هل اعتقاد المكلف للحكم يؤثر في الحكم الشرعي؟	١٥٢-١٤٩ / ١٩
ذكره أن الذي يكلف به العبد باعتقاده واتباعه هو غلبة الظن وليس اليقين؛ لأنه قد لا يدركه في كل الأحوال	٤٣ / ٢٩
قول المتكلمين أن التكليف تابع لمحض المشيئة أو تابع للمصلحة	١١٣ / ٤
هل حكم الخطاب يثبت في حق المكلفين قبل تمكنهم من العلم؟	٤٠٧ / ١١، ٢٨٨ / ٣ ٢٢٧-٢٢٥ / ١٩ ٢٣٣، ٢٦، ٢٥ / ٢٠ ٤١ / ٢٢، ١٦١ / ٢١ ١٠٠
التكليف مشروط بالتمكن من العلم والقدرة على الفعل	٦٣٤ / ٢١
ذكره أن الإرادة مشروطة بوجود العلم	٢٨٠ / ٨

المسألة	الموضع
هل النائم مكلف؟	٣٣٥/٢٣، ١١٥/١٤
ما العلة في تضمين النائم والمجنون ونحوهما ما أتلّفاه؟	١١٩/١٤
هل الصبي الصغير تصح منه العبادة ويثاب عليها؟	١٩١/١١
هل أقوال المجنون والطفل الذي لا يميز لغو في الشرع؟	١١٥/١٤
الخطاب بفروع الشريعة هل يثبت حكمه في حق المسلم قبل بلوغه؟	١١/٢٢
من شروط التكليف: العقل	١٣٦/١٩
ما هو العقل المشروط في التكليف؟	١٣٦/١٩، ٢٨٧/٩
لماذا قيد التكليف بالبلوغ مع العقل ولم يقيد بالعقل فقط؟	٣٤٥/١٠
هل المجنون مكلف؟	١١٥/١٤
هل أقوال المجنون كلها لغو؟	١١٥/١٤
هل تصح العبادات من المجنون؟	١٩١/١١
هل السكر من عوارض الأهلية؟	٣١٢/٨، ٦٠/١٠، ٣٤٧-٣٤٩، ٣٥١، ١١/١٠، ١١، ٧٤، ٧٥، ١١٥/١٤، ٣٨/٣٣، ١٠٢

المسألة	الموضع
لا تكليف إلا بمقدور	<p>٣/٣٢٢، ٨/١٣٠، ٢٩٣، ٣٠١، ٣٩١، ٤٣٨، ٤٦٩، ٤٩١، ٤٩٩، ١٩/٢١٦، ٢٠/٤٨، ٢٢/١٣١، ٢٦/١٨٧، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٨/٦٦، ٨٧، ١٣١، ٢٥٢، ٣٨٨، ٤٢١، ٥٩٤، ٢٩/٣٢٢، ٣٠/١٢، ٢٣٤، ٣١/١٥، ٩٢، ٣٤/١٧٥</p>
ما المقصود بالاستطاعة في الشرع؟	<p>٣/٣٢٢، ٨/١٢٩، ٢٩٣، ٣٠١، ٣٩١، ٤٦٩، ٤٩١، ٤٩٩، ١٤/١٠٣، ٢٢/١٣١</p>
هل العاجز عن الفعل مكلف؟	<p>٣/٣١٨، ٨/٢٠٢، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٧٠، ١٠/٣٤٤، ١٢/٤٧٩، ٤٧٨، ١٣/٦١، ٦٢، ١٤/١٠٢، ١٣٨، ١٩/١٢٤، ٢٤/١٨٥، ٢٦/٢٤٣</p>

المسألة	الموضع
هل يصح أن يثاب العاجز عن الفعل على تركه للفعل؟	٧٤٥/١٠
هل يجب أن تكون الاستطاعة مع الفعل أم يجب أن تتقدمه؟	٣/٣١٨، ٨/١٣٠، ٢٩٠، ٣٧١، ٣٩٠، ٤٤١، ٤٧٠، ١٠/٣٢، ١٤/١٠٣، ١٨/١٧٢، ٢٢/١٣١
بيان أن الاستطاعة جاءت في كتاب الله على نوعين: الاستطاعة المشترطة للفعل، والاستطاعة [التي يكون معها الفعل] المقترنة بالفعل الموجبة له	٨/٢٩٠، ٣٧٢، ١٠/٣٢
ذكره أن الاستطاعة المشترطة في الأمر والنهي إذا انتفت انتفى الأمر والنهي	٨/٢٩١
ذكره أن أصول الشريعة تفرق في جميع موارد بين القادر والعاجز والمفرط والمعتدي ومن ليس بمفرط ولا معتد	٢١/١٤١
هل تكليف العبد بشيء هو منشغل بضده يسمى تكليف بما لا يطاق؟	٨/٤٦٩، ٤٧٠
المأمور به الذي علم الله سبحانه أنه لا يكون أو أخبر مع ذلك أنه لا يكون هل هو مقدور عليه أم لا؟	٣/٣٢٠
ذكره أن الأفعال التي ليست اختيارية لا تدخل تحت التكليف	٢٠/٥٧١

المسألة	الموضع
معنى الإكراه	٥٠٢/٨
هل الإكراه من عوارض الأهلية؟	١٠/٣٧٣، ١٠/٥٣٧، ١٤/٥٣٨، ١٨/١١٨، ٢٦/١٨٧، ٢٨/٥٣٥، ٢٩/١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠، ٣٠/١٨٠، ٣٤٥، ٣٢/٩١، ٣٣/٣٨، ١٠٤، ١١٠
هل المكره معذور؟	٥٠٥/٨
هل المكره على الفاحشة معذور في فعلها؟	١٥/١١٥، ١١٦
ذكره أنه يفرق في الإكراه بين الملجئ والغير ملجئ	١٥/١١٦
مراتب الإكراه ودرجة التكليف في كل مرتبة	٥٠٢/٨
هل ما يكره عليه العبد من الأقوال يكون باطلاً أم معتبراً؟	٥٠٤/٨
هل يصح خطاب المعلوم بالتكليف حال عدمه؟	٢/١٨٥، ٨/١٨٢
متى ينقطع التكليف عن العبد؟	٨/٣١٢، ١٧/٣٠٩، ٢٤/٣٧٣
العبادات المشروعة إيجاباً أو استحباباً إذا عجز عن بعض ما يجب فيها هل يسقط عنه المقدور لأجل المعجوز؟	٢٦/٢٣٠

المسألة	الموضع
هل الواجبات تسقط بالعذر؟	٤٠٥ / ٢٣
هل الكفار يحاسبون؟	٤٨٧، ٤٨٦ / ٦
إن أسلم الكافر فهل يثاب على فعله في الكفر؟	٢٨٣، ٢٨٢ / ٢١
بيان أن الشريعة قد تسقط التكليف عمن لم تكمل فيه أداة العلم والقدرة تخفيفاً عنه وضبطاً لمناط التكليف	٣٤٥ / ١٠
بيان أن لحوق الوعيد المترتب على فعل بفاعل ذلك الفعل متوقف على شروط وانتفاء موانع	٢٦٣ / ٢٠
النية المجردة عن الفعل هل يعاقب عليها صاحبها أم لا؟	٥٧٥، ٥٧٤ / ٦
هل يحاسب العبد على مجرد العزم على الفعل؟	١٢٣، ١٢٢ / ١٤
هل الجن مكلفون كتكليف الإنس؟	٨٦، ٨٥ / ١٣، ٢٣٣ / ٤ ٥٩ / ٢٧
هل علق الشارع التكليف في بعض المسائل على أن المكلف من العرب أم لا؟	٢٧ - ١٨ / ١٩
هل العبد قادر على خلاف المعلوم؟	١٣٠ / ٨

المحكوم فيه

المسألة	الموضع
هل يمكن أن يخلو شيء عن حكم؟	٥٤١، ٥٤٠ / ٢١
هل يجوز أن يتعبدنا الله تعالى بما لا نفع فيه؟	٤٤٢ / ١٦

المسألة	الموضع
«الممتنع لذاته» كالجمع بين النقيضين هل يجوز الأمر به من جهة العقل مع أن ذلك لم يرد في الشريعة؟	٣٢١/٣
هل البديل يقوم مكان المبدل في حكمه ووصفه؟	١٢٥/٢١
البديل لا يجوز إلا عند العجز عن المبدل	١٢٠/١٩

الأدلة

مقدمة الأدلة

المسألة	الموضع
ما هو الدليل؟	١٥٦/٩، ١٧٠، ١٧٩، ٤٨٤، ٤٨٣/٢٢
الرد على من قال: طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم	١٠/٥
ذكره أن لفظ العقل والسمع صار لفظاً مجملاً	٤٧٠، ٤٦٩/١٦
إذا أمكن العلم بمقدار الحق كان هو الواجب، وإذا تعذر ذلك شرع الشارع ما هو أمثل الطرق وأقربها إلى الحق	٥٣٧/٤
هل دلالة القرآن والأحاديث توجب العلم؟	٤٧٠/١٦
ذكره أن أدلة الأحكام [العموم - خبر الواحد - القياس] لا بد فيها من اجتهاد وقد يكون الصواب في غير ما دلت عليه	١١٢، ١١١/١٣
ذكره أن العلوم الإلهية إنما تؤخذ من النبي ﷺ	١٣٦، ١٣٥/١٣
ذكره أن بيان النبي ﷺ للأمر الدينية على وجهين: بيان بالأدلة العقلية الدالة عليها، والإخبار بها خبراً مجرداً	١٣٧، ١٣٦/١٣

المسألة	الموضع
ذكره أن أحسن الأدلة العقلية هي التي بينها القرآن وأرشد إليها الرسول	١٣٨، ١٣٧/١٣
ما هي الأدلة السمعية أو الوضعية؟	٤١٤/٢٠
ذكره أن الدليل الشرعي يمتنع أن يكون خطأ إذا لم يعارضه دليل آخر	٢٥١/٢٠
الأدلة التي يعتمد عليها لمعرفة الأحكام، وما يصح منها وما لا يصح	٨-٥/١٩
هل لم يبق مسألة في الدين إلا وقد تكلم فيها السلف؟	٢٧/١٣
ذكره أن الدليل ملزوم المدلول، يلزم من وجود الدليل وجود المدلول، ولا يلزم من وجود الشيء وجود ما يدل عليه، والدليل يطرد ولا ينعكس بخلاف الحد فإنه يطرد وينعكس	٢٧٣/١٨
ذكره أن كل احتمال لم يستند إلى أمانة شرعية لم يلتفت إليه	٥٦/٢١
إذا وجد المقتضي وانعدم المانع وجب العمل بالمقتضي السالم عن المعارض المقاوم	٩٠/٢٥
طرق التلقي ومعرفة الأحكام عند الصوفية، وبيان بطلان ذلك	٤١١/١٠
ما هي الأدلة العقلية؟	٤١٤، ٤١٣/٢٠
متى يكون الدليل قطعياً ومتى يكون ظنياً؟	١٥٦/٩

المسألة	الموضع
هل لا بد في كل حادثة من دليل شرعي؟	٤٧٧/١٠
متى يكون اللفظ دليلًا؟	١٤١/٣١
ذكره أن دليل الدليل دليل	١٦٣/٢٩
لا يلزم من عدم دليل معين عدم سائر الأدلة الشرعية	٣١٤/٢١
ذكره أن الدليل لا بد أن يكون مستلزمًا للمدلول	٢١٤/١٢
ذكره أن الدلالات تارة تكون وجودية وتارة تكون عدمية	٩/١٥٧، ٢٠/٤١٣، ٤١٤
هل يشترط في الدليل لكي تقوم به الحجة أن يكون متواترًا؟	١٠٤/٩
ذكره أن الأصول التي يرجع إليها هي الكتاب والسنة والإجماع	٣/١٥٧، ٧/٤٠، ١٣/٦٢، ١٩/٦٥، ٢٠/٩، ١٦٤، ٤٩٨
بيان أن الكتاب والسنة والإجماع مدلولهم واحد	٤٠/٧
ذكره أن الاستدلال في المسائل العلمية يكون بالكتاب والسنة	٣٧٦/٢٤

القرآن

المسألة	الموضع
تعريف القرآن لغة	٨/١٣

المسألة	الموضع
الرد على من قال من الأشعرية وغيرهم: إن كلام الله هو المعنى القديم الذي لا يختلف باختلاف الأمم، وإنما الحروف هي التي تختلف، وإن الكتب المنزلة إنما اختلفت لاختلاف لفظها فكلامه بالعبرية هو التوراة وبالعربية هو القرآن، وإن المعنى القديم يكون أمراً ونهياً وخبراً وهذه صفات عارضة له لا أنواع له	٦٤، ٦٢ / ٦
من أدلة الأحكام: «القرآن»	٥٨ / ١٣، ٣٣٩ / ١١ ٤٩١ / ٢٨، ٥٩
وجوب اتباع ما أنزل الله في القرآن	١٢٨ / ٢٥
بيان وجوب اتباع الكتاب والسنة ولا يلتفت إلى من خالف ذلك	٣٨٣ / ١٠
بيان خطأ المتكلمين في ظنهم أن طريقة القرآن توافق طريقتهم	٨ / ٢
كيف يمكن معرفة موجب الأدلة السمعية والعقلية؟	١١١ / ٦
ذكره أن النظائر ثلاث درجات في القرآن في دلائله العقلية ودلالته الخبرية	٤٧١ / ١٦
هل القراءات السبعة هي مجموع حرف واحد من الأحرف السبعة؟	٤٠١ / ١٣
هل الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن تتضمن تناقض المعنى وتضاده؟	٣٩١ / ١٣

المسألة	الموضع
هل القراءات السبعة هي حرف من الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن؟	٣٩٥ / ١٣
هل الأحرف السبعة هي القراءات السبعة المشهورة؟	٣٩٠ / ١٣
هل القراءة مختصة بالقراء السبعة؟	٥٦٩ / ١٢
المصحف العثماني هل هو حرف من الأحرف السبعة أم هو مجموع الأحرف السبعة؟	٤٠١ / ١٣
هل قول النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» يقصد به القراء السبعة؟	٥٧٠، ٥٦٩ / ١٢
هل القراءات التي ثبتت عن بعض الصحابة وليست في مصحف عثمان هل يثبت بها قرآن؟	٢٦٠ / ٢٠
تعريف القراءة الشاذة	٤٢ / ٣٤
هل يحتج بالقراءات التي ثبتت عن بعض الصحابة وليست في مصحف عثمان، على أنها خبر واحد صحيح؟	٢٦٠ / ٢٠
هل القراءة الشاذة حجة؟	٤٢ / ٣٤
هل القراءات الشاذة قرآناً ونسخ أم لا؟	٥٧٠ / ١٢
هل تصح الصلاة بالقراءة الشاذة؟	٥٧٠ / ١٢
أمثلة للقراءات الشاذة التي خرجت عن مصحف عثمان	٥٧٠ / ١٢

المسألة	الموضع
هل يجوز القراءة بالقراءة المعروفة عن السلف الموافقة للمصحف؟	٥٦٩/١٢
هل تغير شيء في المصحف الذي كتبه الصحابة واتفقوا عليه؟	٥٦٩/١٢
ما لم يثبت أنه من الأحرف السبعة فهل يجب القطع بكونه ليس منها؟	٣٩٨/١٣
ما السبب الذي أوجب الاختلاف بين القراء فيما احتمله خط المصحف؟	٣٩٩/١٣
هل الحكم في الشكل والنقط حكم الحروف المكتوبة في المصحف؟	٥٨٦،٥٧٦/١٢
هل يكره تشكيل حروف المصحف وتنقيطها؟	٥٧٦/١٢
تعريف التأويل	<p>٣/٥٥، ٤/٦٨، ٥/٣٥، ٢٣٤، ٣٤٩، ٣٧٤/٧، ١٣/٥٩، ٦٠، ٢٧٥، ٢٨٨-٢٩٦، ١٦/٤٠٧، ٤٠٨، ١٧/٣٥٩، ٣٦٤، ٤٠١، ٤١٢</p>
هل التأويل والتفسير بمعنى واحد؟	٣٦٧/١٧
ما هو التأويل السائب؟	٤٨٦/٢٨

المسألة	الموضع
ما المقصود بتأويل الخبر؟	٢٧٧/١٣
ما المقصود بتأويل الأمر؟	٢٧٧/١٣
هل في القرآن مجاز؟	٢٧٧/١٢، ١٠٧، ٨٩/٧ ٤٨٥، ٤٦٤، ٤٥٤/٢٠
ما الفرق بين طريقة أهل السنة وطريقة أهل البدعة في التعامل مع نصوص الكتاب والسنة؟	٣٥٥/١٧
طريقة أهل البدع في التعامل مع القرآن	٣٥٦، ١٤٢/١٣
ذكره كلام المتفلسفة أن القرآن جاء بالطريق الخطائية والمقدمات الإقناعية، وأنهم هم أهل البرهان	١٦٤، ١٦٣/١٩
ذكره أصناف الذين أعرضوا عما في القرآن من الدلائل العقلية والبراهين اليقينية	١٦٣-١٦٠/١٩
ذكره أن الناس لا يفصل بينهم النزاع إلا كتاب منزل من السماء، وإذا ردوا إلى عقولهم فلكل واحد منهم عقل	١٦٣/٢٠
هل يستدل بالكتاب والسنة والإجماع على مسائل العقيدة؟	٣٣٨، ٣٣٧/١١
هل القرآن متواتر؟	٢٥٥/١٥، ٥٦٩/١٢
حكم من أنكر شيئاً من القرآن بعد تواتره	٤٨/١٤
هل يجوز ترجمة القرآن والحديث لمن يحتاج إلى تفهيمه إياه بالترجمة؟	٤٧٧/٢٢، ٣٠٦/٣

المسألة	الموضع
هل يكون في القرآن ما لا يفهمه أحد من الناس؟	١٣/٢٨٥، ١٦/٤١٠، ١٧/٤١١، ٣٩٠/٤٠٩
من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن لا برأيه ولا بدوقه	٢٨/١٣
القرآن والحديث إذا عرف تفسيره من جهة النبي ﷺ لم يحتاج إلى أقوال أهل اللغة	٧/٢٨٦، ١٣/٢٨، ٢٧
ذكره أنه لا بد من فهم القرآن والسنة باللغة والعادة التي نزل بها القرآن لا بما أحدث بعد ذلك	٧/١٠٦، ١١٥
ذكره وجوب الاعتصام بكتاب الله تعالى واتباع ما فيه	١٩/٧٦
هل يمكن أن يخالف القرآن بعضه بعضاً؟	١٩/٨٤
هل يجوز أن يعارض كتاب الله بغير كتاب الله؟	١٩/٧٨
هل يكون في كتاب الله تعالى ناسخ ومنسوخ؟	١٩/٧٩
ما هو المحكم من القرآن؟	٣/٥٧، ١٣/٢٧٢، ١٧/٣٨٦، ٤١٧
ما المقصود بالمتشابه من القرآن؟	٣/١٤٣، ١٣/٥٧، ٤/١٤٤، ١٦/٥٢٣، ١٧/٣٨٤، ٤١٧
هل المتشابه في القرآن نسبي أم مطلق؟	١٣/١٤٣، ١٤٤، ١٧/٣٩٦، ٣٨٠، ٣٨١

المسألة	الموضع
هل المتشابه هو المنسوخ؟	٣٨٧/١٧
بيان ذم من اتبع المتشابه من القرآن ابتغاء تأويله	٤١٧، ٤١٦/١٦
هل ترتيب الآيات والسور في المصحف توقيفاً أم اجتهاداً؟	٣٩٦/١٣
ما المقصود بظاهر القرآن؟	٣٧٩/١٣
حفظ القرآن من التحريف	٣٦١/٢٢، ٧/١
منزلة القرآن والسنة عند الشيعة	٢٠٩/١٣
هل يوجد في القرآن ألفاظ مترادفة تماماً؟	٣٤١/١٣، ٢٨٩/٧
بيان تنوع معاني الكتب المنزلة واختلافها اختلاف تنوع	٦٤/٦
هل يجوز أن تفسر إحدى الآيتين بظاهر الأخرى؟	٢١/٦
بيان أن دلالة القرآن على الأمور نوعان: خبر الله الصادق، ودلالة شرعية عقلية	٧١/٦
هل دلالة القرآن دلالة لفظية سمعية لا تفيد اليقين؟	٤٣٣/١٦
لفظ «الاختلاف» في القرآن يراد به التضاد والتعارض لا يراد به مجرد عدم التماثل	٢٠، ١٩/١٣
ذكره أن ما نسخه القرآن من الكتب قبله قليل جداً بالنسبة للمحكم المقرر	١٨٥/١٩
هل في القرآن تكرار؟	٤٠٩، ٤٠٨/١٤ ١٦٧/١٩، ٥٤٠/١٦

المسألة	الموضع
ذكره أن القرآن جاء بالدلائل اليقينية	١٦٤/١٩
ذكره اتفاق العلماء على أن المنامات ليست بدليل	٢٦٣/١
هل الإلهام يصلح دليلاً في المسائل الشرعية؟	٤٧٨، ٤٧٣/١٠ ٣٧٦/٢٤، ٤٢/٢٠

النسخ

المسألة	الموضع
ما المقصود بالنسخ في لسان السلف؟	١٠/٧٦٢، ١٤/١٠١، ١٣٣
ما هو المنسوخ في اصطلاح السلف؟	١٣/٢٩، ٣٠، ٢٧٢، ٢٧٣، ١٤/٦٩
هل يجوز أن ينسخ الله سبحانه شيئاً بعد ما شرعه؟	٢٨/٦٠٧، ٦١٠
ذكر نفي اليهود لجواز النسخ، والرد عليهم	١١٣/٤
ما معنى ﴿نُسِخَهَا﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾؟	١٨٣/١٧
ما الفرق بين ﴿نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ و﴿نُنسِهَا﴾؟	١٧/١٨٥، ١٨٦
نقله كلام ابن عقيل في الواضح على قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ...﴾، والتعليق على ذلك	١٧/٤٦-٤٩
هل الزيادة على النص نسخ؟	٦/٤٠٧، ٤٠٨

المسألة	الموضع
هل النسخ يثبت في حق المكلف قبل أن يبلغه الناسخ؟	١٩/٢٢٦، ٢١/١٦٠، ٢٢/١١، ٤١
هل يجوز النسخ قبل التمكن من الفعل؟	١٤/١٤٦، ١٧/١٩٨، ١٩٩، ٢٠٣، ١٩/٢٩٧
هل العام ينسخ الخاص؟	٢٤/٣٤٤، ٣٥٣
هل يجوز التعبد والتمسك بما نُسخ؟	١٠/٢٩٣، ١١/٤٠٤
هل يصدر من النبي ﷺ ما يستدركه الله فينسخ ما يلقي الشيطان ويحكم الله آياته؟	١٠/٢٩١
إذا فعل النبي ﷺ أمرًا لحاجة ثم تركه لزوالها هل يكون نسخًا؟	٢٣/١٠٣
الجمع بين الأدلة أولى من القول بالنسخ	٢٣/٢٤٩
النسخ لا يصار إليه إلا عند التنافي	٢٠/٥٢٤
ذكره أن الناسخ لا بد أن ينافي المنسوخ	٢٣/١٠٣
ذكره أن النسخ إنما يكون بما يناقض المنسوخ	٢٣/٢١
هل الناسخ والمنسوخ يجب أن يكونا بخطاب من الله تعالى؟	٢٧/٣٧٤، ٢٩/٤١، ١٥٤
هل يشترط في الناسخ أن يكون مشهورًا أو رواه البخاري؟	٢٧/٣٧٥، ٣٧٦
هل يمكن أن يكون النسخ بمحتمل؟	٢٨/١٩٧

المسألة	الموضع
هل يجوز للمسلمين تبديل دينهم بعد النبي ﷺ؟	٩٤ / ٣٣
هل يجوز النسخ بعد رسول الله ﷺ؟	٩٣ / ٣٣
ما شرعه النبي ﷺ معلقاً بسبب، فهل عدم وجود السبب يدل على نسخ الحكم؟	٩٤ / ٣٣
ذكره أن أمر الله ورسوله لا ينسخ إلا بأمر الله ورسوله	٤٨٤ / ٢١
ذكره أن النسخ لا يصار إليه إلا بيقين ولا يثبت النسخ بالظن	٥٧٥ / ٢١
ما ثبت من الأحكام بالكتاب والسنة لا يجوز دعوى نسخه بأمور محتملة للنسخ وعدم النسخ	٣٨٧ / ٢٣
هل نسخ الظاهر يوجب نسخ الفحوى والتنبيه؟	٢٩٩ / ١٥
هل نسخ الوجوب يمنع الجواز؟	٤٨٣ / ٧
ذكر النسخ وأنواعه من نسخ الحكم والتلاوة	١٩٨-١٨٤ / ١٧
مثال لآية نسخت من القرآن نسخ تلاوة	٥٢١ / ٧
هل تحريم النبي ﷺ لشيء يكون نسخاً للكتاب؟	٤٤ / ٧
هل القرآن لا ينسخ إلا بالقرآن؟	١٩٨-١٩٥ / ١٧
هل ينسخ الخاص بالعام الذي لم يثبت شموله لذلك الخاص عيناً؟	١٢ / ٢١
الخبر عما كان ويكون لا يدخله النسخ	٣٢٦ / ٤
إذا نسخ الوجوب هل يبقى الاستحباب؟	٨٧ / ٢٣

المسألة	الموضع
إذا جعل حكم مكان حكم، فهل هو من باب توسعة الشريعة أم من باب البدل؟	٢١/١٩٥-٢٠٠
ذكره أن ما قاله النبي ﷺ بعد النبوة وأقر عليه ولم ينسخ فهو تشريع	١١/١٨

السنة

المسألة	الموضع
تعريف السنة	١٨/١٩٥، ٧، ٦/١٨، ٣٠٧/٢١، ٣١٨، ٢٢/٥٤٠، ٢٣/٢٠
ذكره أن كثيرًا من العلماء يطلق القول بـ «السنة» على ما يذم تاركه شرعًا	٢٢/٦٤
نقل شيخ الإسلام عن شيخ الحرمين - الكرجي - فصلًا في بيان السنة وفضلها	٤/١٨٠
تعريف النافلة	٢٣/٣١
ما المقصود بالسنة [عند المالكية]؟	٢٢/٣٨١
ذكره أن السنة وحي من عند الله تعالى	٢٥/٧
ذكره أن السنة محفوظة	٢٢/٣٦١
ما هي منزلة السنة من القرآن؟	٣٤/٤٤

المسألة	الموضع
ذكره أن ما حرمه رسول الله ﷺ إنما هو زيادة تحريم وليس نسخًا لما في القرآن	٨/٢١
هل السنة تفسر القرآن وتبين مجمله؟	١٧/٤٣٢، ١٩/٨٥، ٨٦، ٢١/١٣١، ٢٣/١٤٠
هل كل ما جاءت به السنة يجب أن يكون مفسرًا في القرآن؟	٤٠/٧
القرآن والحديث إذا عرف تفسيرهما من جهة النبي ﷺ لم يحتج إلى أقوال أهل اللغة	٢٨، ٢٧/١٣
ذكره أن ما قاله النبي ﷺ بعد النبوة وأقر عليه ولم ينسخ فهو تشريع	١١/١٨
ضلال اتباع تشريع غير تشريع النبي ﷺ	٣٤٢/٣
كلُّ يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ	٢٠/٨، ٢٢/٣٢٣، ٢٧/٢٤١، ٣٠/٥١، ٣١/٤٨، ٣٣/٢٨، ١٦٨
الحق لا يدور مع معيّن إلا النبي ﷺ	٤١٧/٤
هل لأحد أن يخالف سنة رسول الله ﷺ لقول أحد من الناس؟	٢٠/٢٥١، ٢٦/٢٨١
بيان وجوب اتباع القرآن والسنة والاستدلال بهما وضلال من أعرض عن ذلك	٣١٤/٣

المسألة	الموضع
ذكره أن الحجة في الاستدلال تكون بقول النبي ﷺ لا في ظن غيره	٣٥٥ / ٢٤
بيان أن القول الذي يتضمن مخالفة السنة خطأ	١٢٤ / ٢٦
من أصول البدع: رد ما جاء به الرسول ﷺ أو معارضته بكشف أو رأي ونحو ذلك	٨٧ / ٤
بيان ذم البدع في الشرع	١١ / ٤٧٤-٤٧٩، ٥٩٩- ٦٠١
هل تقبل توبة المبتدع؟	٦٨٥، ٦٨٤ / ١١
ذكره أنه لا يجوز لنا أن نعدل عن قول ظهرت حجته بحديث صحيح وافقه طائفة من أهل العلم إلى قول آخر قاله عالم يجوز أن يكون معه ما يدفع به الحجة	٢٥١، ٢٥٠ / ٢٠
هل لا يُعمل بحديث النبي ﷺ إلا إذا علمنا اتفاق الأمة على العمل به؟	٢٧٢ / ٢٠
بيان خطأ من قال: لا تقبل أحاديث أبي هريرة لأنه ليس من فقهاء الصحابة	٥٣١ / ٤
ما هي عمدة من يخالف السنة بما يراه حجة ودليلاً؟	٦٨، ٦٧ / ١٣
ذكر أن كل من يخالف الرسل فهو مقلد متبع لمن لا يجوز له اتباعه	٢٠٠ / ٤
اتباع النبي ﷺ	٣٤٦ / ٣، ٣٣٤، ٤ / ١
تعريف التأسّي وبياناه	٢٤٨ / ٢٤، ٤٠٩ / ١٠

المسألة	الموضع
ما المقصود بالمتابعة أو الاتباع؟	٤٦٧/١٧
وجوب اتباع النبي ﷺ وطاعته	٤/١٣٧، ١١/٦٥، ٦٦، ١٩/٦، ٩، ٦٦، ٨٣، ١٧٩، ٢٣/١١١، ٢٦/١٥٧، ٢٧/٤٢٠- ٤٢٢، ٥٠٤، ٢٨/٨٠، ٢٩/٣٣
ذكره أنه لم يبق طريق إلى الله تعالى إلا باتباع النبي ﷺ، ولا يقال عن شيء: إنه مشروع إلا بدليل شرعي	٤٠٨/١٠
ما فعله النبي ﷺ قبل النبوة هل نحن مأمورون باتباعه فيه؟	١٠/٣٩٣، ٣٩٤، ٢٧/٥٠٠
هل نتأسى بالنبي ﷺ فيما كان من خصائصه؟	٢٧/٥٠٤
الأصل أن النبي ﷺ أسوة لأمته في جميع الأحكام إلا ما قام فيه دليل يوجب اختصاصه به	٢٢/٢٠٢
ذكره أن اتباع النبي ﷺ هو من اتباع كتاب الله عز وجل، والعكس	١٩/٨٤
هل تشرع متابعة النبي ﷺ في فعل على صفة معينة وقعت اتفاقاً بدون قصد؛ مثل تخصيص الصلاة في مكان صلى فيه النبي ﷺ لأنه كان منزله الذي نزل فيه ولم يقصد تعيين المكان بالصلاة؟	٢٨٠/١

المسألة	الموضع
هل يؤجر العبد على اقتدائه بالنبي ﷺ في سنن العادات؟	٥١١/١١
ذكره أن الاحتياط يشرع إذا لم تتبين سنة رسول الله ﷺ فإذا تبينت السنة فاتباعها أولى	٥٤/٢٦
هل السنة تخصص القرآن؟	١٦٦/٢٠
هل السنة تنسخ القرآن؟	٣٩٧/٢٠، ٢٠٢/١٩
هل يمكن أن يقال: إن الأحاديث قد جمعت ودونت فحفاؤها على الأئمة بعيد؟	٢٣٩، ٢٣٨/٢٠
هل يمكن أن يجب النبي ﷺ عن مسألة واحدة بجوابين متناقضين لاختلاف حال السائلين؟	٢٤٩، ٢٤٨/١٣
ماذا يفعل من ثبت عنده نص ولم يعلم قائلًا به؟	٢٦٩/١٩
هل الأنبياء معصومون؟	٢٩٣، ٢٨٩/١٠ ٥١/١٥، ٤١٥/١١ ١٨٠، ١٧٩، ١٤٨، ١٤٧ ٨٩/٢٠، ٧/١٨، ١٩١ ٢٨/٣٣، ٣٧٧/٢٤
هل يجوز النسيان على الأنبياء؟	٢١٠/٣٣
هل يجوز النسيان على النبي ﷺ؟	١٨٨، ١٨٧/١٥
هل الأنبياء يقررون على الخطأ؟	٤١٥/١١، ٢٩٣/١٠ ١٢٣/١٩، ٥١/١٥

المسألة	الموضع
هل تشترط عصمة النبي ﷺ قبل النبوة؟	٣٠٩/١٠
هل هناك معصوم بعد النبي ﷺ؟	١٢٣،٦٩/١٩،٤٣٣/٤ ٢١١،٢١٠/٢٠،١٣٧
ذكر أنه من المعلوم من دين المسلمين أن النبي ﷺ معصوم من كتمان شيء من الرسالة، أو الكذب فيها	١٥٥/٥
هل يجوز على الأنبياء أن يكذبوا للمصلحة؟	١٥٧/١٩
منزلة السنة عند الخوارج	٢٠٨،٤٩،٤٨/١٣
ذكره أن صاحب البدعة لا بد وأن يكون مخالفاً للسنة	٧٤-٧٢/١٩

الترك

المسألة	الموضع
هل ترك النبي ﷺ حجة؟	٣١٤،٣١٣/٢١ ١٧٢/٢٦،٤٢/٢٥
هل تشترط النية في التروك؟	٤٧٧/٢١،٢٥٨/١٨ ٤٧٨
هل الترك أمر وجودي؟ أو: هل الترك فعل؟	٢٧٨/١٤،٢٨١/٦ ٤١٥/٢٠،٢٨٢،٢٨١
هل الترك العدمي فيه ترك؟	١٤٥/٢٠
ما تركه النبي ﷺ من جنس العبادات هل يجوز فعله بعده؟	١٧٢/٢٦

المسألة	الموضع
إذا فعل النبي ﷺ فعلاً ثم تركه بعد ذلك فهل يكون نسخاً؟	١٠٥/٢٣
لو فعل النبي ﷺ فعلاً ثم تركه تركاً مطلقاً فعلى أي شيء يدل؟	١٠٣/٢٣
ما تركه النبي ﷺ لعدم المقتضي أو لفوات شرط أو لوجود مانع فهل يجوز فعله بعده إذا وجد المقتضي أو تحقق الشرط أو زال المانع؟	١٧٢/٢٦
مثال لما هم به النبي ﷺ وتركه وذكر المانع: «ترك عقوبة من يتخلف من الصلاة لأجل ما في البيوت من النساء والذرية»	٤٢٣/٧
هل يعاقب العبد على مجرد عدم فعل المأمور أم يعاقب على الترك لأنه أمر وجودي؟	٣٣٣/١٤
مثال للترك المسبب	٤٢٣/٧
ذكره أن من السنة ما ثبت أن النبي ﷺ أمر به واستحبه ولكن لم يفعله لعدم المقتضي أو لوجود مانع	٣١٨، ٣١٧/٢١

فعل النبي ﷺ وإقراره

المسألة	الموضع
هل فعل النبي ﷺ حجة؟	٩/١٨

المسألة	الموضع
هل فعل النبي ﷺ يدل بنفسه على الوجوب أم الاستحباب؟	١٧/٤٩٤، ٢٠/٥٧٤، ٢٢/٣٢١، ٢٢/٥٢٧، ٢٢٢/٢٥
لو فعل النبي ﷺ فعلاً بحكم الاتفاق فهل يستحب قصد متابعته في ذلك؟	١٠/٤٠٩، ١١/٤١١، ٢٧/٥٠٤
هل قول النبي ﷺ: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لم أفعل كذا» يدل على أنه فعل غير الأفضل؟	٢٦/٢٨٦
أيهما أؤكد أمر النبي ﷺ أم فعله؟	٢٢/٣٢١
هل الأصل في أفعال النبي ﷺ العموم أم الخصوص؟	٢٧/٤٢٠، ٢١/٤٢١
فعل النبي ﷺ إذا خرج امتثالاً لأمر أو تفسيراً لمجمل كان حكمه حكم ما امتثله وفسره	٢٢/٥٦٧
بيان أن النبي ﷺ قد يفعل فعلاً ليين جوازه ويدل به على أن غيره أولى بالجواز	٢٤/٧٦
تعريف الإقرار	٧/٥٣٠، ٢٣/٣١٩
هل إقرار النبي ﷺ دليل؟	١٨/٩، ٢١/٥٧٩، ٢٥/٢٣٧
هل يقر النبي ﷺ على خطأ؟	٢٢/٢١١

البدعة

المسألة	الموضع
ما هي البدعة؟	١٨/٣٤٦، ٢٢/٢٢٣، ٢٣٣/٢٣-١٣٢، ١٣٤، ٢٦/٢٦٤، ٢٧/١٥٢، ٣١٩، ٣٢٠، ٣١/٣٥، ٣٦
ذكره أن البدع كلها ضلالة	٢٨/٦١١
نقله عن الشافعي تقسيم البدعة إلى بدعتين	٢٠/١٦٣
ما معنى قول عمر: «نعمت البدعة هي»؟	٢١/٣١٩
ذكره أن من فعل شيئاً غير مشروع على وجه التقرب فهو بدعة	٢٣/٣٨٣
بيان الفرق بين العبادات الشرعية والبدعية	١٠/٣٨٨
قال شيخ الإسلام: والبدعة كلما فرع عليها وذكر لوازمها زادت قبحاً وشناعة وأفضت بصاحبها إلى أن يخالف ما يعلم بالاضطرار من العقل والدين	٨/٤٢٣
ذكره أن الله تعالى يعبد بما شرع لا بالبدع	٢٦/١٥١، ٢٩/٣٤٥
هل يجوز التعبد بالبدعة؟	٢٧/٣٣٥
ذكره أن العبادة مبناها على الاتباع لا الابتداع	٢٧/٢٣، ٨٦، ١٤٨، ٣١٨

المسألة	الموضع
ذكره أنه كلما ظهر نور النبوة كانت البدعة المخالفة أضعف	٤٨٩/٢٨
ذكره أنه كلما قرب الناس من الرسول ﷺ كانت بدعتهم أخف	٢٧٥/١٩
بيان أن من ترك سنة وقع في البدعة، ومن فعل بدعة ترك سنة	١٧٣/٧
ما سنه الخلفاء الراشدون بعد النبي ﷺ هل يكون بدعة؟	٣١٩، ٣١٨/٢١
طريقة أهل البدع في التعامل مع الأدلة من القرآن والسنة	٤٤٤/١٧
ذكره أن أهل البدع الذين ذمهم الله ورسوله نوعان	٤٣٣/١٧
قال الفقهاء: العبادات مبناها على التوقيف	٣٣٤/١
بيان أن شرع الله ورسوله للعمل بوصف العموم والإطلاق لا يقتضي أن يكون مشروعاً بوصف الخصوص والتقييد	١٩٦/٢٠
ذكره أن الله تعالى لا يُعبد إلا بمأمر به؛ واجب أو مستحب	٣٣٦/٨
كل مبتدع ديناً خالف به سنة الرسول ﷺ لا يتبع إلا ديناً مبدلاً أو منسوخاً	١٨١/١٩

مسائل حدیثیة

المسألة	الموضع
من أدلة الأحكام «السنة المتواترة»	٣٤٠، ٣٣٩/١١
ذكره أن السنن المتواترة إما متلقاة بالقبول أو برواية الثقات لها وأنها حجة بالاتفاق	٣٤١، ٣٤٠/١١
ما هي شروط التواتر؟	١٢٤/٧
النقل المتواتر يحصل به العلم للعام والخاص	٤٠٩/٤
هل كل عدد أفاد العلم في قضية أفاد مثل ذلك العدد العلم في كل قضية؟	٤٨/١٨
هل الحديث المتواتر يفيد العلم ويجزم بأنه صدق	٥١، ٤٨، ٤٤، ١٦/١٨ ١٥/٢٩
هل للتواتر عدد معين؟	٧٠، ٥٠، ٤٨/١٨
ذكره أن التواتر مقبول من جميع أجناس بني آدم	٣٣٦/١٧
ما هي الأمور التي تتوافر الهمم على نقلها؟	٤١٨/٢٢
ذكره أن الأمر الذي تحتاج الأمة إليه لا بد أن تتوافر الهمم والدواعي على نقله	١٥٧/٢٤
يمنع على أهل التواتر الاتفاق على الكذب من غير مواطاة	٢٧٤/٥
عدم النقل فيما تعم به البلوى	٣٦/٧
الحديث الذي تلقته الأمة بالقبول هل يفيد العلم ويجزم بأنه صدق	٤٤، ١٧، ١٦/١٨ ٧٠، ٤٨

المسألة	الموضع
هل يجوز الاحتجاج في الدين بالإسرائيليات؟	٣٣٢/٨، ٦٨٦/١٠، ١٥٩، ٥٨، ٥٧/١٢ ٣١، ٣٠/١٧
هل يعمل بالحديث الضعيف؟	٢٥/١٨، ١٩٣/١٥ ٢٣٥/٢٧، ٦٥
ما هو الضعيف المعمول به عند أهل الحديث؟	٢٤٩، ٢٥/١٨
هل يحتج بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال؟ وهل يثبت الحكم الشرعي بالحديث الضعيف؟	٤٠٨/١٠
ما الفرق بين اتباع الرواية والخبر وبين تقليد العالم؟	١٧/٢٠
إذا ورد خبران في أحدهما زيادة على الآخر لا تنافيها فهل يعمل بها؟	٤٠٧/٦
هل يجب الأخذ بتفسير الراوي لما رواه؟	٩٠/٣٣
هل تجوز رواية الحديث بالمعنى؟	١٦١/٢٥
هل يجوز رواية الأحاديث المكذوبة؟	٦٧٩، ٦٧٨/١٠
هل كتم الصحابة شيئاً من أمور الدين ولم ينقلوه عن النبي ﷺ؟	٣٦٣/٢٢
ذكره أن ترك نقل ما تتوافر الهمم والدواعي على نقله يدل على أنه لم يكن	٢٧٨/٢٣، ٣٤٢/١١ ٣١٩
المحدث إذا حفظ اللفظ الذي سمعه لم يضره ألا يكون فقيهاً	٥٣٣/٤

المسألة	الموضع
متى يحتاج في الرواية إلى الفقه؟	٥٣٤/٤
ما هي أصح الأحاديث بالنسبة للمدائن؟	٣١٦/٢٠
من هو الصحابي؟	٢٩٨/٢٠
هل خبر الواحد يفيد العلم؟	٣٥١/١٣، ٩٢/٩ ٤٠/١٨
رواية الواحد لا تفيد العلم إلا مع القرائن	٤٠٩/٤
الخبر الواحد إذا خالف المشهور المستفيض كان شاذاً وقد يكون منسوخاً	٩٦/٢٢
ذكره أن دلالة خبر الواحد قد تكون محتملة النقيض	١١٢، ١١١/١٣
خبر الواحد الذي دلالاته ظاهرة وليست نص هل يعمل به في العقائد؟	٢٦٠، ٢٥٩/٢٠
ذكره النزاع في خبر الواحد	١١٢، ١١١/١٣
خبر الواحد الذي تلقته الأمة بالقبول أو اتفقت على العمل به هل يفيد العلم أم لا؟	٢٥٧/٢٠
خبر الواحد المحتف بالقرائن هل يفيد العلم؟ وهل القرائن ثابتة أم تتغير؟	٢٥٨، ٢٥٧/٢٠
هل تقبل رواية الشيعة؟	٣٢/١٣
بيان أن أخبار النبي ﷺ منها ما دلالاته قطعية ومنها ما دلالاته غير قطعية	٢٥٨، ٢٥٧/٢٠

المسألة	الموضع
ذكره أسباب اختلاف العلماء في بعض الأخبار هل دلالتها قطعية أم ظنية؟	٢٥٩/٢٠
الخبر القطعي الثبوت والدلالة هل يفيد العلم والعمل جميعاً؟	٢٥٨، ٢٥٧/٢٠
هل الحديث الظاهر يعمل به في الأحكام الشرعية؟	٢٥٩/٢٠
ذكره أسباب عدم ثبوت الحديث عند بعض الأئمة دون بعض	٢٤٢-٢٣٩/٢٠
ذكره أعذار الأئمة في ترك العمل بحديث صحيح عن النبي ﷺ [رفع الملام عن الأئمة الأعلام]	٢٣٢/٢٠
هل أخبار الصحيحين أخبار آحاد لا تفيد العلم؟	٤٣٣، ٤٣٢/١٦
هل الحديث المرسل حجة؟	٣٤٧/١٣، ٦٨٧/١٠ ١٤٣/٢١
وجوب قبول ما نقله الصحابة عن النبي ﷺ	١٠٦/١٣

الإجماع

المسألة	الموضع
ما هو الإجماع؟	١٠/٢٠، ١٥٧/٣
هل الإجماع حجة؟	١٧٣، ٣٨/٧، ٣٦٨/٣ ٣٥١/١٣، ٣٤١/١١ ١٦٦، ١٦٥/١٥ ١٧٦، ٩٢، ٩١، ٦٦/١٩ ٤٩٩/٢٠، ١٩٢ ٣٩٦/٢٧، ٣٦١/٢٢ ١٢٥/٢٨
هل تجتمع الأمة على ضلالة؟	٤٠/٧، ٣٦٨/٣، ٩/١ ١٦/١٨، ٣٥١/١٣ ٣٠٣، ٥١، ١٧ ١٩٩/٢١، ١٣/٢٠ ٣٢، ٢٨/٣٣، ٥٣٨ ١٥٩
هل الإجماع حجة قطعية أم ظنية؟	٢٧٠/١٩، ٣٩/٧
هل الإجماع دليل سمعي؟ وهل يثبت بأدلة سمعية من الكتاب والسنة؟	٧٣/٦
ذكره أن الإجماع إما قطعي وإما ظني وما المقصود	٢٦٨، ٢٦٧/١٩، ٣٩/٧

المسألة	الموضع
بكل منهما؟	
ما هو الإجماع الإقرارى؟ وهل هو حجة؟ وهل هو ظني أم قطعي؟	١/٢٨٤، ١٩/٢٦٧، ٢٦٨
ما هو الإجماع الاستقرائي؟ وهل هو حجة؟ وهل هو ظني أم قطعي؟	١٩/٢٦٧، ٢٦٨
هل يخالف الإجماع يكفر؟	٧/٣٩، ١٩/٢٦٩
ذكره أن إجماع الصحابة لا يكون إلا معصوماً	١٣/٢٤، ٢٥، ١٠٦
هل أهل الإجماع معصومون؟	٢٠/١٧
ذكره أن إجماع أهل العلم معصوم	١٨/١٧، ٤١، ٤٩
متى قام المقتضي للتحريم أو الوجوب ولم يذكر الصحابة وجوباً ولا تحريماً كان إجماعاً منهم على عدم اعتقاد الوجوب والتحريم	٢١/٥٨١
ذكره أن الإجماع السكوتي فيه خلاف في حجتيه	١١/٣٤١
ذكره أنه لم تجتمع الأمة على مخالفة نص إلا ومعها نص معلوم يعلمون أنه الناسخ للأول	٧/٤٠، ١٩/٢٦٧
ذكره أن كل ما أجمع عليه المسلمون فلا بد أن يكون فيه نص عن الرسول ﷺ	٧/٣٩
ذكره أنه لا توجد مسألة اتفق العلماء على أنه لا نص فيها	١٩/١٩٧
هل يجوز للصحابة أن يجمعوا بعد النبي ﷺ على	٣٣/٣٢

المسألة	الموضع
أمر يخالف ما شرعه النبي ﷺ؟	
ذكره أن الإجماع الذي لم ينقرض عصر أهله؛ فيه خلاف في حجتيه	٣٤١/١١
إذا قال الصحابي قولاً وعُلم ولم ينكر فهل يكون إجماعاً؟	٢١/٥٧٤، ٣١/٢٢٢، ٢٢٣
إذا انعقد الإجماع في عصر ثم بلغ رجل رتبة الاجتهاد وخالف الإجماع، فهل مخالفته تقدح في الإجماع؟	٣٧٠/٣١
هل يمكن حصول اختلاف بعد الاتفاق؟	٢٦/١٣، ٣٠/٢١٨
هل إجماع العترة حجة؟	٤٩٣/٢٨
ذكره أن في «إجماع التابعين على أحد قولي الصحابة» اختلاف	٣٤١/١١
هل إجماع الفقهاء على حكم يكون حجة؟	٤٩/١٨
هل أقوال بعض الأئمة تكون إجماعاً؟	١٠/٢٠
ذكره القدح فيما نقل عن أبي حنيفة وأصحابه من أن إجماع أهل الكوفة حجة	٣٠٠/٢٠
ذكره أن كثيراً من المسائل يظن البعض فيها إجماعاً وليس الأمر كذلك	١٠/٢٠
ماذا يفعل من وجد في مسألة من ينقل الإجماع ومن ينقل النزاع؟	١٩/٢٧٢، ٣٣/١٣٦

المسألة	الموضع
نقله عن أحمد قوله: «من ادعى الإجماع فقد كذب»	٢٧١ / ١٩
هل الإجماع ينسخ النص؟	٢٥٧، ٢٠٢، ٢٠١ / ١٩ ٢٦٧
هل الإجماع يستند إلى دليل؟	٢٠٢ - ١٩٤ / ١٩
ذكره أنه يتعذر القطع بإجماع المسلمين في مسائل النزاع فيما بعد الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ	٢٦، ٢٥ / ١٣
إذا نقل عالم الإجماع ونقل آخر النزاع، فهل لقائل أن يقول: هذا نقل لخلاف لم يثبت؟	٢٧١ / ١٩
إذا نقل عالم الإجماع ونقل آخر النزاع ولم يثبت واحد منهما فهل يمكن الاحتجاج به؟	٢٧٢ / ١٩
إذا نقل عالم الإجماع ونقل آخر النزاع ولم يثبت واحد منهما فهل يمكن تقديم أحدهما على الآخر أو على النص أو تقديم النص عليه؟	٢٧٢ / ١٩
إذا اختلف الصحابة أو غيرهم - في مسألة على قولين ثم أجمع التابعون أو أهل العصر الثاني - على أحد القولين؛ فهل يكون ذلك إجماعاً يرفع الخلاف الأول؟	٢٧، ٢٦ / ١٣ ٥٨٥، ٥٨٤ / ٢٠ ٣٩٩ / ٢٣
ما نقل عن الخلفاء الراشدين ولم ينقل أن أحداً من الصحابة خالفهم هل يكون إجماعاً؟	٥٧٤، ٥٧٣ / ٢٠
ما نقل عن الخلفاء الراشدين ولم ينقل أن أحداً من	٥٧٤، ٥٧٣ / ٢٠

المسألة	الموضع
الصحابه خالفهم، هل يكون حجة؟	٦٥١، ٤٩٣/٢٨، ٩/٢٥
إذا اختلف الصحابة على قولين؛ فهل يجوز إحداهما قول ثالث؟	٥٩، ٥٨، ٢٥، ٢٤/١٣ ٢٤٧/٢٠، ٩٥/١٥ ٢٣١، ٢٢٩/٢٧، ٢٤٨ ٣٣٦، ٣٠٨
هل إجماع أهل المدينة حجة؟	٣١١-٣٠٣/٢٠ ٢٩٤/٢٤، ٣٠٠/٢١ ٤٩٣/٢٨، ٢٩٥
هل إجماع أهل أي مدينة غير المدينة النبوية حجة؟	٣٠٠، ٢٩٩/٢٠
هل إجماع أهل الكوفة حجة؟	٣٠٠/٢٠
هل يمكن أن يحصل اختلاف بعد الإجماع؟	٢٣٩/٢١
من الذي يعتبر قوله في الإجماع؟	٣٥٢/١٣
بيان أن ما أجمع عليه المسلمون من دينهم الذي يحتاجون إليه أضعاف ما تنازعوا فيه	٣٥٧/٧
هل يجوز على الأمة كتمان ما يحتاج إلى نقله حجة عامة؟	٢٦٢/٢٠
ذكره أن من العلماء من صاروا إلى القول بأشياء متمسكهم فيها عدم العلم بالمخالف	٢٤٨، ٢٤٧/٢٠

القياس

المسألة	الموضع
ما هو القياس لغة؟	١١٩/٩
هل ضرب المثل قياس؟	٤٢،٤١/١٦
ما هو القياس المراد عند أهل الأصول والكلام؟	١٥٠،٨٥/٩،٥٣٦/٤ ٥/١٥،٥٤/١٤
ما المقصود بالقياس عند المناطق؟	١٥٠،٦٨/٩،٤٤/٢ ٢٥٧
هل القياس من دلالات الألفاظ المعلومة من جهة اللغة أم من جهة الشرع؟	١٣٧/٣١
ما هو القياس المغلطي السوفسطائي؟	٢٥٨،١٠/٩
ذكره أن القياس منه ما هو صحيح ومنه ما هو فاسد	٥٠٤/٢٠
ما هو القياس الصحيح؟	٢٨٧،٢٨٦/١٩ ٥٠٥،٥٠٤/٢٠ ٢١٢/٢٦،٣٩٦/٢٣ ١٩٦/٣٤،٢٨/٣٣
بيان القياس الفاسد وذكر أمثلة عليه	٦٢/٣،٧٦/١ ٢٨٧/١٩،٣٠٠/٦ ٥٤٠/٢٠،٢٨٨ ١٩٩/٣٠،١٧٢/٢٦

المسألة	الموضع
هل دخول غير المخاطب في الخطاب هو من باب القياس الجلي أم لا؟	٤٣٨/٦
لا بد في القياس من قدر مشترك بين المشبه والمشبّه به	١٨/١٢
بيان أن الاعتبار هو القياس	٥٨/١٤
لماذا تسمى الصورة القياسية بـ (الضرب)؟	٥٦،٥٥/١٤
أنواع ضرب الأمثال في المعاني [نوعا القياس]	٥٦/١٤
ما هو تنقيح المناط؟	١٦،١٤/١٩ ٦١/٣١، ٣٢٦/٢٢ ١٢٢/٣٤
ما هو تخريج المناط؟	٣٢٧/٢٢، ١٧/١٩
ما هو تحقيق المناط؟	٢٥٥، ٢٥٤/١٣ ٢٨٤، ١٦/١٩
جواز الاجتهاد في «تحقيق المناط»	١١١/١٣
ذكره أن تحقيق المناط هو قياس التمثيل أو قياس الشمول	١٧، ١٦/١٩
ذكره انقسام القياس إلى: عقلي، وشرعي، وما المراد بكل منهما؟	٢٥٩/٩
بيان أن القياس العقلي والشرعي نوعان: قياس شمول وقياس تمثيل	٣٠٨/١٨، ٢٥٩/٩ ٣٠٩

المسألة	الموضع
بيان ضروب القياس العقلي المنطقي وهي: الحملات - الشرطيات المتصلة - الشرطيات المنفصلة	٥٢٥،٥٢٤/١٦
ذكره أن غالب الأمثال المضروبة والأقيسة إنما يكون الخفي فيها إحدى القضيتين والأخرى جلية	٦١،٦٠/١٤
ما هو قياس التمثيل؟	١٢٠/٩،٢٩٧،١٧/٣ ٣٤٤/١٢،٢٥٩،١٩٧ ١٧/١٣،٣٤٥ ١٧،١٦/١٩،٥٤/١٤
ما هو قياس الشمول؟	٢٠١/٥،٢٩٧/٣ ١٧/١٣،٢٥٩،١١٩/٩ ١٧،١٦/١٩،٥٤/١٤
ذكره أن قياس الشمول يسمى قياس الدلالة وبرهان الدلالة	٢٠/٩
قياس الشمول هل يفيد العلم أم الظن؟	١٨٨،١١٥،٢٠/٩ ٣٤٦،٣٤٥/١٢،١٩٩
قياس التمثيل هل هو مندرج تحت قياس الشمول أم قياس التعليل؟	٣٠٩/١٨
ما الفرق بين قياس التمثيل وقياس الشمول؟	١٩٩،١١٥،١٩/٩ ٤١/١٦

المسألة	الموضع
الرد على المناطقة في تقديم قياس الشمول على قياس التمثيل في إفادة اليقين	٢٣٤، ٢٠٣/٩
هل القدر المشترك في قياس الشمول - الحد الأوسط - هو القدر المشترك في قياس التمثيل - الجامع والعلة - ؟	١٧/١٩
هل القياس حقيقة في التمثيل مجاز في الشمول أم العكس ؟	٣٤٥/١٢
ذكره أن العقل لا يستقل بمعرفة شيء بدون الحس، وإنما يحكم العقل على النظائر بالتشبيه، وهو قياس التمثيل	٧٠/٩
هل تسمية قياس التمثيل وقياس الشمول قياسًا حقيقة أم مجازًا ؟	٢٥٩، ١١٨/٩
قياس التمثيل هل يفيد العلم أم الظن ؟	١١٤، ٧٦، ١٩، ١٨/٩ ١٨٧، ١٧٨، ١١٥ ١٩٩، ١٩٧، ١٩٦
الرد على المناطقة في تضعيف قياس التمثيل، وبيان سبب تضعيفهم لذلك	٢٠٥/٩
ما الفرق بين قياس التمثيل والاستقراء ؟	١٩٧/٩
ذكره أن الأمور الجزئية لا تحتاج في معرفتها إلى قياس عقلي منطقي [أو قياس شمول] بل قد تعلم بدون قياس أو بقياس التمثيل	٧٤/٩

المسألة	الموضع
ذكره أنه حيث لا يستدل بالقياس التمثيلي لا يستدل بالقياس الشمولي	١١٨/٩
ذكره أن الصواب في الإلهيات [أو في صفات الله تعالى] استعمال قياس الأولى وليس قياس تمثيل أو شمول	١٤١/٩
ما هي مبادئ القياس البرهاني [المواد اليقينية] عند المناطق؟ وما مدى صلاحيتها لذلك؟	٢٥٨ ٧٠، ٢١٩، ٢٤٦/٩
ما هو حد القياس [الذي يشمل البرهاني والخطابي والجدلي والشعري والسوفسطائي] عند المناطق؟	١٦١/٩
ذكره انقسام القياس عند المناطق إلى: اقتراني، واستثنائي	١٥١/٩
ما هو القياس الاقتراني؟	١٥١/٩
ما هو القياس الاستثنائي؟	١٥١/٩
ذكره أن القياس الاستثنائي هو ما يؤلف من الشرطيات وهو نوعان: متصلة، ومنفصلة	١٩٢، ١٥١/٩
قياس الشبه	١٩١/٩
ما المقصود بالقياس المفصول والموصول عند المناطق؟	١٦٤/٩
ما هو القياس المركب عند المناطق؟	١٧٦، ١٦٣/٩
ما هو قياس الدلالة؟	١٩٩/٩

المسألة	الموضع
ما الذي يتضمنه قياس الخلف؟	٢١٧/٩
ما هو القياس المحض؟	١٧٩/٦
ما هو قياس الطرد؟	٥٠٤/٢٠، ٢٣٩/٩ ٥٠٥
ما هو قياس العكس؟	٢٣٩/٩
قياس الأولى	٢٩٧/٣
ما الفرق بين تنبيه الخطاب وقياس الأولى؟	٤٤٧، ٤٤٦/١٥
هل التنبيه مستفاد من اللفظ أم هو قياس جلي؟	٤٤٧/١٥
مثال على الاستدلال بالاعتبار وقياس الأولى	٩١، ٩٠/١٩
ما هو قياس التعليل؟ وهل يعرف حكم الشيء به؟	٢٠/٩
ما العلاقة بين قياس التعليل وقياس الشمول؟	٢٠/٩
ذكره أن قياس التعليل يسمى قياس العلة وبرهان العلة	٢٠/٩
من شرط القياس أن يمكن إثبات حكم الأصل في الفرع	٥٣٧/٢٠
ما هو حد المثليين؟	٢٤٥، ٢٤٤/١٧
هل يمكن أن يفرق في الشريعة بين المتماثلين؟	٢٠، ١٩/١٣ ٣٣١/٢٢، ١٢٧/١٧ ٣٩٦/٢٧، ٤٦/٢٤ ٥٢٢/٢٩، ١٥٠/٢٨

المسألة	الموضع
ذكره أن الاعتبار إنما يكون إذا سوى بين المتماثلين	١٢٧/١٧
ذكره أن التسوية بين شيئين في الحكم مع افتراقها فيما يوجب الحكم ويمنعه يكون قياسًا فاسدًا	٥٣٩/٢٠
هل يمكن ترجيح أحد المتماثلين بلا مرجح؟	١٢/١٧
ما هو تعريف الأصل؟	١٥٨/١٣
هل القياس حجة ودليل من أدلة الأحكام؟	١١١/١٣، ٣٤١/١١، ١١٢، ١٩، ١٧٦/١٩، ٢٨٨، ٣٩٦/٢٧، ٢٣٦/٢٥
ما هي الاعتراضات التي يمكن للمعترض على قياس أن يوردها؟	١١٧/٩
هل القياس يكون في العقلية والشرعية؟	١١٧/٩
ذكره أن دلالة القياس قد تكون محتملة النقيض	١١٢، ١١١/١٣
ذكره أن القياس لا يفيد علمًا إلا بقاعدة كلية موجبة وهذا متفق عليه معلوم، وهذه العلوم الكلية هي أصول الأقيسة وأدلتها	٧٠/٩
ذكره أنه من ادعى إجماع الصحابة على ترك العمل بالقياس والرأي أو العكس فقد غلط	٢٠٠، ١٩٩/١٩
هل أكثر أحكام أفعال العباد يتناولها خطاب الشرع أم تحتاج إلى القياس؟	٣٣١/٢٢
هل يوجد في أقوال الصحابة ما هو مخالف للقياس؟	٥٨٣-٥٧٣/٢٠

المسألة	الموضع
القياس يقوم مقام النص عند عدمه	٣٥١/٢٠
هل يصح قول من يقول: إن أكثر الحوادث يحتاج فيها إلى القياس لعدم دلالة النصوص عليها؟	٢٠٠/١٩
ذم من قدم القياس والعقل على طاعة النبي ﷺ	٧١/١٩
ما سبب الغلط في استنباط الحكم بالقياس؟	١٧/١٩
ذكره أن ما ثبت بنص أو إجماع لا يطلب له نظير يقاس به	٤٣٨/٢١
هل يمكن أن يثبت القياس عكس ما أثبتته النصوص؟	٢٣٦/٢٥
متى يكون حكم الشيء خلاف القياس؟	٥٣١/٢٠
إذا علم أن الشارع قصد تخصيص الحكم بمورد النص امتنع القياس	٢٨٧/١٩
هل يجوز قياس المنصوص على منصوص يخالفه؟	٣٩٦/٢٣
هل في الشريعة ما هو خارج عن القياس؟	٤٦/٢٤
ما ثبت على خلاف القياس مما هو مجمع عليه، هل يقاس عليه؟	٥٥٥/٢٠
ذكره أنه لم يشرع شيء على خلاف القياس الصحيح وما قيل أنه على خلاف القياس فلا بد من اتصافه بوصف امتاز به عن الأمور التي خالفها	٥٥٦/٢٠
هل يوجد في الشريعة شيء على خلاف القياس الصحيح؟	٢٢٤/٢٥، ٥٦٧/٢٠، ٢٢٥

المسألة	الموضع
بيان أن ما قيل فيه: «إنه على خلاف القياس» نوعان	٥٥٥/٢٠
أصل ضلال من ضل هو بتقديم قياسه على النص المنزل من عند الله	١٦٩/١٠
ذكره أخطاء أهل الرأي في إسرافهم في استعمال القياس	٣٤١/١١
ما هو سبب الغلط في القياس؟	٣٠٠/٦
ذكره أن ما خالف القياس يقاس عليه إذا عرفت علته، إذ الاعتبار في القياس بالجامع والفارق	٤٧٧/٢١
ذكره أنه يحصل العلم بالقياس ولكن لا يحتاج للقياس المنطقي	٢٦٨، ٢١٨/٩
ذكره أن العموم والقياس مقدمان على الاستصحاب	٤٤٧/٦
الرد على أهل الظاهر في عدم أخذهم بتنبية الخطاب وفحواه وقياس الأولى	٢٠٧/٢١
ما المقصود بالوجوه والنظائر؟	٤٢٣/١٧
بيان خطأ اطراد القياس في غير محله أو في موضع ينفون فيه النصوص	٤٦/٤

العلّة

المسألة	الموضع
ما المقصود بالعلّة؟	١٦٧/٢٠، ١٣٣/٤ ٣٥٦/٢١، ١٦٨
هل العلّة والسبب بمعنى واحد؟	٣٥٦/٢١
هل الأحكام الشرعية معللة؟	١٧٩، ٨٢/٨
بيان قول من قال: ليس هناك علّة للأحكام وإنما هي مجرد علامات	٢٠٠/١٧
ذكره تنازع الناس في «العلّة» هل هي اسم لما يستلزم المعلول أم اسم لما يكون مقتضياً للمعلول؟	٢٠٣، ١٧٠/٩
هل يمكن أن يحكم بحكم لعلّة ويمنعه أخرى مع وجود نفس العلّة؟	٣٩٦/٢٧
ذكره أن الحكم إذا ثبت بعلّة زال بزوالها	٦١٨، ٥٠٣، ٤٧٥/٢١
هل يجب في العلّة أن يقارنها معلولها في الزمان؟	٣٣٥/٦
هل المناسبة تنخرم بالمعارضة، وهل المانع المعارض للمقتضي يرفعه أم لا يرفعه اقتضاؤه مع بقاء ذاته؟	٣٥٥/٢١
بيان أن العلّة متى تخصصت وانتقضت فوجد الحكم بدونها دل على فسادها	٣٥٦/٢١
هل يجوز تعليل الحكم الواحد بعلتين؟	١٧٠، ١٦٩، ١٦٧/٢٠

المسألة	الموضع
هل يجوز تخصيص العلة؟	٢٠/١٦٧، ٢٩/٤٧١، ٣١/١٦٤
هل تخصيص العلة إذا لم تكن لفوات شرط أو وجود مانع يدل على فسادها؟	٢٤/٤٦
هل العلة التامة مع معلولها يقتزمان في الزمان ويتلازمان؟	١٢/٤٣، ١٤٥، ٢١٩
ذكره أن العلة تسبق المعلول لا تتبعه	١٥/٩
هل المؤثر التام يترأخى عنه أثره؟	١٢/٤٣، ١٤٧، ١٤٨، ٢١٩
هل الممكن يجب وجوده عند وجود المرجح التام؟	١٦/٣٧٩، ٣٨٠
ذكره أن علة الحكم قد تكون علة تامة أو علة مقتضية	٢٨/٢٣٦
هل يوجد في المخلوقات علة تامة تستلزم معلولها؟	٨/١٦٧
هل المؤثر التام يمكن أن يتخلف أثره عنه؟	٩/٢٨١
إذا كانت الحكمة (العلة) خفية فتقام مظنة الحكم مقام الحقيقة	٢٤/٣٥٦، ٣٣/١٠٤، ١٠٥
هل يمكن أن يعلق الحكم بلفظ عديم التأثير؟	٢٣/٢١١
هل العلة تكون علامة على الحكم في الأصل؟	١٧/٢٠٠
هل المناسبة طريق لمعرفة العلل؟	١٧/٢٠٠

المسألة	الموضع
العلتين إذا اجتمعتا هل يصح أن يقال: إن الحكم ثبت بكل منهما على سبيل الاستقلال؟	١٧٠ / ٢٠
المؤثر الواحد متى كان له شريك في فعله وتأثيره منع أن يكون منفردًا بالحكم مستقلاً به	١٧٥ / ٢٠
هل يمكن أن تكون العلة ذات أوصاف أم لا تكون إلا ذات وصف واحد؟	١٨٢، ٣٥ / ٢
الوصف إذا كان مناسباً اقتضى العلية	١٣٩ / ٣١
ذكره أن النبي ﷺ علق الأحكام بالصفات المؤثرة فيما يحبه الله وفيما يبغضه	٢٧ / ١٩
ذكره أن من علق الأحكام بأوصاف - جمعاً وفراداً - بغير دليل شرعي كان وإضغاً لشرع من تلقاء نفسه	٢٧ / ٢١
الوصف الملغى في نظر السبّار لا يجوز اعتباره	٣٣١ / ٢٣
ذكره أن الحكمة في أوامر الله تعالى منشؤها من نفس الأمر لا من نفس المأمور به	٤٣٦ / ٨
هل يجوز أن يعطى لمسألة حكم احتياطاً خروجاً من الخلاف؟	٢٨٢، ٢٨١ / ٢٣
الحكم إذا ثبت بعلّة ثبت بنظيرها	٤٦ / ٢٤
مثال للعلّة المؤثرة التي شهد لها الشرع بالاعتبار	٤٥، ٤٤ / ٢١
مسالك العلة	١١٧ / ٩

المسألة	الموضع
هل يجب طرد العلة بحيث تبطل بالتخصيص والانتقاض؟	٢٧٣/١٨
هل يلزم من عدم الحكم عدم العلة؟	٢٧٣/١٨
ذكره أن دوران الحكم مع الوصف وجودًا وعدمًا دليل على المدار عليه للدائر	٣٥٦/٢١
ما المقصود بالطرد والعكس [من مسالك العلة]؟	١٩٧/٩
من مسالك العلة «السبر والتقسيم»	١٩٨، ١٩٣، ١٩٢/٩
هل مسلك السبر والتقسيم يقيني [أي هل يقيني في معرفة العلة]؟	١٩٨/٩
نقله عن الفلاسفة قولهم: كل كمال للمعلول فهو من آثار العلة والعلة أولى به	٧٧/٦
ما هو سؤال النقض للعلة؟	١٦٨/٢٠
ما هو سؤال عدم تأثير العلة؟	١٦٨/٢٠
يجوز تخلف المقتضى عن المقتضي لمعارض راجح	٤٨٣/٤
ذكره امتناع تسلسل المؤثرات والعلل	٤٤٥/١٦
المعلولات المعلومة لا يحدث المعلول إلا باقتران ما تتم به العلة، فأما الشيء الواحد وحده فلا يكون علة	١٢٩/٤
بيان ما في قول البعض: «باقتران المعلول بعلمته» من نظر	١٣٩/٩

المسألة	الموضع
إذا كان في الأصل المقيس عليه وصفان مناسبان هل يجوز أن يقال الحكم بهذا دون هذا؟	٢٤٤/٢٥
هل يجوز تعليل الحكم الوجودي بالوصف العدمي؟	٢٥/١٤
هل يجوز تعليل العدمي بالعدمي؟	٢٥/١٤
الحكم إذا ثبت بعلة زال بزوالها	٥٢٢/٢٠
ذكره أن الجمع بدليل العلة كالجمع بالعلة	٥٥٥/٢٠
ما المقصود بسؤال المطالبة؟	١٧/١٩
ما هو الدور القَبلي؟	٧٧/٦
هل الدور في التأثير من الدور القَبلي أم من الدور المعني الاقتراني؟	٧٨/٦
بيان بطلان الدور في التأثير	٧٨/٦
ذكره أن العلة التامة الموجبة يمتنع أن يتأخر عنها معلولها أو شيء من معلولها، ومتى تأخر عنها شيء من معلولها كانت علة له بالقوة لا بالفعل، واحتاج مصيرها علة بالفعل إلى سبب آخر	١٠٦/٦
الحكمة إذا كانت خفية أو منتشرة علق الحكم بمظنتها	٢١٠/٧

قول الصحابي

المسألة	الموضع
هل أقوال الصحابة حجة؟	٥٧٣، ١٤/٢٠، ٢٨٣/١
ذكره أنه لا يحكم بخطأ قولٍ من أقوال الصحابة حتى يعرف دلالة الكتاب والسنة على خلافه	٢٥، ٢٤/١٣
قول الصحابي إذا انتشر ولم ينكر في زمانهم، فهل يكون حجة؟	١٤/٢٠
إذا قال بعض الصحابة قولاً ولم يقل أحدهم بخلافه ولم ينتشر، هل يكون حجة؟	١٤/٢٠
ذكره أن قول الصحابي أولى من قول من بعده	٥٧٤/٢١
هل قول الصحابي إذا خالفه قول صحابي آخر يكون حجة؟	١٤/٢٠
قول الصحابي إذا لم يوافقه غيره وثبت عن النبي ﷺ خلافه، هل يكون حجة؟	٢٧٩، ٢٧٨/١
ذكره أن الاعتبار بما رواه الصحابي لا بما فهمه إذا كان اللفظ الذي رواه لا يدل على ما فهمه بل على خلافه	٢٧٨/١
ما سنه الخلفاء الراشدون هل هو حجة يجب اتباعها؟	٣٠٨/٢٠
هل قول التابعي حجة؟	٣٧٠/١٣

شرع من قبلنا

المسألة	الموضع
هل شرع من قبلنا شرع لنا؟	١/٢٥٨، ٣٠٠/١٤، ٨٥/١٩، ٢٨٣/٢١، ١٢٧/٢٣، ١٦٧/٢٣، ٢١٦/٣٣
كيف نعرف شرع من قبلنا؟	٧/١٩
هل كان النبي ﷺ يحكم بشرع من قبله؟	١١٣/١٩
الإسرائيليات تذكر على وجه المتابعة لا على وجه الاعتماد عليها وحدها	٤٦٤/٥
هل يصح الاحتجاج بالإسرائيليات؟	١/٣٤٣، ١١/٤٢٥، ١٣/٣٦٦، ١٥/٣٦٧، ١٤٩/١٥، ٦/١٩
ذكره أن ما كان شرعاً لغير النبي ﷺ من الأنبياء ولا يوافق شرعه فهو منسوخ	١٨٢/١٩

الاستصحاب

المسألة	الموضع
ما هو الاستصحاب؟	٣٤٢/١١

المسألة	الموضع
هل الاستصحاب حجة؟	١١٢/١٣، ٣٤٢/١١ ١٦٦/٢٩، ١٦/٢٣
هل يجوز للنبي ﷺ العمل بالاستصحاب فيما لا يثبت إلا بدليل؟	١٩٣، ١٩٢/١٥
ذكره أن الاستدلال بالاستصحاب أو بعدم المخصص وعدم الموجب هو من النفي الذي لا يستيقن ولكن يغلب على القلب	٥٤٣/٢١
هل يمكن استصحاب البراءة عند الشك؟	١٥/٢٣
ذكره أن عدم التحريم ليس تحليلاً وإنما هو بقاء للأمر على ما كان	٨/٢١
ذكره أن الاستصحاب يرجح به عند التعارض	١٦/٢٣
من الذي يلزمه الدليل النافي أم المثبت؟	٥٣٠، ٥١٤/٦، ١٩/٣ ٢٩٠/١٠، ٨٤/٩
هل المثبت مقدم على النافي أم العكس؟	٢٧١/١٩
هل عدم النقل يقتضي نقل العدم؟	٤٤٧، ٤٤٦/٦ ٣٤٢/١١، ٥٧١/٧ ١٠٨/٢٥، ٤١٨/٢٢ ١٩١، ٧٧/٢٦، ٢٣١
ذكره أن استصحاب براءة الذمة وحال العدم أضعف الأدلة	١٦، ١٥/٢٣

المسألة	الموضع
ثبوت الحقوق في الذمم أوسع نفوذًا	٢٢١ / ٣٣
هل عدم اللزوم دليل على عدم الملزوم؟	٢٦٢ / ٢٠
هل عدم العلم علم بالعدم أم لا؟	١٣٢، ٧٩ / ٩، ٦٦ / ٦ ٢٤١ / ١٩، ٣٣٦ / ١٧ ١٦ / ٢٣، ٢٦٢ / ٢٠، ٢٧١
ذكره أن الدليل قد يكون وجودًا وعدمًا، ويستدل به على وجود وعدم	١٥٧ / ٩
ذكره أن الدليل ملزوم المدلول، يلزم من وجود الدليل وجود المدلول ولا يلزم من وجود الشيء وجود ما يدل عليه، والدليل يطرد ولا ينعكس بخلاف الحد فإنه يطرد وينعكس	٢٧٣ / ١٨
ذكره أنه قد يذكر في الكلام الملزوم ليفهم منه لازمه المدلول	٤٦٨ / ٢٠
الأصل في العبادات المنع	٣٣٤، ٢٨٧، ٢٦٥، ٤ / ١ ٣٥٧ / ٢٠، ١٩٦ / ٤ ٣٩٦ / ٢٧، ٥١٠ / ٢٢ ٣٥ / ٣١، ١٥١، ١٦ / ٢٩
إذا لم يكن مع الإنسان فيما سوى الموطن سوى عدم العلم وعدم الدليل، لم يكن ذلك مانعًا من موجب الدليل العام بالاضطرار وبالإجماع	٤٥٠ / ٦

المسألة	الموضع
من لم يصل إليه حكم شيء من الأحكام فهل حكمه في حقه حسب اعتقاده واجتهاده؟	١٤٧-١٤٣/١٩
الأصل في العادات عدم الحظر	١٧، ١٦/٢٩، ١٩٦/٤

المصالح المرسلات

المسألة	الموضع
ما المقصود بالمصالح المرسلات؟	٣٤٣/١١
هل المصلحة المرسلات دليل من أدلة الأحكام؟	٣٤٣/١١
هل يمكن أن يكون هناك إلزام من الإمام إذا رأى المصلحة في ذلك؟	١٦/٣٣، ٤٢٣/٢٩
هل يجوز احتمال فساد بلا مصلحة راجحة؟	٢٥٦/٢٩
نقله اتفاق المسلمين على أن حكم الحاكم بالحقوق المرسلات لا يغير الشيء عن صفته في الباطن	٤٣٠، ٤٢٩/١١
بيان مراعاة المصالح ودفع المفساد في الأحكام الشرعية	٦٢٤، ٦٢٣/١١
بيان أن الناس في المصلحة المرسلات طرفان ووسط	٣٤٥، ٣٤٤/١١
ذكره أن الشريعة لم تحرم الاحتياط	١٢٤/٢٥
الشرع أتى بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفساد وتقليلها فإن تعارضت كان تحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدناها ودفع أعظم المفسدتين مع احتمال أدناها	٩٤/٨، ٣٧٦، ٢٦٥/١ ١٧٨/٢٧، ٢٧٨/٢٤ ٥٠٦، ٢٨٤/٢٨، ٢٣٠ ٢٧١، ٢٢٨، ٢٢٧/٢٩

المسألة	الموضع
	٤٨٣، ٤٩٢، ٥٥٣، ١٩٤، ١٩٣، ١٣٦ / ٣٠، ٣٨٣، ٣٥٩، ٣٥٠، ٢٣٤ ٢٦٦، ٩٢، ٧٤ / ٣١
الواجب على الإنسان أن يختار خير الخيرين ويدفع شر الشرين	٦٨ / ٢٨
الشارع يعتبر المفاسد والمصالح فإذا اجتمعا قدم المصلحة الراجحة على المفسدة المرجوحة	٢٦٩ / ٢٤
ذكره أن النبي ﷺ حرم أشياء مما يخفى فيها الفساد لإفضائها إلى الفساد المحقق	٢٥ / ٢٩
ذكره أنه إذا لم يكن في الفعل فساد أو كان فساده مغمورًا بالمصلحة لم يحظره الشارع أبدًا	١٨٠ / ٢٩
ذكره أن ما أمر الله به فهو لمصلحة محضة أو غالبية وما نهى عنه فهو مفسدة محضة أو غالبية	٩١ / ٢٧
الشارع لا ينهى عن المصالح الراجحة ويوجب المضرة المرجوحة	٤٥٥ / ٢٩
الشرع يمنع من الفعل إذا اشتمل على مفسدة إلا إذا عارضها مصلحة راجحة	٤٨٣ / ٢٩
ذكره أنه حيث كانت مفسدة الأمر والنهي أعظم من مصلحته لم تكن مما أمر الله به	١٢٩، ١٢٦ / ٢٨

المسألة	الموضع
إذا دار الأمر بين تفويت أحد أمرين على وجه يتضمن تحصيل أحدهما كان تحصيل ما يفوت إلى غير بدل أولى من تحصيل ما يقوم بدله مقامه	٣١٣، ٣١٢ / ٢٣
ذكره أن الشريعة التي بعث الله بها النبي ﷺ جامعة لمصالح الدنيا والآخرة	٣٠٨ / ١٩
الضرورات تبيح المحظورات والضرورة تقدر بقدرها	١٨٧، ١٨٠ / ٢٦
ما أبيع للحاجة قُدرٌ بقدر الحاجة	٩٠ / ٣٢
ذكره أن الحاجة أوسع من الضرورة	٥٩٣ / ٢٨

عمل أهل المدينة

المسألة	الموضع
هل عمل أهل المدينة بخلاف الحديث يدل على نسخه؟	١٥١ / ٢١
ذكره أن أكثر مسائل أهل المدينة التي يحتجون فيها بالعمل يكون معهم فيها نص؟	٢٦٩ / ١٩
ذكره أسباب كون مذهب أهل المدينة في عصر التابعين وتابعيهم أصح مذاهب أهل المدائن	٢٩٩ / ٢٠
ذكره أن مذهب أهل المدينة في زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم أصح مذاهب أهل المدائن الإسلامية في الأصول والفروع	٢٩٤ / ٢٠

الاستحسان

المسألة	الموضع
تعريف الاستحسان	٣٤٤/١١، ٤٦/٤
ما هو الاستحسان وهل يصلح دليلاً؟	٤٧٧، ٤٧٦/١٠ ٢٣/٢٣
ما العلاقة بين الاستحسان والمصلحة المرسله؟	٣٤٤/١١

القواعد

مقدمات لغوية

المسألة	الموضع
متى يحتاج إلى نقل الاسم من المعنى اللغوي إلى المعنى الشرعي؟ والتمثيل لذلك	١٥٤/١١
هل مبدأ اللغات توقيفي أم اصطلاحي؟	٤٤٧، ٤٤٦/١٢، ٩٠/٧
هل التوقيف في مبدأ اللغات توقيف بالخطاب أم بتعريف ضروري؟	٤٤٧/١٢
هل النزاع في مسألة مبدأ اللغات توقيفية أم اصطلاحية نزاع لفظي أم معنوي حقيقي؟	٤٤٨، ٤٤٧/١٢
ذكره أن الكلام في مبدأ اللغات كلام نظري لا عمل فيه	٥٣٩/٢١
هل الأصل تقرير اللغة أم تغييرها؟	١٤٤/٣١
هل ألفاظ اللغة وضعت أولاً لمعانٍ ثم استعملت في غير تلك المعاني؟	٩٠/٧
هل العرب اصططلحت على لفظ الفعل في لغتها، أم أنه اصطلاح محدث للنحويين؟	١٠١/٧
هل هذه اللغات الموجودة متلقاة من آدم عَلَيْهِ السَّلَام؟	٩٢/٧
ما هي الأسماء التي علّمها الله عَزَّوَجَلَّ لآدم عَلَيْهِ السَّلَام؟	٩٣/٧
هل يجوز القياس في اللغة؟	١١٥/٧

المسألة	الموضع
ما هو «الاسم»؟	٢٠٧، ١٨٩/٦
هل الاسم هو المسمى؟	٣٢٤/١٦، ١٨٥/٦
هل الاسم يتناول اللفظ والمعنى المراد في القلب؟	٢٠٩/٦
مما يشتق الاسم؟	٢٠٧/٦
بيان أن الاشتقاق ينقسم إلى ثلاثة أنواع	٤١٨/٢٠
ما معنى أن نقول: هذا اللفظ مشتق من هذا؟	٤٢١-٤١٩/٢٠
ما هو الاشتقاق الأوسط؟ وما هو الاشتقاق الخاص؟	٢٣٢/١٧، ٢٠٧/٦، ٤١٩، ٤١٨/٢٠
ما هو الاشتقاق الأصغر؟	٤١٨/٢٠، ٢٣٢/١٧
ما هو الاشتقاق الأكبر؟	٤١٩/٢٠، ٢٣٢/١٧
بيان أن اشتقاق الأسماء منه الاشتقاق الأكبر والأصغر والأوسط	٣٦٩/١٠
ما معنى «هذا مشتق من هذا»؟	٢٣١/١٧
ذكره أن الشارع لا ينفي مسمى اسم شرعي إلا لانتفاء كماله الواجب	٢٨١/١٨
ذكره أن العرب تارة يعيدون النفي إلى المسمى وتارة يعيدون النفي إلى الاسم	١٥٦، ١٥٥/٢٥
ما المراد بـ «الكلمة» في لغة العرب؟ وعند النحاة؟	١٠٣/١٢، ١٠١/٧
بيان أن الكلام في اللغة والشرع هو اللفظ الذي يحمل معنى وليس المعنى فقط بدون لفظ	١٧٠، ١٣١/٧

المسألة	الموضع
بيان أن معاني اللغات قد يكون معنىً واحدًا وتعبر عنه كل أمة بلسانها وقد يكون المعنى متنوعًا في الأمم	٦٣/٦
بيان اختلاف اللغات	٦٢/٦
بيان أن اختلاف ألفاظ اللغات اختلاف تنوع لا تضاد	٦٣/٦
بيان أن ألفاظ اللغات منها ما هو متفق عليه ومنها متنوع	٦٣/٦
نقله الاختلاف في «مسمى الكلام»	٦٧/١٢
ذكره أن الكلام لا يقال إلا على الجملة المفيدة	٤٦١-٤٥٩/١٢
هل الإشارة والرمز يسمى كلامًا؟	١٣٦/٧
هل الأسماء المشككة نوع من الأسماء المتواطئة أم لا؟	٣٢٨/٥
ما هي الألفاظ «المشككة»؟	١٤٥/٩، ٢٠١، ١٠٥/٥
هل الألفاظ المشككة من قبيل الأسماء المتواطئة أم من قبيل المشتركة في اللفظ فقط؟	١٠٥/٥
هل الأسماء المشككة هي الأسماء المتواطئة؟	١٤٧/٩
ما هي الأسماء المتباينة؟	٤٢٧/٢٠
ما هي الألفاظ المتكافئة؟	٦٣/٦
ما هي الأسماء المتكافئة؟	٤٢٤/٢٠، ٣٣٣/١٣
بيان استعمال صيغة الجمع في الواحد العظيم الذي له أعوان	٢٣٣، ١٢٨/٥

المسألة	الموضع
هل يجوز في اللغة أن يقول الرجل العظيم الذي له أعوان: «نحن فعلنا»؟	٨٩/٧
ذكره أن القسم متضمن معنى الخبر ومعنى الحض والطلب	٤٩٨،٤٩٧/١٦
ذكره أن حرف الاستفهام إذا دخل على حرف النفي كان تقريراً	٣٤٠،٣٣٩/١٦
ذكره أن الكلام ينقسم إلى: إخبار وإنشاء	٢٢٧/١٣، ٢٤٥/١٧، ١٢١/١٦، ٣٦٨، ٢٠٧، ١٣٤، ٣٧٦/٢٢، ٣٠٨/١٨
ذكره أن الإنشاء: الأمر والنهي والإباحة	١٢١/٢٨
بيان انقسام الكلمات إلى خبرية تطابق المخبر عنه وتتبعه وكلمات إنشائية تستتبع المتكلم فيه	١٣٤، ١٣٣/١٩
الكلام الخبري إما إثبات وإما نفي	١٥٩/٢٥
ذكره أن الخبر قد يتضمن النهي وقد يتضمن الطلب	١٦٥/٢٥
ذكره أنه إذا اجتمع ما يعقل وما لا يعقل غلب ما يعقل ويعبر بـ «مَنْ»	١١٠/١٦
ما الذي يقتضيه عطف الجملة على الجملة؟	١٢٧/١٦
ذكره أن دلالة الاسم على كل وبعض تختلف باختلاف النفي والإثبات	٩٨، ٩٧/١٤

المسألة	الموضع
ذكره أن الضمير يعود على القريب إذا لم يكن هناك دليل على خلاف ذلك	١١٢/١٥
العطف بالصفات يكون إذا قصد بيان الصفات لما فيها من مدح أو ذم	٤١١/٧
الصفات في المعارف - التي لا تحتاج إلى تخصيص - للتوضيح لا للتخصيص، وفي النكرات للتخصيص	٢٠٠،٦١/٧
رد شيخ الإسلام على قول من قال: نعني بما وضع له اللفظ أي ما استعمل فيه أولاً	٩٧/٧
بيان أن عطف الشيء على الشيء يقتضي مغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه، مع اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، وبيان أن هذه المغايرة على مراتب	١٧٢/٧
جواز الفعل المضارع ونواصبه تخلصه للاستقبال مثل «إن» و«أن»	٢٢٥/٦
بيان بعض أوجه اختلاف اللغات: المعنى - العموم والخصوص - الحقيقة والنوع - الكيفية والصفة	٦٤/٦
ذكره أن جواب الشرط والأمر إنما يكون بعده لا قبله	٢٣٥،٢٢٥/٦
بيان تضمين الفعل معنى فعل آخر حتى يتعدى بتعديته	١٢٤،١٢٣/٢١

المسألة	الموضع
ذكره أن العرب تضمن الفعل معنى فعلٍ آخر وتعديته تعديته	٣٤٢/١٣
ما هي الأفعال اللازمة والمتعدية؟	٣٢٤/٥
ما هو الاشتراك الخاص؟	٤١٦/٢٠
ماذا يعني الاشتراك عند المناطقة؟	٦٠/٩
ما هي الأسماء المشتركة اشتراكًا لفظيًا؟	٤٢٧/٢٠
هل يوجد لفظ مشترك خاص في اللغة؟	٤١٦/٢٠
انقسام كل اسم إلى أن يكون مسماه معينًا لا يقبل الشركة وإلى أن يكون مسماه يقبل الشركة	١٦٤/٢
ما هو اللفظ المشترك؟	٢٠٢/٥
المشترك المطلق الكلي لا يكون إلا في الأذهان لا الأعيان	٢٣٣/١٢
هل يجوز أن يراد باللفظ المشترك معناه؟	٣٤١/١٣
أمثلة للألفاظ المشتركة	٣٤١، ٣٤٠/١٣
ذكره أن المشترك الكلي إنما يكون في الذهن واللفظ لا في الخارج	٤٤٥/٢٠
المشترَكَيْن اشتراكًا لفظيًا لا معنويًا إذا ورد في الكلام ما يدل على أحدهما لا يفهم منه الآخر مطلقًا	٢١٠/٥
هل الأسماء المشتركة من المتشابهة؟	٢٧٦/١٣
اللفظ المشترك لا يحمل على أحد معانيه إلا بقريضة	١٤٧/٥

المسألة	الموضع
بيان أن من الأسماء المتفقة في اللفظ ما يكون بينها اشتراك معنوي من وجه واختلاف معنوي من وجه وهذا يعرف من التعريف باللام أو بالإضافة	٤٢٧/٢٠ - ٤٢٩
بيان أن لفظ «الشرع» فيه اشتراك في عرف العامة	٤٢٩/١١، ٤٣٠، ٥٠٦، ٥٠٧
هل يلزم من اشتراك الأفراد في معنى أن يكون المعنى المشترك فيها سواء؟	٦٠/٩
ما هي الألفاظ المتواطئة؟	٢٠٤/٥
هل الأسماء المتواطئة من المتشابهة؟	٢٧٦/١٣
ما هي الأسماء المتواطئة؟	٤٢٧/٢٠
بيان التواطىء والاشتراك في الأسماء	٢٠١/٣
الأسماء المتواطئة تقتضي أن يكون بين المسميين قدرًا مشتركًا وإن كان المسميان مختلفين أو متضادين	٢١٢/٥
العلم بأن بين الاسمين المتواطئين قدر مشترك	٢١٠/٥
الأسماء المتواطئة المقولة على شيئين تكون حقيقة فيهما، فإذا كانت عامة تناولتهما، وإن كانت مطلقة لم يمنع تصورهما من اشتراكهما فيها، وإن كانت مقيدة اختصت بمحلها	٢٠٧/٥
بيان انقسام الألفاظ إلى شرعية واصطلاحية وحكم كل منها	١١٣/١٢

المسألة	الموضع
هل يطلق اللفظ الواحد على شيئين بطريق التواطؤ وبطريق الاشتراك؟	١٤٢، ١٤١ / ١١
ذكره أن الأسماء منها ما هو لغوي ومنها ما هو شرعي ومنها ما هو عرفي	٣٤٦، ٣٤٥ / ٢٠
ذكره أن الأسماء ثلاثة أنواع: نوع يعرف حده بالشرع، ونوع يعرف حده باللغة، ونوع يعرف حده بالعرف	٢٨، ٢٧ / ١٣
الاسم المشتق من معنى لا يتحقق بدون ذلك المعنى	٥١٣، ٥١٢ / ١٢
النكرة إذا وصفت ميز بها بين الموصوف وغيره	٥٢٢ / ١٢
هل يسوغ أن يلحق بالكلام عطف أو استثناء أو شرط بعد طول الفصل؟ وهل يصح ما نُقل عن ابن عباس في ذلك؟	٤١١ / ١٣
ذكره أن لام التعريف تدل على كمال المسمى وتماه	٥٣٣، ٥٣٠ / ١٦
هل ضمير الجمع يمكن أن يختص باثنين؟	٣٥٢، ٣٥٠ / ٣١
الاسم المجموع المعرف بالألف واللام يوجب استيعاب الجنس	٣٦٢ / ٤
هل اسم الجمع المعرف باللام من صيغ العموم؟	١٦٤ / ٣١
لفظ الجمع هل يتناول الاثنين فصاعداً أم الثلاثة فصاعداً؟	١٦٢ / ٩
بيان أن التثنية في اللفظ تدل على مطلق التعديد	٤٠٨، ٤٠٧ / ١٤ ٥٢٣ / ١٦

المسألة	الموضع
بيان أن المعاني لا تكون إلا مضافة إلى غيرها، وأنها لا توجد في الخارج مجردة عن محلها	٢١٠/٥
بيان أن الألفاظ نوعان: لفظ ورد به الشرع، ولفظ لم يرد به الشرع	٢٩٨/٥
بيان أن ألفاظ اللغات ومعانيها إن اختلفت فقد يحصل أصل المقصود بالترجمة، وأن الترجمة تكون في اللفظ والمعنى	٦٥/٦
بيان أن اللفظ يدل على ما أريد به في أصل اللغة بالمطابقة والالتزام، بمعنى أن اللفظ لا يستعمل في اللازم فقط بل يراد به مدلوله الملزوم	٢٣٢، ١٢٧/٥
هل خطاب التكوين «كن فيكون» خطاب حقيقي أم هو عبارة عن الاقتدار وسرعة التكوين بالقدرة؟	١٨٢/٢
البدل يقوم مقام المبدل في أحكامه، وإن لم يكن مماثلاً له في صفته	٣٥٤/٢١
هل المشبه يشبه المشبه به من كل الوجوه؟	٢٩٣، ١٩٨/٢٦
جواز تشبيه الشيء بالشيء لمشابهته في بعض الوجوه	٤١٦/٤
بيان أنه هناك فرق بين القول والفاعل والفعل والفاعل	٣٧٩/١٠
ذكره أن التوكيد يكون بتكرير الأمثال	١٧٣/٢٠
هل يوجد في اللغة ترادف محض	٤٢٣/٢٠، ٣٤١/١٣
أنواع الألفاظ	١٨٣/٣٣

المسألة	الموضع
هل هناك مناسبة بين الألفاظ والمعاني؟	٤١٧/٢٠ - ٤١٩
بيان أنه قد يتعدد اللفظ ويتحد معناه	٤٢٣/٢٠ ، ٤٢٤
هل زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى؟	٢٦٣/٢٦
ذكره أن الأسماء نوعان: نكرة ومعرفة، وبيان بعض أنواع المعارف	٤٢٨/٢٠ ، ٤٢٩
هل صيغ الاستفهام تدخل في القياس المضروب؟	٦٣/١٤
استفهام الإنكار هل هو بمعنى النفي أم النهي؟	١٩٠/١٨ ، ١٩١
ذكره أن المعاني على قسمين: مفردة ومضافة	١٤٦/١١ ، ١٤٧
هل دلالة الحال في الكنايات تجعلها صريحة؟	١١/٢٩
هل الكناية تقتضي الحكم أم تفتقر إلى النية؟	١٥/٣٢
ما هي المعارض في الكلام؟	١٥٨/١٩ ، ١٥٩
إدخال الفصل بين المبتدأ والخبر يشعر بالحرص	١٤٢/٢٩
ما الذي يفيد تقديم الظرف «عند» في قوله تعالى: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾؟	١٨٣/١٠
ذكره أن النفي على ضربين: نفي نحصره ونحيط به، وما لا يستيقن نفيه وعدمه	٥٤٣/٢١
التأسيس أولى من التوكيد	١٣٣/٣١
ذكره أن اللفظ يحمل معناه على عادة صاحبه ونعته	٤٧/٣١
بيان حقيقة المتقابلين وبيان أقسامهما	٨٩/د/٣

المسألة	الموضع
ذكره أنه قد يذكر في الكلام الملزوم ليفهم منه لازم المدلول	٤٦٨/٢٠
كيف يمكن معرفة موجب الأدلة السمعية والعقلية؟	١١١/٦
ما المقصود بالوجوه والنظائر في الألفاظ؟	٥٢٤،٥٢٣/١٦
بيان أن الاسم الواحد تختلف دلالاته بالإفراد والاقتران	٦٤٨،٥٥١/٧
ذكره أن الحدود التي يتكلفها الناظرون في أصول الفقه لمثل «الخبر» و«القياس» وغير ذلك لم يدخل فيها إلا من ليس بإمام في الفن، وإلى الساعة لم يسلم لهم حد	٤٦/٩
تخصيص الكثير بالذكر لا يدل على مخالفة غيره بنفي ولا إثبات	٣٥٦/٤
هل تتجدد الأمور بتجدد الإضافات؟	١٠٧/٦
ما هي أسماء الأجناس؟	٣٢٨/٥
تعريف الجملة	١٦٦/٣١

المنطوق والمفهوم

المسألة	الموضع
ما هو المنطوق؟	١٧٩/٦
ما هو مفهوم الموافقة؟	١٧٩/٦

المسألة	الموضع
هل دلالة المفهوم حجة؟	١٣٦، ١٠٦، ١٠٢/٣١
هل مفهوم الصفة حجة؟	١٠٦/٣١
هل مفهوم الشرط حجة؟ وهل اللفظ فيه يدل على المسكوت عنه كما يدل على المنطوق؟	١٥٩/١٦
هل المخالف في المفهوم يدعي سلب العموم عن المفهوم أم عموم السلب فيها؟	١٤٠، ١٣٩/٣١
ما هو مفهوم المخالفة؟	١٧٩/٦
هل مفهوم المخالفة حجة؟	٣٤٦، ٣٣٠/٢٤ ٣٤٥/٣١
الكلام إذا خرج مخرج الغالب هل له مفهوم مخالفة؟	١٩٣/٣١
هل مفهوم الخطاب حجة؟	١٢٠، ١١٩/٢٧
هل مفهوم العدد مفهوم صحيح؟	٤٠٧/١٣
هل يمكن أن يكون بعض المسكوت عنه أولى بالحكم من المذكور	٢١٢-٢٠٧/٢١
ما الفرق بين تنبيه الخطاب وقياس الأولى؟	٤٤٦/١٥
هل التنبيه مستفاد من اللفظ أم هو قياس جلي؟	٤٤٧/١٥
هل التنبيه وفحوى الخطاب أقوى من مدلول اللفظ؟	٣٢٢/١٥
هل للمفهوم عموم؟	٧٣/٢١، ٥٢٠/٢٠ ٣٢٧، ٢١٧، ١٧٧ ١٤/٢٣، ٤٩٨

المطلق والمقيد

المسألة	الموضع
تعريف المطلق	١٠٧/٧، ٣٤٣/٥ ٣٢٨/١٠، ٣٩١
بيان المطلق والمقيد من الألفاظ	١٦٤، ١٦٣/٢
بيان المطلق والمقيد من المعاني	١٦٥/٢
ما هو مقصود العلماء من قولهم: هذا لفظ مطلق أو لفظ مقيد؟	١٠٧/٧
كل كلام أطلق في الكتاب والسنة فلا بد أن يقترن به ما يبين المراد منه	٦٧٣/٧
بيان أن الأسماء يتنوع مسماها أو دلالتها بالإطلاق والتقيد	١٦٢/٧
هل يوجد في الخارج شيء أو معنى مطلق مجرد عن أي قيد؟	١٠٦/٧
هل يوجد في كلام تام اسم أو فعل أو حرف غير مقيد بقيود تزيل عنه الإطلاق؟	١٠٦، ١٠٠/٧
ذكر أنه لا يقال لما قيد بالشرط والصفة ونحوهما أنه يدخل فيما خص من العموم، ولا في العام المخصوص ولكن يقيد فيقال: تخصيص متصل، وهذا المقيد لا يدخل في التخصيص المطلق	١٠٣/٧

المسألة	الموضع
هل النكرة في سياق الإثبات مطلقة؟ وهل يجوز تقيدها؟	١١٣/٣١، ١٠٥/٧
هل يحمل المطلق على المقيّد؟	٤٤٣، ٣٠٤، ٣٠٣/١٥ ٣٢/٢٥
هل يجوز حمل اللفظ المطلق على ما هو قليل الحصول؟	٧٧/٣٣
لا يلزم من استعمال لفظ - في القرآن والسنة - في معنى أن يستعمل بنفس المعنى في كل موضع بل السياق والقرائن من مقيدات الاستعمال	١٢/٦
هل الأصل في الكلام التقييد أم الإطلاق؟	٣٨٢/٣٠، ١٧٤/٢١
الأصل في الكلام أن يحمل على مفهوم اللفظ المطلق إلا إذا تقيّد بمقيّد	٢٧٧، ٢٧٦/١٢
بيان المطلق بشرط الإطلاق والمطلق لا بشرط الإطلاق	١٦٣/٢
هل المطلق بشرط الإطلاق يوجد في الخارج أم في الأذهان فقط؟	٣٤١، ٢٨٢، ٢٠٤/٥ ٥٨٧/٧، ٥١٧، ٣٨/٦ ١٠٧/١٧، ٢٤٢/١١
هل المطلق بشرط الإطلاق هو نفس المعين أم كلي مقارب للمعين؟	٢٨٢/٥
هل يوجد في الخارج مطلق لا بشرط الإطلاق؟ وهل يوجد مطلق يكون جزء معين؟	٣٨/٦، ٢٠٤/٥ ٢٤٢/١١

المسألة	الموضع
هل يوجد في الاستعمال لفظ مطلق مجرد عن جميع الأمور العينية؟	٢١٦، ٢١٥ / ١٤
التقييد للكلام إذا كان على الغالب فلا مفهوم له؛ لأنه يكون في بيان الوصف المناسب للحكم [الكلام إذا خرج مخرج الغالب فليس له مفهوم مخالفة]	٦١ / ٧
الانتقال المشروط بصفة، هل يجوز إثباته بدون تلك الصفة؟	١٢١ / ٣١
الكلام متى اتصل به صفة أو شرط أو غير ذلك من الألفاظ التي تغير موجهه عند الإطلاق وجب العمل بها	١٠١ / ٣١
الصفة مقيدة للموصوف	١٠٠ / ٣١
هل يجوز تقييد مطلق القرآن بأخبار آحاد؟	٤٣ / ٣٤
ذكره أن التقييد والشرط إنما يكون لما يحتمله الكلام	١٣٥ / ٣١
هل المعطوف يقيد المعطوف عليه ويخصه؟	١١٥ / ٣١
هل الأوصاف المقيدة للموصوف تكون مؤكدة أم مخصصة؟	١١٥ / ٣١
كل كلام اتصل بما يقيد به فإنه يجب اعتبار ذلك المقيد دون إطلاقه أول الكلام	١٠٠ / ٣١
هل المفسر يقيد المطلق؟	٣٢٢، ٣٢١ / ٢٣ ٥٨ / ٢٤

المسألة	الموضع
مثال على أن حكم اللفظ المقيد يخالف حكم اللفظ المطلق	٣٩٧/٦
بيان أنه هناك فرق بين الإطلاق والتقيد والتجريد والزيادة في الأمور الطلبية وبين ذلك في الأمور الخبرية	٤٠٨، ٤٠٧/٦
نفي المقيد لا ينفي المطلق	٤٥١/٦
ما علق الشارع الحكم فيه بمسمى الاسم المطلق من غير تقييد فلا يفرق فيه بين نوع ونوع من غير دليل	٣٥/٢٤
ما أطلق الله سبحانه من الأسماء وعلق به الأحكام لم يكن لأحد أن يقيدته إلا بدليل من الله ورسوله	٢٣٦/١٩

التعارض والترجيح

المسألة	الموضع
هل يمكن أن تتعارض أدلة الحق؟	٥١٥، ٥١٤/٦ ٢٨/٣٣، ٢٣٨/٢٣
ذكره أنه لا يتعارض دليلان يقينيان	٢١٣، ٢١٢/١٢
ذكره أن ما استلزم تكافؤ الأدلة فهو باطل	١٠٢/٩
التعارض يكون بين دليلين مستقلين، والكلام المتصل كله دليل واحد فلا يقع فيه التعارض	١١٧/٣١

المسألة	الموضع
هل هناك أمانة أقوى من أمانة ودليل أقوى من دليل أم لا؟	١٢٤، ١٢٣ / ١٣
ذكره أن العموم راجح على استصحاب البراءة الأصلية	١٢٢، ١٢١ / ١٣
ذكره أن النهي راجح على الاستصحاب النافي للتحريم	١٢١ / ١٣
ذكره أن ما حرمه رسول الله ﷺ إنما هو زيادة تحريم وليس نسخاً للقرآن	٨ / ٢١
هل يمكن أن يتعارض النص والإجماع؟	٢٦٧ / ١٩
هل يمكن أن يتعارض النص مع القياس الصحيح؟	٢٨٨ / ١٩
بيان أن جميع علماء الأمة عملوا بحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيما يخالف القياس والظاهر	٥٣٢ / ٤
هل يمكن أن يختلف الكتاب وما جاء عن الرسول ﷺ؟	٨٤ / ١٩
هل يقدم الحاضر على المبيح عند التعارض؟	٢٦٢ / ٢٠
الدليل القطعي لا يقبل الترك لمعارض راجح	٣٠٤ / ١٣
ذكره أن النص الذي معه العمل مقدم على الذي ليس معه العمل	٢٦٩ / ١٩
لم يكن السلف يقبلون معارضة الآية إلا بآية أو حديث يفسرها أو ينسخها	٣٠، ٢٩ / ١٣

المسألة	الموضع
ماذا نفعل إذا تعارض السمع والعقل؟	٥٤٢/٥
ما العمل عند تعارض حديثين أحدهما متفق على صحته والآخر صحيح؟	٢٤١/٤
ما الواجب على المجتهد مع الدليلين المتعارضين	١١٥/١٣
إذا تعارض خبران أحدهما مسند ثابت والآخر مرسل فأيهما يقدم؟	١١٦/١٣
هل يعارض الحديث الصحيح بعمل أهل المدينة؟	٢٥٠، ٢٤٩/٢٠
ذكره أنه يمتنع تعارض الأدلة القطعية سواء العقلية أو السمعية	٢٤٥/٦
هل يوجد في ظاهر القرآن ما يخالف السنة؟	١٦٦/٢٠
إذا تعارض العام مع الخاص فأيهما يقدم؟	١٤١/٣١، ٣٤٤/٢٤
إذا تعارض عام مجمل مع خاص فأيهما يقدم؟	٢٠١/٢٦
ما العمل لو تعارض عام وخاص وكان العام بعد الخاص؟	٢٦٢/٢١
لو تعارض العام مع الخاص ولم يعلم التاريخ فهل يقال: إن الخاص ينسخ العام؟	٢٦٢/٢١
العام لا يعارض ما قابله من الخاص	٣٥٩/٤
ما العمل إذا تعارض عمومان؟	٢٩٠، ٢٨٩/٢٣
إذا تعارض عام محفوظ مع عام مخصوص فأيهما يقدم؟	٢٩١، ٢٩٠/٢٣

المسألة	الموضع
إذا تعارض الخاص والعام فالعمل بالخاص أولى	٥٥٢/٢١
إذا تعارض العموم والمفهوم فأيهما يقدم؟	١٤١، ١٠٥/٣١
ذكره أن المعقول الصريح لا يخالف المنقول الصحيح	٥٦٧/٢٠
هل القول أقوى من الفعل؟	٣١٤/٢١
أيهما أقوى مفهوم العدد أم مفهوم الصفة؟	١٠٧، ١٠٦/٣١
إذا تعارض القياس الجلي مع المفهوم فأيهما يقدم؟	١٤١/٣١
إذا تعارض دليلان وتيقنا رجحان أحدهما في موضع فهل ذلك سبب في ترجيحه في هذا الموضع؟	١٦٥/٣١
إذا تعارض نصان ناقل وباق على الاستصحاب فأيهما الناسخ؟	٢٢٤/٢٥
لو عارضت مفسدة المصلحة الشرعية الراجعة قدمت المصلحة الراجعة عليها	٤٨/٢٩
ذكره أنه إذا تعارضت المصالح والمفاسد فيجب ترجيح الراجح منها	١٢٩/٢٨
إذا تعارضت مفسدة الكراهة ومصلحة الاستحباب فأيهما يرجح؟	٣١٢/٢١
توجيه الإمام أحمد للأحاديث إذا تعارضت في قضيتين متشابهتين غير متماثلتين	٢٤٥/٢٣

الأمر

المسألة	الموضع
ما هو الأمر؟	١١٩/٢٠، ١٢٠، ٤١٣، ١٦٨/٢٨
ذكره أن الأصوليين يخالفون قول من قال: «إن الأمر هو المعنى المجرد»	٣٦/١٢
هل الأمر هو الخبر لكن يعبر عن هذا بلفظ وهذا بلفظ؟	٦٤/٦
هل الأمر يقتضي الوجوب أم الاستحباب؟	٥٢٩/٢٢، ٣٨/١٦، ٩٧/٢٤، ١٠٧/٢٣، ٢٤٧/٣١
ما المراد المقصود من لفظ «الأمر» في القرآن؟	٦٠/٧، ٢٢٧/٤
ما هو المطلوب بالأمر؟	١١٨/٢٠، ٦٣٠/١٠
هل يلزم في الأمر إرادة الأمر	٣٥٥-٣٥٣/١١
ذكره أن الأمر يتضمن طلبًا وإرادة للمأمور به	٦٢/١٧
ذكره أنه لا بد في الأمر من طلب واستدعاء واقتضاء	٦٣/١٧
هل الأمر يشمل طلب الفعل وطلب الترك؟	١٢٠، ١١٩/٢٠
هل مدلول الأمر جنس من المعاني غير جنس الإرادة؟	٦٦/١٧
ترك الأمر الواجب معصية	١٣١، ١٣٠/٢٨
من ترك المأمور به ناسيًا هل يأثم بذلك؟	١٠٠، ٩٩/٢٢

المسألة	الموضع
هل تشترط النية في أداء الفعل المأمور به؟	٤٧٧/٢١
ذكره أن ما أمر به الشارع إما أن يكون مقصودًا للشارع أو لازماً لمقصود الشارع	٢٢٩/١٩
هل هناك حكمة من الأوامر الشرعية؟	٣٧٧، ٨٩، ٨٣/٨ ١٩٨/١٧، ٤٣٢
هل يخص الله عَزَّوَجَلَّ بالأمر ما يخصه لا لسبب ولا حكمة؟	١٢٨، ١٢٧/١٧
ذكره أن الحكمة الناشئة من الأمر ثلاثة أنواع	٢٠١/١٧
ذكره أن العمل الذي لا مصلحة فيه لا يأمر الله به	٢٥٦، ١٤٦-١٤٤/١٤
هل يأمر الله عَزَّوَجَلَّ أو ينهى عما يشاء لا لمعنى فيه	٢٣٨/١٦
أمر الله عَزَّوَجَلَّ العباد بما ينفعهم ونهاهم عما يضرهم	٣٣/٣٣
ذكره أن الأمر مقصوده من الأمر تحقيق المصلحة	٤٢١/٧
هل يمكن أن يكون العمل الواحد مأموراً به من وجه منهياً عنه من وجه آخر؟	٣٠٥-٢٩٥/١٩ ٩٠، ٨٩/٢١
هل يجوز دفع أمر بحجة أن النبي ﷺ لو رُوجع لنسخ؟	٢٩٥/٢٩
ذكره أن الأمر يقتضي أجزاء المأمور به	٣٠٣/١٩
هل يمكن أن يأمر الله عَزَّوَجَلَّ العبد بما يعلم أنه لن يقع؟	٢٠٣/١٧
هل يمكن أن يأمر الله عَزَّوَجَلَّ بما لا يريد وقوعه؟	١٣١، ١٣٠/٢٢

المسألة	الموضع
وجه الأمر بما سبق من علمه سبحانه أنه لا يقع	٤٩٨، ٤٣٦ / ٨
هل يجوز أن يأمر الله العبد بما يعلم أنه لا يفعله؟	٢٣٣ / ١٦
هل الأمر الممتنع لذاته واقع في الشريعة؟	٤٧١، ٤٣٦ / ٨، ٣٢١ / ٣
هل الأمر بمأمور قد يكون أفضل من الأمر بمأمور آخر؟	٢١٢ / ١٧
ذكره أن تارك المأمور به عليه قضاؤه وإن تركه لعذر، أما فاعل المنهي عنه إذا كان لعذر فهو معفو عنه	٩٥ / ٢٠
هل الأمر بالأمر بالشيء أمر بذلك الشيء؟	٢٧ / ٢٢
هل الأمر يقتضي التكرار؟	٣٨١ - ٣٧٩ / ٢١
ذكره أن هناك فرق بين الأمر والنهي في إفادة كل منهما للتكرار وعدمه	٩٨، ٩٧ / ١٤
الأمر بعد الحظر ماذا يفيد؟	٣٧٦ / ٢٧
ما لا يتم المأمور إلا به فهو مأمور	١٩١ / ٢٢
هل المعين في المأمورات المطلقة يكون مأمورًا بعينه؟	٣٠٠، ٢٩٩ / ١٩
هل الأمر إذا أريد به النذب يكون مجازًا؟	٤٨٣ / ٢٠، ١٠٢ / ٧
السؤال والطلب قد يكون بصيغة الشرط	١٧٥ / ٧
هل لفظ الأمر إذا أطلق يتناول النهي؟	١٧٤ / ٧
هل الأمر بالشيء نهي عن ضده؟	٥٣٠ / ١٠، ٢٨١ / ٦ ٣٧ / ١٦، ٥٣١ ١٥٩، ١١٨ / ٢٠

المسألة	الموضع
الزيادة على المأمور به قد يكون عدوانًا محرّمًا، وقد يكون مباحًا مطلقًا، وقد يكون مباحًا إلى غاية، فالزيادة عليها عدوان	٣٦٢ / ٣
ذكره أن أمر الله لعباده قد يتنوع بتنوع أحوالهم	٢٤٩، ٢٤٨ / ١٣

المشترك

المسألة	الموضع
المسميان إذا اشتركا في مسمى الوجود والذات والماهية هل يكون بينهما في الخارج أمر مشترك يكون زائدًا على خصوصية كل واحد؟	٢٠٤ / ٥
من المعلوم بالضرورة أن بين كل موجودين قدرًا مشتركًا وقدرًا مميزًا، والدال على ما به الاشتراك وحده لا يستلزم ما به الامتياز	٢٠٢ / ٥

الظاهر

المسألة	الموضع
ما هو الظاهر؟	٣٥٦، ٢٠ / ٦، ٢٤٤ / ٥ ١٣٣ / ٣١، ١٦٦ / ٢٠ ١٨١ / ٣٣، ١٣٤
متى نطلق على اللفظ أنه ظاهر أو خلاف الظاهر؟	١٨١ / ٣٣
هل يمكن صرف اللفظ عن ظاهره لدليل؟	٢١ / ٦

المسألة	الموضع
متى يكون صرف اللفظ عن ظاهره مذموماً؟	٢١/٦
هل الخلاف في تسمية المعنى المراد من اللفظ ظاهر أو خلاف الظاهر خلاف حقيقي أم لفظي؟	١٨٢، ١٨١/٣٣
اللفظ إذا دار بين ما الظاهر إرادته وبين ما الظاهر عدم إرادته فعلى أيهما يحمل؟	١٤٨/٣١
ذكره أنه لا يجوز المصير إلى خلاف الظاهر إلا بقرينة	٧١/١٠
ذكره أن الصرف عن الظاهر يكون لدليل يحوج إلى ذلك	١٦٥/٢٥
هل الظاهر يقدم على الاستصحاب؟	١٥/٢٣

النص

المسألة	الموضع
ما هو النص؟	٢٨٨/١٩
لا نص مع احتمال التغير	١٦٤/٣١
هل النص يقبل التأويل عند الإطلاق؟	١٣٣/٣١
ذكره أن ألفاظ العدد نصوص	١١٣/٣١

النهى

المسألة	الموضع
تعريف النهى	١٦٨/٢٨

المسألة	الموضع
هل النهي يقتضي الفساد؟	٢١/٨٩، ٢٩/٢٨١، ٣٢/٨٧، ٣٣/١٨، ٢٤، ٢٩، ٣٠، ٨٧، ٨٩
الشارع لا ينهى عما ينفع الناس ويصلحهم ويحتاجون إليه وإنما ينهى عما يضرهم ويفسدهم	٢٩/٤٥٦، ٥٣١
ذكره أن العبد قد ينهى عن الشيء فإذا فعله لزمه به واجبات ولا يصح أن يسقط عنه واجبات	٣٢/٨٨
هل النهي يقتضي التحريم؟	١٥/٣٥٠، ٢٣/٣٩٤، ٢٧/١٨٨، ٢٢١، ٢٩/١٦٢، ٣٣/٦٨
هل ما نهى عنه معصية؟	٢٨/١٣٠، ١٣١
هل النهي عن الشيء أمر بضده؟	٦/٢٨١، ٢٠/١١٨
هل يآثم من ترك المنهي عنه ناسياً؟	٢٢/٩٩
هل المطلوب بالنهي فعل ضد المنهي عنه؟	٦/٢٨١، ١٠/٦١٦، ٦١٧، ٦٣٠
ما نهى الشرع عنه لأن مفسدته خالصة لا يباح مطلقاً، وما نهى عنه لأن مفسدته راجحة أبيح للضرورة	٧/٤٢١، ٢٧/٢٣٠
هل يجوز دفع نهي بحجة أن النبي ﷺ لو رُوجع لنسخ؟	٢٩/٢٩٥
هل يخص الله بالنهي ما يخصه لا لسبب ولا حكمة؟	١٧/١٢٧، ١٢٨

المسألة	الموضع
ما هو المطلوب بالنهاي؟	١١٨/٢٠
هل هناك حكمة من المناهي الشرعية؟	١٩٨/١٧، ٨٩، ٨٣/٨
تقسيم المناهي عنه إلى: منهي عنه مطلقاً [إنم]، وما أبيع منه أنواع ومقادير وحُرم الزيادة على تلك المقادير [عدوان]	٣٦١/٣
بيان أن الله عَزَّوَجَلَّ إذا نهى عن شيء اقتضى النهي عن جميع أجزائه	٩٧/١٤

الاستثناء

المسألة	الموضع
ما هو الاستثناء؟	١٥٢/١١، ٤٥٧/٢٠، ١١٦/٣١، ٤٥٨
الاستثناء إذا تعقب جملاً هل يعود على الجميع؟	١٧٩-١٤٧، ١٤١/٣١
الاستثناء المخصص إذا تعقب جملاً هل يعود إلى جميعها؟	١٤٩/٣١
هل يجوز ورود الاستثناء على العدد؟	١١٣/٣١
هل الاستثناء من النفي يكون إثباتاً؟	١٤٣٠، ٤٢٩، ٢٩٣/١٤، ١٧٨/١٦
المستثنى هل هو مقتضى أو شرط؟	٢٩٤/١٤، ٢٠٤/٨
ذكره أن المستثنى يتناول مصدر الفاعل والمفعول	٣٩٣/١٤

المسألة	الموضع
أنواع الاستثناء	١٥٦/٣١
ما هو الاستثناء المنقطع؟	٤٤١/١٧، ٤٣/١
ذكره أن الاستثناء المنقطع لا يصلح حيث يصلح الاستثناء المفرغ	٤٤١/١٧
ذكره أن الاستثناء المنقطع يكون في المعنى المشترك بين المذكورين	٤٠٩/١٤
ذكره أن الاستثناء المنقطع لا يكون في الموجب، ولا يكون الثاني منه بعض الأول	٢٨٠، ٢٧٩/١٦
مثال للاستثناء المنفصل والمتصل	٤٣٤/١٧
إذا استثنى النبي ﷺ شيئاً من حكم عام وتوقف في غيره فهل توقفه هذا يفيد عموم هذا الاستثناء؟	٢٦١/٤

الدلالة

المسألة	الموضع
ذكر قول الجهمية المتكلمة: إن القرينة الصارفة لهم عما دل عليه الخطاب هو العقل، والرد على ذلك	١٧١/٥
أمثلة على دلالة التنبيه	٢١٨/١٥
ذكره أن صحة المعنى بأحد اللفظين لا يدل على أنه مرادف للآخر	١٢٦/٧
بيان أن دلالة اللفظ على المعنى سمعية	٢٧/٢

المسألة	الموضع
كيفية دلالة اللفظ على المعنى	١٨١ / ٣٣
كيف تعرف دلالات الألفاظ؟	١٥٩ / ٣١

المجمل والمبين

المسألة	الموضع
تعريف المجمل	٣٩١ / ٧
ما هو الكلام الجامع؟	٥٢٤ / ١٦
اللفظ إذا وصل بما يميز أحد المعنيين الصالحين له وجب العمل به	١٣٢ / ٣١
الألفاظ المحدثه لا يكفي في حكايتها مجرد الإجمال بل لا بد من التفصيل بخلاف نصوص القرآن والسنة	٣٠٠، ٢٩٥ / ٨
الأحكام التي تحتاج الأمة إلى معرفتها [التي تعم بها البلوى] لا بد أن يبينها النبي ﷺ بيانًا عامًا ولا بد أن تنقلها الأمة؟	٢٣٦ / ٢٥
ما هو اعتقاد الفلاسفة في بيان النبي ﷺ للشرع؟	٣٥٦ / ١٧
هل الرسل علموا الحق وبينوه للناس واضحًا؟	١٥٨، ١٥٧ / ١٩
هل خطابات الأنبياء الأصل فيها التأويل؟	١٦١ - ١٥٧ / ١٩
بيان أن النبي ﷺ بين جميع الدين أصوله وفروعه	١٧٣، ١٥٥ / ١٩، ٢٩٤ / ٣
ذكره كلام المتكلمين أن النبي ﷺ قصد أن يخبر بالحق ولكن بعبارات لا تدل وحدها عليه	٤٤١، ٤٤٠ / ١٦

المسألة	الموضع
هل يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة؟	١٩٥/٢١، ٥٢١/٢٠ ٣١٥/٢٣، ٦١٤، ٥٥٩
هل يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة؟	٢٧١/٢٠، ٣٦٣/٤
هل يمكن تأخير البيان والإبلاغ إلى وقت التمكن؟	٥٩/٢٠
ما الذي يجوز تأخيره عن وقت الخطاب وما الذي لا يجوز تأخيره؟	١٠٤/٧
اللفظ المجمل الذي لم يرد في الكتاب والسنة لا يطلق في النفي والإثبات حتى يتبين المراد به	٦٦٣/٧
بم يكون بيان المجملات؟	١٠٤/٧
ذكره أن الله ورسوله لم يدعا شيئاً من القرآن والحديث إلا بينا معناه للمخاطبين	١٠٦/٧
اللفظ المشتبه المجمل إذا خص في الاستدلال وقع فيه الضلال والإضلال	٢١٧/٥
بيان أن لفظ «غير» مجمل له احتمالات	١٧٠/١٢
ذكره أن الأمور الظاهرة التي يحتاج إليها جميع الأمة يكون بيانها في القرآن بما يحصل به مقصود البيان	٢٧٢/٢٣

الحقيقة والمجاز

المسألة	الموضع
هل الأصل في الكلام الحقيقة أم المجاز؟	٤٧٣/٢٠

المسألة	الموضع
هل يصح تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز؟	٩٦، ٨٩، ٨٨/٧ ٤٥١، ٤٠٤، ٤٠٣/٢٠ ٤٥٤
ما هي الحقيقة؟	٩٠/٧، ٢٠٠/٥
هل الحقيقة والمجاز من عوارض الألفاظ أم من عوارض المعاني؟	٨٨/٧، ٢٠٠/٥ ٤٥٩، ٤٥٨/٢٠
ذكره أن الأصل في اللغة بقاءها وتقريرها لا نقلها وتغييرها	١٦/٢٩
هل في اللغة أسماء شرعية نقلها الشارع عن مسماها في اللغة؟ أم أنها باقية في الشرع على ما كانت عليه في اللغة لكن الشارع زاد في أحكامها لا في معنى الأسماء؟	٢٩٨/٧
بها تعرف حدود الأسماء؟	٤٤٨/٢٩
نقله قول الفقهاء: من الأسماء ما يعرف حده بالشرع، ومنها ما يعرف حده بالعرف	٩٤/٩
الاستواء في الحقيقة يوجب الاستواء في الحكم	٥٥١/٢١
الحقيقة المركبة من أجزاء هل تنتفي تلك الحقيقة بذهاب بعض أجزائها؟	٢٧٦/١٨
هل يمكن أن يراد باللفظ الواحد حقيقتين أو مجازين أو حقيقة ومجاز؟	١٧٥/٣١

المسألة	الموضع
ذكر شيخ الإسلام تقسيم بعض العلماء الحقيقة إلى لغوية وعرفية وبعضهم إلى لغوية وشرعية وعرفية	٩٦/٧
أنواع الحقيقة في الكلام	٢٣٥/١٩
بيان أن الحقائق ثلاثة: عامة وخاصة ومطلقة	٥٤٩، ٥٤٨/٢١
هل يلزم من الحقيقة الشرعية أن توافق اللغوية والعرفية؟	٢٣٦/١٩
الاسم إذا كان له حد في الشرع رجع إليه وإلا رجع إلى حده في اللغة والعرف	٢١٦/٢٢
ذكره الحقيقة اللغوية	٨٣/٢٠
ذكره الحقيقة العرفية	٨٣/٢٠، ٩٦/٧
كل اسم ليس له حد في اللغة ولا في الشرع فالمرجع فيه إلى العرف	٤٧، ٤١، ٤٠/٢٤ ٢٢٧، ١٥/٢٩
هل يجب حمل كلام الناس على الحقيقة العرفية؟	١٤٤، ١٣٩/٣١
أيهما أعم الحقيقة العرفية أم اللغوية؟	٩٦/٧
هل يمكن أن تصير الحقيقة العرفية ناسخة للحقيقة اللغوية؟	٩٧/٧
هل الحقيقة العرفية صارت حقيقة بالتواطئ على نقلها؟	٩٧/٧
ذكره أن الشارع لا ينفي مسمى اسم شرعي إلا لانتفاء كماله الواجب	٢٨١/١٨

المسألة	الموضع
هل اختلاف صيغ الدليل مع اتحاد معناه لا يغير حقيقته؟	١٥٧/٩
ذكره أن الحقائق لها ثلاث اعتبارات: العموم والخصوص والإطلاق، وبيان كل اعتبار منها	١٦٢/٢
هل وصف الأشياء بالعموم حقيقة أم مجاز؟	١٦٣/٢
أمثلة لاستعمال اللفظ في حقيقته المتضمنة لأمرين معًا	١٢، ١١/١٥
متى يدل اللفظ على الحقيقة؟ ومتى يدل على المجاز؟	٩٦/٧
هل كل مجاز لا بد له من حقيقة وليس العكس؟	٩٠/٧
هل اللفظ الموضوع قبل الاستعمال لا حقيقة له ولا مجاز؟	٩٠/٧
قول شيخ الإسلام: إنه لو كانت الحقيقة تصوير مجازًا بالتقييد لكان الكلام كله مجازًا لأن كل كلام تام لا بد له من تقييد	١٠٣/٧
هل يفرق بين الحقيقة والمجاز بأن الحقيقة ما يفيد اللفظ المطلق والمجاز ما لا يفيد إلا مع التقييد؟	١٠٣، ١٠٠/٧
هل يفرق بين الحقيقة والمجاز بأن الحقيقة ما يسبق إلى الذهن؟	١٠٥/٧
هل يفرق بين الحقيقة والمجاز بأن الحقيقة ما يفيد المعنى مجردًا عن القرائن، والمجاز ما لا يفيد المعنى إلا مع قرينة؟	١١٤، ١٠٠/٧

المسألة	الموضع
نقله عن طائفة من الأصوليين أن إطلاق الصفة قبل وجود المعنى مجاز بالاتفاق، وحين وجوده حقيقة وبعد وجوده وزواله محل اختلاف ورده لذلك: بأن الجمهور يفرقون بين من يتحقق وجود الفعل منه وبين من يمكن وجود الفعل منه	٢٦٩/٦
المخاطب المبين إذا تكلم بمجاز فلا بد أن يقرن بخطابه ما يدل على إرادة المعنى المجازي، وهذا معلوم باتفاق العقلاء	١٦٧/٥
من فرق بين صفة وصفة مع تساويهما في أسباب الحقيقة والمجاز كان متناقضاً في قوله	٢١٢/٥
هل اللفظ حقيقة في الأسماء المتواطئة؟ وهل يلزم من كونه حقيقة أن يكون أهل اللغة قد تكلموا بهذا اللفظ مطلقاً دون أن يعني به أحد هذه الأسماء؟	٢١٠/٥
ما هو المجاز؟	٤٨٣/٢٠، ٩٠/٧
ما هي شروط صرف اللفظ عن حقيقته إلى مجازه؟	٣٦١، ٣٦٠/٦
لا يجوز حمل الكلام على المجاز إلا مع قرينة تدل على إرادته	١٤٧/٥
ذكره أن علامة المجاز صحة إطلاق نفيه	٢٦٨/٦، ٢١٩/٣ ٥٥٣/١٢، ٧١/١٠ ٤٥٦، ٤٥٥/٢٠

المسألة	الموضع
هل في اللغة مجاز؟	٤٠٠/٢٠، ٨٩/٧
ذكر أدلة القائلين بالمجاز في اللغة ومناقشتها	٤٠٥/٢٠
هل الخلاف في وجود المجاز في اللغة وعدم وجوده لفظي أم حقيقي؟	٩٠/٧
ما يدل مع الاقتران أولى باسم المجاز مما يدل عند التجريد والإطلاق	٥٧٧/٧

حروف المعاني

المسألة	الموضع
ما هي حروف المعاني التي يتألف منها الكلام؟	٤٢٠/١٧، ١٠٩/١٢، ٤٢١
ما هي علامة حروف المعاني؟	٤١٤/٢٠
ما المراد بـ «الحرف» في لغة العرب وعند النحاة؟	١٠٧/١٢
نقله أن هناك نزاع في مسألة: هل الحروف تكون كلامًا بدون صوت؟	٦٩/١٢
هل الحرف الواحد المؤلف مع غيره يسمى كلامًا؟	٤٦١/١٢
هل يمكن أن تقوم بعض الحروف مقام بعض؟	٣٤٢/١٣
استعمال حرف «إنَّ»	٢٧٦/١٥، ١٦٨/٩، ٥٣٣، ٥٢٩/١٦، ٢٧٧، ٣٢/١٨

المسألة	الموضع
استعمال حرف «أن»	٢٧٦/١٥، ٤٨٩/٨ ٣٢/١٨، ٢٧٧
معنى حرف «إن» واستعماله	٤٦/١٣، ٤٥٤/٧ ١٥٤، ١٥٣/١٦
استعمال حرف «ما» ومعناه	١٦٨/٩، ١٢١، ٧٩/٨ -٥٩٥، ٥٦٢، ٥٤٩/١٦ ٣٨٦/٢٢، ٥٩٧
استعمال حرف «إن» إذا دخلت عليها «ما النافية»	٤٢٩/١٤، ١٨/٧
استعمال حرف «إنما»	٧٦/١٦، ٣٣٤، ١٨/٧ ٥٣٧/٢١، ٢٦٤/١٨ ٧٧/٢٥
هل دلالة «إنما» على الحصر هل هو بطريق المنطوق أم المفهوم؟	٢٦٤/١٨
ذكره أن العرب ينفون الشيء في صيغ الحصر تارة لانتفاء ذاته وتارة لانتفاء فائدته ومقصوده، ويحصرون الشيء في غيره تارة لانحصار جميع الجنس منه وتارة لانحصار المفيد أو الكامل فيه	١٥٥/٢٥
استعمال «ما»	١٧/٨، ٤٢٦/٢ ٢٨٩/١٦، ١٠٩/١٢ ٢٢٦/٢٤، ٣٣٥

المسألة	الموضع
استعمال حرف «أو»	٧/٢٧٦، ١٦/٧٧، ٧٨، ٢١/٣٨١، ٣٨٧
معاني «مِنْ» في اللغة	٤/٢٢٨، ١٢/٥١٨، ١٩/٥١٥، ٨٢/٩٦، ١٧/٢٨٢، ٣٨٩
استعمال «مَنْ»	٦/٤٣٣، ١٥/٨٢، ١٦/٣٣٥، ٥٥٠، ٥٦٢، ٥٩٥/٢٤، ٣٤٦/٣٤، ٦٧
ذكره أن لفظ «مَنْ» من أبلغ صيغ العموم	٦/٤٣٣، ١٥/٨٢، ٢٤/٣٤٦
«كل» من أبلغ صيغ العموم	٤/٣٤٥، ٣٦٣
استعمال «خلا»	٢/٤٢٦
هل استعمال «مع» في اللغة يوجب اتصالاً واختلاطاً؟	٦/٢٣
ما هي حروف العطف؟	٣١/١٥٨
استعمال حرف الواو	١٦/٧٧، ٢٢٣، ١٧/٣٩٢، ٤٠٠/١٨، ١٧٧/١٧٨، ٢١٧/٢٢٠، ١٩/٢٥٨، ٢٥٩/٢١، ٣٨١/٣٨٢، ٣٨٧/٣١، ٦٦/١٤٥، ١٤٦، ١٥١، ١٥٨

المسألة	الموضع
استعمال حرف «الفاء»	٥٣٢، ٢٢٢/١٦ ١٥٨/٣١
استعمال حرف «ثم»	١٥٨، ١٥١/٣١
هل هناك فرق بين «الواو» و«ثم» في العطف؟	١٥٨، ١٥١/٣١
هل العطف في اللفظ يقتضي التسوية في الحكم؟	٢٥٨/١٩
العطف يكون لتغاير الأسماء والصفات وإن كان المسمى واحداً	٩/١٣
ذكره أن «تعقيب الحكم للوصف أو الوصف للحكم بحرف الفاء يدل على أن الوصف علة للحكم»	٤٢٣-٤٢١/٦
هل العطف يتضمن معنى الاقتران والتلازم؟	١٧٨، ١٧٧/١٨
ذكره أنه ليس من العطف ما يقتضي أن الأول سبب الثاني	١٧٧/١٨
ذكره أنه إذا تقدم المعطوف اسماً كان عطفه على القريب أولى	٥١٢/١٧
هل الاسم الموصول بوصف أو عطف بيان أو بدل أو أحد المفعولات المقيدة أو الحال أو التمييز يكون مجازاً؟	١١٧/٣١
هل يعود الضمير إلى أقرب مذكور في الجمل المتعاطفة؟	١٤٧/٣١، ٥١٢/١٧

المسألة	الموضع
إذا فُصِّلَ بين المعطوف والمعطوف عليه بشرط هل يفصله عن المشاركة في الحكم؟	١٧٢/٣١
استعمال حرف «حتى»	٥٠١،٤٨٣/١٦
حرف «إذا» إنها يكون لما يأتي لا محالة	٢٢٥/٦،٢٤٨/٤ ٤٥٤،٤٤٦/٧
ذكره أن «إذا» ظرف	٤٤٤/٧،١٢٩/٥
استعمال حرف «لو»	٥١٧،١١/١٦،١٧/٧ ٣٤٧/١٨،٥١٨
استعمال حرف «الباء»	٤٦٥،٢٢٢/١٦ ١٢٣/٢١،٤٧٤/٢٠ ٣٤٩،١٢٩
معنى «باء» السبب والمقابلة واستعمالها	٧٠/٨
استعمال حرف «إلى»	٣٨٦/٢٢
استعمال حرف «في» بمعنى «على»	١٠٦/٥،٢٧١/٤
هل الحروف مثل «في»، «على» متواطئة أم مشتركة؟	١٠٦/٥
استعمال حرف «على»	٣٣٧/٢٩
هل صيغة «على» من صيغ الاشتراط؟	١٣٥،١٠٣،١٠٢/٣١
استعمال حرف «مع» في اللغة	٤٩٩،١٠٣/٥
هل لفظة «مع» تقتضي أن يكون أحد الشيئين مختلطاً بالآخر؟	٢٤٩/١١

المسألة	الموضع
استعمال لام «كي»	١٨٧/٨، ٢٢٧/٦ ٤٥٢/١٤
استعمال حرف «اللام»	٥٣٥/٢١، ٢٩٠/٧ ٧٧/٢٥، ٢٢٣/٢٤ ١٩٤/٢٨، ١٢٩ ٣٣٧/٢٩
ذكره أنه قد تنزع حروف الجر في مواضع مسموعة فيتعدى بنفسه	٥٧١/١٦
هل حروف الجر وغيرها تشترك في المعاني؟	١٢٤، ١٢٣/٢١
استعمال «لما»	٤٧٧، ٢٥٢، ٢٤٦/٧
استعمال لفظ «كلا»	٣٠١/١١
استعمال حرف «لن»	٤٥٣/٢٨، ٣١٧/١٣
استعمال حرف «لم»	٥٠٦/١٦
نقله عن البعض قولهم: لا يعرف في كلام الله ورسوله حرف النفي دخل على فعل شرعي إلا لترك واجب فيه	٢٣٣/٢٣
ما الذي تفيد «ال» التعريف هل الجنس أم الفرد الواحد؟	٦١٣، ٥٤٨/٢١ ١١٧/٢٩
ذكره أن لام التعريف تعاقب الإضافة	٥٥٠/٢١
ذكره أن لام التعريف تنصرف إلى ما يعرفه المخاطبون	٨٣/٢٩

المسألة	الموضع
صيغة «نحن» يقولها المتبوع المطاع العظيم	٥٠٧/٥
ما المراد بلفظة الـ «غير»	٩٧/٦
حرف النفي الداخل على المسميات الشرعية هل يفيد نفي الفعل فلا يجزئ أم يفيد نفي الكمال؟	٢٩٢، ٢٩١/١٩

الخاص

المسألة	الموضع
ما هو التخصيص؟	١٩٠/٢٠
العام الذي علم تخصيص صور معينة منه هل يجوز استعماله فيما عدا ذلك قبل البحث عن المخصص المعارض له؟	١٦٦/٢٩
هل يجوز الاحتجاج بالعام الذي كثرت مخصصاته؟	١٦٦/٢٩
ذكر أن الصواب عند الأصوليين أنهم لا يطلقون اصطلاح «عام مخصوص» إلا على ما خُصَّ بدليل منفصل، أما ما خص بدليل متصل فلا يسمونه «عامًا مخصوصًا» البتة؛ لأنه لم يدل على ما أفاده إلا متصلًا، والاتصال منعه إفادة العموم	١٠٣/٧
هل العموم المخصوص يكون مجازًا؟	٤٥٦، ٤٥٥/٢٠
هل العام المخصوص تخصيصًا منفصلًا أو متصلًا يكون مجازًا؟	١١٦/٣١

المسألة	الموضع
هل الخاص يقدم على العام؟	٩٣/١٤
الخاص المفصل يقدم على العام المجمل	١٢٦/٢١
الخاص المتأخر يقدم على العام المتقدم	٢٦٣/٢١
هل الخاص يقضي على العام؟	١١٩/٢٣
هل دليل التخصيص للدليل العام لا بد أن يقترن بالخطاب؟	٢٧١/٢٠
ذكره أن الخاص ينضم إليه قيود لا توجد في جميع العام	١٢٧/٧
ذكره أن تخصيص اللفظ القليل العام أولى من رد النصوص الكثيرة الصريحة	١٣٠/٧
اللفظ العام المخصص تخصيصًا متصلًا كالصفة والشرط والغاية والبدل هل يكون استعماله فيما بقي مجازًا؟	١٠٣/٧
العام إذا خص هل يكون استعماله فيما بقي حقيقة أم مجاز؟	١٠٢/٧
الخاص المعطوف على العام هل يمنع شمول العام له؟	٦٤٧،٥٥٢/٧
التخصيص بالذكر مع العام المقتضي للتعميم يدل على التخصيص بالحكم	٤٤٦/١٥
هل اللفظ الخاص في اللغة قد يدل على العموم؟ وبيان أقسام دلالة اللفظ الخاص	٤٤٧،٤٤٦/١٥

المسألة	الموضع
هل الخاص المعطوف على العام يدخل في العام حال الاقتران؟	١٧٥، ١٧٤ / ١٠
مثال لعطف الخاص على العام	٣٨٧ / ٢١
إذا عطف الخاص على العام فهل يكون الخاص قد ذكر مرتين أم أنه لم يدخل في العام أصلاً فيكون بذلك لم يذكر إلا مرة واحدة؟	٢٧٦، ٢٧٥ / ١٨
أمثلة لذكر الخاص مع العام	٢٣٩، ١٧٤ / ١٠
أسباب ذكر الخاص مع العام	١٧٥ / ١٠
ذكره أن الله تعالى يخص الشيء المعين بحكم يخصه لمعنى يختص به	١٢٦ / ١٧
هل يخص الله عزَّ وجلَّ أحد المثليين عن الآخر بلا سبب؟	١٨٢، ١٧١، ١٢٠ / ١٧ ١٩٩
ذكره أن الله تعالى يختص ما يختصه من الأعيان والأفعال بأحكام تخصه يمتنع معها قياس غيره عليه	٤٨٢ / ١٧
التخصيص بالذكر بعد قيام المقتضي للعموم يفيد الاختصاص بالحكم	٣٨٢، ٣٨١ / ٦
التخصيص المتصل	١٠٢ / ٣١
هل دلالة المفهوم تخصص العام؟	١٠٦ / ٣١
هل الصفة تخصص الموصوف؟	١١٥ / ٣١
هل خبر الواحد يخص عموم الكتاب؟	١٤١ / ٣١

المسألة	الموضع
هل العرف من المخصصات؟	١١٧/٢٩
هل الخاص يفسر العام؟	١٦٤/٢٩
العام المعطوف على الخاص هل يتناول الخاص؟	٤٦٥/٢٢
ذكره أن دلالة الاسم الخاص على المعين أبلغ من الدلالة عليه بالاسم العام وإن كان في العام أمور أخرى ليست في الخاص	٧٧/٩
ما الفرق بين عطف الخاص على العام بـ «الواو» وبـ «أو»	٣٨٨، ٣٨٧/٢١
هل يجوز تخصيص عموم القرآن بأخبار آحاد؟	٤٣/٣٤

العام

المسألة	الموضع
تعريف العام	٤١٣/٢٠، ٣٩١/٧
ما المقصود بالكلمة العامة؟	٤٤٥/٦
ما هو الكلام الجامع؟	٥٢٤/١٦
هل في اللغة عموم؟	٤٨٢، ٤٨١/١٢
هل العموم من عوارض الألفاظ والمعاني؟	١٨٨/٢٠
هل الأصل في الكلام العموم أم الخصوص؟	٨٣/٢٩، ١٨٨/٢٠، ١٤٧، ١١٣/٣١، ١١٧ ١٧/٣٣

المسألة	الموضع
هل للعموم صيغة؟	١٣٩/١٣
اللفظ في اللغة قد يصير بحسب العرف الشرعي أو غيره أخص أو أعم	٤٤٦، ٤٤٥/١٥
هل العموم يفيد القطع؟	١٣٩/١٣
بيان أن هناك فرق بين شروط العموم وموانعه وبين شروط دخول المعنى في إرادة المتكلم وموانعه	٤٤٣/٦
متى ثبت عموم اللفظ وعموم العلة وجب ترتيب مقتضى ذلك عليه ما لم يدل دليل بخلافه	٤٢٧/٦
هل يمكن أن يراد بالخطاب الغائب دون الحاضر؟	٤٦٠، ٤٥٩/٦
هل وقائع الأعيان تفيد العموم أم لا؟	٢٥٣/١٩
مثال على أن واقعة العين إذا تطرق إليها الاحتمال سقط بها الاستدلال	٤٥/٢٢
ذكره أن الشارع يستعمل اللفظ تارة فيما هو أعم من معناه لغة وتارة فيما هو أخص	٢٨٣/١٩
ما لم يقيم الدليل المخصص وجب العمل بالعام	٤٤٦، ٤٤٢/٦
هل للعموم دلالة؟	٤٤٠/٦
هل يصح الاحتجاج بعموم الألفاظ؟	١١٣/٣١
هل دلالة العموم ضعيفة؟ وهل أكثر العمومات خصوصية؟	٤٤٠/٦

المسألة	الموضع
اللفظ العام لا يجوز أن يحمل على القليل من الصور دون الكثير بلا قرينة متصلة	٤٣٢ / ٦
العموم المسند المجرد عن قبول التخصيص يكاد يكون قاطعاً في شموله، بل قد يكون قاطعاً	٤٣٠ / ٦
ذكره أن نصوص الكتاب والسنة يتناولان عموم الخلق بالعموم اللفظي أو المعنوي	٤٢٥ / ٢٨
هل يجوز العمل بالعام قبل البحث عن مخصص؟	١٦٦ / ٢٩
ذكره أن العموم يكون دليلاً إذا لم ينه دليل خاص	١٦٤ / ٢٩
ذكره أن المعارف من صيغ العموم	٢٦٦ / ١٨
من ألفاظ العموم اسم الجنس المحلى باللام	٥٤٤ / ٢١
اسم الجمع المعرف بالألف واللام يقتضي العموم	٣٤٥ / ٤
هل النكرة في سياق الإثبات تفيد العموم؟	٣٤٨ / ٢١، ٩٥ / ١٧
هل النكرة في سياق الشرط تفيد العموم؟	١٧٤ / ١٩، ٧٩ / ٧
النكرة في الشرط المؤكدة بحرف «من» تعم	٥٠ / ٧
النكرة في سياق النفي تعم	٢٥ / ٢١، ٣١ / ١٧ ٤٥٣ / ٢٨
هل للفعل عموم؟	٢٦٣ / ٢١
من ألفاظ العموم أسماء الجموع؟	٥٤٤ / ٢١

المسألة	الموضع
هل الخطاب للنبي ﷺ يدخل فيه عموم الناس؟	٢٧٤، ٩/١٤، ٤٣٨/٦ ٨٢، ٨١/١٥، ٢٧٥ ٣٢٢/٢٢، ٣٢٥/١٦ ٢٨٥/٢٣
السبب الذي خرج عليه اللفظ العام هل يجوز إخراجه منه؟	٥٧/٢٦، ٢٥٣/١٨
ذكره أن من عادة العرب وغيرهم إذا كان الاسم عامًا تحته نوعان خصوا أحد نوعيه باسم خاص وأبقوا الاسم العام للنوع الآخر	١٣٢/٢١
ذكره أنه كلما زادت قيود اللفظ العام نقص معناه	٤١٥/٢٠
ذكره أن الجواب على سؤال من غير تفصيل يوجب العموم	٥٢٧/٢١
ذكره أن ما علق الله ورسوله الحكم فيه بالجنس المشترك العام فلا يجوز تعليقه بنوع دون نوع بغير دليل	١١٠/٢٤
العموم المحفوظ راجح على العموم المخصوص	١٨٥/٢٣، ٢٩٨/٢٢ ٢١٩، ٢١٠، ١٩٢
ما هي فوائد عطف الخاص على العام؟	١٨٩/٢٠
هل خطاب الذكور يتناول الإناث؟	٤٣٨، ٤٣٧/٦ ٣٦١، ٣٦٠، ٣٤٤/٢٤

المسألة	الموضع
هل المفهوم له عموم؟	٧٣/٢١، ٥٢٠/٢٠ ٣٢٧، ٢١٧، ١٧٧ ١٤/٢٣، ٤٩٨
هل ترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال؟	٥٢٧، ٥١٥، ٤٩٦/٢١ ٥٧٢
ذكره أن العموم اللفظي والمعنوي كلاهما يخص	٢٣٦/٢٨
من صيغ العموم «مَنْ»	٨٢/١٥، ٤٣٣/٦ ٥٩٥، ٥٦٢، ٥٥٠/١٦ ٦٧/٣٤، ٣٤٦/٢٤
هل العبرة بعموم اللفظ أم بخصوص السبب؟	٣٦١/١٥، ٣٣٩/١٣ ١٤/١٩، ١٤٨/١٦، ٣٦٤ ٤٧٦/٢٨، ٢٥٨/٢٥، ١٥ ٥٨، ٤٨، ٤٤، ٢٨/٣١
إذا كان أحد العمومين المعطوفين مخصوصًا فهل يقتضي تخصيص الآخر؟	١٦٥/٣١
هل العموم ظاهر أم نص؟	١٦٦/٣١
لو كان هناك فرق خارج عن دلالة اللفظ بين أفراد العموم أو العطف هل يمنع ذلك الاشتراك في الحكم؟	١٧١/٣١
اللفظ العام لنوعين لو أخرج أحدهما هل يتعين الآخر؟	١٧٥/٣١
سبب اللفظ العام مراد فيه قطعًا	٣٢٠/٣١

المسألة	الموضع
هل النفي على إطلاقه يفيد العموم؟	١٧٣ / ٢٥
ما الفرق بين عموم النفي ونفي العموم؟	١٧٧ / ٢٥
بيان أن الأحكام المرتبة على الأسماء العامة نوعان: ما يثبت لكل فرد من أفراد ذلك العام، وما يثبت لمجموع تلك الأفراد	١٢٧ / ٣١
اسم الجنس العام المتواطئ المطلق إذا دل على نوع أو عين، فعلى أي شيء يدل؟	٢١٥ / ١٤
اللفظ العام المؤكد لا يجوز تخصيصه بالدعوى	٩٤ / ٧
هل استعمال العام في بعض معناه يكون مجازاً؟	٤٨٣ / ٢٠
الدليل العام إن أريد به الخاص فلا بد من نصب دليل يدل على التخصيص	٢٧١ / ٢٠
الأعم إذا كان مستقلاً بالحكم كان الأخص عديم التأثير، وأمثلة على ذلك	٤٢٨ / ١١
هل كان النبي ﷺ يخص كل قوم بما يصلح لهم	٢٤٨ / ١٣
دلالة العموم في الظواهر قد تكون محتملة النقيض	١١٢، ١١١ / ١٣
هل أفعال النبي ﷺ لها عموم؟	١٥٣ / ١٩
هل يجب إجراء الاسم على عمومه إلا إذا قام دليل يوجب الخصوص؟	٣٦٧ / ٤
هل القول العام إذا قرن به الخاص وجب أن يقرن به البيان فلا يجوز تأخيرها؟	٣٦٣ / ٤

المسألة	الموضع
العدول عن موجب القول العام إلى الخصوص لا بد له من دليل يصلح له	٣٦٢/٤
لا يلزم من نفي الخاص نفي العام	٢١٥/٥
هل هناك شيء من آيات القرآن مختصاً بالسبب المعين الذي نزل فيه	٣٢،٣١،١٤/١٩
هل يخص العموم بالقياس؟	٢٥٣/٢٠
تفريق النبي ﷺ بين شيئين ظاهرهما التماثل أو مشتركين في الأوصاف الظاهرة دليل على الاختصاص	٥٢٤/٢٠
ذكره أن ما أحله الله تعالى للنبي ﷺ فهو حلال للأمة ما لم يقم دليل على التخصيص	٩/١٨
إذا فضلت جملة على جملة لم يستلزم تفضيل الأفراد على الأفراد	٤٧/٢٧
هل ظاهر القرآن من العموم ونحوه مقدم على نص الحديث؟	٢٤٩/٢٠
هل يكون من الأدلة ما هو خاص في اللفظ عام في الحكم؟	٤٤٥/١٥
يجب إجراء العام على عموميه إذ لا موجب للتخصيص	٣٦٤/١٥
هل الأعم يستلزم الأخص؟	١٣٣/١٤
ما هو أقل الجمع؟	٨٩/٣٢

الاجتهاد

المسألة	الموضع
ما حكم النظر والاستدلال والاجتهاد في المسائل الشرعية؟	٢٠٤-٢٠٢/٢٠
هل يجب النظر والاستدلال على كل أحد؟	٢١٢/٢٠
هل يجوز للمجتهد مخالفة إجماع علماء المسلمين؟	١٠/٢٠
هل يقطع بخطأ المنازع في مسائل الاجتهاد؟	٢٥/٢٠
هل الاجتهاد يتجزأ؟	٢١٢/٢٠
هل الاجتهاد ينقض بالاجتهاد؟	١٢/٢٢
هل يجوز أن يتغير اجتهاد العالم في المسألة؟	١٢٤/١٩
هل أمر الله عَزَّوَجَلَّ كل واحد من المجتهدين أن يتمسك ظاهراً وباطناً بما هو عليه حسب اجتهاده؟	١٢٧/١٩
ذكره أن من بلغته سنة النبي ﷺ لم يكن له أن يرغب عنها لأجل اجتهاد أحد	٦٣/٢١
هل يمكن لواحد أن يحيط علماً بأحاديث النبي ﷺ كلها	٢٣٤، ٢٣٣/٢٠
هل يجب على المجتهد أن يعرف أحاديث النبي ﷺ كلها؟	٢٣٩/٢٠
ما الذي يكلف به المجتهد؟	١٢٧/١٩

المسألة	الموضع
رده على من قال: لا يكون في الباطن حكم مطلوب بالاجتهاد أو دليل عليه، وأنه ما ثمَّ إلا الظن الذي في نفس المجتهد، وإن الأمارات لا ضابط لها، وليست أمانة أقوى من أمانة	١٢٤، ١٢٣ / ١٣
هل هناك أمانة أقوى من أمانة ودليل أقوى من دليل أم لا؟	١٢٤، ١٢٣ / ١٣
هل تعلم المنطق شرط من شروط الاجتهاد؟	١٧٢ / ٩
متى يجوز نقض حكم الحاكم؟	١٣٣ / ٣٣، ٣٠٣ / ٢٧
هل يجوز نقض حكم الإمام أو نائبه في مسائل الاجتهاد؟	٤٠٧ / ٣٠
هل للحاكم نقض حكم غيره فيما يسوغ فيه الاجتهاد؟	٧٩ / ٣٠
هل لولي الأمر منع الناس من شيء ليس على مذهبه مما يسوغ فيه الاجتهاد؟	٧٩ / ٣٠
ذكره أن الاختلاف بين العلماء في الاجتهاد أمر واقع في الأمة	٤٤ / ٣١
ذكره أن اجتهاد الرأي يكون فيما لم تمض به سنة عن رسول الله ﷺ	٥٩٦ / ٢٢
أنواع المسائل التي يقع فيها النزاع بين أهل العلم	٣٣٥، ٢٦٥ / ٢٢
ذكره أن ما تنازع العلماء في وجوبه أو كده مما لم يأمر به ولم يتنازع العلماء في وجوبه	٢٦٦ / ٢٢

المسألة	الموضع
هل لأحد أن يحتج بقول أحد في مسائل النزاع؟	٢٠٢/٢٦
هل للحاكم والقاضي أن يقول في مسألة تنازع فيها العلماء: حكمت بأن هذا القول هو الصحيح؟	٢٩٦/٢٧
هل يجوز للحاكم أن يحكم بغير اجتهاد ولا تقليد؟	٢٩٨/٢٧
إذا ورد عن واحد من أهل العلم قولان في مسألة أو مسألتين متشابهتين فهل هذا يدل على أنه غير اجتهاده أم ماذا؟	٤٠/٢٩
ما الفرق بين طريقة أهل العلم وطريقة أهل الأهواء في الاجتهاد؟	٤٣/٢٩
ماذا يفعل المجتهد إذا تعارضت عنده أدلة مسألة شرعية؟	٤٧٢/١٠
هل ما وقع من اختلاف في بعض صفات العبادات بين أهل السنة والجماعة أو بين الصحابة دليل على انتفاء الحق عنهم أو فيما هم عليه؟	٣٦٦/٢٢
هل يجوز الخطأ على الأنبياء في اجتهادهم؟ وهل يقرون على ذلك؟	١٩٠، ١٨٩، ١٨٠/١٥
ذكره أن حكم الحاكم واجتهاد المجتهد لا يكون يقينياً بل يعمل بالظن الراجح وقد يكون الصواب في خلافه	١١٢، ١١١/١٣

المسألة	الموضع
هل يجوز للمجتهد أو المقلد أن يغير قوله الذي يعتقد في المسألة؟	٢٠/٢٢٠، ٢٢١
ذكره أن الحد الذي يجب أن ينتهي إليه الاجتهاد قد لا ينضبط للمجتهد	٢٠/٢٥٥، ٢٥٦
الحكم عند المستدل يكون ظناً راجحاً لتجوز النسخ أو الخصوص للدليل، ولو علم أنه لا تخصيص ولا نسخ قطع بالعلم	١٣/١٢٢، ١٢٣
هل لازم القول قول؟	٥/٤٧٧، ٢٩/٤١
هل أقوال بعض الأئمة يكون حجة لازمة؟	٢٠/١٠
إذا أمكن العلم بمقدار الحق كان هو الواجب، وإذا تعذر ذلك شرع الشارع ما هو أمثل الطرق وأقربها إلى الحق	٤/٥٣٧
بيان أهمية فهم كلام الأئمة على وجهه	٢٣/٣٤٨
ذكره أن فعل الأئمة وتركهم ينقسم كما تنقسم أفعال النبي ﷺ	١٩/١٥٣، ١٥٤
ذكره بعض الأعذار للأئمة في ترك العمل ببعض الأحاديث	٢٠/٢١٤
ذكره الاعتذار عن الأئمة في ترك العمل بحديث صحيح عن النبي ﷺ [رفع الملام عن الأئمة الأعلام]	٢٠/٢٣٢

المسألة	الموضع
قال شيخ الإسلام: الأمور الظنية لا يعمل بها حتى يبحث عن المعارض بحثاً يطمئن القلب إليه	٣٩٢/٧
من نظر في مسألة تنازع فيها العلماء ورأى مع أحد القولين نصوصاً لم يعلم لها معارضاً بعد نظر مثله، فماذا يفعل؟	٢١٣، ٢١٢/٢٠
هل يلزم من حصول العلم اليقيني لطائفة من العلماء لاختصاصهم به حصوله لغيرهم؟	٣٧١/٤
هل حكم الحاكم بالحقوق المرسلّة والعقود والفسوخ يغير الباطن؟	٤٣٠، ٤٢٩/١١
هل كل مجتهد مصيب؟	٤٣٧/٤، ٥٧/٦، ١٢٣/١٣، ٤٧٨/١٠، ١٣٨، ١٢٥، ١٢٣/١٩، ٢٠٥، ٢٠٤، ١٩١، ٢٩٢، ٢٠٠، ١٩/٢٠، ٣٩٧، ٣٧٣/٢٧، ٣٠٥، ٢٩/٣٣، ٤١/٢٩، ٤٧٦، ١٥٠، ١٤٩، ٩٤، ٤٠
هل يأثم المجتهد إذا لم يبلغ الحق باجتهاده؟	١٥١/١٢، ٤٠٥، ٧١/٧، ٢٠٣/١٩، ١٨٩، ١٨٠، ٢٥١، ١٩/٢٠

المسألة	الموضع
	٣٧٣/٢٧، ٣٠٦/٢٣ ٢٣٤/٢٨
هل الحق في مسائل الاجتهاد واحد أم يتعدد؟	٤٧٨، ٤٧٧/١٠ ٢٦/٢٠، ٤٣١/١٤ ٢٦٩، ٢٦٨
إذا لم يعلم المجتهد بالنص الناسخ أو المخصوص، فما هو حكم الله في حقه هل الباطن أم ما وصل إليه باجتهاده؟	٢٧، ٢٦/٢٠
هل الحق في الأشياء هو ما يعتقده الإنسان أم لا تأثير للاعتقاد؟	١٤٣، ١٤٢، ١٣٥/١٩
هل كل مجتهد لا بد أن يعرف الحق؟	٤٠١/٢٠، ٥٦٣/٥
هل يمكن لكل واحد أن يعرف باجتهاده الحق في كل مسألة فيها نزاع؟	٢٠٣/١٩
هل يجوز تكافؤ الأدلة في نفس الأمر أم أن هذا يكون عند الناظر في الأدلة لعدم ظهور الترجيح له؟	٤٧٧/١٠
الحق لا يدور مع معيّن إلا النبي ﷺ؟	٤١٧/٤

التقليد

المسألة	الموضع
ما حكم التقليد؟	٢٠٤، ٢٠٣/٢٠

المسألة	الموضع
ذكر حجج من منع من تقليد بعض الأئمة	٥٨٤ / ٢٠
هل يجوز التقليد في مسائل الاجتهاد؟	٢٠٧ / ٢٠
ما هو التقليد المذموم؟	١٥ / ٢٠
ما هو التقليد المحرم؟	٢٦٠ / ١٩
ما حكم التقليد إذا علمنا إصابة المقلد كالنبي ﷺ والإجماع؟	١٧، ١٦ / ٢٠
هل التقليد يفيد العلم؟	١٧، ١٦ / ٢٠
أنواع الناس في التقليد	١٦٨ / ٣٣
ذكر أن التقليد المذموم هو قبول قول الغير بغير حجة	١٩٧ / ٤
الفرق بين تقليد المسلمين وتقليد اليهود والنصارى	١٩٧ / ٤
ماذا يفعل من وصله قولان لأهل العلم في مسألة؟	٢٠٧ / ٢٠
ماذا يجب على المقلد والمستفتي في موارد الاجتهاد التي تنازع فيها العلماء؟	١١ / ٤٣٠، ٤٣١، ٢٤٩ / ٢٢
ماذا على العامي في مسائل الاجتهاد؟	١٦، ١٥ / ٢٤
هل يجب على أحد من المسلمين تقليد شخص بعينه من العلماء في كل ما يقول؟	١٩ / ٦٨-٧١، ٢٠ / ٢٠٩، ٢١٠، ٢٣ / ٣٨١
تقليد الكبراء في تحريم الحلال وتحليل الحرام	٧٠ / ٧
ما الذي يجب على المكلف في المسائل المختلف فيها؟	٤٣ / ١٨
هل يجب على العامي أن يلتزم مذهباً معيناً يأخذ بعزائمه ورضه؟	٢٢٢ / ٢٠

المسألة	الموضع
هل يجوز لأحد من المسلمين التزام مذهب شخص بعينه غير النبي ﷺ؟	٢٠/٢٠٩، ٢٢/٢٤٩
هل يجوز للمقلد تقليد المجتهد مع علمه بخطأ المجتهد في اجتهاده؟	٧١/٧
من عرف الحق لا يجوز له تقليد أحد في خلافه	٧١/٧
نقله عن الأئمة أنهم نهوا الناس عن تقليدهم وأمروهم باتباع الكتاب والسنة	٦/٢١٥، ٢٠/٢١١
هل لأحد المجتهدين أن يوجب على الآخر متابعتة؟	١٩/١٢٤
ذكره أن المقلد ينبغي عليه أن يقلد من ترجح عنده أنه أولى بالحق	٢٠/٢٩٣
إذا قلد المقلد شخصاً دون الاجتهاد في البحث عمن يقلده فهل يأثم بذلك؟	٧٢/٧
إذا اجتهد المقلد في البحث عن من يقلده، فهل يؤاخذ إن أخطأ؟	٧١/٧
بيان أن الواجب على العبد طاعة الله ورسوله، وأن من يقلدهم من العلماء إنما هم وسائل لتعريفه مراد الله ورسوله	٢٠/٢٢٣، ٢٢٤
هل لأحد المجتهدين أن يلزم الناس باتباعه في المسائل التي يسوغ فيها الاجتهاد؟	٣٠/٨١
هل يجوز قبول المعنى مع إمكان معرفة الدليل؟	٢٠/١٧

المسألة	الموضع
هل يجوز تقليد العاجز عن الاستدلال للعالم؟	٢٦٢ / ١٩
هل يجوز تقليد الميت؟	٥٨٥، ٥٨٤ / ٢٠ ٣٩٩ / ٢٣
هل يجوز للعالم أن يقلد غيره مع قدرته على الاستدلال؟	٢٦١ / ١٩، ٧١ / ٧ ٢٠٤، ١٧ / ٢٠، ٢٦٢ ٢٢٥، ٢١٢
هل يجوز للمجتهد التقليد؟	٣٨٨ / ٢٨
هل يجوز للمقلد أن يقلد واحدًا في مسألة وآخر في مسألة أخرى؟	٣٨١ / ٢٣
العالم إذا اجتهد واستدل وتبين له الحق الذي جاء به الرسول ﷺ، هل يجوز له تقليد من قال بخلاف ذلك؟	٢٦١ / ١٩

الخلاف

المسألة	الموضع
ضوابط في الإنكار	٣٧٨ / ١٠
تنوع درجة الإنكار حسب نوع أو درجة الاختلاف في المسألة	٦٠ / ٦
هل يجوز للمقلد الإنكار في مسائل الخلاف؟	١٤٣ / ٣٣
هل يجوز للمجتهد الإنكار في مسائل الخلاف؟	١٤٣ / ٣٣

المسألة	الموضع
ذكره اتفاق أئمة الإسلام على تبديع من خالف في الأصول المتواترة، وذلك بخلاف من نازع في مسائل الاجتهاد التي لم تبلغ التواتر	٤٢٥/٤
ذكره أنه ليس كل مسألة ذكر فيها نزاع المتأخرين تجعل من مسائل الاجتهاد التي يسوغ الخلاف فيها الأمر بالجماعة والاتلاف، والنهي عن الفرقة والاختلاف	٢٦/١٣
ما هو سبب الاختلاف؟	٣٦٨/٣
أسباب وقوع الاختلاف في المسائل الشرعية	٣١٠/١٧
ما هو الواجب على المختلفين في مسألة؟	٣٤٤، ١٢٤/١٣ ٢٧٤، ١٢٦، ١٢٤/١٩
ذكره أن الاختلاف مفسدة ولا يحتمل إلا لدرء ما هو أشد منه	٣١١/١٧
بيان أن الاختلاف حادث كوناً في هذه الأمة	٥٨/٦
ذكره أن بعض أنواع الخلاف يُحتمل وبعضها لا يُحتمل، وأن غالب ما يحتمل يكون في الأحكام العملية	١٦٦/٤
ذكره أن الاختلاف منه ما هو تناقض حقيقي وما هو تناقض غير حقيقي	٥٨/٦
بيان أن النزاع قد يكون لفظي أو معنوي	١٣٩، ١٣٨/١٩

المسألة	الموضع
بيان أن النزاع اللفظي قد يكون مع اتحاد المعنى أو تنوعه	١٤١-١٣٩/١٩
ذكره أن الاختلاف والتناقض في اختلاف: (التنوع - والاعتباري - واللفظي)، اختلاف غير حقيقي	٥٨/٦
بيان أن النزاع المعنوي قد يكون نزاع تنوع أو نزاع تضاد	١٤١-١٣٩/١٩
أمثلة لمسائل اختلف فيها الصحابة وأقروا عليها [خلاف تنوع]	١٢٢/١٩
بيان أن نزاع التنوع قد يكون لفظياً أو لا	١٤١-١٣٩/١٩
أمثلة لاختلاف التنوع	٣٣٣/١٣
محاذير في خلاف التنوع	١٥/١
ما هو الخلاف السائغ؟	١٤٣/٣٣
الخلاف السائغ بين الصحابة، وأمثلة عليه	١٢٤-١٢٢/١٩
ذكره أن من الخلاف بين الصحابة ما يكون أحد القولين خطأ قطعاً [خلاف غير سائغ]	١٢٣/١٩
سبب التفرق المذموم [سبب وقوع الاختلاف غير السائغ]	١٤/١
ذكره أن عامة ما يضطر إليه عموم الناس من الاختلاف معلوم بل متواتر عند العامة والخاصة	٣٤٣/١٣

المسألة	الموضع
ذكره أن ما يذكر من نزاع السلف لا يمكن أن يقال: إنه خلاف الإجماع بل يرد بالنص	٢٦/١٣
الاختلاف يورث شبهة إذا لم تتبين سنة النبي ﷺ	٦٢/٢١
بيان أنه عند التنازع لا بد من الرجوع للكتاب والسنة	١٨/٣٣، ١٠٦/١٣ ١٣٤، ٩٦، ٨٨
بيان أنه قد يكون في المسألة الخلافية دليل آخر على القول الآخر لم يعلم به المستدل ولكن لا يجوز أن يعدل علمه إلى ما لم يعلمه	١٢١/١٣

مسائل مذاهب

المسألة	الموضع
كيف يعرف مذهب الإمام: من قوله وفعله أم من قوله فقط؟	١٥٢/١٩
من التزم مذهبًا هل له أن ينتقل عنه؟	٢٢٢-٢٢٠/٢٠
من تفقه في مذهب ثم رأى أحاديث صحيحة تخالف المذهب فهل يجوز له العمل بالمذهب أم يجب عليه الرجوع للحديث؟	٢١٦-٢١٠/٢٠
هل لازم المذهب مذهب؟	٢١٧/٢٠، ٣٠٦/٥
ذكره كيفية معرفة الراجح في مذهب الإمام أحمد	٢٢٧/٢٠
ذكره أن غالب ما يتفرد به الإمام أحمد يكون هو الراجح	٢٢٩/٢٠

المسألة	الموضع
ذكره أن أبا بكر الخلال هو الذي جمع نصوص أحمد في أصول الفقه	٣٢٥ / ١٢
ذكره أن الإمام أحمد كان يتورع عن ذكر الإجماع ونفي الخلاف، وكان يقول: لا أحسب أحدًا يقول ذلك	٣٩٠ / ٧
بيان شيخ الإسلام لمراد الإمام أحمد من قوله: «أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس»	٣٩٢ / ٧
بيان اختلاف أصحاب أحمد - بل وكل الأئمة - في النقل عنهم وفهم كلامهم	١٦٧ / ٤
نقل شيخ الإسلام عن شيخ الحرمين الكرجي أن مذاهب العلماء الكبار مثل الأوزاعي والليث والثوري وغيرهم اندرجت تحت مذاهب الأئمة الأربعة لموافقتهم إياها	١٧٥ / ٤
ذكره أنواع انحراف أتباع الأئمة أو الإمام أحمد خصوصًا	١٨٤ / ٢٠
ذكره أن الإمام أحمد بن حنبل كان يعتمد في أصوله وفروعه على الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين	٣٦٣ / ١٠

الاستفتاء

المسألة	الموضع
ما الفرق بين الحاكم والمفتي؟	٣٠٣ / ٢٧

المسألة	الموضع
ذكره أنه لا يجوز للمستفتي أن يبحث في الفتوى عما يوافق هواه	١٩٨/٢٨
من يستفتي من نزلت به نازلة من المسلمين؟	٢٠٩، ٢٠٨/٢٠
هل يتخير المستفتي بين المفتين أم يستفتي الأورع؟	١٦٨/٣٣
هل يجوز للقاضي والمفتي أن يقضي أو يفتي بخلاف قول الجمهور أو بقول ضعيف طالما أن هناك خلافاً؟	١٣٦، ١٣٣/٣٣
هل يجوز لأحد أن يفتي بخلاف قول الأئمة الأربعة؟	١٣٣/٣٣
ذكره أن بعض المجتهدين قد يفتي بعموم أو قياس ويكون في الحادثة نص خاص لم يعلمه، فيوافقه	١٩٦/١٩
ذكره أن الاستفتاء إذا وقع عن قضية معينة أو نوع فأجاب النبي ﷺ أو المفتي عن ذلك، خصه لكونه سئل عنه لا لاختصاصه بالحكم	٢٨٦/١٩
إذا أفتى المفتي المستفتي بما خالف أمر الله فهل يأثم المستفتي باتباعه له في ذلك؟	٢٦٦، ٢٦١/١٩
ماذا يفعل المستفتي والمقلد إذا تعارضت عنده أقوال المجتهدين؟	٤٧٨، ٤٧٧، ٤٧٢/١٠
اجتهاد المفتي في ذكر الأجوبة التي تنفع السائل ولا تفتنه	٥٩/٦

قواعد فقهية

المسألة	الموضع
الشرع أتى بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها	١/١٣٨، ٢٦٥، ١٠/٥١٢، ١١/٣٤٧، ١٥/٣١٢، ٣١٣، ٢٠/٤٨، ٢٤/٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨/٢٨٤، ٣٠/١٣٦، ١٩٣، ٢٣٤، ٣٥٩
الشرع أتى بجلب المصالح ودفع المفاسد	٢٠/١٩٢
دفع أعظم المفسدين باحتمال أدناهما، وتحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما	١/٣٧٦، ١٠/٥١٣، ١٥/٣٢٥، ٢٠/٥٣٩، ٢٨/٢٨٤، ٥٠٦، ٢٩/٤٨٣، ٤٩٢، ٣٠/١٣٦، ١٩٣، ٢٣٤، ٣١/٧٤، ٩٢
الشارع دائماً يرجح خير الخيرين بتفويت أدناهما ويدفع شر الشرين بالتزام أدناهما	٢٣/١٨٢
لا يجوز دفع الفساد القليل بالفساد الكثير، ولا دفع أخف الضررين بتحصيل أعظم الضررين، فإن الشرعية جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل	٢٣/٣٤٣

المسألة	الموضع
المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان، ومطلوبها ترجيح خير الخيرين إذا لم يمكن أن يجتمعا جميعاً، ودفع شر الشرين إذا لم يندفعا جميعاً	
إذا تعارضت المصلحة والمفسدة قدم أرجحهما	٥٣٩/٢٠
تحقيق المصلحة الأكبر مقدم على دفع المفسدة	٣٤١/٢٠
لا تحتل المفسدة إلا للدرء ما هو أشد منها	٥٨/٦
يجب تحصيل المصلحة الراجحة باحتمال المفسدة المرجوحة	٣٢٥/١٥
إذا ازدحم واجبان لا يمكن جمعهما فقدم أوكدهما لم يكن الآخر في هذه الحال واجباً	٥٧/٢٠
إذا اجتمع محرمان لا يمكن ترك أعظمهما إلا بفعل أدناهما، لم يكن فعل الأدنى في هذه الحال محرماً في الحقيقة	٥٧/٢٠
تحصيل المصلحتين أولى من تفويت إحداهما	٢٨٦/٢٤
مقصود الشارع رفع الفساد ومنعه لا إيقاعه والإلزام به	٢٨٣/٢٩
لا يدفع أخف المحرمين بالتزام أشدهما	٣٨٣/٣٠، ٥٥٣/٢٩
الضرر لا يزال بالضرر	٣٨٢/٣٠
كل ما يأمر الله به لا بد أن تكون مصلحته راجحة على مفسدته	١٦٥/١٦

المسألة	الموضع
العمل الذي لا مصلحة للعبد فيه لا يأمر الله به	١٤٤/١٤
الشريعة تأمر بالمصالح الخالصة أو الراجعة	٥٩٣/١١، ١٩٤/١
الله لم يأمر إلا بما فيه مصلحة العباد ولم ينه إلا عما فيه فساد للعباد	٢٨٢/٢٥
إذا اشتمل العمل على مصلحة ومفسدة، فإن غلبت مصلحته على مفسدته شرعه الله تعالى، وإن غلبت مفسدته على مصلحته نهى عنه	٦٢٣/١١
تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدة مرجوحة معه خير من العكس	٢١٢/٢٨
ما حرمه الله ورسوله ضرره أكثر من نفعه	٢٧٨/٢٤
الشيء الضار قد يترك تحريمه إذا كانت مفسدة التحريم أرجح	٢٠٢/١٧
النهي يدل على أن المنهي عنه فساد راجح على صلاحه	٢٨١/٢٩
الشريعة تأمر بالمصالح الخالصة والراجعة وتنهى عن المفاسد الخالصة والراجعة	٢٣٠/٢٧
الشارع لا ينهى عما ينفع الناس ويصلحهم ويحتاجون إليه وإنما ينهى عما يضرهم ويفسدهم	٥٣١، ٤٥٦/٢٩
إذا تعارضت المصالح والمفاسد فإنه يجب ترجيح الراجح منها فإذا كانت المفسدة أكثر من المصلحة حرم الفعل والعكس	١٢٩/٢٨

المسألة	الموضع
العبادات المنهي عنها تشتمل على منفعة ومضرة لكن لما ترجح ضررها على نفعها نهى عنها الشارع	٢٧٨/٢٥
ما أمر الله به فهو لمصلحة محضة أو غالبية، وما نهى الله عنه فهو مفسدة محضة أو غالبية	٩١/٢٧
متى كانت العبادة توجب ضررًا يمنع من فعل واجب أنفع منها كانت محرمة، وإن أضعفته عن فعل ما هو أصلح وأوقعته في المكروهات فهي مكروهة	٢٧٣، ٢٧٢/٢٥
الفعل إذا كان يفضي إلى مفسدة وليس فيه مصلحة راجحة ينهى عنه	١٦٤، ٢٦٥/١ ٦٢٣/١١
ليس كل سبب نال به الإنسان حاجته يكون مشروعًا بل ولا مباحًا وإنما يكون مشروعًا إذا غلبت مصلحته على مفسدته، أما إن غلبت مفسدته فإنه لا يكون مشروعًا بل محظورًا وإن حصل به بعض فائدة	١٧٧/٢٧
الشارع يحرم الشيء لما فيه من المفسدة الخالصة أو الراجعة	٢٥/٣٣
أمر الله العباد بما ينفعهم ونهاهم عما يضرهم	٣٣/٣٣
بيان قاعدة: الفعل إذا كان يفضي إلى مفسدة وليس فيه مصلحة راجحة ينهى عنه، وذكر مثال على ذلك	١٦٥/١٦، ١٦٤/١

المسألة	الموضع
لم يحرم الله شيئاً إلا ومفسدته محضة أو غالبية، وأما ما كانت مصلحته محضة أو راجحة فإن الله شرعه إذ الرسل بعثت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها	١٧٨/٢٧
ما نهى عنه الشرع لأن مفسدته خالصة فلا يباح مطلقاً وما نهى عنه لأن مفسدته راجحة أبيع للضرورة	٢٣٠/٢٧
الشرعية مبنية على أن المفسدة المقتضية للتحريم إذا عارضتها حاجة راجحة أبيع المحرم	٤٩/٢٩
الشارع حكيم لا يعين شيئاً قط وغيره أولى بالفعل منه	٢٩١/٢٣
المفضول قد يصير فاضلاً لمصلحة راجحة	٣٤٥/٢٢
نقله عن البعض أنه: قد ينتقل النبي ﷺ من الأفضل إلى المفضول لما فيه من الموافقة وائتلاف القلوب	٩١/٢٦
المسلم قد يترك المستحب إذا كان في فعله فساد راجح على مصلحته	١٩٥/٢٤
يجوز فعل المكروه لمصلحة راجحة	٩٢/٢٤
العمل الواحد يكون فعله مستحباً تارة وتركه تارة باعتبار ما يترجح من مصلحة فعله وتركه بحسب الأدلة الشرعية	١٩٥، ١٩٤/٢٤

المسألة	الموضع
النهي إذا كان لسد الذريعة أبيح للمصلحة الراجحة	٢٩٨/٢٢، ١٦٤/١ ٢١٤، ١٨٦/٢٣
الشرع لا ينفي المسمى الشرعي إلا لانتفاء واجب فيه	٢٦٨/١٨
من عبَدَ عبادة نهي عنها ولم يعلم بالنهي لكن هي من جنس المشروع، فإنه يغفر له خطؤه ويثاب على جنس المشروع	٣٢، ٣١/٢٠
الأصل في الأشياء الإباحة	٥٣٥/٢١
الفرع لا يكون أقوى من الأصل	٣٨٦/١٥
الاعتبار في العقود بالمعاني والمقاصد لا بمجرد اللفظ	١١٢/٣٠، ١٢١/٢٩ ١٥٦/٣٣
الواجب يباح فيه ما لا يباح في غير الواجب لكون مصلحة أداء الواجب تغمر مفسدة المحرم	٢٦٩/٢٤
وجود أحد الضدين ينفي الآخر	٣٤٢/١١
ثبوت الحقوق في الذمم أوسع نفوذًا	٢٢١/٣٣
يجوز تبعًا ما لا يجوز قصدًا	٧٩، ٢٦/٢٩، ٤١٠/٢٧
من المحال أن يحرم الشارع علينا أمرًا نحن محتاجون إليه ثم لا يبيحه إلا بحيلة لا فائدة فيها	٤٥/٢٩
الواجبات هل تسقط بالعجز؟	١٠٤، ١٠٣/٢٣ ١٥/٣١، ٢٣٣/٢٦

المسألة	الموضع
العبادات المشروعة إيجابًا أو استحبابًا إذا عجز عن بعض ما يجب فيها لم يسقط عنه المقدور لأجل المعجوز	٢٣٠ / ٢٦
المعجوز عنه في الشرع ساقط الوجوب، والمضطر إليه بلا معصية غير محذور فلم يوجب الله ما يعجز عنه العبد، ولم يحرم ما يضطر إليه العبد	٥٦٠، ٥٥٩ / ٢٠
اشتباه ما يجوز بما لا يجوز	٥٣٢ / ٢١، ٧٦ / ٢١ ٣٠ / ٢٣
الوسائل مقدمة في القصد والقول على المقاصد	٣٨٥ / ٢٢
الشارع لا يفرق بين التماثلين	٦٦ / ٢٤، ١٩٤ / ٢٣ ٥٢٢ / ٢٩
القرينان متلازمان عند الصحة والسلامة من المعارض وقد يتخلف أحدهما عن الآخر عند المعارض الراجح	٢٤٥ / ١٥
المجهول كالمعدوم في الشريعة والمعجوز عنه كالمعدوم يسقط التكليف به	٣٢٢، ٢٦٧، ٢٦٢ / ٢٩ ٣٣٦، ٣٢٧ / ٣٠ ٣٥٦ / ٣١
اليقين لا يزول بالشك	٥٣٢، ٣٢٥، ٣٢٤ / ٢١ ٥٣٣
الطيبات التي أحلها الله ما كان نافعًا لآكله في دينه، والخبيث ما كان ضارًا لآكله في دينه	٢٥، ٢٤ / ١٩

المسألة	الموضع
إذا نُهي عن شيء نُهي عن بعضه وإذا أمر بشيء كان أمراً بجميعه	٨٥/٢١
حيث جاءت الشريعة باختصاص بعض الأنواع بحكم يفارق به نظائره فلا بد أن يختص ذلك النوع بوصف يوجب اختصاصه بالحكم	٥٠٥/٢٠
لا يلزم من كون اللفظ صريحاً في خطاب الشارع أن يكون صريحاً في خطاب كل من يتكلم	٥٣٦/٢٠
الاسم تتنوع دلالاته بحسب قيوده	٣٣١/١٢
الأعم إذا كان مستقلاً بالحكم كان الأخص عديم التأثير	٤٢٨/١١
مقابلة الجمع بالجمع تقتضي توزيع الأفراد على الأفراد	٧٦/١٦
تحريم جنس ليس مثل تحريم جنس آخر يخالفه	٣٠٤/١٥
أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء	٢١٧/٥
انتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم	٣٤٢/١١
إذا كان اللزوم معلوم الفساد بالاضطرار علم فساد اللازم	٥٤٠/٦
وجود السبب يقتضي وجود المسبب إلا إذا تخلف شرطه أو حصلت موانعه	٤٢٨/٦
لا يجوز ترك مقتضى اللفظ وموجبه بمجرد الإمكان	٤٢٧/٦

المسألة	الموضع
قد يختلف المقتضى عن المقتضى لمانع لا يقدح في اقتضائه	٤٢٧/٦
يلزم من انتفاء الدليل انتفاء المدلول	٧١/١٣
الكلام إذا احتمل معنيين وجب حمله على أظهرهما	٦٢٦/١٠
من ادعى أصلاً بلا نص ولا إجماع فقد أبطل	٧٥/٢١
الحكم الحادث يضاف إلى السبب المعلوم لا إلى المقدر المظنون	٣٦٩/٢١
الشارع لا يفصل بين الحلال والحرام إلا بفصل مبين لا اشتباه فيه	٥١٧/٢١
الفعل المحرم لا يكون سبباً للحل والإباحة	٥٠٣/٢١
الواجب أن يطلق ما أطلقه صاحب الشرع، ويقيد ما قيده	١٣/٢٤
الحرام لا يتوكد بانضمام المباح المخصص إليه	٣٠١/٢٤
كل من فعل محرماً أو ترك واجباً استحق العقوبة، فإن لم تكن مقدرة بالشرع كان تعزيراً يجتهد فيه ولي الأمر	٢٧٩/٢٨
التحريم في حق الآدميين إذا كان من أحد الجانبين فقط لم يثبت في الجانب الآخر	٢٥٨/٢٩
يجب أداء الواجبات وإن لم تحصل إلا بالشبهات	١٩٣/٣٠
لا يجوز أن تشرع سنة بلفظ مجمل يخالف السنة المتواترة بالألفاظ الصحيحة	٤٩٩/٢٢

المسألة	الموضع
من علم بوجوب شيء عليه وشك في فعله هل يلزمه فعله أم لا؟	٥٧٠، ٥٦٩ / ٢٢
ما يشك في وجوبه يستحب فعله احتياطاً من غير وجوب	٢٨٩ / ٢٢
قد يجب أو يستحب للأسباب العارضة ما لا يكون واجباً ولا مستحباً راتباً	١٠٤ / ٢٣
ما أفضى إلى نقص كمال الدين يكون تحصيله واجباً على الكفاية	١٧٦ / ٢٥
الحكمة إذا كانت خفية أو غير منتشرة علق الحكم بمظنتها فيحرم هذا الباب سداً للذريعة	٢٥٦ / ٢٥، ٢٥٧، ٢٥٨
العمل بالظن الناشئ عن ظاهر أو قياس خير من العمل بنقيضه إذا احتيج إلى العمل بأحدهما	٤٧٧ / ١٠
إذا أمكن العلم بمقدار الحق كان هو الواجب، وإذا تعذر ذلك شرع الشارع ما هو أمثل الطرق وأقربها للحق	٥٣٧ / ٤
كلما عظم الذنب كانت العقوبة أبلغ	٢٦٢ / ٢٥
الأجر ليس على قدر المشقة ولكن الأجر على قدر منفعة العمل ومصلحته وفائدته	٢٨٢، ٢٨١ / ٢٥، ٣٧ / ٢٦
إذا استوت الطاعتان فأشقهما أفضلهما	٤٠ / ٢٧

المسألة	الموضع
كل عمل تنازع المسلمون فيه هل هو محرم أو مباح ليس بقربة فمن جعله قربة فقد خالف الإجماع	٢٢٩/٢٧
الواجب إما بالشرع وإما بالشرط الذي عقده المرء باختياره	١٤٢/٢٩
كل عقد يباح تارة ويحرم تارة كالبيع والنكاح إذا فعل على الوجه المحرم لم يكن لازمًا نافذًا كما يلزم الحلال الذي أباحه الله ورسوله	٨٩، ٢٤، ١٨/٣٣
إذا عجز المعاوض عما عليه من العوض كان للآخر الرجوع في عوضه	٥٣١، ٥٣٠/٢٠
المال المعصوم يجوز للإنسان أن يحفظه بإتلاف بعضه	٢٣٤/٢
جواز فعل المعروف بلا أجره مع الحاجة	٢٣٥/٢
الإذن العرفي كالإذن اللفظي	٤٢٧/١١
الفروج محظورة إلا بالتحليل الشرعي	٤٤٥/١٥
يفرق في الضمان بين ما كان الحق فيه لله وحق الآدمي تبع له، وما كان حقًا لآدمي محضًا أو غالبًا	١٧٣/١٥
ليس كل حق للإنسان يسقط بإسقاطه	١٢٥/١٥
الأصل في الشروط الصحة وال لزوم	٣٤٦/٢٩
متى دار الأمر بين الإخلال بوقت العبادة والإخلال ببعض شروطها وأركانها كان الإخلال ببعض شروطها وأركانها أولى	٢٣٢/٢٦

المسألة	الموضع
العبادة إذا لم يمكن فعلها إلا مع المحذور كان ذلك أولى من تركها	٢٣٨، ٢٣٧ / ٢٦
العبادة إذا لم تمكن إلا مع العذر كانت صحيحة مجزية	٢٣٨ / ٢٦
يجب في الفاسد من العقود نظير ما يجب في الصحيح	٨٥، ٨٤ / ٢٨
كل شرط خالف مقتضى العقد فهو باطل	١٢٨، ١٢٧ / ٢٩
الحاجة اليسيرة يندفع بها يسير الغرر	٤٩ / ٢٩
ذكره أن الحاجة أوسع من الضرورة	٥٩٣ / ٢٨
الضرورة بسبب محذور لا تستباح بها المحرمات بخلاف الضرورة التي هي بسبب غير محذور	٣٤٨ / ١٠
الضرورات تبيح المحظورات	٢٦، ٨٠، ٧٩ / ٢١ ١٩٣ / ٣٠، ٢١٥، ١٨٠
عند الحاجة تزول الكراهة	٢٠٣ / ٢١
الواجبات تسقط للحاجة	٥٥٩ / ٢٠
الحكم المقيّد بالضرورة مقدر بقدرها	٩٠ / ٣٢، ٣٥٣ / ٢١
حيث كان الأخذ بالحاجة أو المنفعة كان الاعتبار بالحاجة والمنفعة بحسب ما يقع	٢٥٨ / ١٩
رفع الحرج إنما يكون عند الحاجة	٢٥ / ٢٤
الواجب بالشرع قد يرخص فيه عند الحاجة	١٤٨ / ٣٣
لم يحرم الله ما يضطر إليه العبد إذا كانت الضرورة بغير معصية من العبد	٣٩٠، ٣٨٩ / ٢٨

الإجماعات الأصولية

إجماعات المقدمات

المسألة	الموضع
ذكره أنه لم يفرق أحد من السلف والأئمة بين أصول وفروع في الدين	١٢٥ / ١٣

إجماعات الأحكام

المسألة	الموضع
نقله اتفاق المسلمين على أن ما لا يتم الواجب إلا به وجب على العبد فعله سواء كان مقدورًا عليه أو لا	١٦٠ / ٢٠
ذكره إجماع أئمة الإسلام على أن الأمر الممتنع لذاته غير واقع في الشريعة	٤٣٧ / ٨
ذكره اتفاق الناس على أن ما لا يكون إلا عبادة لا يصح إلا بنية	٢٥٩ / ١٨
نقله اتفاق الأئمة على أن من كان مؤمنًا ثم ارتد فإنه لا يحكم بأن إيمانه الأول كان فاسدًا	٦٤، ٦٣ / ١١
ذكره الإجماع على أن ما تركه الكافر الأصلي من واجبات لا يجب عليه قضاؤه بعد الإسلام، لأنه لم يعتقد وجوبه	٤٦، ٧ / ٢٢

المسألة	الموضع
ذكره أن الأفعال الملائمة للإنسان والمنافية إذا قيل عنها: حسن وقبيح فهذا الحسن والقبح مما يعلم بالعقل باتفاق العقلاء	٣٠٩/٨
ذكره الاتفاق على شرع الأحكام للحكم	٤٨٥/٨
ذكره اتفاق السلف على إثبات الأسباب والحكم خلقاً وأمرًا	٤٨٥/٨
ذكره الاتفاق على بطلان القول بأنه قد يخلو شيء عن حكم	٥٤١،٥٤٠/٢١
ذكره الاتفاق على أن ما سمي ممتنعاً -بمعنى أنه لا يكون مع أنه لو شاء العبد فعله لفعله لقدرته عليه- فهذا يجوز التكليف به	٥٠١/٨
نقله الإجماع على أن ما لا يطاق لوجود ضده من العجز لا يجوز التكليف به	٣٠١/٨
ذكره اتفاق المسلمين على جواز التكليف بما لا يطاق بسبب الاشتغال بضده	٤٦٩/٨
قال شيخ الإسلام: ليس في السلف والأئمة من أطلق القول بتكليف ما لا يطاق	٤٦٩/٨
نقله أنه لم يعرف عن أحد من السلف أن العبد يمكن أن يكلف ما لا يطيقه	١٠٢/١٤

المسألة	الموضع
ذكره اتفاق طوائف المسلمين على أن تكليف العاجز - مثل تكليف المفلوج بالمشي - ليس بواقع في الشريعة	٤٧٩، ٤٧٠ / ٨
ذكره اتفاق أهل العلم على أن العبادات لا تجب إلا على مستطيع	٤٧٩ / ٨
ذكره الاتفاق على جواز تكليف العبد ما يقدر عليه من العبادة	٤٧١ / ٨
لا خلاف أن تكليف العاجز الذي لا قدرة له على الفعل بحال غير واقع في الشريعة	٣٤٥، ٣٤٤ / ١٠
ذكره أن من عزم على فعل محرم مع فعل المقدور لكنه عاجز عن إتمام مراده أنه محاسب باتفاق المسلمين	١٢٦، ١٢٣ / ١٤
ذكره أنه لم يقل أحد من السلف: إن العبد لا يكون مستطيعاً إلا في حال فعله، وأنه قبل فعله لم يكن مستطيعاً	١٠٣ / ١٤
ذكره اتفاق المسلمين على أن الطاقة التي لا تكون إلا مقارنة ليست مشروطة في شيء من الأمر والنهي	١٣٠ / ٨
ذكر شيخ الإسلام عدم تنازع أهل العلم في عدم وقوع الأمر شرعاً بما لا يطاق	٣١٨ / ٣
نقله الإجماع على أن دخول الغائب في الخطاب دون الحاضر ممتنع	٤٥٩ / ٦

المسألة	الموضع
ذكره عدم النزاع في أن المدوم لا يتعلق به حكم الخطاب إلا بعد وجوده	١٨٢/٢
نقله أن العلماء لا يتنازعون في أن الناسي لا يأثم	٥٦٩/٢٠
نقله اتفاق العلماء على أن المجنون لا يصح شيء من عباداته	١٩١/١١
نقله اتفاق المسلمين على أن المجنون أقواله كلها لغو في الشرع	١١٥/١٤
نقله اتفاق المسلمين على أن الطفل الذي لا يميز أن أقواله كلها لغو في الشرع	١١٥/١٤
نقله اتفاق العلماء على أن العبد إذا أكره على شيء إكراهًا ملجئًا أنه لا إثم عليه في ذلك	٥٣٨/١٠
ذكره الاتفاق على أن المرأة إذا قيدت وفعلت بها الفاحشة أنها لا تأثم [إكراه ملجئ]	١١٦/١٥
قال شيخ الإسلام: الجن مشاركون الإنس في جنس التكليف بالأمر والنهي، والتحليل والتحريم، وهذا ما لم أعلم فيه نزاعًا بين المسلمين	٢٣٣/٤

إجماعات الأدلة

المسألة	الموضع
نقله اتفاق أهل السنة على أنه يستدل بالكتاب والسنة والإجماع على مسائل العقيدة	٣٣٧/١١
إجماع المسلمين على وجوب اتباع ما أنزل الله في الكتاب	١٢٨/٢٥
نقله اتفاق المسلمين على أن القرآن دليل في معرفة الأحكام الشرعية العلمية والعملية	٣٣٩، ٣٣٧/١١
ذكره اتفاق العلماء على أن القراءات السبعة ليست مجموع حرف واحد من الأحرف السبعة	٤٠١/١٣
ذكره أنه لا نزاع بين المسلمين أن الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن لا تتضمن تناقض المعنى وتضاده	٣٩١/١٣
ذكره أنه لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة ليست هي قراءات القراء السبعة المشهورة	٣٩٠/١٣
ذكره أنه لا نزاع بين الأئمة أن القراءة المعروفة عن السلف الموافقة للمصحف تجوز القراءة بها	٥٦٩/١٢
ذكره أنه لم يقل أحد من السلف: إن ما خرج عن القراء السبعة فهو باطل	٥٦٩/١٢
لا نزاع بين العلماء أن الحكم في الشكل والنقط حكم الحروف المكتوبة في المصحف	٥٨٧، ٥٨٦، ٥٧٦/١٢

المسألة	الموضع
نقله اتفاق الأمة على أن الأنبياء معصومون فيما يخبرون به عن الله وفي تبليغ الرسالة	٢٨٩/١٠، ٢٩٠، ١٥٨، ١٥٧/١٩
ذكره إجماع المسلمين على أن النبي ﷺ معصوم فيما بلغه عن الله تعالى	٢٨/٣٣
نقله الاتفاق على أنه ليس أحداً معصوماً في كل ما يأمر به وينهى عنه إلا رسول الله ﷺ	٢١١، ٢١٠/٢٠
نقله الإجماع على أن الله سبحانه لم يوجب على الأمة طاعة أحد في كل ما يأمر به أو ينهى عنه إلا النبي ﷺ	٢١٠/٢٠
ذكره اتفاق المسلمين على أن الرسل معصومون في البلاغ وأنه لا يستقر فيما بلغوه باطل إذا ألقى الشيطان على لسانهم شيء	٧/١٨
ذكره إجماع المسلمين على أن الذي فرض على العباد من الإيمان والعمل به هو ما جاء عن النبي ﷺ بعد النبوة	١١، ١٠/١٨
نقله الاتفاق على أن النبي ﷺ معصوم أن يُقرَّ على خطأ فيما يتعلق بالرسالة	١٤٨، ١٤٧/١٥
ذكره الإجماع على أن دلالة النصوص لا تكون موقوفة على الإجماع على حجيتها أو العمل بها	٢٧٣/٢٠
نقله اتفاق المسلمين على أن ما خالف النصوص فهو بدعة	١٦٣/٢٠

المسألة	الموضع
نقله عدم اختلاف العلماء في أن الخبر الذي هو قطعي الثبوت والدلالة يفيد العلم والعمل	٢٥٨، ٢٥٧ / ٢٠
نقله اتفاق المسلمين على أن السنة المتواترة التي لا تخالف ظاهر القرآن هي من أدلة الأحكام	٣٣٩ / ١١
نقله اتفاق أهل العلم على جواز قبول الخبر مع إمكان مراجعة المخبر عنه	١٧ / ٢٠
نقله عدم اختلاف المسلمين في أن زيادة أحد الخبرين على الآخر في «الأخبار المحضة» أنه ليس بنسخ، وأنه لا ترد الزيادة إذا لم تناف المزيّد	٤٠٨ / ٦
نقله اتفاق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث أحاديث أهل المدينة	٣١٦ / ٢٠
نقله الاتفاق على أن الإجماع حجة ودليل من أدلة الأحكام ولم يخالف في ذلك إلا بعض أهل البدع	٣٤١ / ١١
نقله إجماع المسلمين على أن ما ينقل من الإسرائيليات عن وهب بن منبه وغيره عن الأنبياء المتقدمين لا يجوز أن يجعل عمدة في دين المسلمين	٥٧ / ١٢
ذكره أنه لم يذهب أحد من العلماء إلى أن إجماع أهل مدينة من المدائن حجة يجب اتباعها غير المدينة النبوية	٢٩٩ / ٢٠
ذكره اتفاق أهل العلم على أن إجماع أهل المدينة بعد العصور المفضلة ليس بحجة	٣٠٠ / ٢٠

المسألة	الموضع
نقله اتفاق المسلمين على أن أقوال بعض الأئمة كالفقهاء الأربعة أو غيرهم لا يكون إجماعاً	١٠/٢٠
ذكره اتفاق العلماء على أن قياس المنصوص على منصوص يخالفه باطل	٣٩٦/٢٣
نقله أنه لا نزاع بين العقلاء أن العلتين إذا اجتمعتا لم يجوز أن يقال: إن الحكم الواحد ثبت بكل منهما حال الاجتماع على سبيل الاستقلال	١٧٠/٢٠
نقله أنه لا نزاع في جواز تعليل الحكم بعلتين على البديل	١٧٠/٢٠
نقله أنه لا نزاع في أنه إذا اجتمعت علتان في الحكم كان الحكم أقوى	١٧٢، ١٧١/٢٠
نقله أنه لا نزاع في أن الحكم الواحد بالجنس والنوع يجوز تعليله بعلتين	١٦٩/٢٠
الاجتهاد في تحقيق المناط مما اتفق المسلمون عليه	١٦/١٩، ١١١/١٣
نقله اتفاق العلماء على أن قول بعض الصحابة لا يكون حجة مع مخالفة البعض الآخر له	١٤/٢٠
ذكره الاتفاق على أن قول الصحابي إذا لم ينتشر وعرف أن غيره خالفه فليس بحجة	٢٨٤/١
نقله الاتفاق على أن الاستصحاب حجة على عدم الاعتقاد	٣٤٢/١١

المسألة	الموضع
ذكره اتفاق الناس على أن استصحاب براءة الذمة في نفي الإيجاب والتحریم: أضعف الأدلة	١٦،١٥/٢٣
ذكره أنه لا خلاف لأحد من العلماء السالفين في أن ما لم يجرى دليل بتحريمه فهو مطلق غير محجور	٥٣٨/٢١

إجماعات القواعد

المسألة	الموضع
نقله عدم اختلاف العلماء في أن آيات «الأحكام» و«الوعد» و«الوعيد» التي في القرآن تشمل الذكور والإناث وإن كانت بصيغة المذكر	٤٣٨/٦
نقله اتفاق الناس على أن السبب الذي خرج عليه اللفظ العام لا يجوز إخراج منه	٢٥٣/١٨
نقله أنه لم يقل أحد من علماء المسلمين أن عمومات الكتاب والسنة تختص بشخص معين	٣٣٩/١٣
ذكره الاتفاق على أن العموم الوارد على سبب حكمه عام فيما يماثل هذا السبب من كل وجه	٤٤،٢٩،٢٨/٣١
نقله اتفاق المسلمين على أنه ليس شيء من الآيات مختصاً بالسبب المعين الذي نزل فيه، وإنما تنازعوا: هل يختص بنوع السبب المسئول عنه؟ وأما بعين السبب فلم يقل به أحد من المسلمين	١٤/١٩

المسألة	الموضع
نقله اتفاق العلماء على أن الخاص المتأخر هو المقدم على العام المتقدم	٢٦٣/٢١
ذكره أنه لم يقل أحد من أهل العلم: إن الخاص لو تعارض مع العام ولم يعلم التاريخ إن الخاص ينسخه	٢٦٢/٢١
ذكره الاتفاق على أن «مَنْ» تتناول الذكور والإناث	٣٤٦/٢٤
نقله الاتفاق على أن الكلام متى اتصل به صفة أو شرط أو غير ذلك من الألفاظ التي تغير موجهه عند الإطلاق وجب العمل بها	١٠١/٣١
ذكره أن المطلق يحمل على المقيد إذا كان من جنسه بلا خلاف	٣٢/٢٥
نقله اتفاق العلماء على أنه يجب حمل كلام الناس على الحقيقة العرفية	١٣٩/٣١
ذكره الإجماع على بطلان قول من قال: إن دلالة المفهوم حجة في كلام الشارع دون كلام الناس	١٣٦/٣١
ذكره أنه لو ألحق بالكلام عطف أو استثناء أو شرط ونحو ذلك بعد طول الفصل بأجنبي لم يسغ باتفاق العلماء	٤١١/١٣
نقله الاتفاق على أن الشرط إذا تعقب جملاً فإنه يعود إلى جميعها	١٤٨/٣١
ذكره الاتفاق على أن «على» من صيغ الاشتراط	١٠٣/٣١

المسألة	الموضع
اتفق الناس على أن المطلوب بالأمر فعل موجود	٦٣٠ / ١٠
نقله الاتفاق على أن فعل المأمور لا يكون إلا مع فعل لوازمه وترك ضده	١٥٩ / ٢٠
نقله اتفاق العلماء على أن الحديث الظاهر يجب العمل به في الأحكام الشرعية	٢٥٩ / ٢٠
لا نزاع أن المقدمتين إذا كانتا معلومتين وألفتا على الوجه المعتدل أنه يفيد العلم بالنتيجة	٦٧ / ٩
ذكره أنه لا نزاع أن صفات الأنواع والأجناس منها ما هو مشترك بينها وبين غيرها، ومنها ما هو لازم للحقيقة، ومنها ما هو عارض لها	٥٦ / ٩
نقله الاتفاق على أن السنة تفسر القرآن وتبين مجمله	٤٣٢ / ١٧
نقله إجماع الفقهاء على أن العموم مقدم على الاستصحاب	٤٤٧ / ٦
ذكره اتفاق العلماء على أن القول أقوى من الفعل	٣١٤ / ٢١

إجماعات الاجتهاد والتقليد

المسألة	الموضع
ذكره عدم اختلاف الأمة - إلا قليل من المعتزلة - على أن المخطئ من المجتهدين لا يعاقب على خطئه	٢٥٢، ٢٥١ / ٢٠

المسألة	الموضع
إذا حكم الحاكم بغير اجتهاد ولا تقليد كان حكمه محرماً بالإجماع	٢٩٨/٢٧
نقله الاتفاق على حرمة اتباع غير الرسول فيما خالف فيه الرسول	٢٦٠/١٩
نقله اتفاق المسلمين على أن أقوال أحد الأئمة لا يكون حجة لازمة	١٠/٢٠
نقله اتفاق العلماء على أن من عرف الحق لا يجوز له تقليد أحد في خلافه	٧١/٧
نقله عن غير واحد الإجماع على أن العالم إذا اجتهد واستدل وتبين له الحق لا يجوز له أن يقلد من قال بخلاف ذلك	٢٦١/١٩
ذكره إجماع المسلمين أنه لا يجوز لأحد أن يعتقد ويفتي بموجب الاستصحاب والنفي للدليل إلا بعد البحث عن الأدلة الخاصة إذا كان من أهل ذلك	١٦٦/٢٩
نقله اتفاق جماهير علماء المسلمين على أنه يجوز للمقلد أن يقلد عالماً في مسألة وآخر في مسألة أخرى إذا رأى ذلك أصلح لدينه	٣٨١/٢٣
ذكره أنه لم ينقل عن أحد من أهل العلم القول بوجوب تقليد من أمكنه الاستدلال للعالم	١٧/٢٠



فهرس مسائل

اللغة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

لا يخفى أن ابن تيمية كان عالماً موسوعياً بحق، متكماً من فهم الكتاب والسنة، وأحد أسباب هذا التمكن العالي هو المتانة اللغوية لابن تيمية، وهو أمر لا يخطؤه كل من يقرأ لابن تيمية، ولذا حرصنا أن يكون داخل هذه الموسوعة قسم خاص بمسائل وفوائد اللغة المتناثرة في مجموع الفتاوى، وهو فهرس صغير نظراً لكون الكتاب ليس في الأصل لبحث مسائل اللغة، لكنه لا يخلو من من فوائد مهمة؛ لذا رأينا ألا نخلي الكتاب منه، خاصة مع صغر حجمه، وقد رتبت هذه الفوائد بحسب موضوعها ولذا جاءت فهارس هذا القسم كالتالي:

١ - فهرس علم البديع:

وهو فهرس يحتوى على مسألتين من مسائل علم البديع تناولهما ابن تيمية في كتابه وهما التقسيم والتضمين.

٢ - فهرس علم البيان:

وهو فهرس تناول بحث ابن تيمية لمسألتي التشبيه والمجاز.

٣ - فهرس الأمثال:

وهو فهرس للأمثال التي استعملها ابن تيمية في كتابه.

٤ - فهرس مسائل البلاغة:

تناول هذا الفهرس مسائل الخبر والإنشاء، وبعض المسائل المتعلقة بهما، بحسب ما ذكره ابن تيمية في الكتاب.

٥ - فهرس مسائل النحو:

يتناول هذا الفهرس المسائل النحوية التي فصل ابن تيمية القول فيها، وقد تم

ترتيبها وتبويبها على أبواب النحو والصرف المشهورة.

٦ - فهرس المسائل التي حكى فيها الاتفاق اللغوي أو عكسه:

وهو خاص بالمسائل التي يتناول ابن تيمية فيها قضية الاتفاق اللغوي، سواء نقل الاتفاق فيها أو نقل الاختلاف فيها وعدم الاتفاق.

٧ - فهرس معاني الحروف:

وهو خاص بالحروف التي فصل ابن تيمية في معناها.

٨ - معجم ابن تيمية اللغوي :

وهو خاص بالمفردات التي قام ابن تيمية ببيان أصل معانيها، وقد تم ترتيبها على ترتيب المعجم.

وبانتهاء هذا الفهرس ينتهي هذا الكتاب، والله تعالى نسأل أن يبارك في هذا

العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه تعالى إنه سبحانه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

علم البديع

التقسيم

المسألة	الموضع
التقسيم من مفرد ومركب في قوله: ﴿وَلَا كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾ الآية	٣٨٦/٢١
الفرق بأن هذا يمكن الاحتراز عنه وهذا لا يمكن الاحتراز غير مؤثر في اللغة، ويتناول اللفظ لمعناه وشمول الاسم مساه	٣٣١/٢١
التضمين	
العرب تضمن الفعل معنى الفعل وتعديه تعديته	٣٤٢/١٣ ١٢٤، ١٢٣/٢١
تضمين الفعل معنى فعل آخر مثاله «يشرب بها»	١٧٨/١١ ٤٧٤/٢٠
تعديه الفعل «تتمارى» بالتاء فضمن معنى تكذب فإنه تفاعل من المراء... والتفاعل يكون بين اثنين	٢٠٨/٨
«أبرأ من الحول والقوة إلا إليه» تغاير التضمين في تعلق الجار والمجرور بالفعل تارة وبالحول والقوة تارة أخرى، وبيان ذلك	٥٥٢/٨
تضمين الفعل (أبرأ إلى) معنى	٥٥٢/٨

الموضع	المسألة
٣٤ / ١٧	أسماء المصادر في باب الكلام تتضمن القول نفسه وتدل على فعل القائل بطريق التضمن واللزوم ويبان ذلك

علم البيان

التشبيه

المسألة	الموضع
تشبيه الشيء بالشيء لمشابهته في بعض الوجوه كثير في الكتاب والسنة وكلام العرب	٤١٧/٤
(كحب الله) إضافة الحب المشبه إليهم فكذلك الحب المشبه لهم إذا كان سياق الكلام يدل عليه	٣٥٩، ٣٥٨/٨
الكلام على ما في اللغات من التشبيه	٨٣/٢٠
المجاز	
الكلام على الحقيقة والمجاز، وأول من قال بالمجاز وبيان معنى المجاز عند المتقدمين	٢٧٧/١٢
علامة المجاز صحة نفيه	٢٦٨/٦، ٢١٩/٣ ٧٢/١٠
المجاز لا يطلق إلا بقريئة تبين المراد	٧١/١٠
الحقيقة والمجاز من عوارض الألفاظ، وتقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز اصطلاح حادث... ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو، وذكر أول من تكلم به	١١٣، ٨٨/٧
التوكيد بالمصدر ينفي المجاز	٥١٥/١٢
لفظ الهالك في الشيء الموجود المخلوق لأجل أن وجوده من ربه لا من نفسه لا يعرف في اللغة لا حقيقة ولا مجازاً	٢٨/٢

الموضع	المسألة
٧٢ / ١٠	التعبير بمحبة الشيء عن مجرد محبة طاعته لا عن محبة نفسه أمر لا يعرف في اللغة لا حقيقة ولا مجازاً
الاستعارة	
٨٣ / ٢٠	الكلام على ما في اللغات من الاستعارة والتشبيه

الأمثال

المسألة	الموضع
أول الفكرة آخر العمل، وأول البغية آخر الدرك	٨٣ / ٨
الشعير يؤكل ويذم	٢٠٣ / ٢٧
الصيف ضيعت اللبن	٤٧١ / ٢٠
طريقك في هذا الأمر على فلان	٢٠٥ / ١٥
الطمع غل في العنق قيد في الرجل فإذا زال الغل من العنق زال القيد من الرجل	١٨١ / ١٠
عَسَى الْغَوِيرُ أَبْوَسًا	٤٤٥ / ١٢
فلان شفي غيظه (أي زال ما حصل في قلبه من الألم)	٩٤ / ١٠
فلان يحفظ الشيء مثل الفاتحة	١٦ / ١٧
قد شفاني بالجواب (يقال للعالم الذي أجاب بما يبين الحق)	٩٤ / ١٠
كل الصيد في جوف الفراء	٤٤٥ / ١٢
كم من صديق في قباء، وكم من زنديق في عباء	١٩٤ / ١١
لا طعنة ولا جفنة	٢٩٣ / ٢٨
لا فارس الخيل ولا وجه العرب	٢٩٣ / ٢٨
لفلان عنده أياذ (أي نعم وعطايا تسمية للشيء باسم سببه)	٣٦٣ / ٦
ما أملك من أمر فلان أو من فلان شيئاً (أي لا أقدر من أمره على شيء)	٣٩٨ / ١٤
مصائب قوم عند قوم فوائد	٣٤٤ / ٨

المسألة	الموضع
من أراد النساء ولا نساء، فليكر الغداء ويخفف الرداء، وليقلل من غشيان النساء	١٨٣/١٧
من رمي بسهم البغي صرع به	٣٧٨/٦
ثم حتى آتيك (المراد أثبت حتى آتيك)	١٠٧/١٠
يداك أوكتا وفوك نفخ (معناه أنت الجاني على نفسك)	٤٤٥/١٢، ٣٦٤/٦ ٤٧١/٢٠

البلاغة

الخبر

المسألة	الموضع
تقسيم الكلام إلى إنشاء وإخبار والإنشاء فيه الأمر والنهي	٤٤٤/١٢، ٢/٣ ١٣٤، ١٢١/١٧ ٣٢٩/٣٥، ٢٠٧
الجملة الخبرية تطابق المخبر عنه، والإنشاء يوجب إحداث ما لم يكن	٥٦٠/١٦
الكلام الخبري في حالتي الإثبات والنفي، ودلالة أدوات النفي	١٦٠، ١٥٩/٢٥
التخيير يكون في الأمر والطلب، ولا يكون في الخبر	٢٧٦/٧
الكلام على آية ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَتْنَةٍ مِّن رَّبِّهِ...﴾ وترك الجواب لأن فيما بعده دليلاً عليه، وتفصيل ذلك عند أهل اللغة	٧٩، ٧٨/١٥
حذف الخبر وفائدته البلاغية كما في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ﴾	٥٥٩/١٠
النفي	
الفرق بين نفي الفعل ونفي اسم الفاعل، أو نفي الفعل ونفي الذات	٥٥٥-٥٥٣/١٦
معنى النفي بالحرف «لَمْ»	٢٥٢، ١٤٦/٧ ٤٧٧

المسألة	الموضع
الاستفهام	
إضمار الاستفهام إذا دل عليه الكلام لا يقتضي جواز إضماره في الخبر المخصوص من غير دلالة فإن هذا يناقض المقصود	٤٢٢/١٤
حرف الاستفهام لا يضمّر إذا كان فارقاً بين الإخبار والاستخبار	٤٢٢/١٤
الفرق بين أم المتصلة والمنفصلة في تقدير الاستفهام	٤٢٣/١٤
الكلام على استفهام الإنكار ببيان معناه، ومثال ذلك	٢٣٧، ١٩٠ / ١٨ ٣٢٩ / ٣٥
حرف الاستفهام إذا دخل على حرف النفي كان تقريراً	٣٤٠ / ١٦
﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ صيغة استفهام الإنكار لتبين أن هذه القضية التي استدل بها فطرية بديهة مستقرة في النفوس لا يمكن إنكارها	٢١٢ / ٩
الفرق بين السؤال بـ «من» و«ما» وبيان ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَارِبُ الْعَالَمِينَ﴾	٣٣٥ / ١٦
قال تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ^(١٨) وَفَلَيْبُ... الآية استفهام نفي وإنكار، أي وما يدريكم أنها إذا جاءت لا يؤمنون	١٠ / ١٠
القسم	
القسم متضمن معنى الخبر، ومعنى الحض والطلب لكن في ثبوت الثاني في حق الله نزاع بين الناس	٤٩٨، ٤٩٧ / ١٦

المسألة	الموضع
الفرق بين باب السبب وباب القسم	٢١١، ٢١٠، ٢٠٥ / ١
زيادة اللفظ	
زيادة اللفظ لزيادة المعنى، وقوة اللفظ لقوة المعنى، والضم أقوى من الكسر، والكسر أقوى من الفتح	٥٣٨، ٥٣٧ / ١٦ ٢٦٣ / ٢٦
صيغة (الافتعال) فيه زيادة فعل على ما في مجرد «فعل»	٤٤٢ / ١٤
الحذف	
حذف العرب المفعول الأول والاقتصار على ذكر الثاني وهو ما يسمى بحذف الاختصار	٢٠٣ / ١٤
التقديم والتأخير	
التقديم والتأخير على خلاف الأصل فالأصل إقرار الكلام على نظمه وترتيبه لا تغيير ترتيبه، ويجوز التقديم والتأخير مع القرينة...	٢١٨ / ١٦
تقديم الشهر وإظهار كلمة تنال في الجواب في قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ...﴾ الآية، وقوله ﷺ: «هو الطهور ماؤه» وغيرها من الآيات والأحاديث.	٨٩، ٨٨ / ١٤
الحصر والتخصيص	
الكلام على صيغة الحصر ودلالاتها والخلاف فيها، وذكر شيخ الإسلام الصواب في هذه المسألة	٢٩٤، ٢٩٣ / ١٤
دلالة الاستثناء في الأصل، وما صار إليه من حقيقة عرفية في مناقضة المستثني منه	٤٢٩ / ١٤

الموضع	المسألة
١٤/٤٢٩، ١٦/١٧٨	الحصر في معنى الاستثناء، والاستثناء من النفي إثبات عند جمهور العلماء
٢٩/١٤٢	إدخال الفصل بين المبتدأ والخبر يشعر بالحصر
١٤/٤٠٩	الاستثناء المنقطع يكون في المعنى المشترك بين المذكورين
٢٥/١٥٥، ١٥٦	النفي في الحصر عند العرب ودلالاته اللغوية
١٤/٤٢٩	﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا﴾ دلالة هذه الصيغة في أصل اللغة وما تضمنته من الاستثناء
٢١/٥٣٧	«إنما» يوجب حصر الأول في الثاني
١٨/٢٦٦	معنى الحصر بـ(إنما) وبيان معناه، وأنه من جنس الحصر بالنفي والاستثناء
١٨/٢٦٤، ٢٦٥	«إنما» ودلالاتها على الحصر عند الجمهور وبيان هل هذا الحصر عن طريق المنطوق أو المفهوم، وبيان خطأ من قال أنها نفي وإثبات، وبيان أن «ما» هنا هي «ما» الكافة ليست النافية
٧/١٨	دلالة «إنما» على إثبات المذكور ونفي غيره، والرد على الأصوليين في قولهم: «إن» للإثبات و«ما» للنفي
٢٥/٧٧	الكلام على الحصر في قوله: ﴿إِنَّمَا أَصَدَقْتُ...﴾ ومدلوله وبيان مجيء اللام للإباحة
١٠/١٨٣	تقديم الظرف يشعر بالاختصاص والحصر
٨/٥٥١-٥٥٤	الفرق بين أبرأ من... إلا، وأبرأ إليه... الاستثناء

العطف	
المسألة	الموضع
معنى العطف وتضمنه معنى الاقتران والتلازم ومثال ذلك	١٧٨، ١٧٧ / ١٨
العطف يقتضي اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فيما ذكر وأن بينهما مغايرة إما في الذات، وإما في الصفات	١٢٧ / ١٦
العطف بـ «أو» و«الواو» والفرق بينهما في عطف الخاص على العام وهل يدخل فيه أم لا؟	٣٨٨، ٣٨٧ / ٢١
فوائد عطف الخاص على العام	١٨٩ / ٢٠
الإيجاز	
أفصح الكلام: إيجازه دون الإطناب فيه	٣٩٣ / ١٤
التوكيد	
دلالة «أنَّ» على التوكيد	٥٢٩ / ١٦
اشتغال قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ على أنواع من التوكيد	٥٣٣ / ١٦
التوكيد يكون بتكرار الأمثال	١٧٣ / ٢٠

النحو

تعريف الكلام وبيان أقسامه

المسألة	الموضع
تعريف الكلام عند علماء العربية	٤٦٠ / ١٢
الكلام المطلق اسم للفظ والمعنى جميعاً، وقد يسمى أحدهما كلاماً مع التقيد	٢١٠، ٢٠٩ / ٦ ٤٠٤، ٣٥ / ١٢
تعريف الكلام لسيبويه وتعقب ابن تيمية له	٢٣٣، ٢٣٢ / ١٠ ١٠٨ / ١٢
تعريف الكلام عند علماء أصول الفقه	٤٦١ / ١٢
تعريف الكلام في سائر لغة العرب، وعلاقته باصطلاح النحاة	٢٤٦، ٢٤٥ / ١ ١٠٢، ١٠١ / ٧ ١٠٥ - ١٠٣ / ١٢
الكلمة لا توجد في كلام العرب إلا للجملة التامة	٢٣٢ / ١٠ ١٠٥ - ١٠٣ / ١٢ ٤٦١
الكلمة معناها في اللغة العربية التي كان النبي ﷺ يتكلم بها	١٠٥ - ١٠٣ / ١٢
تقسيم النحاة الكلام إلى اسم وفعل وحرف	١٠٥ / ١٢، ٩٧ / ١٢ ٤٠٤ / ١٢
اعتراض الجزولي وغيره على الزجاج في تقسيمه الكلام إلى اسم وفعل وحرف وجواب ذلك	١٠٨ / ١٢

المسألة	الموضع
تقسيم ابن تيمية اللفظ إلى ثلاث درجات، وبيان ذلك بالأمثلة	٦١٦/٢٢
اللفظ المركب تركيب مزج أو إسناد أو إضافة ليس في لغتهم كاللفظ المجرد عن ذلك لا في الإعراب ولا في المعنى، وبيان ذلك	٤١٠، ٤٠٩/٢٠
الكلام نوعان: خبر وإنشاء، والخبر دائر بين النفي، والإنشاء أمر أو نهي أو إباحة	٤٤٤/١٢، ٢/٣ ١٣٤، ١٢١/١٧ ٣٢٩/٣٥، ٢٠٧
الكلام جملتان: إسمية وفعلية، والإسمية أصلها المبتدأ والخبر	٤٩٠، ٤٨٩/٢٠
بيان دخول القيد على الجمل في باب «كان» وأخواتها و«إن» وأخواتها، و«ظن» وأخواتها	٤٩٠، ٤٨٩/٢٠
إطلاق القول على كل إفهام ودلالة سواء كانت بقصد الدال أو غير ذلك	٤٠٥/١٢
العرب يحكون بالقول ما كان كلامًا لا يحكون به ما كان قولًا؛ فالقول لا يحكي به إلا كلام تام أو جملة إسمية أو فعلية، ولهذا يكسرون «إن» إذا جاءت بعد القول	٢٢٨/١٠
لا يشك أهل اللغة في امتناع دخول الغائب دون الحاضر في الخطاب	٤٥٩/٦

الاسم

المسألة	الموضع
تعريف الاسم عند أهل اللغة	١٩٢، ١٨٩/٦
السبب في تسمية الاسم اسمًا، وذكر وزنه	٢٠٩/٦
خلاف النحاة البصريين والكوفيين في اشتقاق الأسماء، وترجيح شيخ الإسلام، والكلام على معنى الاشتقاق الأوسط	٢٠٩-٢٠٧/٦
الاسم المفرد مظهرًا أو مضمّرًا ليس بكلام تام ولا جملة مفيدة	٢٢٦/١٠
كلام ابن عطية أنه متى أريد بالاسم المسمى فإنما هو صلة كالزائد، ورد شيخ الإسلام عليه	١٩٦/٦
الحرف	
معنى الحرف عند النحويين	١٠٥-١٠٣/١٢
معنى الحرف في اللغة العربية التي كان يتكلم بها النبي ﷺ	١٠٥-١٠٣/١٢
معنى الحرف في كلام العرب، وبيان الخليل لذلك	١٠٧/١٢
الحروف يراد بها حروف المعاني التي هي قسيمة الأسماء والأفعال، وتقسيمها بحسب الإعراب، وبيان عمل «ما» المجازية، وتقسيم الحروف بحسب المعنى وبحسب بنيتها وتقسيمها إلى حلقية وشفهية وبيان ذلك	١١٠، ١٠٩/١٢
علاقة حروف المعاني	٤١٤/٢٠

المسألة	الموضع
تسمية نحاة الكوفة حروف الجر حروف الصفات وسبب ذلك	٢٦٧/٣٥
الحروف المفردة مثل: ألف، لام، ميم في الحقيقة هي أسماء الحروف، وسميت حروفاً باسم مسماها كما يسمى ضرب فعل ماض باعتبار مسماه	٤٤٨/١٢
العرب يستعملون الحرف في الاسم فيقولون: (هذا حرف غريب) أي لفظ الاسم غريب	٢٣٣، ٢٣٢/١٠
الكلام على أجناس الحروف	٤٤٨/١٢
الهمزة هي نبرة من الحلق مثل التهوع	٦٧/١٦
الألف التي ذكرت في آخر حروف الهجاء (المعجم) هي الألف التي هي حرف علة، وبعض الناس ينطق بها (لام ألف) والصواب أن ينطق بها «لا»	٦٣/١٢
الألف تقترن بالواو والياء لأنهن حروف العلة وهي غير التي في أول حروف الهجاء فإنها همزة متحركة	٦٣/١٢
طريقة نطق الخليل حرف الزاء	٤٤٨/١٢
الحرف المشدد حرفان في اللفظ أولهما ساكن	٤١٣/١٣
العرب تعاقب بين الحرف المعتل والحرف المضعف كما يقولون: تقضى البازي، وتقضض	٢٢٩/١٧، ٥٧٣/٥ ٤١٩/٢٠
الفاعل	
تعريف الفاعل	٤٢٠/٢٠

المسألة	الموضع
تعريف سبويه للفعل، ومراد أهل اللغة من الفاعل	٢٠٢/٦
هل الفعل مشتق من المصدر أم المصدر مشتق من الفعل؟	٥١٣/١٢ ٤٢٠/٢٠
بيان أنه تارة يراد بالفعل نفس الفعل، وتارة يراد به مسمى المصدر	١٢١/٨
الفعل الماضي يدل على التحقيق وأن الأمر ثابت وواقع	٥٢٩/١٦
الفعل المضارع يتناول الزمن الدائم الذي لا ينقطع سوى الماضي؛ فيعم الحاضر والمستقبل	٥٥٢، ٥٥١/١٦ ٥٥٦
اسم الفعل	
الكلام يدخل في اسم الفعل والعمل تارة باعتبار الحركة والفعل، ويخرج عنه تارة أخرى باعتبار الحروف والمعاني	٤١٠/١٢
التنازع والاشتغال	
إعمال أحد الفعلين عند تنازع الفعلين في العمل	٩٢/١٧
قد يقدم فعلا فلا يجعل الأول هو العامل وحده بل العامل إما الثاني وحده وإما الاثنان معًا كقوله: ﴿ءَأْتُوْنِيْ أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾	٥٧٩/١٠
ترجيح شيخ الإسلام لمذهب الكوفيين في أن المعمول الواحد يعمل فيه عاملان خلافاً لسبويه وأصحابه	١٧٥/١٤

المجرد والمزيد

المسألة	الموضع
أهل التصريف جعلوا لفظ «فعل» تقابل الحروف الأصلية والزائدة ينطقون بها، وأهل العروض يزنون بألفاظ مؤلفة من ذلك لكن يراعون الوزن من غير اعتبار الأصل الزائد	٦٣،٦٢/١٢
التصريف اللفظي لكلمة التأويل ودلالة معناه	٢٩٣-٢٩١/١٣
الفعل اللازم والمتعدي	
الأفعال نوعان: فعل متعد إلى مفعول به، وفعل لازم، وإن كان له مفعول في اللغة كان مفعوله قائماً بالفعل مثل التكلم	٣٧٢/١٦،٢٩/٨ ٣٧٣
تعريف الأفعال اللازمة عند النحاة	٣٢٤/٥
بان الشيء وأبان واستبان وتبين وبين كلها أفعال لازمة، وقد يقال: أبان غيره وبينه وتبينه واستبانه	٢٦٥/١٣
توجيه شيخ الإسلام لنصب كلمة (نفسه) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ على الرغم من أن فعل (سفه) فعل لازم لا يتعدى	٥٧٢-٥٧٠/١٦
الفعل المتعدي بنفسه إذا قدم مفعوله عليه	٥٣٠/٧
تعدي الفعل بحرف الباء وتعديته بدون حرف الباء	٣٦٦/٦
الفعل (يؤتي) فعل متعد وتوجيه آية ﴿ثُمَّ سِيلُوا الْفِتْنَةَ لَأَتَوْهَا﴾	٦٣٣/١٠
(صدّ) يستعمل لازماً ومتعدياً	٦١،٦٠/١٨

المبني والمعرب

المسألة	الموضع
الإعراب من تمام الكلام العربي	١٠٢/١٢
تقسيم الاسم إلى معرب ومبني	١٠٩، ١٠٨/١٢
المستعمل في الإشارة والأسماء الموصولة والمضمرات هي مبنية لكن أسماء الإشارة لم تفرق لا في واحده ولا في جمعه بين حال الرفع والنصب والخفض فكذلك في تثنيته	٢٦١-٢٥٨/١٥
المضمرات المرفوع والمنصوب لهما ضمير متصل ومنفصل بخلاف المجرور فإنه ليس له إلا متصل؛ لأن المجرور لا يكون إلا بحرف أو مضاف لا يقدم على عامله فلا ينفصل عنه	٢٦٠/١٥
الضمير يعود تارة إلى لفظ «من» وتارة إلى معناها وأمثلة ذلك	٨٣/١٥
الضمير يعود إلى القريب إذا لم يكن هناك دليل على خلاف ذلك	١١٢/١٥
كاف الخطاب في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ الآية، تدل على أن الرسول من أنفس من خوطب بهذا الكلام	١٨٩/١٦
﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ﴾ ضمير المفعول في ﴿نَزَّلَهُ﴾ عائد على ما في قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَنْزِلُ﴾	١٢٣/١٢

المسألة	الموضع
تحريك الساكن لالتقاء الساكنين	٢٣٦/٦
الأسماء الخمسة	
(الذات) واستعمالها في كلام النبي ﷺ وأصحابه من بعده والعربية المحضة تأنيث (ذو) وذلك لا يستعمل إلا فيما كان مضافاً إلى غيره؟	٣/٣٤٠، ٣٤١، ٦/٩٨، ٩٩، ٣٤١
المنوع من الصرف	
مصر بلا تنوين هي مصر المدينة	٩٣/١٢
نواصب الفعل المضارع	
نواصب المضارع تخلصه للاستقبال	٢٢٥/٦
«أن» حرف تخلص الفعل المضارع للاستقبال	٤٨٩/٨
«لن» حرف ينفي الفعل في الزمن المستقبل	٤٥٣/٢٨
لام كي تقتضي أن ما بعدها متأخر عن المعلوم	٢٢٧/٦
جوازم الفعل المضارع	
الفعل المضارع المجزوم إنما يتناول المستقبل	١٩٤/١٧
جوازم الفعل إن وأخواتها ونواصبه تخلصه للاستقبال	١٩٤/١٧، ٢٢٥/٦
«لم» تقلب المضارع ماضياً إذا تجرد	٥٠٦/١٦
«لما» ينفي بها ما يقرب ويبتظر حصوله ويكون حصوله مترقباً وغالباً	٢٥٢، ٢٤٦/٧
الاشتقاق	
معنى الاشتقاق	٢٣١/١٧

المسألة	الموضع
الكلام على معنى الاشتقاق الأصغر والأوسط والأكبر	٣٦٩/١٠، ٢٣٢/١٧، ٤٢٠-٤١٨/٢٠
صدق المشتق مستلزم لصدق المشتق منه	٣٥/٦
الاسم المشتق من معنى لا يتحقق بدون ذلك المعنى فاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل يمتنع ثبوت معناها دون معنى المصدر التي هي مشتقة منه	٥١٢/١٢
المصدر	
تعريف المصدر	٤٢٠/٢٠
المصدر أبلغ من الصفة	١١٧/١١
قد يحصل المصدر صفة بمعنى الفاعل وبمعنى المفعول	٢٩٣/١٣
المصدر يعبر به عن المفعول في لغة العرب	٣٦٥/١٦، ٢٩١/٩، ٤٩٣/٢٠
وضع المصدر موضع المفعول والكلام على كلمة شيء	٣٨٣/٨
بيان المصدر القياسي	٣٣/١٧
بيان المصدر الذي مسماه الفعل وقد يراد به نفس الكلام	٣٣/١٧
المصدر يضاف إلى الفاعل تارة وإلى المفعول تارة ولكن إضافته إلى الفاعل أقوى لأنه لا بد له من فاعل، ويضاف أيضًا إلى محل الفعل تارة	٢٣٨/١٠، ٤٣٣/٢، ٣٩١/١٤، ٣٣٤/١٣، ١٥٨، ١١٧/١٥
إضافة المصدر إلى المفعول في قوله: ﴿كُحِبِّ اللَّهُ﴾	٣٥٨/٨

المسألة	الموضع
«الأمر» مصدر؛ لأن المأمور به يسمى أمرًا	١٨/٦
اسم المصدر	
بيان اسم المصدر	٣٣/١٧
تسمية المفعول باسم المصدر وهو كثير وبيان ذلك في قوله: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ﴾ بمعنى المنزل وذكر أمثلة أخرى	٣٤٠، ١٩٥/٦ ٢٤٨/١٢، ٥٧١/١٠ ٢٥٣/١٩، ٣٩٠/١٦ ٢٧٩/٣٥
اسم الفاعل	
اسم الفاعل ونحوه من المشتقات هو مركب يدل على الذات وعلى الصفة، والمركب يتمتع بتحقيقه بدون تحقق مفرداته وكذلك في الأفعال، وبيان ذلك	٥١٣/١٢
اسم الفاعل يعمل على الفعل والنفي بما بعد الفعل فيه زيادة معنى كما نقول: ما أفعل هذا، وما أنا بفاعله	٥٥٣/١٦
صيغ المبالغة	
الفعال مبالغة في الفاعل	٦٧/١٦
الصفة المشبهة	
اسم الصفة يقع تارة على الصفة التي هي مسمى المصدر ويقع تارة على متعلقها الذي هو مسمى المفعول وبيان ذلك	١٢٧/٨
«فعليل» تأتي بمعنى مفعول أو مصدر وضع موضع المفعول وبيان ذلك	٤١٩/١١
«نصوح» صفة اشتقاقها وأصل معناها، وأمثلة لذلك	٥٧/١٦

اسم الهيئة والمرة

المسألة	الموضع
وزن «فعلة» بالكسر وهي النوع المختص وبالفتح المرة الواحدة وأمثلة على ذلك	٥٧٥/٥
اسم التفضيل	
أفعل التفضيل، وزن الأعلى وذكر أمثلة	١١٢، ١١١/١٦
«أحق ما قال العبد» أحق أفعل التفضيل، وبيان إعراب «أحق»	٢١٢/٨
اسم الآلة	
ذكر بعض صيغ الآلات مثل فعال ومفعل ومفعال	١٩٦/١٨
دلالة وزن فعال في كلام العرب لما يفعل به كاهلال والإزار ونحوهما	١٣٦، ١١٢/٢٥
الدليل معدول عن الدال، وليس هو من أسماء الآلات التي يفعل بها فإن فعيل ليس من أبنية الآلات كمفعل ومفعال	١٧/٢
المفرد والمثنى والجمع	
المفرد في اصطلاح النحاة	٤٦١/١٢
«نحن» تطلق على الواحد المطاع الذي له أعوان يطيعونه	٢٩٩/١٢
استعمال الواحد في الجمع، ولفظ الجمع في الواحد، ولفظ الجمع في الاثنين، أما استعمال لفظ الواحد في الاثنين أو الاثنين في الواحد فلا أصل له	٣٦٥/٦
الاسم المثنى يعرب في حال النصب والخفض بالياء وفي حال الرفع بالألف وهذا متواتر من لغة العرب	٢٤٨/١٥

المسألة	الموضع
ألف التثنية في هذان هي ألف هذا والنون فرقت بين الواحد والاثنين وقيل: هي مشبهة يفعلان	٢٥٧/١٥
النطق في الأسماء المبهمة إذا ثنيت بالياء ليس من لغة قريش ولا لغة سائر العرب، بل بعض النحاة قياساً؛ حيث جعلوا باب التثنية في الأسماء المبهمة كما هو في سائر الأسماء	٢٥٥/١٥
قراءة ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَّاحِرَيْنِ﴾ احتج لها كثير من النحاة بأنها لغة بني الحارث بن كعب، وحكي غير ذلك	٢٥١، ٢٥٠/٥
لفظ الجمع إما أن يكون متناولاً للثلاثين فصاعداً وإما أن يراد به الثلاثة فصاعداً وهو الأصل عند الجمهور، ولكن قد يراد به جنس العدد فيتناول الاثنان فصاعداً	١٦٢/٩
بيان التغيرات التي تطرأ على الاسم الصحيح إذا جمع جمع التصحيح وإذا ثنى	٢٦٢/١٥
الاختلاف في صيغ جمع المذكر مظهره ومضمرة، هل يدخل النساء في مطلق اللفظ أو لا يدخلون إلا بدليل؟	٤٣٩-٤٣٧/٦
العرب يضعون اسم الجمع موضع التثنية إذا أمن اللبس	٣٧٠/٦
الكلام على بعض الجموع وبيان أن الموات كلها يخبر عنها كما يخبر عن المؤنث فتقول في ذلك: الأحجار تعجبني، والدراهم تنفك، بل كل ما سوى الله تعالى يجمع بلفظ التأنيث	٣٦١/٢٧
واو الجمع يسميها الكوفيون واو الصرف	١٧٦/٧

اسم الجنس، واسم العلم

المسألة	الموضع
اسم الجنس في اللغة يدخل فيه الأجناس والأصناف والأنواع	٢٠١، ١٩١/٣
عادة العرب أن الجنس إذا كان له نوعان أحدهما يتميز بصفة كمال أو نقص أفردوه باسم	١١٩/٢٠
اسم الجنس محلى باللام فيوجب العموم	٥٤٤/٢١
أسماء الأجناس تقتضي من العموم ما تقتضيه أسماء الجموع	٥٤٤/٢١
العلم اسم جنس فلا يكاد يجمع في القرآن	٣١٢/١٦
لفظ الماء اسم جنس لم يرد في القرآن مجموعاً	٣١٢/١٦
﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ الصلاة هنا اسم جنس ليس المراد صلاة واحدة	٣٧٩/٢١
العرب قد تسمي الشيء باسم سببه، وتسميه باسم مسببه	٣٦٤، ٣٦٣/٦
النسب	
بيان نسبة الرباني	٦١/١
الاختلاف في أصل نسبة الصوفية	٣٦٩/١٠
الكلام على الصوفي كاسم منسوب إلى أي شيء نسب؟ وبيان الصحيح في ذلك	١٩٥، ٦/١١
النكرة والمعرفة	
تقسيم الأسماء إلى نوعين: معرفة ونكرة	٤٢٩، ٤٢٨/٢٠
بيان أقسام المعارف	٤٢٩، ٤٢٨/٢٠

المسألة	الموضع
المعرف باللام ليس هو المعرف بالإضافة لا لفظاً ولا معنى	٤٣٧/٢٠
أسماء الإشارة والمضمرات تعين المشار إليه والظاهر بلفظها	٣٢، ٣١/١٨
الكلام على «ما» الموصولة	٤٢٧، ٤٢٦/٢
بيان أنواع «ما» وبيان عملها ودلالاتها	٢٦٦، ٢٦٥/١٨
﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ «ما» في أصح القولين بمعنى الذي ومن قال «ما» مصدرية فضعيف جداً	١٢١، ٧٩، ١٧/٨
قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ يدل على أن «ما» موصولة بمعنى «الذي» وليست مصدرية	٢٢٦/٢٤
«من» تصلح للمذكر والمؤنث والواحد والعدد	٦٢٦/١٠
﴿مَنْ رَزَقْنَاهَا﴾ اسم موصول ولا بد فيه من عائد وهو الشخص؛ لأن الصلة لا يجوز أن تخلو من عائد	٦٢٦، ٦٢٥/١٠
بيان إعراب قوله: «من أحصاها دخل الجنة» وتأثير ذلك على المعنى	٣٨٢، ٣٨١/٦
الفاعل	
الفاعل المعقول من قام به الفعل	٤٨٣/٨
لا نزاع بين الناس أن فاعل الفعل هو فاعل المصدر	٥١٣/١٢
المبتدأ والخبر	
تعريف المبتدأ	٤١٣/٢٠
المبتدأ والخبر لا يكون إلا جملة إسمية	١٦١/٩

المسألة	الموضع
أخبار المبتدأ قد تجيء بعطف وبغير عطف؛ وإذا ذكر بالعطف كان كل اسم مستقلاً بالذكر، وبلا عطف يكون الثاني من تمام الأول بمعنى. ومع العطف لا تكون الصفات إلا للمدح والثناء أو للمدح كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ وأما بلا عطف فهو في النكرات للتمييز وفي المعارف قد يكون للتوضيح.	١٢٨/١٦
المبتدأ والخبر والجملة الخبرية قد تكون جملة مركبة من لفظين، وقد تكون من ألفاظ متعددة إذا كان مضمونها مقيداً بقيود كثيرة التي يسميها النحاة الصفات والعطف والأحوال وظرف المكان وظرف الزمان ونحو ذلك	١٦٧، ١٦٦/٩
ما تسمية النحاة خبر بعد خبر ومثال ذلك	٣٦٠/١٣
حذف الخبر لدلالة السؤال على الجواب، وهذا قياسي مطرد في كلام العرب	٥٥٩/١٠
(قل الله) كلام تام وجملة إسمية مركبة من مبتدأ وخبر، والمعنى: قل الله أنزل الكتاب الذي جاء به موسى	٥٥٩/١٠
إعراب «أحق ما قال العبد» خبر مبتدأ محذوف	٥٨٠/٢٢، ٢٦٥/٦ ٥٨١
كان وأخواتها	
الرد على من جعل «كان» تامة في قوله: «فإن لم تكن تراه»	٥٦٠/١٠

المسألة	الموضع
«انفك» التي من أخوات «كان» لا يقال فيها: ما كنت منفكًا، بل يقال: ما انفككت أفعل كذا فهو يلي حرف «ما»	٤٨٨/١٦
إن وأخواتها	
«أن» و«ما» في خبرها في تقدير المصدر المفرد، و«إن» المكسورة و«ما» في خبرها جملة تامة	١٦٨/٩
«أن» المفتوحة و«ما» في خبرها بمنزلة المصدر	٣٢/١٨
اتفق النحاة على أن «إن» المكسورة تكون في موضع الجمل والمفتوحة في موضع المفردات	٣٢/٢٨
إذا طال الفصل بين «أن» واسمها وخبرها تعاد «أن» لتقع على الخبر لتأكيد به؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ﴾، وأحسن من هذا أن يقال: كل واحدة من هاتين الجملتين جملة شرطية مركبة من جملتين جزائيتين فأكدت الجملة الشرطية «بأن»	٢٧٦/١٥
إذا كفت «إن» بـ «ما» النافية صارت متضمنة للنفي والإثبات	٤٢٩/١٤
تعريف «أن» التفسيرية	١١/١
كلام أبي عبيدة وابن قتيبة في «أن»، و«إن» بمعنى «إذا» ودلالاتها عند العرب	٤٥٤/٧

المفعول به

المسألة	الموضع
حذف العرب المفعول الأول والاقتصار على ذكر الثاني وهو ما يسمى بحذف الاختصار	٢٠٣/١٤
إعراب ﴿أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ أنها منصوبة على المفعول ووجه ذلك	٣٤/١٧
إعراب ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾ المشهور أنه منصوب على المفعول به	٣٧/١٧
﴿قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ قليلًا منصوب بـ ﴿يَهْجَعُونَ﴾ و﴿مَا﴾ مؤكدة	٨٥/٢٣

المفعول لأجله أو له

لام كي ولام التعليل إذا حذف انتصب المصدر المجرور بها على المفعول له	١٨٧/٨
---	-------

الظرف

الظرف صفة للمظروف	٢٦٦/٣٥
«أين» من الظروف	١٦/٦
(لَمَّا) ظرف يقيد هذا الفعل بزمان هذا الفعل، وبيان ذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَفْلَحَ قَالَ...﴾	٢٨٥/٦
﴿فَلَمَّا أَنْهَا نُودِيَ﴾ «لَمَّا» فيها من معنى الظرف	١٣١/١٢
«أول ما خلق الله العقل» «أول» منصوب على الظرف كما في اللفظ الآخر «لَمَّا»	٢٣١/١١

المسألة	الموضع
حرف «إذا» ظرف لما مضى من الزمان	٤٤٤/٧
حرف «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان	٤٤٦/٧، ٢٢٥/٦
الاستثناء	
المستثنى يتناول مصدر الفاعل والمفعول	٣٩٣/١٤
الاستثناء المنقطع	٢٠١/١٨
بيان أن الاستثناء المنقطع منصوب	١٠٩/١٦
الاستثناء المنقطع لا يكون في الموجب، ولو جاز هذا لجاز لكل أحد أن يدعي في أي استثناء شاء أنه منقطع، وأيضًا فالمنقطع لا يكون الثاني منه بعض الأول	٢٨٠/١٦
تعريف الاستثناء المفرغ وضابطه	٥٥٣/٨
الكلام على «خلا»	٤٢٧، ٤٢٦/٢
الحال	
الحال وإن كانت صفة للمفعول فهي أيضًا حال للفاعل	٥٧٩/١٦
إعراب قوله: ﴿غَيْرَ بَاغٍ﴾ حال من ﴿أَضْطَرَّ﴾	١١١/٢٤
حرف الجر	
الحرف الخافض إذا حذف انتصب الاسم	٤٠٢/١٤
حرف «في» وتعلقه بما قبله وبما بعده فهو بحسب المضاف إليه، وتفصيل ذلك	٥٣، ٥٢/٣
«اللام» تدخل على ما يتعدى بنفسه إذا ضعف عمله إما بتأخيرها أو يكون اسم فاعل أو مصدرًا أو باجتماعهما	٢٩٠/٧
تعريف لام العاقبة (لام الصيرورة)	١٨٧، ١٨٦/٨

المسألة	الموضع
قوله: ﴿سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ...﴾ الآية قيل: هي لام كي والصواب لام التعدية، ويسط ذلك	٤٥٢/١٤ ١٢٩/٢٥
نفاة الحكمة كالأشعري والقاضي أبي بكر يقولون ليس في القرآن لام كي، لكن قد يقولون: في القرآن لام العاقبة	٤٤/٨
المجرور بالمجاورة	
المجرور بالمجاورة كقولهم: «جحر ضبٍ خربٍ»	٥١/٨
الإضافة	
«ذات» تأنيث «ذو» وهو يستعمل مضافاً يتوصل به إلى الوصف بالأجناس	٣٣٤/٣
متى لا يصلح أن يقدر المصدر مضافاً إلى الفعل فقط؟	٢٢٧/١٦
الفعل لا بد له من فاعل في الجملة ومفعول أيضاً	٢٢٧/١٦
إضافة الفعل إلى الفاعل بين الحقيقة والمجاز	٣٦٦/٦
حذف «المضاف إليه» لا بد أن يكون مع الكلام قرينة تبين ذلك	٤٧١/٦
بيان إضافة النوع إلى الجنس	٢٠٤/١٥
الشيء يضاف إلى الشيء بأدنى ملاسة، وقد يضاف المصدر من جهة كونه اسماً كما تضاف سائر الأسماء، وقد يضاف إلى محله وزمانه ومكانه وسبب حدوثه وإن لم يكن فاعلاً	٢٧٣/١٥
إضافة الموصوف إلى الصفة والخلاف بين نحاة الكوفة، ونحاة البصرة في ذلك	٤٨١، ٤٨٠/٢٠

المسألة	الموضع
الاسم المضاف يفيد العموم كما في قوله: ﴿فَأَنسَنَهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾	١١٨/١٥
الصفة	
الصفة من تمام الاسم الموصوف	٥٦١/١٠
النكرة إذا وصفت ميز بها بين الموصوف وغيره	٥٢٢/١٢
المفرد لا يمكن أن يكون في اللفظ صفة للفاعل والمفعول	٥٧٩/١٦
يقول بعض النحاة: الصفات في المعارف للتوضيح لا للتخصيص وفي النكرات للتخصيص، يعني في المعارف التي لا تحتاج إلى تخصيص	٦١/٧
العطف	
معنى العطف وتضمنه معنى الاقتران والتلازم ومثال ذلك	١٧٨، ١٧٧/١٨
معنى التعقيب عند النحويين	٤٢١/٦
لا يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بكلام كثير	٤٢/٨
العطف يقتضي اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فيما ذكر وأن بينهما مغايرة إما في الذات، وإما في الصفات	١٢٧/١٦
العطف بـ «أو» و«الواو» والفرق بينهما في عطف الخاص على العام وهل يدخل فيه أم لا؟	٣٨٨، ٣٨٧/٢١
فوائد عطف الخاص على العام	١٨٩/٢٠
يسوغ العطف على المحل في حرف التأكيد مثل المباني، وأما حروف المعاني فلا يجوز ذلك فيها	٣٤٩/٢١

الموضوع	المسألة
٣٨٨/٢١	عطف الصفة على الصفة والموصوف واحد
عطف البيان	
٢٦٢، ٢٦١/١٥	الفرق بين عطف البيان والصفة
البدل	
٥٧٤/١٦	البدل في حكم تكرير العامل أحياناً
٥٧٤/١٦	النكرة تبدل من المعرفة
الشرط وأدواته	
٢٤٦/٣٥	أدوات الشرط لا يتصل بها في الأصل إلا الفعل
١٥٤، ١٥٣/١٦	ذكر «إن» الشرطية، وهل تكون بمعنى ما في قوله تعالى: ﴿إِنْ نَفَعْتَ الذِّكْرَى﴾
١١/١٦، ١٧/٧، ٣٤٩/١٨، ٥١٨	«لو» الشرطية وحذف جوابها، تدل على عدم الشرط دائماً، وجوابها يكون ماضياً ولو كان ماضياً فليس مما يؤكد
٥١٧/١٦	حذف جواب «لو» كثير في القرآن وذلك تعظيماً للجواب وتفخيماً
٢٢٦، ٢٢٥/٦، ٥١٨/١٦، ٢٣٥	اجتماع القسم والشرط
القسم	
٢٤٦/٣٥	صيغة القسم تكون فعلية وتكون اسمية
٢٢٨/١٦	القسم بالفاعل يتضمن الإقسام بفعله بخلاف الإقسام بمجرد الفعل

المسألة	الموضع
الكلام إذا اشتمل على قسم وشرط وكل منهما يقتضي جوابه أجيب الأول منهما، وجوابها يكون بعدهما لا قبلها	٢٢٦، ٢٢٥ / ٦ ٥١٨ / ١٦، ٢٣٥
القسم متضمن معنى الخبر، ومعنى الحضي والطلب لكن في ثبوت الثاني في حق الله نزاع بين الناس	٤٩٨، ٤٩٧ / ١٦
الفرق بين باب السبب وباب القسم	٢١١، ٢١٠، ٢٠٥ / ١
الإعلال والإبدال	
قلب الواو الساكنة بعد كسرة ياء، وأمثلة على ذلك	٥٧٥ / ٥
تصريف «نكتل» وبيان ما فيها من إعلال وإبدال	٦٣ / ١٢
الكلام على الإعلال والإبدال في «السيد»	٢٢٦ / ١٧
الكلام على الإعلال والإبدال في كلمة «الآل»	٤٦٣ / ٢٢
التضمين	
الكلام على تضمين الفعل معنى فعل آخر حتى يتعدى بتعديته	٣٤٢ / ١٣ ١٢٤، ١٢٣ / ٢١
تضمين الفعل معنى فعل آخر مثاله «يشرب بها»	١٧٨ / ١١ ٤٧٤ / ٢٠
تعدي الفعل «تتمارى» بالتاء فضمن معنى تكذب فإنه تفاعل من المراء... والتفاعل يكون بين اثنين	٢٠٨ / ٨
«أبرأ من الحول والقوة إلا إليه» تغاير التضمين في تعلق الجار والمجرور بالفعل تارة وبالحول والقوة تارة أخرى، وبيان ذلك	٥٥٢ / ٨

المسألة	الموضع
تضمين الفعل (أبرأ إلى) معنى	٥٥٢ / ٨
أسماء المصادر في باب الكلام تتضمن القول نفسه وتدل على فعل القائل بطريق التضمن واللزوم ويبان ذلك	٣٤ / ١٧
التغليب	
إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب - العرب - المذكر	٤٣٧ / ٦
كثير في اللغة يكون أمران متلازمان إما دائماً وإما غالباً فيطلق الاسم عليهما ويغلب هذا تارة، وهذا تارة وقد يقع على أحدهما مفرداً، وأمثلة ذلك	٣٨،٣٧ / ١٧

ما حكي فيه الاتفاق اللغوي أو عكسه

المسألة	الموضع
الجاهل يظن أن اسم الحقيقة إنما يتناول المخلوق وحده، وهذا ضلال معلوم الفساد بالضرورة في العقول والشرائع واللغات	٢٠٢/٥
«الذاتي» بمعنى كون المربوب مقارناً للرب أزلاً وأبدًا، فإن هذا اللفظ على هذا المعنى لا يعرف في لغة أحد من الأمم	١١١/٦
«الأقول» الغيب والاحتجاب باتفاق أهل اللغة والتفسير	٢٨٤، ٢٥٤/٦
ليس في اللغة أن الإنسان يسمي ما قام به من الأفعال والأقوال خلقاً له	٣٢٨/٦
أجمع أهل اللغة أن اللقاء في قوله تعالى: ﴿يَحْيَتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ، سَلَامٌ﴾ لا يكون إلا معاينة ونظرًا بالأبصار	٤٨٩/٦
نقد ابن تيمية لابن العربي في ادعائه الإجماع على أن أهل اللغة يقولون: إن الإيمان قبل نزول القرآن التصديق	١٢٦-١٢٣/٧
الاسم الواحد ينفي ويثبت بحسب الأحكام المتعلقة به... وهذا في كلام العرب وسائر الأمم	٤١٩، ٤١٨/٧
دلالة اللفظ تختلف بالإفراد والاقتران في لغات سائر الأمم	٥٧٦/٧
اتفق أهل العلم بلغة العرب وسائر اللغات على أن الاسم وحده لا يحسن السكوت عليه، ولا هو جملة تامة ولا كلامًا مفيدًا	٥٦١/١٠

المسألة	الموضع
الرجل يقول للرجل: (ما أطيق النظر إليك) وهو مطيق لذلك لكنه ثقل عليه النظر إليه... ليست هذه لغة العرب وحدهم بل هذا مما اتفق عليه العقلاء	١٠٣/١٤
الأساء الظاهرة لها الغيبة دون الخطاب في جميع العربية	٢٢٤/١٦
اطلاق لفظ «الاستواء» على القدرة أو علو القدر ممنوع في لغة العرب	٣٩٦/١٦
«استوى على كذا» بمعنى عمد إلى فعله هذا لا يعرف قط في اللغة لا حقيقة ولا مجازاً لا في نظم ولا في نثر	٥٢١/٥
قال ابن الأعرابي: إن العرب لا تعلم «استوى» بمعنى «استولى»، ومن قال ذلك فقد أعظم. قال ابن الجوزي: وهو منكر عند اللغويين	٤٠٤/١٦
تسمية الافتراق، والاختلاف انفكاً غير معروف في اللغة ولا يعرف له شاهد	٤٨٨/١٦
قول: «الطلاق يلزمني لأفعلن كذا» يمين باتفاق أهل اللغة	١٤٠، ٤٥/٣٣ ٢٢٣، ١٤٢

معاني الحروف

المسألة	الموضع
الخلافا بين البصريين والكوفيين في دلالة حرف الجر	١٢٤، ١٢٣ / ٢١
بيان دلالة صيغة الاستفهام	١٨٣، ١٨٢ / ١٥
دلالة «أو» اللغوية وتغيرها بحسب السياق، والفرق بينها وبين «الواو»	٧٩-٧٧ / ١٦
التفريق بين قولك «قمت إليه» و«قمت له»	٣٧٥ / ١
بيان خطأ من قال: إن «أن» في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بمعنى لعل	٢٤٦ / ١٣
الفرق بين المنفى بـ «باء» المقابلة والمعاوضة و«باء» السبب	٧٠ / ٨، ٢١٧ / ١ ٢٥٦ / ١١
بيان «الباء» التي تكون للمصاحبة	٤٦٥ / ١٦
«الباء» في البسملة معناها الاستعانة وإظهار الحاجة	١٩١ / ٦
«الباء» حرف إصاق يستعمل في الربط والعقد	٣٤٩ / ٢١ ٢٥١ / ٣٥
«الباء» لإصاق المحلوف عليه بالمحلوف به	٣٢١ / ٣٥
(امسحوا برؤوسكم) الباء لا تدل على التبعض هنا عند أحد من السلف، وأئمة العربية، وبيان خطأ من قال ذلك، وبيان دلالة لفظ الباء في الآية	٤٧٥، ٤٧٤ / ٢٠ ١٢٩، ١٢٣ / ٢١ ٣٥٠، ١٣٠

الموضع	المسألة
٥٠١/١٦	«حتى» حرف غاية، وما بعد الغاية يخالف ما قبلها
٥٢١/٥	«استوى على كذا» بمعنى عمد إلى فعله هذا لا يعرف قط في اللغة لا حقيقة ولا مجازاً لا في نظم ولا في نثر
٣٣٨/٢٩	حرف الاستعلاء يفيد غير ما أفاده حرف الاختصاص
٢١٦-٢١٣/١٥	الفرق بين حرف الاستعلاء وحرف الغاية في قوله: «علينا» وقوله: «إلينا»
٢٨١/١٦	الفاء تقتضي ارتباط ما بعدها بما قبلها
٢٢٢/١٦	«الباء» و«الفاء» حرفان سبيان
٩٠/١٦	بيان أن «في» تأتي بمعنى فوق
١٩٤/٢٨	«لام التعدية»: مثال ذلك قوله تعالى: ﴿سَمْعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ أي ليكذبوا، فاللام هنا لام التعدية لا لام التبعية
٧٨/٢٥	بيان مجيء اللام للتمليك
٤٣٦/٢٠	«اللام التعريف» دالة على معروف يدل عليه
٥٣٠/١٦	«لام التعريف» تدل على كمال المسمى وتماه كقوله: زيد العالم، زيد الشجاع
٧٠٢/١١	اللام لتعريف العهد ومثال ذلك
٣٨٩/٢٠	ذكر اللام التي لتعريف المعهود
٤٩٥/٢٠	ما يعرف باللام - لام العهد - ينصرف في كل موضع إلى ما يعرفه المخاطب إما بعرف متقدم، وإما باللفظ المتقدم

المسألة	الموضع
اللام للتعريف تفيد ما كان معروفاً عند المخاطبين، وقد نص أهل المعرفة باللسان والنظر في دلالات الخطاب أنه لا يصار إلى تعريف الجنس إلا إذا لم يكن ثم شيء معهود	٦١٣، ٥٤٨/٢١ ١١٦، ٨٣/٢٩
اللام الموطئة للقسم وفائدتها البلاغية وفائدة دخولها على ما الشرطية	٧٢٨/١٠
اللام تأتي لبيان الجملة الشرعية.. وقد تكون لبيان العاقبة الكونية	٢٣٦/٤
لام العاقبة التي تتضمن نفي العلم أو نفي القدرة	١٠١، ١٠٠/١٧
لام العاقبة التي لم يقصد فيها الفعل لأجل العاقبة إنما تكون من جاهل أو عاجز	٤٤/٨
اللام تعاقب الإضافة	٥٥٠/٢١
اللام للاختصاص	٣٣٧/٢٩
اللام حرف الإضافة، وهي توجب اختصاص المضاف بالمضاف إليه واستحقاقه إياه من الوجه الذي يصلح له	٥٣٥/٢١
التمييز بين «اللام» و«إلى» في قوله: «سجدت له»، و«سجدت إليه»	٣٥٨/٤
يقول أهل اللغة: لا أحد في الدار، ولا يقولون: فيها أحد	٢٣٧/١٧
دلالة صيغة «لعل» في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ يَتَذَكَّرُونَ أَوْ يَحْشَنُوا﴾ على تسهيل الأمر والرفق والبيان؛ لأن حصول أحدهما طريق إلى حصول المقصود	٢٤٦/١٥

المسألة	الموضع
«لن» لنفي المستقبل	٣١٧/١٣
لفظ «ما» يدل على الصفة بخلاف «من» فإنه يدل على العين	٥٦٢،٥٥٠/١٦
«ما» في اللغة إما لما لا يعلم ولصفات ما يعلم ففيها عموم وإجمال	٥٦٢،٢٢٨/١٦ ٥٩٧،٥٩٦
«ما» يراد به الصفات دون الأعيان	٢٨٩/١٦
لفظ «مع» لا تقتضي في لغة العرب أن يكون أحد الشيئين مختلطاً بالآخر	٢٤٩/١١
كلمة «مع» في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مماسة أو محاذاة	١٠٣/٥
قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ ليس معناه أنه مختلط بالخلق فإن هذا لا توجهه اللغة	٢٠٠،١٧٧/٣
النفي بـ «ما» بعد الفعل فيه زيادة معنى كما تقول: ما أفعل هذا، وما أنا بفاعله	٥٥٣/١٦
لفظة «من» في اللغة قد تكون لبيان الجنس.. وقد تكون لابتداء الغاية	٢٢٩،٢٢٨/٤ ٩٦/١٥،٥١٨/١٢
بيان أن «الميم» و«الواو» لهما الجمع والإحاطة	٢٢٤،٢٢٣/١٦
الواو للجمع المطلق والتشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم المذكور	٢٢٠/١٨ ٢٥٩،٢٥٨/١٩

المسألة	الموضع
لفظ «الواو» لا يفيد الترتيب على الصحيح الذي عليه الجمهور	٢١٧/١٨
الفرق بين «الواو» و«أو» في المعنى	٣٨٢، ٣٨١/٢١

معجم ابن تيمية اللغوي

حرف الهمزة	
آداب	١٣٦/١٠
آلاء	٣٠٧/١٤، ٢١٠/٨
آيات	١١٩/١٧
آية	١٤٢/٩
أبتر	٥٢٨/١٦
إتاوة	٢٥٣/١٩
اتباع	٣٢٦/٣٠
أثارة	٤٢٦/٢٠
أثرة	٨/٣٥
أثيم	٢٩٦/١١
إحسان	٣٦٤/٣٠
أذن	٥٩٠/١١، ٢٣٥/٦
أزل	٢٣٩/١٨
استحسان	٣٤٤/١١
استقمت (قومت)	٤٩٦، ٤٤٢/٢٩
إسلام	٦٣/٧
أعراض (والحوادث)	٩٠/٦
إعراض	٢٣٥/٢٨

الأفأك	٢٩٦/١١
إفقار الظهر	٤٢٩/٢٩
أفول	٢٨٤،٢٥٤/٦
إقلاع	٤٧٢/٢٠
إل	١٤٠/٢٩،٥١٧/١٢
ألاط	١٣٩/٣٢
إله	٣١٩/١٨،٢٤٩/١٠،٣٧٨/٨
أم الشيء	١٥/١٧
أمة	٢٠٢/١٠
إهاب	٩٣/٢١
إهالة	٢١٨/٣٥
إهلال	٢٢٢/٢٢
إيالة	٤٦٣/٢٢
أيد	٤٨٥/١١
أيمان	١٣٩/٢٩
حرف الباء	
بارحة	٢٠٤/٢٣
بأساء	٤٦٠/٢٨
بان الشيء وبينه	٦٤/٩
برطيل	٣٠٤/٢٨

٣٢٨/٢٧	بطحاء
٦٤٧/١١	بطر الحق
٥١٠/٢٩	بقيع
٣٩٢/٣٥	بينة
حرف التاء	
٢٩٣-٢٩١/١٣	تأويل
١٩٣/٦	تبارك
٩٩/١٠	تبل
٣٢٧/١٨	تتيم
١٦٩/١٩	تثنية
١٤٤/١٨	تحريم
٢٥٢/٣٥	تحلة
١٩٠/٢٠	تخصيص
٤٧٢/٢٢	ترة
٣٩٩/٣٥	ترسيم
٩٧/١٠	تزكية
١٩٥/٦	تسمية
٥٩٦،٥٩٥،٥٦٢/١١	تصدية
١٥٤/٢٦	تَصَوَّحَ
٢٥٠،٢٤٩/٦	تغيّر

١٨٣/٣٠	تفريط
١٤٤/١٠	تقوى
١٩٣/٢٥، ٥٨٨، ٥٨٧/٦	تكوير
٢٧٤، ٢٧٣/١١	تنفس
٣٢٣/٤	توقي
١٦/٦	تَوَلَّوْا
٣٤٧/٢١	تيمم
٢٠٣، ١٥٣/١٠	تيم الله
حرف الجيم	
٢٧٨/٣٠	جائحة
٧٠/٢٠	جبت
٢٥٣/١٩	جزية
٤٢٠، ٢١٨/٥	جسد
٤١٩، ٢١٥، ٢١٤/٥، ٣٢/٣ ٣١٦/١٢، ١٠٢/٦	جسم
٣١٩، ٣١٨/١٦	جلال
٤٦٥/٢٠	جناح الإنسان
٣٨٨/٢١	جنف
٤٤٣/٢٨	جنة
٢٢/٧	جهل

حرف الحاء	
٤٤٧/١٠	حاذ
٢٥٥/١٨، ١٩٦/١٠ ١٢٣، ١٢٢/٢٠	حارث
٦٢٧/١١	حبرته
٢٣٧/٣٠	حبل الحبله
٢٥٨/١١	حجّه
٢٦٣/٩	حد
٢٦٧، ٢٦٦/٣٢، ٥٦٣/٢٠	حرث
٢٠٠/٢٠	حرج
١٤/٨	حرد
٤٠/٢٨، ١٥٢، ١١٠/١٢	حرف
١٤٧/١٥	حرية
٣٣٤/١٨	حسد
١٤١/٦	حسنى
٢٠٠/٥	حقيقة
٥٥٢/١٢	حكاية
٥٦٠/١١	حكمة
٣٠٣/٢١	حام
٣٧٨/٨، ٢٦٦، ٢٥٩/٦	حمد

حنث	٢٥١/٣٥
حنف	٣١٩/٩
حياء	١٠٩/١٠
حياة الضنك	١٠٧/٢٠
حرف الخاء	
خانسة	٢٧٣/١١
خبر	٣١/١٨
خبر	١١٦/٢٩
خبير	١١٧/٢٩
خداج	٢٩٢/١٩
خراج	٥٥٧/٢٠
خرس	٨٨/٣
خرص	٤٢٧/٢٩، ٥٧٦/١٦
خروار	٥٤٩/٢٢
خشوع	٣١/٢٨
خطأ	٢١، ٢٠/٢٠
خطل	٢٩٧/٦
خفيف	٣٣٨/١٦
خلاق	٣٨٤/٢٩
خُلِق	١٢٧/١٠

٤٣/٣٥		٥٣١ ٥٢	خليفة
٢٧٣/٢٤		٨ ٢	خمر
١٩١،١٧٦/٢٢		٠١/٥٠١	خمرة
٥٩٤/٦		٠٢١٧	خنوس
١٩٦/١٨	دخا		خياط
حرف الدال		١١٩٧٧	
٥٥٢/٢٢		٨١/١٢	دائم
١٥٢/١٠		٨٢/٣١١	دان
٥١٦،٤٩٩/٢٢		٨٢/٧١١	دبر
٩٤/١١		٨١/٢٨٢	دسكرة
٢٥/٢٤		٢١٧٥٥	دلوك
٤٨٤/٢٢		٢/٨٨	دليل
٢٥٣/١٩		٢١/٢٧٥٠،٨٢١٧٢	دية
٢٦٦/٦		٢ ١٥٣٥	دين
١٤١/٣٢		٨٢/١٢	ديوث
حرف الذال		٢١٠٢٥	
١٦٢،١٦١/١٧		٢/٧٨٢	ذات
٥٣٨/١٦		٢/١٨٣٧	ذبح
١٤٠/٢٩،٥٣٠/٢٠		١٢	ذمة
حرف الراء		٠١/٧٢١	
٤٣،٤٢/٢٨			راب

٥٧٠ / ٢٢	راغم أنفه
٦٣،٦٢ / ١	رباني
٥٥٥ / ٢٢	ربو
٣٢٦ / ٣٠، ٣١١ / ٢٨	ربيئة
٣١٠ / ١٨، ١٠٣ / ١٠	ربيع
٢٧٨، ٢٧٧ / ٢٩	رحمة
٢٦٣ / ٢٤	رعد
٣٧٦ / ٢٩	ركاز
٥٧٨ / ٢١	ركس
٥٦٩ / ٢٢	ركوع
٤٨٠ / ١١	روح القدس
٢٥٥ / ١٢	ريش
حرف الزاي	
٣٨٦، ٢٩٠ / ١٢	زُبر
٦٢٩، ٦٢٨، ٩٦ / ١٠	زكاة
٦١٦ / ١٠	زهد
١٨١ / ٢٠	زوج
حرف السين	
١٨٤ / ١١	سابق للخيرات
١٣٨، ١٣٧ / ٢٣، ٢٨٤ / ٢١	سجود

٢٢٩/١٧	سداد
١٧٤/١٧، ٢٥٨/١١	سُدَى
٤٨٥/٢٠	سدید
١٢٣/٣٢	سفاح
٥٣٤، ٥٣٠، ٤٥٦/٢٩	سفتجة
١٢٠/٢٤	سفر
٥٧١/١٦	سفه
٥٥٠/٢٠	سكنى
٥٩/١٨	سلطان
١٠٩/١٥، ٢٤٨/١٢ ٢٦٢/٢٤، ١٠١/١٦	سهاء
١٨٩/١٢	سمة
٣/٤	سمي
٥١١/١١	سنا
١٨٣/٢٨، ٤٧٠/٢٠	سيئة
٢٣١-٢٢٦/١٧	سيد
حرف الشين	
٣٣١/١٢	شيء
٣٤٣/٢٩	شاغر
٥٢٨/١٦	شائئ

شح	٣٣٣/١٨،٥٩٠/١٠
شرعة	١١٣/١٩،٢١٨/١١
شطره	٢٠٧/٢٢
شُمس	٥٦٢/٢٢
شنان	١٦٦/١٨
شهوة	٥٧١/١٠
حرف الصاد	
صبر	٢٣٣/١٧
صدّ	٤٣٩/٢٨،٦١،٦٠/١٨
صَدَق	٢٣١/١٧
صلق	٤٥٧/٢٨
صلي	٦٠٣/١٦
صمام	٢٢٨/١٧
صمد	٢١٥،٢١٤،١٤٢/١٧ ٢٢٦،٢١٩-٢١٦
صمصام	٢٢٨/١٧
صوم	٢٢٨/١٧
حرف الضاد	
ضراء	٤٦٠/٢٨
ضنين	٢٣/١٢،٢٧٤/١١
ضيزى	٣٦٣/٢٧

حرف الطاء	
طاغوت	٧٠٠/٢٠,٥٦٦,٥٦٥/١٦ ٢٠١,٢٠٠/٢٨
طور	٦١/٢٧
حرف الظاء	
ظنين	٢٧٤/١١
حرف العين	
عال	٧٠/٣٢
عبارة	١٥٣/١٠,٤٩/٨
عدل	٩٨/١٠
عدل الشيء	٢٠٨,١٣٧,١٣١/١٧
عدوان	٤٦٩/٢٠
عراف	١٧٣/٣٥
عرايا	٤٢٨/٢٩,٥٥٠/٢٠
عرض	٣٠٠/٩
عز	١٨٠/١٤
عسفس	٣٧٤-٣٧٢/١١
عسف	٢٠٧/٩
عفاص	٢٢٧/١٧
عقل	٢٣١/١١
علق	٢٦١/١٦

٨٨/٣	عمياء
٤٥١/٢٨	عورة
حرف الغين	
٤٦٧/٢٠	غائط
١٦٣/٢٨	غاوي
٥٤٣/٢٠	غرر
٥٦/١٨	غرور
٢٥/٢٤	غسق
٣١٧/١٠	غفر
١٣/١٦	غُلف
٦٤٧/١١	غمط الناس
٢٦٩/٢٨	غنيمة
١٦١، ١٦٠، ١٥٩/١٧	غير
٦٣٦، ٥٦٩/١٠	غي
حرف الفاء	
٢٧٦/٢٨	فيء
٩١، ٨٣/١١	فتى
٤٩٥، ٤٩٤/١٦	فَكَّه
٦٠١، ٥٩٥، ٥٨٧، ٥٦٧/٦ ١٩٣/٢٥	فلك

حرف القاف	
٢٤٥/٢٢	قائم
٣٨/١٩، ٣٠٥/١١	قاسط
١٨/١٧	قاصّ
٢٥٤/٢٨	قاضي
٣٥١/٢٠	قافة
٤١٠/١١	قدر
٢٨٣/٣٠	قيالة
٢١٥/٢٢	قِبلَة
٥٢٢/١٢	قديم
٤٧٩، ٤٧٨/٢٠	قرأ
٤٧٩/٢٠	قرء
٤٧٨/٢٠	قَرى
٣٠/٧	قست
٥٦٠، ٥٤١/١٦	قشّش
٣٣، ٣٢، ٢٠، ١٩/١٧	قص
٣٢، ٢٠، ١٨/١٧	قصص
٣٧/٢٢	قضاء
٢٨٣/١٩	قمار
٥٤٧، ٢٧٣/٢٢	قنوت

٥٦/١٨	القول المزخرف
٣٤٣/١٢، ١١٩/٩	قياس
حرف الكاف	
٥١٢/٢٠	كالي
٥٣٠/٢٠	كتابة
٣٣٢/٢٨	كثر
٢٨٦-٢٨٤/١٦	كذب غيره
٥٣٨/١٦	كُره
٣٨٧/٨	كسب
١٣٠/٢١	كعب
٥٩٤/٦	كنوس
حرف اللام	
١٢١/٢٤	لابة
٤٠١/٢١	لامستم
٢٧٨/٣٥	لجاج
١١١/١٧	لغوب
٣٠٦، ٢٠٩، ١٩٧، ٧٤/١٢ ٥٦٧، ٥٤١، ٣٧٣، ٣٠٧	لفظ
٣٨، ٢٣/٣٠، ٢٧٩/٢٨	لي
٢٠٤/٢٣	ليلة

حرف الميم	
١٤٤/٣٢	متخذات أخذان
٤٧٧/١٦	متدثر
١١٨/١٧	متوسم
٤١/١٦	مثل
٢٦٨/٦	مجاز
٢٦٦/٦	مجد
٥٣٧/٢٠	مجر
٣٣١/٢٨	مجن
٤٢٧،١١٧،١١٦،٥٨/٢٩	محاكلة
١٤٩/١١	محبة
٤٢٦/٢٩	محفلة
٤٢٧،١١٧،١١٦،٥٨/٢٩	مخابرة
٧٤/٢٠	مروءة
١١٦،٥٨/٢٩،٣٥٠/٢٠ ٤٢٧،١١٧	مزابنة
٩٤/٢٤	مزاد
٤٧٧/١٦	مزمل
١٤٤/٣٢	مسافحة
٣٥٩،٢٩٩/٢٩،١٠٣/٢٨ ٣٦٠	مسترسل

مسح	١٣٢/٢١
مصرة	٤٢٦/٢٩
معازف	٥٧٦،٥٣٥/١١
معجزة	٣١١/١١
معية	٤٩٧/٥
مغارات	٤٣٧/٢٨
مغانم	٥٦٢/٢٨
مغفرة	٢٧٨،٢٧٧/٢٩
مفروض	٥٤٣/٢٢
مقتصد	١٨٤/١١
مقالات	٢٢٤/٣٥
مكاء	٥٩٥،٥٦٢،٢٩٦/١١
ملتحدًا	٣٠٥/١١
مناكحة	٣٢٦/١٥
منحة (المنيحة)	٤٢٩/٢٩،٥٥٠/٢٠
منفكين	٤٨٣/١٦
منهاج	١١٣/١٩،٢١٨/١١
مهيمن	٤٤،٤٣/١٧
موتان	٧/٨٨/٣

حرف النون	
نبد	٣٣٨/٢٨
نجدات	٥٨٠/١٠
نحب	٤٦٠/٢٨
نداء	٥٨٧،١٣٠،٤٠/١٢،٥٣١/٦
نزل	٢٥٣/١٢،٣٤٨/٤
نسأ	١٨٦،١٨٣/١٧
نسك	٥٣٢/١٦
نسيان	١٨٧/١٧
نشأ	٨٧/٢٣،٤٩٥/٢٢
نشر	٢٧٨/٣٢،٢١١/١٤
نضر	١١/١
نقش	١٨٠/١٠
نقيع	٥١٠/٢٩
نواك الله بخير	٢١٨/٢٢
نية	٢٥٥،٢٥٢،٢٥١/١٨
حرف الهاء	
هبط	٣٤٨/٤
هجرة	٢٨٠،٢٥٣/١٨
هذه الطريق على فلان	٢١٥/١٥

هلع	٢٣٤/١٧
همام	٢٥٥/١٨، ١٩٦/١٠ ١٢٣، ١٢٢/٢٠
هونا	٥٩٩/١١
حرف الواو	
واجد	٣٨، ٢٣/٣٠
وجف	٥٦٢/٢٨
وجل	١٩/٧
وجه	١٦/٦
وجهة	٢٠٧/٢٢
وجوب	٥٥٠/٢٢
وحي	٥١٥، ٣٩٧/١٢
ود	٣٦٩/٣٥
وُسْع	٣٧٢/٨
وسيلة	٤٣٣، ٤٣٠/٢٧
وصف	٣٤٠/٦
وقاحة	١٠٩/١٠
وكاء	٢٢٧/١٧
ولاية	١٦١، ١٦٠/١١
ولي	١٦١، ١٦٠، ٦٢/١١

حرف الاء	
٧/٣٥،٥٢/٢٨	يغل
٤٣/٢٨	يقن
٤١٩/١١	يقين
٣٣١/٣٥	يمين
١٦/١٦	ينابيع
١٢٠/١٠	يود



فهارس الكتاب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس المجلد الأول

٣	تقديم المشرف العام
٥	مقدمة الكتاب

فهرس مسائل العقيدة

١٣	مقدمة.
	١ - الأسماء والصفات:
	تقرير مذهب السلف:
١٩	النص على مذهب السلف
٤٣	استدلالات بنصوص الكتاب والسنة
٤٧	نقول أهل العلم
	سياق محدد (الإجماع/ المعلوم بالضرورة/ قال به غير واحد/ قال بها
٦٠	الجمهور/ حكى الخلاف سائغاً أو غير سائغ)
٧٧	أبحاث وتأصيل لمسائل الاعتقاد
٨٦	التعريف بمصطلحات الباب
	نقل مذاهب أهل البدع:
٨٧	الملل والفرق
١٢٨	أقوال الواحد من أهل البدع
١٤١	ما استدل به أهل البدع
	سياق محدد (مخالف للإجماع/ معلوم مخالفته بالاضطرار/ مخالفة بعض
١٤٢	السلف لمذهب السلف/ موافقة أهل البدع لمذهب السلف)

الرد على أهل البدع:

- ١٤٦..... نقول أهل العلم في الرد على أهل البدع
١٤٩..... نقول أهل العلم في الحكم على أهل البدع
١٥٣..... ردود شيخ الإسلام على أهل البدع
١٥٩... ما حكم شيخ الإسلام بـ(كفر/ خطأ/ جهل) معتقده أو قائله أو فاعله
١٦٥..... لازم القول عند أهل البدع

٢- الربوبية:

تقرير مذهب السلف:

- ١٦٩..... النص على مذهب السلف
١٧٥..... استدلالات بنصوص الكتاب والسنة.
١٧٥..... نقول أهل العلم.
سياق محدد (الإجماع/ المعلوم من الدين بالضرورة/ قال به غير واحد/
قال به الجمهور/ حكي الخلاف).
١٧٥.....
١٧٩..... أبحاث وتأصيل لمسائل الاعتقاد.
١٨٠..... التعريف بمصطلحات الباب.

نقل مذاهب أهل البدع:

- ١٨١..... الملل والفرق.
٢٠٤..... أقوال الواحد من أهل البدع.
٢١٠..... ما استدل به أهل البدع.
سياق محدد (مخالف للإجماع/ معلوم مخالفته بالاضطرار/ مخالفة بعض
السلف لمذهب السلف/ ما وافق فيه أهل البدع أهل السنة) ٢١٠.....

الرد على أهل البدع:

- ٢١١..... نقول أهل العلم في الرد على أهل البدع
- ٢١٢..... نقول أهل العلم في الحكم على أهل البدع
- ٢١٣..... ردود شيخ الإسلام على أهل البدع
- ٢١٩..... ما حكم شيخ الإسلام بـ(كفر/ خطأ/ جهل) معتقده أو قائله أو فاعله...
- ٢٢٧..... لازم القول عند أهل البدع

٣- الألوهية:

تقرير مذهب السلف:

- ٢٣٠..... النص على مذهب السلف
- ٢٤٠..... الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة
- ٢٤٠..... نقول أهل العلم
- سياق محدد (الإجماع/ المعلوم بالضرورة/ قال به غير واحد/ قال بها
- ٢٤٢..... الجمهور/ حكي الخلاف سائغاً أو غير سائغ)
- ٢٥٤..... أبحاث وتأصيل مسائل الاعتقاد
- ٢٥٥..... التعريف بمصطلحات الباب

نقل مذاهب أهل البدع:

- ٢٥٧..... الملل والفرق
- ٢٦٤..... أقوال الواحد من أهل البدع

الرد على أهل البدع:

- ٢٦٥..... نقول أهل العلم في الحكم على أهل البدع

- ٢٦٥.....ردود شيخ الإسلام على أهل البدع
٢٦٨... ما حكم شيخ الإسلام بـ(كفر/ خطأ/ جهل) معتقده أو قائله أو فاعله
٢٧٦.....لازم القول عند أهل البدع

٤- الملائكة والجن:

تقرير مذهب السلف:

- ٢٧٧.....النص على مذهب السلف
٢٧٨.....نقول أهل العلم.
سياق محدد (الإجماع/ المعلوم بالضرورة/ قال به غير واحد/ قال بها
الجمهور/ حكي الخلاف سائغاً وغير سائغ)
٢٧٨.....أبحاث وتأصيل لمسائل الاعتقاد.....
٢٨٠.....التعريف بمصطلحات الباب.....
٢٨٠.....نقل مذاهب أهل البدع:

- ٢٨٠.....الملل والفرق.....
٢٨٣.....أقوال الواحد من أهل البدع.....
الرد على أهل البدع:

- ٢٨٣.....ردود شيخ الإسلام على أهل البدع
٢٨٤... ما حكم شيخ الإسلام بـ(كفر/ خطأ/ جهل) معتقده أو قائله أو فاعله
٥- الكتب:

تقرير مذهب السلف:

- ٢٨٦.....النص على مذهب السلف
٢٨٩.....الاستدلال بنصوص القرآن والسنة.....

نقول أهل العلم..... ٢٩٠

سياق محدد (الإجماع/ المعلوم من الدين بالضرورة/ قال به غير واحد/

قال به الجمهور/ حكي الخلاف سائغاً أو غير سائغ) ٢٩٤

أبحاث وتأصيل لمسائل الاعتقاد..... ٢٩٩

التعريف بمصطلحات الباب..... ٣٠٠

نقل مذاهب أهل البدع:

الملل والفرق..... ٣٠٠

أقوال الواحد من أهل البدع..... ٣٠٥

ما استدل به أهل البدع..... ٣٠٦

سياق محدد (مخالف للإجماع/ معلوم مخالفته بالاضطرار/ مخالفة بعض

السلف لمذهب السلف/ ما وافق فيه أهل البدع أهل السنة) ٣٠٦

الرد على أهل البدع:

نقول أهل العلم في الرد على أهل البدع..... ٣٠٧

نقول أهل العلم في الحكم على أهل البدع..... ٣٠٨

ردود شيخ الإسلام على أهل البدع..... ٣٠٩

ما حكم شيخ الإسلام بـ(كفر/ خطأ/ جهل) معتقده أو قائله أو فاعله... ٣١٠

لازم القول عند أهل البدع..... ٣١٣

٦- الرسل:

تقرير مذهب السلف:

النص على مذهب السلف..... ٣١٤

الاستدلالات بنصوص القرآن والسنة..... ٣١٨

- ٣١٩.....نقول أهل العلم.
- سياق محدد (الإجماع/ المعلوم بالضرورة/ قال به غير واحد/ قال بها الجمهور/ حكي الخلاف سائغاً وغير سائغ)..... ٣٢٠
- أبحاث وتأصيل لمسائل الاعتقاد..... ٣٢٧
- التعريف بمصطلحات الباب..... ٣٢٨
- نقل مذاهب أهل البدع:
- الملل والفرق..... ٣٢٩
- أقوال الواحد من أهل البدع..... ٣٣٩
- سياق محدد (مخالف للإجماع/ معلوم مخالفته بالاضطرار/ مخالفة بعض السلف لمذهب السلف)..... ٣٤٢
- الرد على أهل البدع:
- نقول أهل العلم في الرد على أهل البدع..... ٣٤٢
- نقول أهل العلم في الحكم على أهل البدع..... ٣٤٢
- ردود شيخ الإسلام على أهل البدع..... ٣٤٣
- ما حكم شيخ الإسلام بـ(كفر/ خطأ/ جهل) معتنقه أو قائله أو فاعله... ٣٤٤
- لازم القول عند أهل البدع..... ٣٤٨
- ٧- اليوم الآخر:
- تقرير مذهب السلف:
- النص على مذهب السلف..... ٣٤٩
- استدلالات بنصوص الكتاب والسنة..... ٣٥٣

نقول أهل العلم..... ٣٥٤

سياق محدد (الإجماع/ المعلوم بالضرورة/ قال به غير واحد/ قال بها

الجمهور/ حكى الخلاف سائغاً وغير سائغ)..... ٣٥٥

أبحاث وتأصيل لمسائل الاعتقاد..... ٣٦٠

التعريف بمصطلحات الباب..... ٣٦٠

نقل مذاهب أهل البدع:

الملل والفرق..... ٣٦١

أقوال الواحد من أهل البدع..... ٣٦٥

ما استدل به أهل البدع..... ٣٦٦

سياق محدد (مخالف للإجماع/ معلوم مخالفته بالاضطرار/ مخالفة بعض

السلف لمذهب السلف)..... ٣٦٧

نقول أهل العلم في الحكم على أهل البدع..... ٣٦٧

ردود شيخ الإسلام على الملل والفرق..... ٣٦٨

ما حكم شيخ الإسلام بـ(كفر/ خطأ/ جهل) معتقده أو قائله أو فاعله... ٣٦٨

٨- القدر:

تقرير مذهب السلف:

النص على مذهب السلف..... ٣٧٠

استدلالات بنصوص الكتاب والسنة..... ٣٧٩

نقول أهل العلم..... ٣٨١

سياق محدد (الإجماع/ المعلوم بالضرورة/ قال به غير واحد/ قال بها

الجمهور/ حكى الخلاف سائغاً أو غير سائغ)..... ٣٨٣

- أبحاث وتأسيس لمسائل الاعتقاد..... ٣٩٢
- التعريف بمصطلحات الباب..... ٣٩٤
- نقل مذاهب أهل البدع:
- الملل والفرق..... ٣٩٥
- أقوال الواحد من أهل البدع..... ٤١٦
- ما استدل به أهل البدع..... ٤١٨
- سياق محدد (مخالف للإجماع/ معلوم مخالفته بالاضطرار/ مخالفة بعض
السلف لمذهب السلف/ موافقة أهل البدع لمذهب السلف)..... ٤١٩
- الرد على أهل البدع:
- نقول أهل العلم في الرد على أهل البدع..... ٤٢٢
- نقول أهل العلم في الحكم على أهل البدع..... ٤٢٢
- ردود شيخ الإسلام على أهل البدع..... ٤٢٣
- ما حكم شيخ الإسلام بـ(كفر/ خطأ/ جهل) معتقده أو قائله أو فاعله... ٤٢٤
- لازم القول عند أهل البدع..... ٤٢٩
- ٩- الإيمان والكفر:
- تقرير مذهب السلف:
- النص على مذهب السلف..... ٤٣١
- الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة..... ٤٥٧
- نقول أهل العلم..... ٤٥٩
- سياق محدد (الإجماع/ المعلوم بالضرورة/ قال بها غير واحد/ قال بها
الجمهور/ حكي الخلاف سائغاً أو غير سائغ)..... ٤٦٨

- ٤٩٤.....أبحاث وتأصيل لمسائل الاعتقاد.
- ٤٩٦.....التعريف بمصطلحات الباب
- نقل مذاهب أهل البدع:
- ٤٩٧.....الملل والفرق
- ٥١٣.....أقوال الواحد من أهل البدع.
- ٥١٩.....ما استدل به أهل البدع.
- سياق محدد (مخالف للإجماع/ معلوم مخالفته بالاضطرار/ مخالفة بعض
- السلف لمذهب السلف).....٥١٩
- الرد على أهل البدع:
- ٥٢٤.....نقول أهل العلم في الرد على أهل البدع.
- ٥٢٥.....نقول أهل العلم في الحكم على أهل البدع.
- ٥٢٦.....ردود شيخ الإسلام على أهل البدع.
- ٥٣٢.....ما حكم شيخ الإسلام بـ(كفر/ خطأ/ جهل) معتقده أو قائله أو فاعله ...
- ٥٤١.....لازم القول عند أهل البدع.
- ١٠- الصحابة:
- تقرير مذهب السلف:
- ٥٤٣.....النص على مذهب السلف.
- ٥٤٥.....استدلالات بنصوص الكتاب والسنة.
- ٥٤٦.....نقول أهل العلم.
- سياق محدد (الإجماع/ المعلوم بالضرورة/ قال به غير واحد/ قال به
- الجمهور/ حكى الخلاف سائغاً أو غير سائغ).....٥٤٧

- أبحاث وتأصيل لمسائل الاعتقاد..... ٥٥١
- التعريف بمصطلحات الباب..... ٥٥١
- نقل مذاهب أهل البدع:
- الملل والفرق..... ٥٥١
- أقوال الواحد من أهل البدع..... ٥٥٦
- سياق محدد (مخالف للإجماع/ معلوم مخالفته بالاضطرار/ مخالفة بعض
السلف لمذهب السلف)..... ٥٥٧
- الرد على أهل البدع:
- نقول أهل العلم في الرد على أهل البدع..... ٥٥٧
- نقول أهل العلم في الحكم على أهل البدع..... ٥٥٧
- ردود شيخ الإسلام على أهل البدع..... ٥٥٨
- ما حكم شيخ الإسلام بـ (كفر/ خطأ/ جهل) معتقده أو قائله أو فاعله... ٥٥٨

فهرس مسائل السلوك والآداب

- مقدمة..... ٥٦٣
- أعمال القلوب:
- القلب..... ٥٦٦
- محبة الله عزَّوجلَّ..... ٥٦٩
- الخوف والرجاء..... ٥٧١
- الإخلاص..... ٥٧٣
- التوكل..... ٥٧٥

٥٧٦.....	الصبر.....
٥٧٧.....	الرضا.....
٥٧٨.....	الفقر إلى الله.....
٥٧٨.....	حسن الظن بالله.....
٥٧٨.....	تعريف الخشوع.....
٥٧٨.....	الحمد والشكر.....
٥٧٩.....	الورع.....
٥٨٠.....	اليقين.....
٥٨٠.....	الزهد.....
	أمراض القلوب:
٥٨٣.....	مقدمة عن أمراض القلوب.....
	أمراض القلوب:
٥٨٣.....	١- قسوة القلب.....
٥٨٣.....	٢- الوسواس.....
٥٨٤.....	٣- الحسد.....
٥٨٤.....	٤- العشق.....
٥٨٥.....	٥- الهوى.....
٥٨٦.....	٦- الكبر.....
٥٨٦.....	٧- النفاق.....
٥٨٦.....	٨- الشح.....
٥٨٧.....	٩- الحزن.....
٥٨٧.....	١٠- البخل.....

التزكية:

عوامل تزكية النفس:

- ١- التوحيد..... ٥٨٨
- ٢- العلم..... ٥٩٠
- ٣- العمل..... ٥٩١
- أ- العبادة..... ٥٩٢
- ب- المفاضلة بين العبادات..... ٥٩٣
- ج- شروط قبول العمل..... ٥٩٣
- ٤- الصلاة..... ٥٩٥
- ٥- قيام الليل..... ٥٩٦
- ٦- القرآن..... ٥٩٦
- ٧- ذكر الله..... ٥٩٦
- ٨- التوبة والاستغفار..... ٥٩٧
- ٩- الصدقة..... ٦٠٠
- ١٠- الدعاء..... ٦٠١
- ١١- الجهاد..... ٦٠١
- ١٢- الهجرة..... ٦٠٢
- ١٣- التقوى..... ٦٠٢

عوامل تؤثر سلباً في تزكية النفس:

- ١- الفتن..... ٦٠٢
- ٢- الذنوب..... ٦٠٣

مواضيع مفردة في السلوك:

- ٦٠٦..... الصراط المستقيم
- ٦٠٦..... القرب
- ٦٠٦..... الوعظ
- ٦٠٦..... الهداية
- ٦٠٧..... الإمامة
- ٦٠٧..... الوسطية في الدين
- ٦٠٧..... الاستخارة
- ٦٠٧..... البدعة
- ٦٠٨..... مسائل مفردة

الأداب والأخلاق:

- ٦٠٩..... الأدب مع الله
- ٦١٠..... الأدب مع الأنبياء
- ٦١٠..... الأدب مع النبي ﷺ
- ٦١١..... الأدب مع القرآن
- ٦١١..... الأدب مع الصحابة
- ٦١٢..... الأدب مع السلف
- ٦١٢..... الأدب مع الحكام وما يلزم الحكام من الآداب
- ٦١٣..... الأدب مع المخالفين
- ٦١٤..... آداب هامة للدعاة
- ٦١٤..... آداب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

- آداب الشرب..... ٦١٥
- آداب المساجد..... ٦١٥
- آداب زيارة القبور..... ٦١٥
- آداب الأخوة الإيمانية والتعامل معها..... ٦١٥
- الآداب المتعلقة بالزوج والزوجة..... ٦١٦
- الأخلاق..... ٦١٧
- الأخلاق الحسنة..... ٦١٧
- الأخلاق السيئة..... ٦١٨
- الغيبة والنميمة..... ٦١٩
- الغضب..... ٦١٩
- الكذب..... ٦١٩
- الهجر وأنواعه..... ٦٢٠
- الظلم..... ٦٢٠
- البخل..... ٦٢١
- الصوفية:
- الانحرافات العقدية عند الصوفية..... ٦٢٢
- الصوفية والحلول والاتحاد..... ٦٢٣
- الصوفية والقضاء والقدر..... ٦٢٧
- الصوفية ومقام رفع التكليف..... ٦٢٨
- حقيقة الخضر والصوفية..... ٦٢٩
- المعجزات والكرامات وخوارق العادات عند الصوفية..... ٦٣٠

٦٣٢.....	الصوفية وولاية الله.
٦٣٣.....	الصوفية وتفضيل الولي على النبي.
٦٣٣.....	الصوفية وعقيدة ختم الولاية.
٦٣٤.....	الصوفية وسماع الغناء.
٦٣٥.....	الصوفية وأهل الصُفّة.
٦٣٦.....	الصوفية والفناء.
٦٣٧.....	الفقر عند الصوفية.
٦٣٧.....	الخلوات عند الصوفية.
٦٣٧.....	الصوفية وعشق الصور.
٦٣٧.....	الصوفية والفتوة.
٦٣٨.....	الصوفية وعقيدتهم في الأقطاب والأبدال.
٦٣٨.....	الصوفية والحيرة.
٦٣٩.....	غلو الصوفية في مشايخهم.
٦٣٩.....	الغزالي والصوفية.
٦٣٩.....	ابن عربي وآراء العلماء فيه.
٦٤٠.....	الحلاج وآراء العلماء فيه.
٦٤٠.....	التلمساني وآراء العلماء فيه.
٦٤١.....	مسائل مختلفة في التصوف والصوفية.
٦٤٣.....	بعض بدع الصوفية والرد عليها.
٦٤٥.....	السياحة.

فهرس المجلد الثاني

فهرس مسائل التفسير

٥	مقدمة.....
	معاني الآيات:
٧	سورة الفاتحة.....
٨	سورة البقرة.....
٢١	سورة آل عمران.....
٢٥	سورة النساء.....
٣٤	سورة المائدة.....
٣٩	سورة الأنعام.....
٤٤	سورة الأعراف.....
٤٧	سورة الأنفال.....
٤٩	سورة التوبة.....
٥٣	سورة يونس.....
٥٥	سورة هود.....
٥٧	سورة يوسف.....
٥٩	سورة الرعد.....
٥٩	سورة إبراهيم.....
٦٠	سورة الحجر.....
٦١	سورة النحل.....

٦٤	سورة الإسراء.....
٦٦	سورة الكهف.....
٦٧	سورة مريم.....
٦٨	سورة طه.....
٧٠	سورة الأنبياء.....
٧١	سورة الحج.....
٧٣	سورة المؤمنون.....
٧٤	سورة النور.....
٧٧	سورة الفرقان.....
٧٨	سورة الشعراء.....
٧٩	سورة النمل.....
٧٩	سورة القصص.....
٨٠	سورة العنكبوت.....
٨١	سورة الروم.....
٨٢	سورة لقمان.....
٨٢	سورة السجدة.....
٨٣	سورة الأحزاب.....
٨٥	سورة سبأ.....
٨٦	سورة فاطر.....
٨٧	سورة يس.....

٨٨	سورة الصافات
٨٩	سورة ص
٨٩	سورة الزمر
٩١	سورة غافر
٩٢	سورة فصلت
٩٣	سورة الشورى
٩٥	سورة الزخرف
٩٦	سورة الجاثية
٩٦	سورة الأحقاف
٩٧	سورة محمد
٩٧	سورة الفتح
٩٨	سورة الحجرات
٩٩	سورة ق
١٠٠	سورة الذاريات
١٠١	سورة الطور
١٠١	سورة النجم
١٠٢	سورة القمر
١٠٢	سورة الرحمن
١٠٣	سورة الواقعة
١٠٣	سورة الحديد

- ١٠٤..... سورة المجادلة.
- ١٠٥..... سورة الحشر.
- ١٠٥..... سورة الممتحنة.
- ١٠٥..... سورة الصف.
- ١٠٥..... سورة الجمعة.
- ١٠٦..... سورة المنافقون.
- ١٠٦..... سورة التغابن.
- ١٠٦..... سورة الطلاق.
- ١٠٧..... سورة التحريم.
- ١٠٨..... سورة الملك.
- ١٠٩..... سورة القلم.
- ١١٠..... سورة الحاقة.
- ١١٠..... سورة المعارج.
- ١١١..... سورة نوح.
- ١١١..... سورة الجن.
- ١١٢..... سورة المزمل.
- ١١٢..... سورة المدثر.
- ١١٢..... سورة القيامة.
- ١١٣..... سورة الإنسان.
- ١١٣..... سورة النبأ.

- سورة النازعات..... ١١٤
- سورة التكويد..... ١١٤
- سورة المطففين..... ١١٥
- سورة الانشقاق..... ١١٦
- سورة البروج..... ١١٦
- سورة الطارق..... ١١٦
- سورة الأعلى..... ١١٦
- سورة الغاشية..... ١١٧
- سورة الفجر..... ١١٧
- سورة البلد..... ١١٨
- سورة الشمس..... ١١٨
- سورة الليل..... ١١٩
- سورة الشرح..... ١١٩
- سورة التين..... ١٢٠
- سورة العلق..... ١٢٠
- سورة القدر..... ١٢١
- سورة البينة..... ١٢١
- سورة التكاثر..... ١٢١
- سورة العصر..... ١٢٢
- سورة الهمزة..... ١٢٢

١٢٢.....	سورة الفيل
١٢٢.....	سورة الماعون
١٢٢.....	سورة الكوثر
١٢٣.....	سورة الكافرون
١٢٣.....	سورة النصر
١٢٣.....	سورة المسد
١٢٤.....	سورة الإخلاص
١٢٤.....	سورة الناس
	أسباب النزول:
١٢٥.....	سورة البقرة
١٢٧.....	سورة آل عمران
١٢٨.....	سورة النساء
١٣٠.....	سورة المائدة
١٣١.....	سورة الأنعام
١٣١.....	سورة الأعراف
١٣٢.....	سورة الأنفال
١٣٢.....	سورة التوبة
١٣٣.....	سورة هود
١٣٣.....	سورة يوسف
١٣٣.....	سورة النحل
١٣٤.....	سورة إبراهيم

١٣٤.....	سورة الإسراء.....
١٣٤.....	سورة الكهف.....
١٣٥.....	سورة الحج.....
١٣٥.....	سورة المؤمنون.....
١٣٥.....	سورة النور.....
١٣٥.....	سورة الفرقان.....
١٣٦.....	سورة القصص.....
١٣٦.....	سورة الروم.....
١٣٦.....	سورة الأحزاب.....
١٣٦.....	سورة الصافات.....
١٣٦.....	سورة الزمر.....
١٣٦.....	سورة الزخرف.....
١٣٦.....	سورة محمد.....
١٣٧.....	سورة الفتح.....
١٣٧.....	سورة الحجرات.....
١٣٧.....	سورة ق.....
١٣٧.....	سورة النجم.....
١٣٧.....	سورة الواقعة.....
١٣٧.....	سورة الحديد.....
١٣٧.....	سورة المجادلة.....

١٣٨.....	سورة الحشر
١٣٨.....	سورة الممتحنة
١٣٨.....	سورة الصف
١٣٨.....	سورة المنافقون
١٣٩.....	سورة التحريم
١٣٩.....	سورة المدثر
١٣٩.....	سورة القيامة
١٣٩.....	سورة عبس
١٣٩.....	سورة الليل
١٣٩.....	سورة العلق
١٤٠.....	سورة الكافرون
١٤٠.....	سورة النصر
١٤٠.....	سورة المسد
١٤٠.....	سورة الإخلاص
١٤٠.....	المعوذتين
١٤١.....	ما حكم فيه شيخ الإسلام بأنه تفسير باطل للآيات
	غريب القرآن:
١٥٠.....	حرف الألف
١٥٢.....	حرف الباء
١٥٣.....	حرف التاء
١٥٤.....	حرف الجيم

- حرف الحاء..... ١٥٤
- حرف الحاء..... ١٥٥
- حرف الدال..... ١٥٥
- حرف الذال..... ١٥٦
- حرف الراء..... ١٥٦
- حرف الزاي..... ١٥٦
- حرف السين..... ١٥٧
- حرف الشين..... ١٥٨
- حرف الصاد..... ١٥٨
- حرف الضاد..... ١٥٩
- حرف الطاء..... ١٥٩
- حرف الظاء..... ١٥٩
- حرف العين..... ١٥٩
- حرف الغين..... ١٦٠
- حرف الفاء..... ١٦١
- حرف القاف..... ١٦١
- حرف الكاف..... ١٦٢
- حرف اللام..... ١٦٢
- حرف الميم..... ١٦٢
- حرف النون..... ١٦٣

١٦٤.....	حرف الهاء
١٦٤.....	حرف الواو
١٦٥.....	حرف الياء
١٦٦.....	كتب التفسير التي ذكرها ابن تيمية (بدون ترتيب أبجدي)
	السور المكية والمدنية:
١٧٠.....	ما قال فيه شيخ الإسلام إنه مكّي أو مدني
	فهرس الإسرائيليات:
١٧٢.....	ما حكم عليه شيخ الإسلام أنه من الإسرائيليات
١٧٤.....	القراءات (مواضع القراءات)
١٨٠.....	فضائل السور
	فهرس الآيات:
١٨٣.....	سورة الفاتحة
١٨٤.....	سورة البقرة
٢١٦.....	سورة آل عمران
٢٣٤.....	سورة النساء
٢٥٥.....	سورة المائدة
٢٦٨.....	سورة الأنعام
٢٨٥.....	سورة الأعراف
٢٩٩.....	سورة الأنفال
٣٠٥.....	سورة التوبة
٣١٩.....	سورة يونس

سورة هود	٣٢٦
سورة يوسف	٣٣٣
سورة الرعد	٣٣٩
سورة إبراهيم	٣٤١
سورة الحجر	٣٤٤
سورة النحل	٣٤٧
سورة الإسراء	٣٥٧
سورة الكهف	٣٦٧
سورة مريم	٣٧٢
سورة طه	٣٧٦
سورة الأنبياء	٣٨٣
سورة الحج	٣٩٠
سورة المؤمنون	٣٩٥
سورة النور	٣٩٨
سورة الفرقان	٤٠٤
سورة الشعراء	٤٠٨
سورة النمل	٤١٢
سورة القصص	٤١٥
سورة العنكبوت	٤٢٠
سورة الروم	٤٢٤

٤٢٧.....	سورة لقمان
٤٢٩.....	سورة السجدة
٤٣١.....	سورة الأحزاب
٤٣٨.....	سورة سبأ
٤٤٠.....	سورة فاطر
٤٤٣.....	سورة يس
٤٤٦.....	سورة الصافات
٤٤٨.....	سورة ص
٤٥٢.....	سورة الزمر
٤٥٨.....	سورة غافر
٤٦٤.....	سورة فصلت
٤٦٨.....	سورة الشورى
٤٧٤.....	سورة الزخرف
٤٧٩.....	سورة الدخان
٤٧٩.....	سورة الجاثية
٤٨١.....	سورة الأحقاف
٤٨٣.....	سورة محمد
٤٨٦.....	سورة الفتح
٤٨٩.....	سورة الحجرات
٤٩٢.....	سورة ق
٤٩٤.....	سورة الذاريات

٤٩٧.....	سورة الطور
٤٩٨.....	سورة النجم
٥٠٠.....	سورة القمر
٥٠٢.....	سورة الرحمن
٥٠٣.....	سورة الواقعة
٥٠٥.....	سورة الحديد
٥٠٨.....	سورة المجادلة
٥١١.....	سورة الحشر
٥١٣.....	سورة الممتحنة
٥١٤.....	سورة الصف
٥١٥.....	سورة الجمعة
٥١٦.....	سورة المنافقون
٥١٧.....	سورة التغابن
٥١٩.....	سورة الطلاق
٥٢٠.....	سورة التحريم
٥٢١.....	سورة الملك
٥٢٣.....	سورة القلم
٥٢٤.....	سورة الحاقة
٥٢٥.....	سورة المعارج
٥٢٦.....	سورة نوح
٥٢٧.....	سورة الجن

٥٢٩.....	سورة المزمل
٥٣٠.....	سورة المدثر
٥٣٢.....	سورة القيامة
٥٣٣.....	سورة الإنسان
٥٣٥.....	سورة المرسلات
٥٣٥.....	سورة النبأ
٥٣٥.....	سورة النازعات
٥٣٧.....	سورة عبس
٥٣٧.....	سورة التكويد
٥٣٩.....	سورة الانفطار
٥٣٩.....	سورة المطففين
٥٤٠.....	سورة الانشقاق
٥٤١.....	سورة البروج
٥٤١.....	سورة الطارق
٥٤١.....	سورة الأعلى
٥٤٣.....	سورة الغاشية
٥٤٣.....	سورة الفجر
٥٤٤.....	سورة البلد
٥٤٥.....	سورة الشمس
٥٤٥.....	سورة الليل
٥٤٦.....	سورة الضحى

٥٤٦.....	سورة الشرح
٥٤٧.....	سورة التين
٥٤٧.....	سورة العلق
٥٤٨.....	سورة القدر
٥٤٨.....	سورة البينة
٥٤٩.....	سورة الزلزلة
٥٥٠.....	سورة العاديات
٥٥٠.....	سورة التكاثر
٥٥٠.....	سورة العصر
٥٥٠.....	سورة الهمزة
٥٥٠.....	سورة الفيل
٥٥١.....	سورة قريش
٥٥١.....	سورة الماعون
٥٥١.....	سورة الكوثر
٥٥١.....	سورة الكافرون
٥٥٢.....	سورة النصر
٥٥٢.....	سورة المسد
٥٥٢.....	سورة الإخلاص
٥٥٣.....	سورة الفلق
٥٥٤.....	سورة الناس

فهرس المجلد الثالث

فهرس مسائل الحديث

مقدمة.....	٥
المسائل الحديثية:	
أ- الحديث من جهة التواتر والآحاد.....	١١
ب- الحديث القدسي.....	١٢
ج- الحديث الصحيح.....	١٢
د- الحديث الغريب.....	١٧
هـ- الموقوف الذي له حكم المرفوع.....	١٨
و- الحديث الحسن.....	١٩
ز- الحديث الضعيف.....	١٩
ح- المرسل.....	٢١
ط- المنقطع.....	٢٢
ي- المنكر.....	٢٢
ك- الشاذ.....	٢٢
ل- الزيادة في الحديث وأمثلة ذلك.....	٢٣
م- المتابعات، والشواهد، والاعتبار.....	٢٥
ن- علل الحديث.....	٢٨
س- جرح، وتعديل، وسماعات.....	٢٩
ع- ذُكِرَ الأحاديث التي ذَكَرَ عللها شيخ الإسلام.....	٣٦

- ف- كيفية سماع الحديث، وتحمله، وضبطه ٤٤
- ص- الكلام على الكتب الحديثية، وغيره ٤٧
- ما حكم عليه شيخ الإسلام:
- أ- الأحاديث التي علق الأحكام على صحتها ٥٢
- ب- ما قال فيه: إنه مشهور، أو مرفوع، أو موقوف، أو محفوظ، أو ثابت،
أو معروف ٥٥
- ج- الأحاديث التي قال فيها شيخ الإسلام «صحيح»:
- حرف الألف ٦١
- حرف الباء ٧٦
- حرف التاء ٧٧
- حرف الثاء ٧٧
- حرف الجيم ٧٧
- حرف الحاء ٧٨
- حرف الخاء ٧٨
- حرف الدال ٧٩
- حرف الذال ٧٩
- حرف الراء ٧٩
- حرف الزاي ٨٠
- حرف السين ٨٠
- حرف الشين ٨١
- حرف الصاد ٨١

- حرف العين..... ٨١
- حرف الغين..... ٨٢
- حرف الفاء..... ٨٢
- حرف القاف..... ٨٣
- حرف الكاف..... ٨٤
- حرف اللام..... ٨٥
- حرف الميم..... ٩١
- حرف النون..... ٩٧
- حرف الهاء..... ٩٧
- حرف الواو..... ٩٨
- حرف الياء..... ٩٩
- د- ما حكم عليه بالحسن..... ١٠٣
- هـ- الأحاديث التي قال فيها: فيها نظر، أو تنوزع في صحته، أو ما سمعت به، أو لم يحضرنى إسناده، أو رواه فلان فيما أظن..... ١٠٥
- و- ما حكم عليه بالضعف..... ١٠٦
- ز- ما حكم عليه بالوضع..... ١١٥
- ح- ما حكم عليه من الآثار الموقوفة، والمقطوعة، والمأثورة..... ١٣٠
- ط- ما حكى فيه حكم غيره ووافقه، أو خالفه، أو سكت عن التعقيب عليه..... ١٣٨
- ي- ردوده الحديثية، والتعقيبات..... ١٦٦

فهرس الأحاديث القولية:

حرف الألف:

- حرف الألف مع الهمزة..... ١٦٩
- حرف الألف مع الباء..... ١٦٩
- حرف الألف مع التاء..... ١٧٠
- حرف الألف مع الجيم..... ١٧٢
- حرف الألف مع الحاء..... ١٧٣
- حرف الألف مع الخاء..... ١٧٥
- حرف الألف مع الدال..... ١٧٦
- حرف الألف مع الذال..... ١٧٦
- حرف الألف مع الراء..... ١٨٨
- حرف الألف مع السين..... ١٩٠
- حرف الألف مع الشين..... ١٩٢
- حرف الألف مع الصاد..... ١٩٣
- حرف الألف مع الطاء..... ١٩٤
- حرف الألف مع العين..... ١٩٤
- حرف الألف مع الغين..... ١٩٧
- حرف الألف مع الفاء..... ١٩٧
- حرف الألف مع القاف..... ١٩٩
- حرف الألف مع الكاف..... ٢٠١
- حرف الألف مع اللام..... ٢٠٢

٢١٤..... حرف الألف مع الميم

٢١٨..... حرف الألف مع النون

٢٦٧..... حرف الألف مع الهاء

٢٦٨..... حرف الألف مع الواو

٢٧٠..... حرف الألف مع الياء

حرف الباء:

٢٧٢..... حرف الباء مع الألف

٢٧٢..... حرف الباء مع الدال

٢٧٢..... حرف الباء مع الراء

٢٧٣..... حرف الباء مع السين

٢٧٣..... حرف الباء مع الشين

٢٧٣..... حرف الباء مع العين

٢٧٣..... حرف الباء مع الكاف

٢٧٤..... حرف الباء مع اللام

٢٧٤..... حرف الباء مع الميم

٢٧٥..... حرف الباء مع النون

٢٧٥..... حرف الباء مع الياء

حرف التاء:

٢٧٦..... حرف التاء مع الألف

٢٧٦..... حرف التاء مع الباء

٢٧٦..... حرف التاء مع الجيم

- ٢٧٦..... حرف التاء مع الحاء.
- ٢٧٧..... حرف التاء مع الذال.
- ٢٧٧..... حرف التاء مع الراء.
- ٢٧٧..... حرف التاء مع السين.
- ٢٧٧..... حرف التاء مع الشين.
- ٢٧٨..... حرف التاء مع الصاد.
- ٢٧٨..... حرف التاء مع الطاء.
- ٢٧٨..... حرف التاء مع العين.
- ٢٧٩..... حرف التاء مع الفاء.
- ٢٧٩..... حرف التاء مع القاف.
- ٢٨٠..... حرف التاء مع الكاف.
- ٢٨٠..... حرف التاء مع اللام.
- ٢٨٠..... حرف التاء مع الميم.
- ٢٨١..... حرف التاء مع النون.
- ٢٨١..... حرف التاء مع الواو.

حرف التاء:

- ٢٨١..... حرف التاء مع الكاف.
- ٢٨١..... حرف التاء مع اللام.
- ٢٨٣..... حرف التاء مع الميم.
- ٢٨٤..... حرف التاء مع الياء.

حرف الجيم:

- ٢٨٤..... حرف الجيم مع الألف
- ٢٨٤..... حرف الجيم مع الدال
- ٢٨٤..... حرف الجيم مع العين
- ٢٨٥..... حرف الجيم مع الفاء
- ٢٨٥..... حرف الجيم مع اللام
- ٢٨٥..... حرف الجيم مع النون
- ٢٨٥..... حرف الجيم مع الواو
- ٢٨٥..... حرف الجيم مع الياء

حرف الحاء:

- ٢٨٥..... حرف الحاء مع الألف
- ٢٨٦..... حرف الحاء مع الباء
- ٢٨٦..... حرف الحاء مع التاء
- ٢٨٦..... حرف الحاء مع الجيم
- ٢٨٧..... حرف الحاء مع الدال
- ٢٨٧..... حرف الحاء مع الراء
- ٢٨٧..... حرف الحاء مع السين
- ٢٨٨..... حرف الحاء مع الفاء
- ٢٨٨..... حرف الحاء مع القاف
- ٢٨٨..... حرف الحاء مع اللام

٢٨٩..... حرف الحاء مع الميم

٢٨٩..... حرف الحاء مع الياء

حرف الحاء:

٢٩٠..... حرف الحاء مع الألف

٢٩٠..... حرف الحاء مع الذال

٢٩١..... حرف الحاء مع الراء

٢٩١..... حرف الحاء مع الفاء

٢٩١..... حرف الحاء مع اللام

٢٩٢..... حرف الحاء مع الميم

٢٩٢..... حرف الحاء مع الياء

حرف الدال:

٢٩٤..... حرف الدال مع الباء

٢٩٤..... حرف الدال مع الخاء

٢٩٤..... حرف الدال مع العين

٢٩٥..... حرف الدال مع النون

٢٩٥..... حرف الدال مع الياء

حرف الذال:

٢٩٥..... حرف الذال مع الألف

٢٩٦..... حرف الذال مع الراء

٢٩٦..... حرف الذال مع الكاف

٢٩٦..... حرف الذال مع اللام.

٢٩٦..... حرف الذال مع الهاء

حرف الراء:

٢٩٧..... حرف الراء مع الألف

٢٩٨..... حرف الراء مع الباء

٢٩٩..... حرف الراء مع الجيم

٢٩٩..... حرف الراء مع الحاء

٣٠٠..... حرف الراء مع الشين

٣٠٠..... حرف الراء مع الضاد

٣٠٠..... حرف الراء مع الفاء

٣٠٠..... حرف الراء مع الواو

٣٠٠..... حرف الراء مع الياء

حرف الزاي:

٣٠٠..... حرف الزاي مع الألف

٣٠٠..... حرف الزاي مع الدال

٣٠١..... حرف الزاي مع العين

٣٠١..... حرف الزاي مع النون

٣٠١..... حرف الزاي مع الواو

٣٠١..... حرف الزاي مع الياء

حرف السين:

٣٠١..... حرف السين مع الألف

- حرف السين مع الباء..... ٣٠٢
- حرف السين مع التاء..... ٣٠٤
- حرف السين مع الجيم..... ٣٠٤
- حرف السين مع الحاء..... ٣٠٤
- حرف السين مع الدال..... ٣٠٥
- حرف السين مع العين..... ٣٠٥
- حرف السين مع الفاء..... ٣٠٥
- حرف السين مع اللام..... ٣٠٥
- حرف السين مع الميم..... ٣٠٦
- حرف السين مع النون..... ٣٠٦
- حرف السين مع الياء..... ٣٠٦

حرف الشين:

- حرف الشين مع الألف..... ٣٠٨
- حرف الشين مع الحاء..... ٣٠٨
- حرف الشين مع الراء..... ٣٠٨
- حرف الشين مع الفاء..... ٣٠٨
- حرف الشين مع القاف..... ٣٠٩
- حرف الشين مع الهاء..... ٣٠٩
- حرف الشين مع الياء..... ٣٠٩

حرف الصاد:

- حرف الصاد مع الألف..... ٣٠٩

حرف الصاد مع الباء..... ٣١٠

حرف الصاد مع الدال..... ٣١٠

حرف الصاد مع العين..... ٣١٠

حرف الصاد مع اللام..... ٣١٠

حرف الصاد مع الميم..... ٣١٣

حرف الصاد مع النون..... ٣١٣

حرف الصاد مع الواو..... ٣١٣

حرف الضاد:

حرف الضاد مع الحاء..... ٣١٤

حرف الضاد مع الراء..... ٣١٤

حرف الطاء:

حرف الطاء مع الألف..... ٣١٤

حرف الطاء مع الباء..... ٣١٤

حرف الطاء مع اللام..... ٣١٤

حرف الطاء مع الهاء..... ٣١٤

حرف الطاء مع الواو..... ٣١٥

حرف الطاء مع الياء..... ٣١٥

حرف الظاء..... ٣١٥

حرف العين:

حرف العين مع الألف..... ٣١٥

- حرف العين مع الباء ٣١٦
- حرف العين مع الجيم ٣١٦
- حرف العين مع الدال ٣١٦
- حرف العين مع الذال ٣١٦
- حرف العين مع الراء ٣١٦
- حرف العين مع الصاد ٣١٧
- حرف العين مع القاف ٣١٧
- حرف العين مع اللام ٣١٧
- حرف العين مع الميم ٣١٩
- حرف العين مع الهاء ٣٢٠
- حرف العين مع الواو ٣٢٠
- حرف العين مع الياء ٣٢٠

حرف الغين:

- حرف الغين مع الباء ٣٢٠
- حرف الغين مع الراء ٣٢٠
- حرف الغين مع الزاي ٣٢٠
- حرف الغين مع الضاد ٣٢١
- حرف الغين مع الفاء ٣٢١
- حرف الغين مع النون ٣٢١
- حرف الغين مع الياء ٣٢١

حرف الفاء:

- حرف الفاء مع الألف..... ٣٢١
- حرف الفاء مع الباء..... ٣٢٣
- حرف الفاء مع التاء..... ٣٢٤
- حرف الفاء مع الحاء..... ٣٢٤
- حرف الفاء مع الخاء..... ٣٢٤
- حرف الفاء مع الراء..... ٣٢٤
- حرف الفاء مع الزاي..... ٣٢٥
- حرف الفاء مع الضاد..... ٣٢٥
- حرف الفاء مع الطاء..... ٣٢٥
- حرف الفاء مع القاف..... ٣٢٥
- حرف الفاء مع اللام..... ٣٢٦
- حرف الفاء مع الميم..... ٣٢٧
- حرف الفاء مع الهاء..... ٣٢٧
- حرف الفاء مع الياء..... ٣٢٨

حرف القاف:

- حرف القاف مع الألف..... ٣٢٩
- حرف القاف مع الباء..... ٣٣٠
- حرف القاف مع التاء..... ٣٣٠
- حرف القاف مع الدال..... ٣٣٠

- حرف القاف مع الذال ٣٣١
- حرف القاف مع الراء ٣٣١
- حرف القاف مع الصاد ٣٣١
- حرف القاف مع الضاد ٣٣٢
- حرف القاف مع اللام ٣٣٢
- حرف القاف مع الميم ٣٣٣
- حرف القاف مع الواو ٣٣٣

حرف الكاف:

- حرف الكاف مع الألف ٣٣٣
- حرف الكاف مع الباء ٣٣٥
- حرف الكاف مع التاء ٣٣٥
- حرف الكاف مع الذال ٣٣٥
- حرف الكاف مع الراء ٣٣٦
- حرف الكاف مع السين ٣٣٦
- حرف الكاف مع الفاء ٣٣٦
- حرف الكاف مع اللام ٣٣٦
- حرف الكاف مع الميم ٣٤٠
- حرف الكاف مع النون ٣٤٠
- حرف الكاف مع الياء ٣٤١

حرف اللام:

- حرف اللام مع الألف ٣٤١

- حرف اللام مع الباء..... ٣٦٧
- حرف اللام مع التاء..... ٣٦٧
- حرف اللام مع الحاء..... ٣٦٨
- حرف اللام مع الزاي..... ٣٦٨
- حرف اللام مع السين..... ٣٦٨
- حرف اللام مع الصاد..... ٣٦٨
- حرف اللام مع العين..... ٣٦٨
- حرف اللام مع القاف..... ٣٧١
- حرف اللام مع الكاف..... ٣٧٢
- حرف اللام مع اللام..... ٣٧٣
- حرف اللام مع الميم..... ٣٧٤
- حرف اللام مع النون..... ٣٧٥
- حرف اللام مع الهاء..... ٣٧٥
- حرف اللام مع الواو..... ٣٧٥
- حرف اللام مع الياء..... ٣٧٩

حرف الميم:

- حرف الميم مع الألف..... ٣٨٣
- حرف الميم مع الثاء..... ٣٩٦
- حرف الميم مع الجيم..... ٣٩٨
- حرف الميم مع الخاء..... ٣٩٨

- ٣٩٨..... حرف الميم مع الدال
- ٣٩٨..... حرف الميم مع الراء
- ٤٠٠..... حرف الميم مع السين
- ٤٠١..... حرف الميم مع الصاد
- ٤٠١..... حرف الميم مع الطاء
- ٤٠١..... حرف الميم مع العين
- ٤٠٢..... حرف الميم مع الغين
- ٤٠٢..... حرف الميم مع الفاء
- ٤٠٢..... حرف الميم مع القاف
- ٤٠٢..... حرف الميم مع الكاف
- ٤٠٢..... حرف الميم مع اللام
- ٤٠٢..... حرف الميم مع النون
- ٤٣٠..... حرف الميم مع الهاء
- ٤٣٠..... حرف الميم مع الواو
- ٤٣٠..... حرف الميم مع الياء

حرف النون:

- ٤٣٠..... حرف النون مع الألف
- ٤٣١..... حرف النون مع الباء
- ٤٣١..... حرف النون مع الجيم
- ٤٣١..... حرف النون مع الحاء

- ٤٣١..... حرف النون مع الدال
- ٤٣١..... حرف النون مع الذال
- ٤٣٢..... حرف النون مع السين
- ٤٣٢..... حرف النون مع الصاد
- ٤٣٢..... حرف النون مع الضاد
- ٤٣٢..... حرف النون مع الظاء
- ٤٣٢..... حرف النون مع العين
- ٤٣٣..... حرف النون مع الفاء
- ٤٣٣..... حرف النون مع القاف
- ٤٣٤..... حرف النون مع النون
- ٤٣٤..... حرف النون مع الهاء
- ٤٣٤..... حرف النون مع الواو
- ٤٣٤..... حرف النون مع الياء

حرف الهاء:

- ٤٣٤..... حرف الهاء مع الألف
- ٤٣٤..... حرف الهاء مع الدال
- ٤٣٤..... حرف الهاء مع الذال
- ٤٣٦..... حرف الهاء مع الزاي
- ٤٣٦..... حرف الهاء مع اللام
- ٤٣٧..... حرف الهاء مع الميم
- ٤٣٨..... حرف الهاء مع النون

٤٣٨..... حرف الهاء مع الواو.

٤٣٩..... حرف الهاء مع الياء.

حرف الواو:

٤٣٩..... حرف الواو مع الألف

٤٤٥..... حرف الواو مع الباء.

٤٤٥..... حرف الواو مع التاء.

٤٤٥..... حرف الواو مع الجيم.

٤٤٥..... حرف الواو مع الخاء.

٤٤٦..... حرف الواو مع الدال.

٤٤٦..... حرف الواو مع الراء.

٤٤٦..... حرف الواو مع الزاي.

٤٤٦..... حرف الواو مع الشين.

٤٤٦..... حرف الواو مع العين.

٤٤٧..... حرف الواو مع الفاء.

٤٤٧..... حرف الواو مع القاف.

٤٤٨..... حرف الواو مع الكاف.

٤٤٨..... حرف الواو مع اللام.

٤٤٩..... حرف الواو مع الميم.

٤٥٠..... حرف الواو مع النون.

٤٥٠..... حرف الواو مع الهاء.

٤٥١..... حرف الواو مع الياء.

حرف الياء:

- ٤٥١..... حرف الياء مع الألف
- ٤٥٨..... حرف الياء مع التاء
- ٤٥٩..... حرف الياء مع الجيم
- ٤٥٩..... حرف الياء مع الحاء
- ٤٦٠..... حرف الياء مع الخاء
- ٤٦١..... حرف الياء مع الدال
- ٤٦١..... حرف الياء مع الراء
- ٤٦٢..... حرف الياء مع السين
- ٤٦٢..... حرف الياء مع الصاد
- ٤٦٢..... حرف الياء مع الضاد
- ٤٦٣..... حرف الياء مع الطاء
- ٤٦٣..... حرف الياء مع الظاء
- ٤٦٣..... حرف الياء مع العين
- ٤٦٣..... حرف الياء مع الغين
- ٤٦٤..... حرف الياء مع القاف
- ٤٦٤..... حرف الياء مع الكاف
- ٤٦٤..... حرف الياء مع اللام
- ٤٦٥..... حرف الياء مع الميم
- ٤٦٥..... حرف الياء مع النون

٤٦٦.....حرف الياء مع الهاء.

٤٦٦.....حرف الياء مع الواو.

فهرس الأحاديث القدسية:

٤٦٨.....(أ)

٤٧٣.....(ب)

٤٧٣.....(ث)

٤٧٣.....(ح)

٤٧٣.....(ر)

٤٧٤.....(س)

٤٧٤.....(ش)

٤٧٤.....(ص)

٤٧٤.....(ط)

٤٧٤.....(ع)

٤٧٤.....(ف)

٤٧٥.....(ق)

٤٧٥.....(ك)

٤٧٦.....(ل)

٤٧٧.....(م)

٤٧٩.....(هـ)

٤٧٩.....(و)

٤٧٩.....(ي)

فهرس الآثار:

الآثار القولية:

٤٨٣.....	حرف الألف.....
٥٠٦.....	حرف الباء.....
٥٠٨.....	حرف التاء.....
٥١٠.....	حرف الثاء.....
٥١١.....	حرف الجيم.....
٥١٢.....	حرف الحاء.....
٥١٣.....	حرف الخاء.....
٥١٤.....	حرف الدال.....
٥١٤.....	حرف الذال.....
٥١٤.....	حرف الراء.....
٥١٦.....	حرف الزاي.....
٥١٦.....	حرف السين.....
٥١٨.....	حرف الشين.....
٥١٩.....	حرف الصاد.....
٥٢١.....	حرف الضاد.....
٥٢١.....	حرف الطاء.....
٥٢٢.....	حرف العين.....
٥٢٣.....	حرف الغين.....
٥٢٣.....	حرف الفاء.....

٥٢٥.....	حرف القاف
٥٢٧.....	حرف الكاف
٥٣٨.....	حرف اللام
٥٤٩.....	حرف الميم
٥٥٨.....	حرف النون
٥٦٠.....	حرف الهاء
٥٦٢.....	حرف الواو
٥٦٥.....	حرف الياء
٥٦٩.....	الآثار المشار إليها

فهرس المجلد الرابع

فهرس مسائل الفقه

٥	مقدمة
	كتاب الطهارة:
	تعريفات:
١٢	١- باب الغسل
١٢	٢- باب شروط الصلاة
	اختيارات شيخ الإسلام:
١٢	١- باب المياه
١٦	٢- باب الآنية
١٧	٣- باب الاستنجاء وآداب التخلي

٤- باب السواك وخصال الفطرة..... ١٨

٥- باب الوضوء..... ١٩

٦- باب المسح على الخفين..... ٢٢

٧- باب نواقض الوضوء..... ٢٤

٨- باب الغسل..... ٢٨

٩- باب التيمم..... ٣١

١٠- باب النجاسات..... ٣٥

١١- باب الحيض..... ٤٣

١٢- باب الأذان والإقامة..... ٤٦

١٣- باب شروط الصلاة:

النية..... ٤٧

الطهارة من الحدث..... ٤٨

اجتناب النجاسة..... ٤٩

دخول الوقت..... ٥٠

قضاء الفوائت..... ٥٤

ستر العورة وأحكام اللباس..... ٥٦

استقبال القبلة..... ٦٠

التمييز..... ٦١

ما حكى فيه الإجماع:

١- باب المياه..... ٦١

٢- باب الاستنجاء وآداب التخلي..... ٦٢

- ٣- باب السواك وخصال الفطرة..... ٦٣
- ٤- باب الوضوء..... ٦٣
- ٥- باب المسح على الخفين..... ٦٤
- ٦- باب الغسل..... ٦٤
- ٧- باب التيمم..... ٦٥
- ٨- باب النجاسات..... ٦٥
- ٩- باب الحيض..... ٦٦
- ١٠- باب الأذان والإقامة..... ٦٧
- ١١- باب شروط الصلاة..... ٦٧
- ما حكى فيه الخلاف ورجح:

- ١- باب المياه..... ٧١
- ٢- باب الآنية..... ٧٢
- ٣- باب الاستنجاء وآداب التخلي..... ٧٢
- ٤- باب الوضوء..... ٧٣
- ٥- باب المسح على الخفين..... ٧٣
- ٦- باب نواقض الوضوء..... ٧٤
- ٧- باب الغسل..... ٧٦
- ٨- باب التيمم..... ٧٦
- ٩- باب النجاسات..... ٧٨
- ١٠- باب الحيض..... ٨١

١١ - باب الأذان والإقامة ٨٢

١٢ - باب شروط الصلاة ٨٢

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح:

١ - باب المياه ٨٥

٢ - باب الآنية ٨٦

٣ - باب السواك وخصال الفطرة ٨٦

٤ - باب الوضوء ٨٧

٥ - باب المسح على الخفين ٨٧

٦ - باب الغسل ٨٨

٧ - باب التيمم ٨٨

٨ - باب النجاسات ٨٩

٩ - باب الحيض ٩٠

١٠ - باب شروط الصلاة ٩١

ما ذكر أن النزاع فيه لفظي:

١ - باب التيمم ٩٢

٢ - باب شروط الصلاة ٩٢

ما وافق فيه الجمهور:

١ - باب المياه ٩٢

٢ - باب الآنية ٩٢

٣ - باب الوضوء ٩٣

- ٤- باب المسح على الخفين ٩٣
- ٥- باب نواقض الوضوء ٩٣
- ٦- باب الغسل ٩٤
- ٧- باب التيمم ٩٤
- ٨- باب النجاسات ٩٥
- ٩- باب الحيض ٩٦
- ١٠- باب الأذان والإقامة ٩٦
- ١١- باب شروط الصلاة ٩٧
- ما خالف فيه الجمهور:
- باب النجاسات ٩٨
- ما وافق فيه الأئمة الأربعة:
- ١- باب المياه ٩٨
- ٢- باب المسح على الخفين ٩٨
- ٣- باب نواقض الوضوء ٩٨
- ٤- باب الغسل ٩٩
- ٥- باب التيمم ٩٩
- ٦- باب شروط الصلاة ٩٩
- ما خالف فيه الأئمة الأربعة:
- باب النجاسات ١٠٠
- ما حكم عليه بالبدعية:
- ١- باب الاستنجاء وآداب التخلي ١٠٠

- ٢- باب الوضوء..... ١٠٠
- ٣- باب المسح على الخفين..... ١٠٠
- ٤- باب التيمم..... ١٠١
- ٥- باب الأذان والإقامة..... ١٠١
- ما حكم عليه بالشذوذ:
- باب النجاسات..... ١٠١

كتاب الصلاة:

تعريفات:

- باب مكروهات الصلاة..... ١٠٤
- اختيارات شيخ الإسلام:
- ١- باب أركان الصلاة..... ١٠٤
- ٢- باب واجبات الصلاة..... ١٠٩
- ٣- باب سنن الصلاة..... ١١٠
- ٤- باب مكروهات الصلاة..... ١١٥
- ٥- باب مبطلات الصلاة..... ١١٧
- ٦- باب سجود السهو..... ١٢١
- ٧- باب صلاة التطوع..... ١٢٤
- السنن الرواتب..... ١٢٥
- صلاة الوتر ودعاء القنوت..... ١٢٦
- قيام الليل وصلاة التراويح..... ١٢٨
- ٨- باب سجود التلاوة وسجود الشكر..... ١٣٠

- ٩- باب أوقات النهي..... ١٣١
- ١٠- باب صلاة الجماعة..... ١٣٢
- ١١- باب الإمامة..... ١٣٦
- ١٢- باب صلاة أهل الأعذار..... ١٤٥
- ١٣- باب صلاة المسافر..... ١٤٨
- ١٤- باب صلاة الخوف..... ١٥٣
- ١٥- باب صلاة الجمعة..... ١٥٣
- ١٦- باب صلاة العيد..... ١٥٨
- ١٧- باب صلاة الكسوف..... ١٦٠
- ١٨- باب صلاة الاستسقاء..... ١٦١
- ١٩- باب صفة صلاة النبي ﷺ..... ١٦١
- ٢٠- باب تارك الصلاة..... ١٦٢
- ٢١- باب أحكام المساجد..... ١٦٣
- ٢٢- باب فضائل المساجد الثلاثة..... ١٧٠
- ٢٣- باب شد الرحال وزيارة قبر النبي ﷺ..... ١٧١
- ما حكى فيه الإجماع:
- ١- باب أركان الصلاة..... ١٧٤
- ٢- باب سنن الصلاة..... ١٧٦
- ٣- باب مكروهات الصلاة..... ١٧٧
- ٤- باب مبطلات الصلاة..... ١٧٨

- ٥- باب سجود السهو..... ١٧٩
- ٦- باب صلاة التطوع..... ١٨٠
- ٧- باب سجود التلاوة وسجود الشكر..... ١٨١
- ٨- باب أوقات النهي..... ١٨٢
- ٩- باب صلاة الجماعة..... ١٨٢
- ١٠- باب الإمامة..... ١٨٣
- ١١- باب صلاة أهل الأعذار..... ١٨٥
- ١٢- باب صلاة المسافر..... ١٨٦
- ١٣- باب صلاة الجمعة..... ١٨٧
- ١٤- باب صلاة العيد..... ١٨٩
- ١٥- باب صلاة الاستسقاء..... ١٨٩
- ١٦- باب صفة صلاة النبي ﷺ..... ١٨٩
- ١٧- باب تارك الصلاة..... ١٨٩
- ١٨- باب أحكام المساجد..... ١٩١
- ١٩- باب فضائل المساجد الثلاثة..... ١٩٢
- ٢٠- باب شد الرحال وزيارة قبر النبي ﷺ..... ١٩٢
- ما حكى فيه الإجماع عن غيره:
- ١- باب أركان الصلاة..... ١٩٥
- ٢- باب مبطلات الصلاة..... ١٩٥
- ٣- باب الإمامة..... ١٩٥

ما حكى فيه الإجماع ونقضه:

باب صلاة المسافر..... ١٩٦

ما حكى فيه الخلاف ورجح:

١- باب أركان الصلاة..... ١٩٦

٢- باب واجبات الصلاة..... ١٩٧

٣- باب سنن الصلاة..... ١٩٨

٤- باب مكروهات الصلاة..... ١٩٨

٥- باب مبطلات الصلاة..... ١٩٩

٦- باب سجود السهو..... ٢٠١

٧- باب صلاة التطوع..... ٢٠١

٨- باب سجود التلاوة..... ٢٠٣

٩- باب أوقات النهي..... ٢٠٣

١٠- باب صلاة الجماعة..... ٢٠٤

١١- باب الإمامة..... ٢٠٤

١٢- باب صلاة أهل الأعذار..... ٢٠٧

١٣- باب صلاة المسافر..... ٢٠٧

١٤- باب صلاة الخوف..... ٢٠٩

١٥- باب صلاة الجمعة..... ٢٠٩

١٦- باب صلاة العيد..... ٢٠٩

١٧- باب صلاة الكسوف..... ٢٠٩

- ١٨- باب صلاة الاستسقاء..... ٢١٠
- ١٩- باب تارك الصلاة..... ٢١٠
- ٢٠- باب أحكام المساجد..... ٢١٠
- ٢١- باب فضائل المساجد الثلاثة..... ٢١١
- ٢٢- باب شد الرحال وزيارة قبر النبي ﷺ..... ٢١١
- ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح:
- ١- باب أركان الصلاة..... ٢١١
- ٢- باب واجبات الصلاة..... ٢١٢
- ٣- باب سنن الصلاة..... ٢١٣
- ٤- باب مكروهات الصلاة..... ٢١٣
- ٥- باب مبطلات الصلاة..... ٢١٤
- ٦- باب سجود السهو..... ٢١٥
- ٧- باب صلاة التطوع..... ٢١٥
- ٨- باب سجود التلاوة وسجود الشكر..... ٢١٦
- ٩- باب صلاة الجماعة..... ٢١٦
- ١٠- باب الإمامة..... ٢١٧
- ١١- باب صلاة أهل الأعذار..... ٢١٨
- ١٢- باب صلاة المسافر..... ٢١٨
- ١٣- باب صلاة الخوف..... ٢١٩
- ١٤- باب صلاة الجمعة..... ٢١٩

- ١٥- باب صلاة العيد ٢٢٠
- ١٦- باب صلاة الاستسقاء ٢٢٠
- ١٧- باب تارك الصلاة ٢٢١
- ١٨- باب أحكام المساجد ٢٢١
- ١٩- باب فضائل المساجد الثلاثة ٢٢٢
- ٢٠- باب شد الرحال وزيارة قبر النبي ﷺ ٢٢٢
- ما قال فيه إن الخلاف سائغ:
- ١- باب سنن الصلاة ٢٢٢
- ٢- باب صلاة المسافر ٢٢٢
- ما وافق فيه الجمهور:
- ١- باب أركان الصلاة ٢٢٣
- ٢- باب واجبات الصلاة ٢٢٣
- ٣- باب سنن الصلاة ٢٢٣
- ٤- باب مبطلات الصلاة ٢٢٤
- ٥- باب سجود السهو ٢٢٤
- ٦- باب صلاة التطوع ٢٢٥
- ٧- باب سجود التلاوة وسجود الشكر ٢٢٥
- ٨- باب أوقات النهي ٢٢٥
- ٩- باب صلاة الجماعة ٢٢٦
- ١٠- باب الإمامة ٢٢٦

- ١١- باب صلاة المسافر..... ٢٢٧
- ١٢- باب صلاة الجمعة..... ٢٢٨
- ١٣- باب صلاة العيد..... ٢٢٩
- ١٤- باب أحكام المساجد..... ٢٢٩
- ١٥- باب فضائل المساجد الثلاثة..... ٢٢٩
- ١٦- باب شد الرحال وزيارة قبر النبي ﷺ..... ٢٢٩
- ما خالف فيه الجمهور:

- باب سجود التلاوة وسجود الشكر..... ٢٣٠
- تحقيق المذاهب:

- ١- باب أركان الصلاة..... ٢٣٠
- ٢- باب واجبات الصلاة..... ٢٣٠
- ٣- باب سنن الصلاة..... ٢٣٠
- ما وافق فيه الأئمة الأربعة:

- ١- باب أركان الصلاة..... ٢٣١
- ٢- باب سنن الصلاة..... ٢٣١
- ٣- باب مبطلات الصلاة..... ٢٣١
- ٤- باب الإمامة..... ٢٣١
- ٥- باب صلاة المسافر..... ٢٣٢
- ٦- باب صلاة الجمعة..... ٢٣٢
- ٧- باب صلاة العيد..... ٢٣٢

ما حكم عليه بالبدعية:

- ١- باب أركان الصلاة..... ٢٣٣
- ٢- باب صلاة التطوع..... ٢٣٣
- ٣- باب سجود التلاوة وسجود الشكر..... ٢٣٤
- ٤- باب صلاة الجماعة..... ٢٣٤
- ٥- باب الإمامة..... ٢٣٤
- ٦- باب صلاة الجمعة..... ٢٣٥
- ٧- باب صلاة العيد..... ٢٣٥
- ٨- باب أحكام المساجد..... ٢٣٥
- ٩- باب شد الرحال وزيارة قبر النبي ﷺ..... ٢٣٦

ما حكم عليه بالشذوذ:

- ١- باب أركان الصلاة..... ٢٣٦
- ٢- باب سنن الصلاة..... ٢٣٦
- ٣- باب الإمامة..... ٢٣٧
- ٤- باب صلاة المسافر..... ٢٣٧
- ٥- باب صلاة الجمعة..... ٢٣٧

أبحاث:

- ١- باب أركان الصلاة..... ٢٣٧
- ٢- باب واجبات الصلاة..... ٢٣٨
- ٣- باب سنن الصلاة..... ٢٣٨

- ٤- باب مبطلات الصلاة..... ٢٣٨
- ٥- باب سجود السهو..... ٢٣٨
- ٦- باب صلاة التطوع..... ٢٣٩
- ٧- باب سجود التلاوة وسجود الشكر..... ٢٣٩
- ٨- باب أوقات النهي..... ٢٤٠
- ٩- باب صلاة الجماعة..... ٢٤٠
- ١٠- باب الإمامة..... ٢٤٠
- ١١- باب صلاة المسافرين..... ٢٤٠
- ١٢- باب صلاة الجمعة..... ٢٤١
- ١٣- باب صلاة الكسوف..... ٢٤١
- ١٤- باب صفة صلاة النبي ﷺ..... ٢٤١
- ١٥- باب أحكام المساجد..... ٢٤١
- ١٦- باب شد الرحال وزيارة قبر النبي ﷺ..... ٢٤٢

كتاب الجنائز:

- تعريفات..... ٢٤٤
- اختيارات شيخ الإسلام..... ٢٤٤
- ما حكى فيه الإجماع..... ٢٥٢
- ما حكى فيه الإجماع عن غيره..... ٢٥٥
- ما حكى فيه الخلاف ورجح..... ٢٥٦
- ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح..... ٢٥٧
- ما قال فيه إن الخلاف غير سائغ..... ٢٥٧

- ٢٥٧..... ما وافق فيه الجمهور
- ٢٥٨..... ما وافق فيه الأئمة الأربعة
- ٢٥٨..... ما حكم عليه بالبدعية
- ٢٥٩..... أبحاث

كتاب الزكاة:

- ٢٦٢..... تعريفات
- ٢٦٢..... اختيارات شيخ الإسلام
- ٢٧٥..... ما حكى فيه الإجماع
- ٢٧٧..... ما حكى فيه الإجماع عن غيره
- ٢٧٨..... ما حكى فيه الخلاف ورجح
- ٢٨٢..... ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح
- ٢٨٥..... ما وافق فيه الجمهور
- ٢٨٦..... تحقيق المذاهب
- ٢٨٦..... أبحاث

كتاب الصيام:

- ٢٩٠..... تعريفات
- ٢٩٠..... اختيارات شيخ الإسلام
- ٣٠٠..... ما حكى فيه الإجماع
- ٣٠٢..... ما حكى فيه الإجماع عن غيره
- ٣٠٢..... ما حكى فيه الخلاف ورجح
- ٣٠٥..... ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

- ٣٠٧..... ما وافق فيه الجمهور
- ٣٠٨..... ما وافق فيه الأئمة الأربعة
- ٣٠٨..... ما خالف فيه الأئمة الأربعة
- ٣٠٨..... ما حكم عليه بالبدعية
- ٣٠٩..... أبحاث

كتاب الحج:

- ٣١٢..... تعريفات
- ٣١٢..... اختيارات شيخ الإسلام
- ٣١٥..... أنواع النسك
- ٣١٨..... الإحرام ومحظوراته
- ٣٢٥..... التلبية
- ٣٢٧..... الوقوف بعرفة
- ٣٢٩..... الدفع لمزدلفة والمبيت بها
- ٣٣١..... المبيت بمنى ورمي الجمرات
- ٣٣٤..... الطواف
- ٣٤١..... السعي بين الصفا والمروة
- ٣٤٢..... الفدية والهدي
- ٣٤٤..... العمرة
- ٣٤٥..... حرم مكة والمدينة
- ٣٤٧..... الأضحية
- ٣٥٠..... ما حكم فيه الإجماع

- ما حكى فيه الخلاف ورجح ٣٦١
- ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح ٣٦٦
- ما قال فيه إن الخلاف سائغ ٣٧٠
- ما وافق فيه الجمهور ٣٧١
- ما وافق فيه الأئمة الأربعة ٣٧٢
- ما حكم عليه بالبدعية ٣٧٣
- ما حكم عليه بالشذوذ ٣٧٤
- أبحاث ٣٧٤

كتاب الجهاد:

- تعريفات ٣٧٦
- اختيارات شيخ الإسلام ٣٧٦
- فضل الجهاد وأحكامه ٣٧٦
- الأسرى ٣٨٠
- الغنيمة والفىء ٣٨٠
- الطائفة الممتنعة ٣٨٤
- قتال أهل البغي ٣٨٥
- قتال المحاربين ٣٨٦
- قتال المرتدين ٣٨٧
- قتال الخوارج ٣٨٨
- أحكام أهل الذمة ٣٨٨
- الصلح بين الطوائف المقتتلة ٣٩٠

- أحكام الهجرة..... ٣٩١
- الخلافة وحقوق ولاية الأمر..... ٣٩٢
- ما حكى فيه الإجماع..... ٣٩٣
- ما حكى فيه الإجماع عن غيره..... ٣٩٧
- ما حكى فيه الإجماع ونقضه..... ٣٩٧
- ما حكى فيه الخلاف ورجح..... ٣٩٧
- ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح..... ٤٠٢
- ما وافق فيه الجمهور..... ٤٠٤
- ما حكم عليه بالشذوذ..... ٤٠٥
- أبحاث..... ٤٠٥

كتاب البيوع:

مقدمات في البيوع:

- تعريفات..... ٤٠٨
- اختيارات شيخ الإسلام..... ٤٠٨
- ما حكى فيه الإجماع..... ٤١٨
- ما حكى فيه الخلاف ورجح..... ٤١٩
- ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح..... ٤١٩
- ما وافق فيه الجمهور..... ٤٢٠

بيع الغرر:

- تعريفات..... ٤٢١
- اختيارات شيخ الإسلام..... ٤٢١
- ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح..... ٤٢٢

بيع المغيبات:

- ٤٢٣.....اختيارات شيخ الإسلام.
- ٤٢٣.....ما حكى فيه الإجماع.
- ٤٢٤.....ما حكى فيه الخلاف ورجح.
- ٤٢٤.....ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح.

التسعير:

- ٤٢٦.....اختيارات شيخ الإسلام.
- ٤٢٦.....ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح.

باب الشروط في البيع:

- ٤٢٧.....تعريفات.
- ٤٢٧.....اختيارات شيخ الإسلام.
- ٤٢٩.....ما حكى فيه الإجماع.
- ٤٣٠.....ما حكى فيه الخلاف ورجح.
- ٤٣٠.....ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح.

باب الخيار في البيع:

- ٤٣٢.....تعريفات.
- ٤٣٢.....اختيارات شيخ الإسلام.
- ٤٣٢.....خيار العيب.
- ٤٣٤.....خيار الغبن.
- ٤٣٥.....خيار التدليس.
- ٤٣٦.....خيار الشرط.

- ٤٣٦..... ما حكى فيه الإجماع.
- ٤٣٧..... ما وافق فيه الجمهور
- ٤٣٧..... ما حكى فيه الخلاف ورجح
- ٤٣٧..... خيار العيب.
- ٤٣٨..... خيار الغبن.
- ٤٣٨..... ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح
- ٤٣٨..... خيار العيب.
- ٤٣٨..... خيار الغبن.
- ٤٣٩..... خيار المجلس

القبض والضمان في البيع:

- ٤٤٠..... اختيارات شيخ الإسلام.
- ٤٤٣..... ما حكى فيه الإجماع.
- ٤٤٤..... ما حكى فيه الخلاف ورجح
- ٤٤٤..... ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح
- معاملة من في ماله حرام أو مغصوب:
- ٤٤٦..... اختيارات شيخ الإسلام.
- ٤٥٢..... ما حكى فيه الإجماع.
- ٤٥٣..... ما حكى فيه الإجماع عن غيره.
- ٤٥٣..... ما حكى فيه الخلاف ورجح
- ٤٥٣..... ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

٤٥٤..... ما وافق فيه الجمهور

٤٥٤..... ما حكم عليه بالبدعية.

٤٥٥..... ما حكم عليه بالشذوذ

باب الربا:

٤٥٦..... تعريفات.

٤٥٦..... اختيارات شيخ الإسلام.

٤٦٠..... ما حكى فيه الإجماع.

٤٦١..... ما حكى فيه الخلاف ورجح

٤٦٢..... ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

٤٦٤..... ما وافق فيه الجمهور

٤٦٤..... أبحاث.

بيع العينة:

٤٦٥..... اختيارات شيخ الإسلام.

٤٦٥..... ما حكى فيه الإجماع.

٤٦٥..... ما حكى فيه الخلاف ورجح

٤٦٥..... ما وافق فيه الجمهور

بيع الثمرة قبل بدو صلاحها:

٤٦٦..... اختيارات شيخ الإسلام.

٤٦٨..... ما حكى فيه الإجماع.

٤٦٩..... ما حكى فيه الخلاف ورجح

٤٧٠..... ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

٤٧٢..... ما وافق فيه الجمهور

٤٧٢..... أبحاث

بيع العرايا:

٤٧٣..... تعريفات

٤٧٣..... اختيارات شيخ الإسلام

٤٧٣..... ما حكى فيه الخلاف ورجح

٤٧٣..... ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

باب بيع السلم:

٤٧٥..... اختيارات شيخ الإسلام

٤٧٥..... ما حكى فيه الإجماع

٤٧٦..... ما حكى فيه الخلاف ورجح

٤٧٦..... ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

٤٧٦..... أبحاث

باب الرهن:

٤٧٧..... اختيارات شيخ الإسلام

باب الحوالة:

٤٧٩..... اختيارات شيخ الإسلام

باب القرض:

٤٨٠..... تعريفات

٤٨٠..... اختيارات شيخ الإسلام

- ٤٨٦..... ما حكى فيه الإجماع.
- ٤٨٨..... ما حكى فيه الخلاف ورجح.
- ٤٨٩..... ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح.
- ٤٩٠..... ما وافق فيه الجمهور.

باب الضمان والكفالة:

- ٤٩١..... اختيارات شيخ الإسلام.
- ٤٩٣..... ما حكى فيه الإجماع.
- ٤٩٣..... ما حكى فيه الخلاف ورجح.
- ٤٩٣..... ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح.
- ٤٩٤..... ما وافق فيه الجمهور.

باب الصلح:

- ٤٩٥..... اختيارات شيخ الإسلام.
- ٤٩٨..... ما حكى فيه الإجماع.
- ٤٩٩..... ما حكى فيه الخلاف ورجح.
- ٤٩٩..... ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح.
- ٥٠٠..... ما وافق فيه الجمهور.
- ٥٠٠..... أبحاث.

كتاب الحجر:

- ٥٠٢..... اختيارات شيخ الإسلام.
- ٥٠٣..... ما حكى فيه الإجماع.
- ٥٠٣..... ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح.

باب الوكالة:

- اختيارات شيخ الإسلام..... ٥٠٤
 ما حكى فيه الإجماع..... ٥٠٦
 ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح..... ٥٠٦

كتاب الشركة:

باب المساقاة والمزارعة:

- تعريفات..... ٥٠٨
 اختيارات شيخ الإسلام..... ٥٠٨
 ١- شركة المضاربة..... ٥١٠
 ٢- شركة الأبدان..... ٥١٣
 ٣- شركة المساقاة والمزارعة..... ٥١٣
 ما حكى فيه الإجماع..... ٥١٦
 ١- شركة المضاربة..... ٥١٦
 ٢- شركة الأبدان..... ٥١٧
 ٣- شركة المساقاة والمزارعة..... ٥١٧
 ما حكى فيه الإجماع عن غيره..... ٥١٨
 ما حكى فيه الخلاف ورجح..... ٥١٨
 ١- شركة المضاربة..... ٥١٩
 ٢- شركة الأبدان..... ٥١٩
 ٣- شركة المساقاة والمزارعة..... ٥١٩
 ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح..... ٥٢١

- ١ - شركة المضاربة..... ٥٢١
- ٢ - شركة المفاوضة..... ٥٢١
- ٣ - شركة المساقاة والمزارعة..... ٥٢١
- ما وافق فيه الجمهور..... ٥٢٢
- شركة الأبدان..... ٥٢٢
- ما وافق فيه الأئمة الأربعة..... ٥٢٣
- أبحاث..... ٥٢٣
- باب المساقاة والمزارعة..... ٥٢٣
- باب الإجارة:
- تعريفات..... ٥٢٤
- اختيارات شيخ الإسلام..... ٥٢٤
- ما حكى فيه الإجماع..... ٥٣٣
- ما حكى فيه الإجماع عن غيره..... ٥٣٥
- ما حكى فيه الخلاف ورجح..... ٥٣٥
- ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح..... ٥٣٧
- ما وافق فيه الجمهور..... ٥٣٨
- ما وافق فيه الأئمة الأربعة..... ٥٣٨
- ما حكم عليه بالبدعية..... ٥٣٨
- أبحاث..... ٥٣٩
- باب المسابقة:
- تعريفات..... ٥٤٠

اختيارات شيخ الإسلام.....	٥٤٠
ما حكى فيه الإجماع.....	٥٤١
ما حكى فيه الإجماع عن غيره.....	٥٤٢
ما حكى فيه الخلاف ورجح.....	٥٤٢
ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح.....	٥٤٢
ما وافق فيه الجمهور.....	٥٤٣
ما وافق فيه الأئمة الأربعة.....	٥٤٣
ما حكم عليه بالشذوذ.....	٥٤٣
أبحاث.....	٥٤٣

كتاب العارية:

تعريفات.....	٥٤٦
اختيارات شيخ الإسلام.....	٥٤٦
ما حكى فيه الإجماع.....	٥٤٦
ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح.....	٥٤٧

كتاب الغصب:

اختيارات شيخ الإسلام.....	٥٥٠
ما حكى فيه الإجماع.....	٥٥٣
ما حكى فيه الخلاف ورجح.....	٥٥٤
ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح.....	٥٥٥
ما وافق فيه الجمهور.....	٥٥٦
أبحاث.....	٥٥٦

باب ضمان المتلفات:

- تعريفات..... ٥٥٧
- اختيارات شيخ الإسلام..... ٥٥٧
- ما حكى فيه الإجماع..... ٥٦٠
- ما حكى فيه الخلاف ورجح..... ٥٦١
- ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح..... ٥٦٢
- ما وافق فيه الجمهور..... ٥٦٢
- أبحاث..... ٥٦٢

باب الشفعة:

- اختيارات شيخ الإسلام..... ٥٦٣
- ما حكى فيه الإجماع..... ٥٦٤
- ما حكى فيه الخلاف ورجح..... ٥٦٤
- ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح..... ٥٦٥

باب إحياء الموات:

- اختيارات شيخ الإسلام..... ٥٦٦
- ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح..... ٥٦٦

باب اللقطة:

- اختيارات شيخ الإسلام..... ٥٦٧
- ما حكى فيه الإجماع..... ٥٦٨
- ما حكى فيه الخلاف ورجح..... ٥٦٨

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح ٥٦٩

ما وافق فيه الجمهور ٥٦٩

كتاب الوقف:

تعريفات ٥٧٢

شروط الوقف ٥٧٢

اختيارات شيخ الإسلام ٥٧٢

١- شروط الوقف ٥٧٢

٢- مصرف الوقف ٥٧٨

٣- ناظر الوقف ٥٨١

٤- نقص الوقف ٥٨٣

ما حكى فيه الإجماع ٥٨٥

١- شروط الوقف ٥٨٥

٢- مصرف الوقف ٥٨٦

٣- ناظر الوقف ٥٨٧

٤- نقص الوقف ٥٨٧

ما حكى فيه الخلاف ورجح ٥٨٧

١- شروط الوقف ٥٨٧

٢- مصرف الوقف ٥٨٨

٣- نقص الوقف ٥٨٨

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح ٥٨٨

١- شروط الوقف ٥٨٨

- ٢- مصرف الوقف ٥٨٩
- ٣- ناظر الوقف ٥٨٩
- ما وافق فيه الجمهور ٥٨٩
- شروط الوقف ٥٨٩
- أبحاث ٥٩٠
- ١- شروط الوقف ٥٩٠
- ٢- مصرف الوقف ٥٩٠
- ٣- نقص الوقف ٥٩٠

باب الهبة:

- تعريفات ٥٩١
- اختيارات شيخ الإسلام ٥٩١
- ما حكى فيه الإجماع ٥٩٤
- ما حكى فيه الخلاف ورجح ٥٩٥
- ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح ٥٩٦
- ما وافق فيه الأئمة الأربعة ٥٩٦

فهرس المجلد الخامس

تابع فهرس مسائل الفقه

كتاب الوصايا:

- تعريفات ٦
- اختيارات شيخ الإسلام ٦
- ما حكى فيه الإجماع ١٣

- ١٤ ما حكى فيه الخلاف ورجح
- ١٥ ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح
- ١٦ ما وافق فيه الجمهور
- ١٧ ما وافق فيه الأئمة الأربعة
- ١٧ ما حكم عليه بالشذوذ

كتاب الفرائض:

- ٢٠ تعريفات
- ٢٠ اختيارات شيخ الإسلام
- ٢٣ ما حكى فيه الإجماع
- ٢٥ ما حكى فيه الخلاف ورجح
- ٢٥ ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح
- ٢٧ ما وافق فيه الجمهور
- ٢٧ ما حكم عليه بالشذوذ
- ٢٧ أبحاث

كتاب العتق:

- ٣٠ اختيارات شيخ الإسلام
- ٣٥ ما حكى فيه الإجماع
- ٣٧ ما حكى فيه الإجماع عن غيره
- ٣٧ ما حكى فيه الخلاف ورجح
- ٣٨ ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح
- ٤٠ ما وافق فيه الجمهور

٤٠ ما وافق فيه الأئمة الأربعة

٤١ ما حكم عليه بالشذوذ

كتاب النكاح:

٤٤ تعريفات

٤٥ اختيارات شيخ الإسلام

٤٥ حكم النكاح وانعقاده

٤٦ أحكام النظر وستر العورة

٤٩ أحكام الخلوة

٥٠ من يحرم أو يباح نكاحها

شروط النكاح:

٥٢ شرط الرضى

٥٣ شرط الولي

٥٥ الشروط في النكاح

٥٦ العيوب في النكاح

٥٧ إعلان النكاح والإشهاد عليه

٥٨ الأنكحة المحرمة

٥٩ ما يثبت بالنكاح الفاسد

٦٢ ما يباح أو يحرم في العرس

٦٣ عشرة النساء

٦٧ ما حكى فيه الإجماع

٧٦ ما حكى فيه الخلاف ورجح

- ٨١ ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح
- ٨٨ ما وافق فيه الجمهور
- ٨٩ ما خالف فيه الجمهور
- ٨٩ ما وافق فيه الأئمة الأربعة
- ٩٠ ما حكم عليه بالبدعية
- ٩٠ ما حكم عليه بالشذوذ
- ٩١ أبحاث

كتاب الصداق:

- ٩٤ تعريفات
- ٩٤ اختيارات شيخ الإسلام
- ٩٩ ما حكى فيه الإجماع
- ١٠١ ما حكى فيه الخلاف ورجح
- ١٠٢ ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح
- ١٠٣ ما وافق فيه الجمهور

كتاب الخلع:

- ١٠٦ تعريفات
- ١٠٦ اختيارات شيخ الإسلام
- ١٠٨ ما حكى فيه الإجماع
- ١٠٩ ما حكى فيه الإجماع عن غيره
- ١٠٩ ما حكى فيه الخلاف ورجح
- ١٠٩ ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

١١١..... ما حكم عليه بالبدعية.

١١١..... أبحاث.

كتاب الطلاق:

١١٤..... تعريفات.

١١٤..... اختيارات شيخ الإسلام.

١٢٦..... ما حكى فيه الإجماع.

١٢٩..... ما حكى فيه الإجماع عن غيره.

١٢٩..... ما حكى فيه الإجماع ونقضه.

١٢٩..... ما حكى فيه الخلاف ورجح.

١٣٣..... ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح.

١٣٩..... ما وافق فيه الجمهور.

١٣٩..... ما خالف فيه الأئمة الأربعة.

١٤٠..... ما حكم عليه بالبدعية.

١٤٠..... ما حكم عليه بالشذوذ.

١٤٠..... أبحاث.

كتاب الإيلاء:

١٤٤..... تعريفات.

١٤٤..... اختيارات شيخ الإسلام.

١٤٤..... ما حكى فيه الإجماع.

١٤٤..... ما حكى فيه الخلاف ورجح.

١٤٥..... ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح.

١٤٥..... ما حكم عليه بالشذوذ.

كتاب الظهار:

- ١٤٨.....اختيارات شيخ الإسلام.
- ١٤٩.....ما حكى فيه الإجماع.
- ١٤٩.....ما حكى فيه الخلاف ورجح.
- ١٥٠.....ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح.
- ١٥٠.....أبحاث.

كتاب اللعان:

- ١٥٢.....اختيارات شيخ الإسلام.
- ١٥٢.....ما حكى فيه الإجماع.
- ١٥٣.....ما حكى فيه الخلاف ورجح.
- ١٥٣.....ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح.

كتاب العدة:

- ١٥٦.....اختيارات شيخ الإسلام.
- ١٥٩.....ما حكى فيه الإجماع.
- ١٦٠.....ما حكى فيه الإجماع عن غيره.
- ١٦٠.....ما حكى فيه الخلاف ورجح.
- ١٦١.....ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح.
- ١٦٢.....ما وافق فيه الجمهور.

كتاب الرضاع:

- ١٦٦.....اختيارات شيخ الإسلام.
- ١٦٧.....ما حكى فيه الإجماع.

١٦٨..... ما حكى فيه الخلاف ورجح

١٦٩..... ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

١٧٠..... ما وافق فيه الجمهور

كتاب النفقات:

١٧٢..... اختيارات شيخ الإسلام.

١٧٦..... ما حكى فيه الإجماع.

١٧٧..... ما حكى فيه الخلاف ورجح

١٧٨..... ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

١٧٩..... ما وافق فيه الجمهور

باب الحضانة:

١٨٠..... تعريفات.

١٨٠..... اختيارات شيخ الإسلام.

١٨١..... ما حكى فيه الإجماع.

١٨١..... ما حكى فيه الخلاف ورجح

١٨٢..... ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح

١٨٢..... ما وافق فيه الجمهور

١٨٢..... أبحاث.

كتاب الجنايات والحدود:

١٨٤..... تعريفات.

١٨٤..... اختيارات شيخ الإسلام.

١٩٢..... القتل والقصاص والدية.

١٩٨.....	القصاص فيما دون القتل
٢٠١.....	الحراة وقطع الطريق
٢٠٣.....	أحكام الردة
٢١٠.....	حد الزنا
٢١٢.....	حد القذف
٢١٣.....	حد شرب الخمر
٢١٥.....	ما حكى فيه الإجماع
٢١٧.....	القصاص في القتل
٢١٨.....	القصاص فيما دون القتل
٢١٨.....	حد الحراة
٢١٩.....	حد القذف
٢١٩.....	حد الردة
٢٢١.....	حد الزنا
٢٢١.....	حد الخمر
٢٢٢.....	حد السرقة
٢٢٢.....	ما حكى فيه الإجماع عن غيره
٢٢٢.....	ما حكى فيه الخلاف ورجح
٢٢٧.....	ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح
٢٢٨.....	القصاص في القتل
٢٣٢.....	حد السرقة

حد الزنا.....	٢٣٣
حد القذف.....	٢٣٤
القصاص فيما دون الحد.....	٢٣٤
حد الحراة.....	٢٣٥
حد الخمر.....	٢٣٥
حد الردة.....	٢٣٦
ما وافق فيه الجمهور.....	٢٣٧
ما حكم عليه بالشذوذ.....	٢٣٨
أبحاث.....	٢٣٩

باب دفع الصائل:

اختيارات شيخ الإسلام.....	٢٤٠
ما حكى فيه الإجماع.....	٢٤١
ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح.....	٢٤١

السياسة الشرعية:

اختيارات شيخ الإسلام.....	٢٤٤
ما حكى فيه الإجماع.....	٢٤٦
ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح.....	٢٤٦
ما قال فيه إن الخلاف سائع.....	٢٤٧
ما حكم عليه بالبدعية.....	٢٤٧
ما حكم عليه بالشذوذ.....	٢٤٧

الحسبة:

اختيارات شيخ الإسلام..... ٢٤٨

ما حكى فيه الإجماع..... ٢٥٠

ما حكى فيه الخلاف ورجح..... ٢٥٠

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح..... ٢٥٠

كتاب الأطعمة والأشربة:

تعريفات..... ٢٥٢

اختيارات شيخ الإسلام..... ٢٥٢

ما حكى فيه الإجماع..... ٢٦٢

ما حكى فيه الخلاف ورجح..... ٢٦٤

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح..... ٢٦٦

ما وافق فيه الجمهور..... ٢٦٩

ما وافق فيه الأئمة الأربعة..... ٢٧٠

ما حكم عليه بالبدعية..... ٢٧٠

ما حكم عليه بالشذوذ..... ٢٧٠

أبحاث..... ٢٧٠

كتاب الصيد والذبائح:

اختيارات شيخ الإسلام..... ٢٧٤

ما حكى فيه الخلاف ورجح..... ٢٧٤

ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح..... ٢٧٤

كتاب الأيمان:

٢٧٦.....	تعريفات.
٢٧٦.....	اختيارات شيخ الإسلام.
٢٨٧.....	ما حكى فيه الإجماع.
٢٨٩.....	ما حكى فيه الإجماع عن غيره.
٢٩٠.....	ما حكى فيه الإجماع ونقضه.
٢٩٠.....	ما حكى فيه الخلاف ورجح.
٢٩٤.....	ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح.
٢٩٦.....	ما وافق فيه الجمهور.
٢٩٧.....	ما حكم عليه بالبدعية.
٢٩٧.....	ما حكم عليه بالشذوذ.
٢٩٨.....	أبحاث.

باب النذور:

٢٩٩.....	تعريفات.
٢٩٩.....	اختيارات شيخ الإسلام.
٣٠٢.....	ما حكى فيه الإجماع.
٣٠٤.....	ما حكى فيه الخلاف ورجح.
٣٠٥.....	ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح.
٣٠٧.....	ما وافق فيه الجمهور.
٣٠٧.....	ما وافق فيه الأئمة الأربعة.
٣٠٨.....	أبحاث.

كتاب القضاء:

- تعريفات..... ٣١٠
- اختيارات شيخ الإسلام..... ٣١٠
- ما حكى فيه الإجماع..... ٣١٤
- ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح..... ٣١٦
- أبحاث..... ٣١٧

كتاب الشهادات:

- اختيارات شيخ الإسلام..... ٣٢٠
- ما حكى فيه الإجماع..... ٣٢٢
- ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح..... ٣٢٢
- أبحاث..... ٣٢٣

كتاب الإقرار:

- اختيارات شيخ الإسلام..... ٣٢٦
- ما حكى فيه الإجماع..... ٣٢٨
- ما حكى فيه الخلاف ورجح..... ٣٢٩
- ما حكى فيه الخلاف ولم يرجح..... ٣٢٩
- ما وافق فيه الجمهور..... ٣٣٠

فهرس مسائل أصول الفقه

- مقدمة..... ٣٣٣
- المقدمات..... ٣٣٨

الأحكام:

الحكم	٣٦٠
الواجب	٣٦٠
المستحب	٣٦٤
المباح	٣٦٥
الكرهية	٣٦٦
التحريم	٣٦٧
السبب	٣٦٩
الشرط	٣٧٠
المانع	٣٧١
الرخصة، والعزيمة	٣٧١
الصحة	٣٧٢
الإجزاء	٣٧٣
الفساد، والبطلان	٣٧٤
الإعادة	٣٧٥
القضاء	٣٧٥
الحاكم	٣٧٦
المحكوم عليه	٣٧٩
المحكوم فيه	٣٨٦

الأدلة:

مقدمة الأدلة	٣٨٨
القرآن	٣٩٠

٣٩٧.....	النسخ
٤٠٠.....	السنة
٤٠٥.....	الترك
٤٠٦.....	فعل النبي ﷺ وإقراره
٤٠٨.....	البدعة
٤١٠.....	مسائل حديثة
٤١٤.....	الإجماع
٤١٩.....	القياس
٤٢٨.....	العلة
٤٣٣.....	قول الصحابي
٤٣٤.....	شرع من قبلنا
٤٣٤.....	الاستصحاب
٤٣٧.....	المصالح المرسلة
٤٣٩.....	عمل أهل المدينة
٤٤٠.....	الاستحسان

القواعد:

٤٤١.....	مقدمات لغوية
٤٥١.....	المنطوق والمفهوم
٤٥٣.....	المطلق والمقيد
٤٥٦.....	التعارض والترجيح
٤٦٠.....	الأمر

المشترك.....	٤٦٣
الظاهر.....	٤٦٣
النص.....	٤٦٤
النهى.....	٤٦٤
الاستثناء.....	٤٦٦
الدلالة.....	٤٦٧
المجمل والمبين.....	٤٦٨
الحقيقة والمجاز.....	٤٦٩
حروف المعاني.....	٤٧٤
الخاص.....	٤٨٠
العام.....	٤٨٣
الاجتهاد.....	٤٩٠
التقليد.....	٤٩٥
الخلافا.....	٤٩٨
مسائل مذاهب.....	٥٠١
الاستفتاء.....	٥٠٢
قواعد فقهية.....	٥٠٤
الإجماعات الأصولية:	
إجماعات المقدمات.....	٥١٦
إجماعات الأحكام.....	٥١٦
إجماعات الأدلة.....	٥٢٠

٥٢٤.....إجماعات القواعد

٥٢٦.....إجماعات الاجتهاد والتقليد

فهرس مسائل اللغة

٥٣١.....مقدمة

علم البديع:

٥٣٣.....التقسيم

٥٣٣.....التضمين

علم البيان:

٥٣٥.....التشبيه

٥٣٥.....المجاز

٥٣٦.....الاستعارة

٥٣٧.....الأمثال

البلاغة:

٥٣٩.....الخبر

٥٣٩.....النفى

٥٤٠.....الاستفهام

٥٤٠.....القسم

٥٤١.....زيادة اللفظ

٥٤١.....الحذف

٥٤١.....التقديم والتأخير

٥٤١.....الحصر والتخصيص

٥٤٣	العطف
٥٤٣	الإيجاز
٥٤٣	التوكيد

النحو:

٥٤٤	تعريف الكلام وبيان أقسامه
٥٤٦	الاسم
٥٤٦	الحرف
٥٤٧	الفعل
٥٤٨	اسم الفعل
٥٤٨	التنازع والاشتغال
٥٤٩	المجرد والمزيد
٥٤٩	الفعل اللازم والمتعدي
٥٥٠	المبني والمعرّب
٥٥١	الأسماء الخمسة
٥٥١	الممنوع من الصرف
٥٥١	نواصب الفعل المضارع
٥٥١	جوازم الفعل المضارع
٥٥١	الاشتقاق
٥٥٢	المصدر
٥٥٣	اسم المصدر
٥٥٣	اسم الفاعل

٥٥٣.....	صيغ المبالغة.
٥٥٣.....	الصفة المشبهة.
٥٥٤.....	اسم الهيئة والمرة.
٥٥٤.....	اسم التفضيل.
٥٥٤.....	اسم الآلة.
٥٥٤.....	المفرد والمثنى والجمع.
٥٥٦.....	اسم الجنس، واسم العلم.
٥٥٦.....	النسب.
٥٥٦.....	النكرة والمعرفة.
٥٥٧.....	الفاعل.
٥٥٧.....	المبتدأ والخبر.
٥٥٨.....	كان وأخواتها.
٥٥٩.....	إن وأخواتها.
٥٦٠.....	المفعول به.
٥٦٠.....	المفعول لأجله أو له.
٥٦٠.....	الظرف.
٥٦١.....	الاستثناء.
٥٦١.....	الحال.
٥٦١.....	حرف الجر.
٥٦٢.....	المجرور بالمجاورة.

الإضافة.....	٥٦٢
الصفة.....	٥٦٣
العطف.....	٥٦٣
عطف البيان.....	٥٦٤
البدل.....	٥٦٤
الشرط وأدواته.....	٥٦٤
القسم.....	٥٦٤
الإلعال والإبدال.....	٥٦٥
التضمين.....	٥٦٥
التغليب.....	٥٦٦
ما حكي فيه الاتفاق اللغوي أو عكسه.....	٥٦٧
معاني الحروف.....	٥٦٩
معجم ابن تيمية اللغوي:	
حرف الهمزة.....	٥٧٤
حرف الباء.....	٥٧٥
حرف التاء.....	٥٧٦
حرف الجيم.....	٥٧٧
حرف الحاء.....	٥٧٨
حرف الخاء.....	٥٧٩
حرف الدال.....	٥٨٠
حرف الذال.....	٥٨٠

٥٨٠	حرف الراء.....
٥٨١	حرف الزاي.....
٥٨١	حرف السين.....
٥٨٢	حرف الشين.....
٥٨٣	حرف الصاد.....
٥٨٣	حرف الضاد.....
٥٨٤	حرف الطاء.....
٥٨٤	حرف الظاء.....
٥٨٤	حرف العين.....
٥٨٥	حرف الغين.....
٥٨٥	حرف الفاء.....
٥٨٦	حرف القاف.....
٥٨٧	حرف الكاف.....
٥٨٧	حرف اللام.....
٥٨٨	حرف الميم.....
٥٩٠	حرف النون.....
٥٩٠	حرف الهاء.....
٥٩١	حرف الواو.....
٥٩٢	حرف الياء.....
٥٩٣	فهارس الكتاب.....